

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام (الجزء الأول)
الشيخ عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي

- مصدر الفهرسة : IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda
- رقم تصنيف LC : BP40 .M87 2018
- المؤلف الشخصي : المصلي، عبد العزيز سعيد – مؤلف.
- العنوان : تمهيد الحسن وقيام الحسين عليهما السلام (الجزء الأول)
- بيان المسؤولية : تأليف الشيخ عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي ؛ تقديم كاظم الخراسان.
- بيانات الطبع : الطبعة الأولى.
- بيانات النشر : النجف، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، مركز الامام الحسن عليه السلام للدراسات التخصصية ، ٢٠١٨ / ١٤٣٩ للهجرة.
- الوصف المادي : ٢ مجلد ؛ ٢٤ سم.
- سلسلة النشر : (العتبة الحسينية المقدسة ؛ ٤٧١).
- سلسلة النشر : (مركز الامام الحسن عليه السلام للدراسات التخصصية؛ ٦٢).
- تبصرة بيبليوجرافية: يشتمل على ارجاعات بيبليوجرافية.
- موضوع شخصي : الحسن بن علي (عليه السلام)، الامام الثاني، ٣-٥٠ للهجرة – الحياة السياسية.
- موضوع شخصي : الحسن بن علي (عليه السلام)، الامام الثاني، ٣-٥٠ للهجرة – الصلح مع معاوية.
- موضوع شخصي : الحسين بن علي (عليه السلام)، الامام الثالث، ٦١-٤ للهجرة – الحياة السياسية.
- مصطلح موضوعي : واقعة كربلاء، ٦١ للهجرة – دراسة تحليلية.
- مصطلح موضوعي : الشعائر الاسلامية (الشيعة الامامية) – دفع مطاعن.
- مؤلف اضافي : الخراسان، كاظم – تقديم.
- اسم هيئة اضافي : العتبة الحسينية المقدسة. مركز الامام الحسن عليه السلام للدراسات التخصصية. جهة مصدرة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية

مَهْدِي الْحَسَنِ وَقِيلَ الْحَسْبِينِ

الجزء الأول

الشيخ

عبد العزيز بن الحاج سعيد البصيري

العتبة الحسينية المقدسة



مركز الإمام الحسين للدراسات التخصصية

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

العراق - النجف الأشرف

www.imamhassan.org

info@imamhassan.org

+964 7803358020

هوية الكتاب

اسم الكتاب: تمهيد الحسن وقيام الحسين (الجزء الأول)

المؤلف: الشيخ عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي

الطبعة: الأولى

سنة الطبع: ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

الناشر: مركز الإمام الحسن للدراسات التخصصية

التصميم والإخراج الفني: وحدة الإخراج الفني

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقية ببغداد ١٠٢٤ لسنة ٢٠١٨

إهداء وعزاء

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وآله الطيبين
الطاهرين.

أقدم هذه البضاعة المزجاة هدية وعزاء إلى من قال:
(ما أوذى نبي مثل ما أوذيت)^(١)

إلى نبي الرحمة وبشير الأمة أبي القاسم محمد ﷺ
وإلى والد الأئمة أمير المؤمنين ووصي رسول رب العالمين ﷺ
وإلى بضعة المصطفى فاطمة الزهراء ﷺ
وإلى الحسن المجتبي والحسين الشهيد بكر بلا والأئمة
النجباء ﷺ.

إلى إمام زماننا وسمي نبينا وكنيته، إلى الطالب بذحول الأنبياء
وأولاد الأنبياء إلى الطالب بدم المقتول بكر بلاء، إلى سيدي ومولاي
صاحب الزمان (عليه وعلى آباءه آلاف التحية والسلام وعجل الله
تعالى فرجه) وأقول:

(١) بحار الأنوار، ج ٣٩، ص ٥٦.

٦ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَّا الضَّرَّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ
فَأَوْفِرْ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾^(١).

عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي

قم المقدسة ٨ / شعبان ١٤١٤ .

مقدمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين، آمين رب العالمين.

أهل البيت عليهم السلام شخوص نورانية وأشخاص ملكوتية، منها ولأجلها وُجد الكون، وإليها حساب الخلق، يتدفقون نوراً وينطقون حياة، شفاهم رحمة وقلوبهم رافة، وُضع الخير بميزانهم فزانوه عدلاً، ونمت المعرفة على ربوع ألسنتهم فغذوها حكمةً.

أنوار هداة، قادة سادات (ينحدر عنهم السيل ولا يرقى إليهم الطير)، ألفوا الخلق فالفوهم، تصطف على أبوابهم أبناء آدم متعلمين مستنجدين سائلين، وبمغانمهم عائدتين.

لا يُكرهون أحداً على مولاتهم ولا يجبرون فرداً على أتباعهم، يُقيّد حبّهم كلّ من استمع إليهم ويشغف قلب كلّ من رآهم، منهجهم الحق وطريقهم الصدق وكلمتهم العليا، هم فوق ما نقول ودون ما يقال من التأليه، هم أنوار السماء وأوتاد الأرض.

والإمام الحسن المجتبي عليه السلام أحد هذه الأسرار التي حار الكثير في معناها وغفل البعض عن وجه الحكمة في قراراتها وبيع آخرون دينهم بدنيا غيرهم فراحوا يُسَطِّرون الكذب والافتراءات عليه

٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

والتي جاوز بعضها حدَّ العقل ولم يتجاوز حدَّ الحقد المنصبَّ على بيت الرسالة.

وقد اهتمَّ مركز الإمام الحسن عليه السلام للدراسات التخصصية بكتابة البحوث والدراسات وتحقيق المخطوطات التي تُعنى بشأن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام ونشرها في كتب وكتيبات بالإضافة إلى نشرها على مواقع الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي التابعة للمركز.

بالإضافة إلى النشاطات الثقافية والإعلامية الأخرى التي يقوم بها المركز من خلال نشر التصاميم الفنية وإقامة مجالس العزاء وعقد المحاضرات والندوات والمسابقات العلمية والثقافية التي تثرى بفكر أهل البيت عليهم السلام وغيرها من توفيقات الله تعالى لنا لخدمة الإمام المظلوم أبي محمد الحسن المجتبي عليه السلام.

وهذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ هو أحد تلك الثمار التي أينعت والتي لا تهدف إلا إلى بيان شخصية الإمام الحسن المجتبي عليه السلام بكل أبعادها المضيئة ونواحيها المشرقة، ولرفد المكتبة الإسلامية ببحوث ودراسات عن شخصية الإمام الحسن المجتبي عليه السلام ومن الله التوفيق والسداد.

العتبة الحسينية المقدسة

مركز الإمام الحسن عليه السلام للدراسات التخصصية

كاظم السيد محمد جواد الخرسان

المقدمة

أصبحت القضية الحسينية من أهم القضايا الإسلامية ولذلك تناولها المفكرون والكتاب بالبحث والدراسة من جوانب عدة وبأساليب مختلفة، فنتج عن ذلك كم هائل وعدد كثير من الكتب والبحوث أثرت المكتبة الإسلامية.

ولكن مع كثرة تلك الكتب والبحوث إلا أننا نرى أن البحث حول القضية الحسينية لم يستوف بعد، فهناك جوانب مهمة جدا مؤثرة بشكل مباشر في القضية الحسينية لم تبحث.

وأهم تلك الجوانب هو ارتباط القضية الحسينية بالقضية الحسينية.

فبرغم تقارب القضيتين واتحادهما في كثير من الأمور كالعدو المشترك والقضية الكوفية وغيرها من الأمور، إلا أننا لم نجد (بحسب تتبعنا وما وقع تحت أيدينا من الكتب والبحوث) دراسة اعتنت بالقضية الحسينية من جهة تأثرها بالقضية الحسينية وارتباطها بها وترتيبها عليها.

١٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

نعم هناك كلمات اشتهرت كالمقولة المعروفة (بأن كربلاء حسنية قبل أن تكون حسينية)، إلا أننا لم نجد من بحث هذه المقولة ومدى واقعيتها وحقيقة حسنية كربلاء.

ومن هنا يمكن لنا أن نقول: إن دراستنا هذه هي الأولى في نوعها من حيث المضمون والموضوع حيث إننا درسنا قضية الإمام الحسن عليه السلام وفلسفتها وأبعادها من جهة تأثيرها على قضية الإمام الحسين عليه السلام وفيها بشكل مباشر وخرجنا من ذلك بأمر مهم جدا غير ما هو معروف عند جل من بحث القضية الحسنية.

فأهم ما ذكر لأهداف الصلح الحسني هو إسقاط الأقنعة للحكم الأموي.

ولكن تجد في هذه الدراسة إثبات ثانوية ذلك وبيان ما هو أهم وهو تأثير الصلح الحسني المباشر في الموقف الحسيني.

ويمكن لنا القول: إن ذلك هو الهدف الأكبر لقضية الإمام الحسن عليه السلام.

بل تجد في هذه الدراسة ما هو أهم، وهو ترتب القضية الحسينية على تلك القضية بل أكثر من ذلك وسيوضح هذا الأمر جليا عند دراسة هذا البحث ولم نجد أو نسمع أحدا أشار إلى ذلك

فضلا عن من بحثه. كما ستجد تبلور دور الإمام المجتبي عليه السلام في القضية الحسينية حتى بعد شهادته.

وعلى كل فلاهمية الصلح الحسني وتأثيره المباشر في الموقف الحسيني بحثنا صلح الإمام الحسن عليه السلام وجعلناه فصلا مستقلا وجعلنا الفصل الثاني حول القضية الحسينية ابتداء من وفاة الإمام الحسن عليه السلام وأثرنا فيه أموراً مهمة جداً لم تبحث ولم تثر من قبل في القضية الحسينية.

وأما الفصل الثالث: فيتناول البحث عن الأحداث ابتداء من قرار الإمام الحسين عليه السلام الخروج من مكة والتوجه إلى العراق وأثرنا فيه أهم المشكلات التي أثرت أمام القضية الحسينية، ثم عرضنا ما نتج عن ذلك من نظريات عنيت بتحليل الموقف الحسيني.

وقد امتازت دراستنا هذه بعرض نظريات متعددة حول القضية الحسينية، ودرسنا قيمتها العلمية بموضوعية، ولأجل إنصاف بعضها فرضنا لها ما يمكن فرضه من مقدمات ومعطيات يمكنها أن تسهم في إثبات تلك النظرية. وعرضنا كل ذلك بأسلوب علمي، وأثبتنا فيه عدم تمامية تلك النظريات وعدم صلاحية شيء منها لتحليل القضية الحسينية وفلسفتها بشكل معقول، وذلك لعدم

١٢ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

تمكن تلك النظريات من تجاوز ما اعترضها من عقبات ومشكلات فكرية.

ثم عرضنا نظريتنا حول القضية الحسينية والتي اعتمدنا فيها بشكل كامل على الصلح الحسني وأثبتنا بذلك توقف القضية الحسينية على القضية الحسنية وارتباطها بها وترتيبها عليها من بدايتها إلى نهايتها بل توقف معقوليتها عليها.

ونظريتنا هذه هي أشمل النظريات، إذ أنها تلحظ الأحداث التي قبل قضية الإمام الحسين عليه السلام وتتسق اتساقا تاما مع جميع الأحداث التي اكتفت القضية الحسينية دون إغفال أو تجاهل لأي حدث مثل مشكلة فكرية أمام تحليلها وفلسفتها.

كما سيجد القارئ الكريم في هذه النظرية سبقا علميا سواء في تحليلها القضية الحسينية أو أسلوب عرضها أو في نتيجتها والتي تمثل ضرورة الموقف الحسيني على فرض، وضرورة عدمه على فرض آخر في صورة رياضية مطردة ومنعكسة.

وأما الفصل الرابع: فيبحث انقلاب الكوفة وعرض أهم المشكلات التي واجهت القضية الحسينية أو وجهت لها. كما درسنا فيه بعض الجهات في خطب الإمام الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء.

وأما الفصل الخامس: فبحثنا فيه أموراً مهمة اقترنت بقضية الإمام الحسين عليه السلام وجدناها جديرة بالإثارة والاهتمام، ومما ينبغي إلفات القارئ الكريم إليها.

وأما الفصل السادس: فدرسنا فيه أهم الأمور التي ترتبت على قضية الإمام الحسين عليه السلام كالبكاء وفلسفته، والمجلس الحسيني ومنبره وتطوره، كما أننا عرضنا فيه أهم الشبهات التي أثيرت حول تلك الأمور ثم درسناها دراسة وافية.

هذه هي أهم معالم دراستنا للقضية الحسينية وسيجد القارئ الكريم فيها الجرأة في الطرح وعرض أهم المشكلات والإشكالات التي واجهت القضية الحسينية أو وجهت لها، وحلها بأسلوب علمي جاد.

كما أننا انتهجنا في دراستنا هذه المنهج العلمي وأسلوبه في البحث والتقييم والعرض والمناقشة، ولذلك قد يجد القارئ الكريم صعوبة في استيعاب بعض البحوث، وربما كررنا في بعض المواضع بعض الأمور إما لأهميتها أو للبناء عليها في مورد آخر والتمهيد بها. وعلى كل فدراستنا هذه دراسة علمية جادة وليست صياغة أدبية، أو عرضاً تاريخياً بل هي درس وتحليل وبناء فكري.

وإني لأتمنى أن تكون هذه الدراسة والبحث كتاب درس
وبحث وتقييم لا كتاب مطالعة وتصفح.

وأخيرا إني لأرجو أن أكون قد أسهمت بهذه الدراسة
المتواضعة بلبنة في كيان التشيع الشامخ، وأرجو أن تكون قد
وجدت لها موضعا ثابتا إلى جانب كل من أسهم في ذلك البناء
وحافظ عليه.

وفي الختام لا يفوتني هنا أن أشكر كل من ساهم في طبع هذه
الدراسة سواء كان بالإسهام في التنسيق أو المراجعة والتدقيق أو
بالمادة والتمويل فجزاهم الله خير الجزاء وجعله في ميزان أعمالهم
يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والله المستعان وهو ولي التوفيق عليه توكلت وإليه أنيب.

عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي

تاروت القطيف

٤ / ٨ / ١٤٢٢ للهجرة

بين يدي العنوان

كنت قد أسميت هذه الدراسة (قضية التاريخ كربلاء من الحسن إلى الحسين) وكثيرا ما يكون العنوان أكبر من المعنون وقد لا يحكي واقع المعنون، أو لا يمت له بصلة والقليل الذي يكون فيه العنوان مطابقا لمعنونه وحاكيا لما يحويه.

وإن قضية الإمام الحسين عليه السلام هي من ذلك القليل الذي يتطابق فيه العنوان مع معنونه هذا إن لم نقل بأنها أكبر منه والمهم أن تسمية قضية الإمام الحسين عليه السلام قضية التاريخ لأن قضية التاريخ أو وحيدة التاريخ أو رزية التاريخ هي تلك القضية التي لم يعرف لها التاريخ في مسيرته الطويلة مثيلا.

وقضية التاريخ هي تلك القضية التي حملها عظماء التاريخ.

وقضية التاريخ هي قضية أعظم شخصية عرفها التاريخ.

وقضية التاريخ هي التي ابتداء التاريخ بها وسوف ينتهي بها.

أما أنها القضية التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً فإنه لم يعرف في تاريخ البشرية الطويل مجتمع عاش تحت وطأة الظلم والجور والعدوان ثم استصرخ وليه ودعاه لينقذه من مصيبتة ومن عدوه وبعد أن لبي نداءه واستصرأه انقلب عليه وسل عليه سيفاً له في يمينه، وأجج ناراً عليه اقتدحها لعدوه فأصبح إلباً لأعدائه على أوليائه، بغير عدل أفشوه فيه، ولا أمل أصبح له فيهم ثم عدا على وليه وقتله ومثّل به في صورة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.

نعم هي قضية التاريخ التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً،
ووحيدة التاريخ ورزيتة.

وهي قضية التاريخ إذ حملها عظماء التاريخ، حملها الأنبياء
وبكوا لأجلها قبل وقوعها، حملها آدم ونوح وإبراهيم وعيسى
وغيرهم من الأنبياء وبكوا لها وكذا نبينا محمد صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام.

وهي قضية التاريخ لأنها قضية أعظم شخصية عرفها التاريخ
فهي قضية رسول الله محمد صلى الله عليه وآله قضية أهل بيته وعترته الذين خلفهم
في أمته وأمر بالتمسك بهم.

وهي قضية التاريخ لأن التاريخ افتتح مسيرته بذكرها، واحتفظ بها في طول مسيرته، وسوف تنتهي مسيرته بها أيضاً، عند خروج الطالب بدم المقتول بكربلاء، صاحب الزمان وبقيّة الله في أرضه وآخر حججه ﷺ وعلى آبائه.

إنها قضية التاريخ بكل ما للكلمة من معنى وحيث إننا نعتقد أنها مرتبطة بقضية الإمام الحسن ﷺ ومرتبطة عليها أسميت هذه الدراسة (قضية التاريخ كربلاء من الحسن إلى الحسين) إلا أنه ارتأى بعض الأخوة الأفاضل تسمية الكتاب بشكل أخصر ويشير إلى جهة البحث فسميته (تمهيد الحسن وقيام الحسين).

الفصل الأول

عرض موجز:

أوصى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلافة والإمامة إلى الإمام الحسن عليه السلام بل كانت للحسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ قال للحسن والحسين عليهما السلام (ابنابي هذان إمامان قاما أو قعدا) ^(١) وعلى كل فقد ورث الإمام الحسن عليه السلام بذلك تركة اجتماعية معقدة متعددة الاتجاهات مختلفة الانتماءات متخمة بالاختلافات الفكرية ومثقلة بالتناقضات الاجتماعية كما ورث تركة العداوة الأموية للخلافة الإسلامية خلافة أمير المؤمنين عليه السلام.

نعم مع تلك التركة المثقلة بكل تلك الأمور قام أبو محمد الحسن المجتبي عليه السلام بالأمر وهو يعرف ذلك المجتمع معرفة تامة مجتمع يجمع بين المتناقضات ويعيش الاختلافات والاتجاهات الفكرية المتباينة والانتماءات الاجتماعية المتضادة فتجد في ذلك المجتمع من يعتقد بإمامة الإمام الحسن عليه السلام ويتفانى في خدمته والذب عنه بكل ما أوتي وتجد من يعتقد بإمامته ولكن همته ورغبته في الدرهم والدينار وأيضا تجد من تحكمه القبيلة فلا ينتمي إلا إلى

(١) بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢٧٨ - ٢٩١؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٢١١.

وفيه: (الحسن والحسين).

٢٢ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

زعيم قبيلته سواء كان مع الحق أو عليه، وتجد الواقف إلى جانب الإمام عليه السلام لكن في غير الحرب، فهو يخاف الموت فمشاهد صفيين والجمل والنهران ماثلة بين عينيه، وتجد من لا ينتمي إليه في العقيدة، فلا يعتقد بإمامته، وأيضا تسمع عن من يريد تسليمه إلى معاوية بل قتله، نعم إنه مجتمع التناقضات والاختلافات.

والى جانب ذلك كله تجد العدو اللدود للخلافة والإمامة معاوية الذي لا يقف عند دين أو عقل أو إنسانية بل الغدر منهجه والدهاء سلاحه والفجور طبعه والجور طريقه.

وقد استفاد معاوية من تلك الحالة الاجتماعية والفكرية للمجتمع الكوفي بمنهجه وسلاحه وطبعه وطريقه، فاشترى الضمائر وأعظم الرشا لزعماء القبائل ليقفوا إلى جانبه ضد قضيتهم وعقيدتهم.

نعم هكذا وجد الإمام الحسن عليه السلام ذلك المجتمع ومع ذلك جهز جيشا جرارا لمواجهة معاوية في المقابل تحرك معاوية أيضا على رأس جيش الشام.

وكان كلا الجيشين يتوقعان حربا ضروسا طاحنة تفلق فيها إلهام، وتطير الأيدي وتسقط فيها الرجال، ومثل هذه الصور ليست بالغريبة على كلا الجيشين ولا سيما جيش الكوفة الذي خاض ثلاث

حروب طاحنة، إلا أن الأمر لم يكن كما كان متوقعا، فقد انتهت الحرب قبل أن تبدأ فقد انهار جيش الكوفة بعد خيانة قيادته المتمثلة في عبيد الله بن العباس، وأحداث آخر سوف نتعرض لها فيما بعد بالتفصيل.

على إثر ذلك عرض معاوية الصلح على الامام الحسن عليه السلام وأعطاه ورقة بيضاء قد ختم فيها ليضع فيها كل شرط يريد أن يشترطه، فعرض الإمام الحسن عليه السلام ذلك على جيش الكوفة في خطبة قال فيها:

(ألا إن معاوية دعانا لأمر ليس فيه عزة، ولا نصفة، فإن أردتم الموت رددناه عليه، وحاكمناه إلى الله عز وجل بضبا السيف، وإن أردتم الحياة قبلنا، وأخذنا لكم الرضا)^(١).

وبعد هذه المشورة والعرض أسفر الجيش عما في خاطره من صور الحرب المروعة، وأبدى ما كان يخفيه، فنادى الناس من كل جانب:

(البقية البقية وأمضى الصلح)^(٢).

(١) بحار الانوار، ج ٤٤، ص ٢١.

(٢) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٤٧.

٢٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

أقدم الإمام الحسن المجتبي ﷺ على الصلح، وأملى شروطه على معاوية، وحيث إن بعض الشروط لها الأهمية الكبرى في تفسير حركة الامام الحسين ﷺ سنذكرها بتامها.

الحرب أو الصلح أو التضحية

ثلاثة أمور نثيرها هنا بصورة استفهامية:

لماذا صلح الإمام الحسن ﷺ؟

لماذا لم يحارب؟

لماذا لم يضح بنفسه كما ضحى أخوه الإمام الحسين ﷺ؟

هذه ثلاثة استفهامات أثرت حول قضية الإمام الحسن ﷺ،

وبالإجابة عليها يظهر الوجه في تحليل الموقف الحسيني.

فهل كان الصلح وظيفة خاصة به؟

أو أنه كان أمرا عاديا مبنيا على أساس المعطيات الخارجية

للأحداث، وهي كفيلا بتحديد الموقف للإمام ﷺ؟

ثم إن كل استفهام من تلك الاستفهامات تختلف الإجابة

عليه عن الآخر، كما أن بعضها وجه للإمام الحسن ﷺ بعد إبرام

الصلح، وبعضها لم يوجه إليه، بل لم يثر إلا في الأزمنة المتأخرة،

والظاهر أنه لم يطرح في عهد الأئمة ﷺ.

ولا يبعد أن يكون السبب في عدم إثارة هذا الاستفهام (لماذا لم يضح الإمام الحسن عليه السلام بنفسه؟) في حياته لوضوح الأمر لدى الجميع بأنه لا موجب للتضحية وسوف يتبين ذلك بعد قليل إن شاء الله.

وقبل البحث عن الإجابة على ذلك أن أكثر من كتب عن قضية الإمام الحسن عليه السلام إنما أجاب عن استفهام واحد وهو (لماذا لم يقاتل معاوية؟).

وأما لماذا صالح؟ فإن الجواب على (لماذا لم يقاتل معاوية؟) لا يكفي تعليلاً للصالح، إذ أن هناك شقاً ثانياً وهو التضحية. فعدم الموجب لحرب متكافئة لا يعين الصلح إلا بنفي الموجب للتضحية. نعم حيث لم تثر قضية التضحية إلا في الأزمنة المتأخرة يكون الأمر دائراً بين القتال والصلح فحيث إن القتال بذلك الجيش متعذر فيتعين الصلح.

أما وقد أثير: (لماذا لم يضح الإمام الحسن عليه السلام بنفسه؟) فإن عدم الكفاءة للقتال لا يعين اللجوء إلى الصلح، إذ التضحية واردة كما كان الأمر بالنسبة للإمام الحسين عليه السلام.

وقد اجاب الكثير ممن كتب في صلح الإمام الحسن عليه السلام عن السؤالين الأولين: (لماذا لم يقاتل؟ ولماذا صالح؟).

أجابوا بتحليل طبيعة تكوين الجيش الذي خرج مع الإمام الحسن عليه السلام لإثبات عدم كفاءته لمواجهة جيش الشام، فهو جيش مركب من عدة اتجاهات، فمنهم الخوارج الذين وجدوا في خروج الإمام الحسن عليه السلام لقتال معاوية عوناً لهم على القتال، ومنهم من رغب في أموال معاوية، ومنهم من عرض على معاوية تسليم الإمام الحسن عليه السلام إليه، أضف إلى ذلك خيانة قيادات الجيش المتكررة طمعاً في دنيا معاوية وإغراءاته، ورغبة في الأموال التي عرضها عليهم.

وهذه الامور كلها مأخوذة من أجوبة الإمام عليه السلام للمعارضين للصلح أو المستفهمين عنه.

فوجد في البحار عن سالم بن أبي الجعد عن رجل منا قال:

(أتيت الحسن بن علي عليه السلام فقلت: يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله أذلت رقابنا، وجعلتنا معشر الشيعة عبيداً ما بقي رجل (معك) فقال: مم ذلك؟

فقال: قلت بتسليمك الأمر لهذا الطاغية.

فقال: والله ما سلمت الأمر إليه إلا أني لم أجد أنصاراً، ولو وجدت أنصاراً لقاتلته ليلي ونهاري حتى يحكم الله بيني وبينه، ولكنني عرفت أهل الكوفة وبلوتهم ولا يصلح لي منهم ما كان

فاسدا، إنهم لا وفاء لهم ولا ذمة في قول ولا فعل، إنهم مختلفون ويقولون: إن قلوبهم معنا وسيوفهم علينا^(١).

ففي هذا الجواب يظهر بوضوح ملاحظة الإمام عليه السلام طبيعة الجيش واختلافه وانقساماته، فوجده كعدمه، ولهذا لم يكن لديه أنصارا يعتمد عليهم ويثق بهم، ومن كان ظاهره النصره فانه لا وفاء له ولا ذمة.

وأیضا في جوابه لحجر إذ قال له حجر:

(إنا رجعنا راغمين بما كرهننا، ورجعوا مسرورين بما أحبوا).

أجابه الإمام عليه السلام:

(يا حجر ليس كل الناس يجب ما تحب، ولا رأيه رأيك وما

فعلت ذلك إلا إبقاء عليك)^(٢).

وفي هذا الجواب ثلاثة أمور:

أولا: كراهية الناس لقتال معاوية أو للقتال بشكل عام.

ثانيا: اختلافهم العقدي، ويفهم ذلك من قوله (ولا رأيه

رأيك) فهم لا يعتقدون ما يعتقد من إمامة أبي محمد عليه السلام ولزوم

طاعته كالخوارج.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٤٧.

(٢) صلح الحسن، الشيخ راضي آل ياسين، ص ١٥٠.

ثالثا: الحفاظ على الثلة المؤمنة الباقية من القتل.

ونرى أيضا في خطبة له عليه السلام:

(حمد الله وأثنى عليه ثم قال: اما والله ما أثنانا عن قتال أهل الشام ذلة، ولا قلة، ولكن كنا نقاتلهم بالسلامة والصبر، فشيب السلامة بالعداوة، والصبر بالجزع، وكنتم تتوجهون معنا ودينكم امام دنياكم، وقد أصبحتم الآن ودنياكم أمام دينكم، وكنا لكم وكنتم لنا، وقد صرتم اليوم علينا، ثم أصبحتم تصدون (بين) قتيلين، قتيلا بصفين تبكون عليهم، وقتيلا بالنهروان تطلبون بثأرهم، فأما الباكي فخاذل وأما الطالب بثائر.

وإن معاوية قد دعا إلى أمر، ليس فيه عز ولا نصفة، فإن أردتم الحياة قبلناه منه، وأغضضنا على القذى، وإن أردتم الموت بذلناه في ذات الله، وحاكمناه إلى الله).

(فنادى القوم بأجمعهم: بل البقية والحياة)^(١).

وذكر ابن الأثير تنمة: (فلما أفردوه أمضى الصلح)^(٢).

في هذه الخطبة تجد الإيضاح الكامل لحال ذلك الجيش واتجاهاته المتباينة، وأهدافه المختلفة، وحبه السلامة، وجزعه وعدم

(١) بحار الانوار، ج ٤٤، ص ٢١ - ٢٢.

(٢) ن م.

صبره على القتال، وانقسامه إلى ثائر وخاذل، وأنهم لم يكادوا يسمعون أمر الصلح حتى تنادوا (البقية البقية الحياة).

أضف إلى ذلك خيانة القيادات المتكررة كعبيد الله بن عباس، والكندي الذي أرسله في أربعة آلاف فرشاه معاوية وقلب على الإمام الحسين عليه السلام، وبلغه ذلك فقام خطيباً وقال:

(هذا الكندي توجه إلى معاوية، وغدر بي وبكم، وقد أخبرتكم مرة بعد أخرى أنه لا وفاء لكم، وأنتم عبيد الدنيا، وإني موجه رجلاً آخر مكانه، وإني أعلم أنه سيفعل بي وبكم ما فعل صاحبه، ولا يراقب الله في ولا فيكم، فبعث رجلاً من مراد في أربعة آلاف). (فبعث إليه معاوية بخمسة آلاف ومناه فقلب على الحسن)^(١).

وكذلك أيضاً تناقل الناس عن النهوض معه.

وقد رد الإمام الحسن عليه السلام على معاوية بأنه إنما صالحه لعدم الناصر، وليس بأول من ألجئ إلى مثل ذلك فقال:

(وقد تركت الأمة علياً عليه السلام وقد سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير النبوة، فلا نبى بعدي. وقد هرب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قومه، وهو يدعوهم إلى الله حتى فر إلى

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٤٥.

٣٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

الغار، ولو وجد عليهم أعوانا ما هرب منهم، ولو وجدت أنا أعوانا ما بايعتك يا معاوية. وقد جعل الله هارون في سعة حين استضعفه، وكادوا يقتلونه، ولم يجد عليهم أعوانا وقد جعل الله النبي صلى الله عليه وآله في سعة حين فر من قومه لما لم يجد أعوانا عليهم، وكذلك أنا وأبي في سعة من الله حين تركتنا الأمة وبايعت غيرنا، ولم نجد أعوانا^(١).

وكلامه هذا كقول أبيه عليه السلام من قبل:

(فطفقت أرثني بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية

عمياء)^(٢).

وعلى ذلك فعدم وجود الناصر الصادق هو السبب في عدم الدخول في الحرب ضد معاوية.

وأما وجود مجموعة سواء قلنا إنها كبيرة أم صغيرة، ضمن الجيش تحمل الولاء الصادق فهو غير مفيد هنا، وذلك لعدم تميزها، وأيضا أنها صغيرة جدا بالنسبة لمجموع الجيش، كذلك وجود عناصر في صفوفه أصبحت لطمعها في أموال معاوية أموية الهوى، وهي على استعداد لفعل أي شيء لتحقيق ما تأمل فيه وتطمع،

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة الشقشقية، ج ١، ص ٣١.

وهذه الفئة مع من يتبعها من الهمج الرعاع تمثل شريحة كبيرة من ذلك الجيش، واختلاف الجيش سوف يوجد حربا بين الجيش نفسه، وقد ظهر الاختلاف والخيانة قبل الحرب فلا معنى للدخول فيها فالهزيمة هي النتيجة الحتمية لها.

والأخطر من ذلك كله هو ما أفصح عنه عليه السلام من نتيجة الحرب لو دخل فيها، وهو تعهد تلك العناصر الأموية الهوى قلبا وقالبا الطامعة في معاوية تعهدا بتسليمه إليه أو اغتياله وقد نقل أنه:

(كتب أكثر أهل الكوفة إلى معاوية فإنا معك وإن شئت اخذنا الحسن، وبعثناه إليك). وفي رواية أخرى (وكتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالسمع والطاعة له في السر، واستحثوه على المسير، وضمنوا له تسليم الحسن عليه السلام عند دنوهم من عسكره، أو الفتك به)^(١).

ولا إشكال ولا ريب أن هذا التعهد أخطر من حال الجيش واختلافه، بل هو نتيجة حتمية للحرب، وذلك أن أكثر الجيش قد خاف الموت، وطمع في دنيا معاوية، ورغب في الواجهة عنده، فلا مانع لديه من فعل أي شيء للوصول إلى هدفه، كما أن الفئة المؤمنة لن تستطيع حماية الإمام عليه السلام من أخذه، أو الفتك به لعدم تمايز

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٤٥ - ٤٧.

العناصر المتعقدة عنها، فإن اغتيل - وقد سعي في ذلك - فإن دعوى أن جيشه قتله سهلة ويضيع بذلك دمه، وإن سلم إلى معاوية فالأمر أخطر وأعظم، وهذا هو أرجح الأمرين، لكثرة من كتب إلى معاوية بالسمع والطاعة سرا، وقد روي عن الإمام الحسن عليه السلام أنه قال:

(والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوني إليه سلماً، فوالله لأن أسأله وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسيره، أو يمن علي فتكون سبة على بني هاشم إلى آخر الدهر، ومعاوية لا يزال يمن بها وعقبه على الحي منا والميت)^(١).

وهذا بيان مهم جداً لنتيجة الدخول في الحرب بذلك الجيش، فأنهم يسلمونه إلى معاوية، فإما أن يقتله أو يمن عليه وكلا الأمرين لا يمكن القبول بهما أو المصير إليهما ولعل هذا هو المراد من الأمر العظيم فيما روي عن الإمام الباقر عليه السلام في جواب سدير:

(عن سدير قال: قال: أبو جعفر عليه السلام ومعني ابني يا سدير أذكر لنا أمرك الذي أنت عليه، فإن كان فيه إغراق كففناك عنه وإن كان مقصراً أرشدناك، قال فذهبت أتكلم فقال: أبو جعفر عليه السلام أمسك

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢٠.

حتى أكفيك، إن العلم الذي وضع رسول الله ﷺ عن علي عليه السلام من عرفه كان مؤمنا، ومن جحدته كان كافرا، ثم كان من بعده الحسن عليه السلام قلت: كيف يكون بتلك المنزلة وقد كان ما كان دفعها إلى معاوية).
(قال: اسكت، فإنه أعلم بما صنع، لولا ما صنع لكان أمر عظيم)^(١).

فالظاهر أن الأمر العظيم هو أسره ثم قتله أو المن عليه.
هذه تقريبا أهم الأمور التي ذكرها الإمام الحسن المجتبي عليه السلام لعدم الدخول في حرب ضد معاوية، وهي كافية للإجابة على ذلك، بل إنها ترفع موضوع الحرب، فلا يبقى إلا الصلح، فيكون الصلح ضروريا، وهذا الجواب كما قلنا أثير استفهامه في عهد الإمام الحسن عليه السلام، وقد تصدى للإجابة عليه في أكثر من موقف ومناسبة.
وعلى كل فلدينا هنا ملاحظة وهي: إن هذا الجواب يصلح لمن أثار الاستفهامين الأولين فقط:

(لماذا ترك الإمام قتال معاوية؟) و (لماذا صالحه؟)

أما وقد أثير سؤال ثالث وهو: (لماذا لم يضح الإمام الحسن عليه السلام كما ضحى أخوه الإمام الحسين عليه السلام؟). فإن الجواب المتقدم عن عدم

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١.

قتال معاوية لا يعين في هذه المرحلة الصلح إذ هنا شق آخر، فبعد العلم بعدم كفاءة الجيش، وعدم رجحان القتال به طرح سؤال جديد (لماذا لم يضح الإمام عليه السلام بنفسه؟).

لماذا اختار الصلح على التضحية؟

وكما قلنا سابقا فإن هذا الاستفهام لم يطرح في عهد الإمام الحسن عليه السلام حتى يجيب عليه بل أثير في أزمنة متأخرة عن مقتل الإمام الحسين عليه السلام وعن زمن الأئمة عليهم السلام، ولهذا ترى تلك الإجابات تعين الصلح إذ دار الأمر بينه وبين القتال أما وقد صار الأمر بين ثلاثة أمور (القتال، الصلح، التضحية) فإن انتفاء أحدهما لا يعين الآخر فلا بد من البحث عن الأرجح بين الصلح والتضحية بعد وضوح عدم رجحان القتال.

وقد أجيب هنا: بأن التضحية بالملك والصبر على ذلك أعظم من التضحية بالنفس.

ولكن هذا الجواب غير كاف لتعليل عدم التضحية بالنفس وذلك أن الضحية بالملك أو السكوت عن حقه - وهو الأصح كما سوف يتضح فيما بعد - كان معللا بتلك الأجوبة المتقدمة من عدم الأنصار الموثوقين واختلاف الجيش وهذا يعلل السكوت عن حقه أما عدم التضحية بالنفس فلا وذلك أن التضحية بالنفس لا تتوقف

على وجود ناصر صادق أو جيش متكافئ بل يمكن تحققها حتى بدون أي ناصر فضلاً عما إذا كان معه من شيعته الخُلص أكثر من أصحاب الإمام الحسين عليه السلام. وعليه فذلك الجواب غير تام.

ومثله في عدم الصحة والتمام دعوى أنه لو اختار الشهادة لاستمات بين يديه أهل بيته وعامة شيعته المخلصين وينفرد بعده الأمويون بالإسلام والمسلمين. ويتضح عدم صحته بملاحظة ظرف الإمام الحسين عليه السلام ومن استشهد معه فقد كان الظرف أخطر فقد قتل معه عامة أهل بيته وبقية خاصة أصحابه وخلص شيعته وأما انفراد بني أمية بالدين فإن الله لا يخلي أرضه بدون حجة. وكذلك دعوى أنه كان للإمام الحسين عليه السلام مخرجان ميسران الشهادة والصلح وأما الإمام الحسن عليه السلام فقد أغلق في وجهه طريق الشهادة ولم يبق أمامه إلا الصلح فهي أيضاً غير تامة فإن الأمر على العكس تماماً كما سيتضح ذلك فيما نعتقده ونراه من جواب.

وقد أوجب أيضاً: بأن وظيفة الإمام الحسن عليه السلام كانت المصالحة، كما أن وظيفة الإمام الحسين عليه السلام كانت التضحية.

وهذا الجواب عبارة أخرى عن تحليل الموقف الحسيني على أساس النظرية الغيبية فحيث إننا لا ندرك فلسفة الأمر فلا بد من التسليم بصحة الاختيار وأنه تكليف خاص به عليه السلام.

ولكن وإن كنا نسلم بأن هناك الكثير من الجوانب في حياة الأئمة عليهم السلام لا نستطيع أن ندرك حقيقتها ومع ذلك نسلم بها لعلمنا بإمامتهم وعصمتهم عليهم السلام، إلا أن ذلك لا ينفي أن تكون هناك أمور وأحداث يمكن تفسير حركة المعصوم وفعله على أساسها لا سيما إذا كان ذلك الفعل أو الموقف له الأثر الكبير في مسرة الأمة ومصيرها وحياتها بل في فكرها وعقيدها ومن الواضح أن البحث عن ذلك لس اعتراضا على فعل المعصوم فسواء تمكنا من تحليل موقفه أو لم نتمكن من ذلك فلا بد من التسليم لهم والالتزام بصحة فعلهم لعصمتهم عليهم السلام سواء ثبتت الوظيفة الخاصة أم لا.

وفي نظرنا إن ترجيح الصلح على التضحية لم يكن من الأمور الغيبية التي لم تخضع لمجريات الأحداث العادية بل هو كترجيح الإمام الحسن عليه السلام للصلح على الحرب له أسبابه ومعطياته العادية وليست غيبية وأن أي قائد نافذ البصيرة بعيد النظر كان في مكان الإمام عليه السلام وعرض عليه الصلح أو التضحية لرجح الصلح على التضحية بل لو كان الإمام الحسن عليه السلام نفسه هو القائد في هذه الظروف لرجح الصلح على التضحية لا لوجوب حفظ النفس كما

توهم فإنه لا مورد له هنا وسوف يأتي بيان ذلك مفصلاً عند البحث في احتمال السيد الخوئي عليه السلام ^(١).

والجواب الذي نعتقده ونراه صحيحاً لترجيح الصلح على التضحية هو: (عدم وجود موضوع للتضحية).

ولأجل توضيح ذلك فيجب أن لا نقصر النظر هنا على ظروف قضية الإمام الحسن عليه السلام فقط، وذلك أن الاستفهام لم يكن عن تلك القضية وملايساتها بل كان الاستفهام يثار باتجاه التنظير بين تضحية الإمام الحسين عليه السلام وعدم تضحية الإمام الحسن عليه السلام.

وعليه فلا بد لنا من ملاحظة تضحية الإمام الحسن عليه السلام وظروفها فهل كانت تلك الظروف متوفرة في قضية الإمام الحسن عليه السلام أم لا؟

وحيث إننا سوف نتعرض لتفصيل قضية الإمام الحسين عليه السلام فكان الأجدر تأخير البحث في ذلك، إلا أننا لإتمام البحث عن صلح الإمام الحسن عليه السلام وملايساته نتعجل هنا ذكر ما يفيدنا في ذلك بشكل مختصر ووجيز.

فبملاحظة ظروف قضية استشهاد الإمام الحسين عليه السلام نجد امراً مهماً لم يكن موجوداً في قضية الإمام الحسن عليه السلام وهو أن ابن زياد

(١) في مبحث الصلح والشهادة مبدأ واحداً.

٣٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

حصر أمر الإمام الحسين عليه السلام في اثنتين: القتال أو الاستسلام فيرى فيهم رأيه، حيث أرسل إل قيادة جيشه المتمثلة في عمر بن سعد كتابا قال فيه:

(انظر فإن نزل حسين وأصحابه على حكمي واستسلموا فابعث إلي بهم سلما وإن أبوا فارحف إليهم حتى تقتلهم وتمثل بهم)^(١).
وبذلك أخبر الإمام الحسين عليه السلام أيضا في خطبته حيث قال في آخرها:
(ألا إن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين بين القلة (السلة) أو الذلة وهيهات منا الذلة)^(٢).

من هذا يتضح لنا جليا الظرف الذي اكتنف قضية الإمام الحسين عليه السلام واقتضى تضحيته واستشهاده هو حصر ابن زياد الأمر بين القتال أو الاستسلام ومن الواضح أنه إذا دار الأمر بينهما فإن الإمام عليه السلام يختار القتال على الاستسلام وقد كان هذا الأمر واضحا حتى لدى الأعداء فقد قال عمر بن سعد عند ذلك:

(لا يستسلم والله حسين، إن نفس أبيه بين جنبيه)^(٣).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٩٠.

(٢) صلح الحسن، الشيخ راضي آل ياسين، ٢١٠-٢٣٧.

(٣) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٧.

فإذا الإمام الحسين عليه السلام حصر أمره في قضيته بين القتال الذي نتيجته القتل والاستسلام فاختر القتال والقتل على الاستسلام. وأما الإمام الحسن عليه السلام فإنه لم يصل أمره وقضيته إلى ذلك فلم يحصر في القتال أو الاستسلام حتى يقال: لم يختار التضحية على الصلح؟ فقد عرض عليه الصلح وبذلك ارتفع موضوع التضحية ولم يكن لها موجب حتى يبحث عن ترجيحها على الصلح فيكون المتعين هو الصلح لعدم الموضوعية للتضحية. وبهذا يتضح بطلان دعوى (أنه كان للحسين عليه السلام مخرجان ميسران الشهادة والصلح وأما الحسن عليه السلام فقد أغلق في وجهه طريق الشهادة ولم يبق أمامه إلا الصلح لما تقدم من اختلاف جيشه وضمان بعضهم الفتك به أو تسليمه لمعاوية^(١)). وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام قد حصر أمره في الذلة والاستسلام أو القتال والقتل، وأما الصلح فلم يكن معروضا حتى يقال بأن أمامه مخرجان وأما الإمام الحسن فحصر أمره في القتال والتسليم لمعاوية أو الصلح وبذلك يتضح أن كليهما ليس أمامه إلا أمر واحد فالإمام الحسين عليه السلام لم يكن أمامه إلا الشهادة لإبائه الذلة وكذا الإمام الحسن عليه السلام ليس أمامه إلا الصلح لذلك أيضا وسوف يأتي مزيد بيان في مبحث (الصلح والشهادة مبدأ

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٩.

واحد) فانتظر. والمهم هنا أن الإمام الحسن عليه السلام لم يضح بنفسه لعدم الموجب للتضحية لا أنه تحقق الموجب وكان حال جيشه هو المانع كما ذهب إلى ذلك آية الله الشيخ راضي آل ياسين في كتابه صلح الحسن والفرق بين ما ذهبنا إليه وما ذهب إليه الشيخ آل ياسين أن الشيخ فرض أن وضع الجيش مانع عن الشهادة فهو بذلك يفترض أن المقتضي للشهادة متحقق ولكن هناك مانع منه أقوى وأهم وهو حال الجيش وأما ما ذهبنا إليه فهو أن المقتضي للشهادة ليس بمتوفر في قضية الإمام الحسن عليه السلام لعدم حصر أمره بين اثنتين السلة أو الذلة فتكون دعوى وجود المانع غير صحيحة ولا معنى لها وغير مؤثرة لعدم وجود مقتض يمنع تأثيره وبهذا يتضح أيضا عد صحة تعليل ترك التضحية بكون الإمام عليه السلام لو قتل في ذلك الحال لكان أضيع دما وأبعد عن الشهادة معنى واسما، وذلك أن هذا التعليل يفرض تمامية الموضوع للشهادة ووجود المانع وهو ضياع دمه وهذه الدعوى باطلة لوضوح أنه لا موضوع للشهادة فيكون الإقدام على التضحية إلقاء للنفس في التهلكة لأنه لم يحصر أمره فيما حصر فيه الإمام الحسين عليه السلام لا أنه تحقق موضوع الشهادة إلا أن ضياع دمه مانع نعم لو فرض أنه ترك الصلح ودخل الحرب بذلك الجيش لصحت تلك الدعوى أما لو قتل في فرض حصره في تينك

الخصلتين السلة أو الذلة فلن يكون أضيع دما وأبعد عن الشهادة
اسما بل لكان سيد الشهداء ولكان دمه أخطر الدماء.

ولزيادة توضيح ذلك نقول لو أن معاوية حصر أمر الإمام الحسن عليه السلام
فيما حصر فيه ابن زياد أمر الإمام الحسين عليه السلام بل حتى المنافقين من جيشه
والمتعهدين لمعاوية بتسليمه لو حصروا أمره في الاستسلام أو القتال
والشهادة لاختار الشهادة والتضحية بنفسه الشريفة كأخيه الحسين عليه السلام
ولكانت قضيتنا حسنية ولما كان أمر جيشه واختلافه أو ضياع دمه مانعاً له
من التضحية ولو كانت بأيديهم^(١).

نعم إن الإمام الحسن عليه السلام لو اختار القتال على الصلح - مع
عدم حصر أمره في الاستسلام أو القتال ومع تلك الظروف -
لوقع فيما فر منه هو والإمام الحسين عليه السلام وهي الذلة وتسلبت بني أمية
على رقبتهم فإنه كما ذكر لو قاتل لأخذوا بعنقه ودفعوه إلى معاوية
سلماً فإما أن يقتله أو يمن عليه فتكون سبة على بني هاشم إلى آخر
الدهر ومن الطبيعي أن يستسلم شيعته وخلص أصحابه لتسليمه أو
يقتلوا لقتله ومن البديهي أنه لن يقف الأمر هنا فقط فنشوة انتصار
معاوية المطلق ودخوله العراق عنوة لن يسفر إلا عن مأساة دامية،

(١) لإتمام الفائدة يرجى ملاحظة بحثنا (الصلح والشهادة مبدأ واحد) من هذا

وإذا كان دخوله العراق صلحا لم يشفع لمسلمي العراق ومؤمنيه
أمام حنق معاوية وغله حتى تتبعهم بزياد وراء كل حجر ومدبر
فسفك دمائهم وقتلهم على التهمة والظنة فكيف إذا دخلها عنوة
منتصرا ونشوة النصر تؤجج نار الغل والحنق والحق في صدره؟

فهل سيكتفي بقتل الرجال عن سبي النساء؟

ألن يفعل فيهم فعل ابنه يزيد في أهل المدينة؟

ومع ذلك كله فإن الأخطر في الأمر هنا أن اللبس في الأمور
سوف يزيد، والشبهات سوف تستحكم، وسوف يبذرها النفاق،
ويرويها الكذب، وينميها قلب الحقائق، ومن الواضح أن معاوية
فارس مضارها، والأخذ بقصب السبق فيها، وإشاعة أن الإمام
الحسن عليه السلام قتله جيشه بل أصحابه وشيعته سهل، وسوف تشفع
لمعاوية لدى الغوغاء من فعلته، وسوف تجد صداها لدى الهمج
الرعا، فتبرأ بذلك من دم الإمام الحسن عليه السلام ساحتها وذمته، ومن
الطبيعي أن ينسى لمعاوية بغيه واعتداؤه، وأن يعتذر له غدره ودهائه
بأنه عرض الصلح على الإمام الحسن عليه السلام فأبى فقتلته شيعته وجيشه،
وبذلك يضيع دمه وحقه في خضم شبهات مظلمة بعضها فوق
بعض يجعل فيها الظالم عادلا ومنصفا، والمظلوم ظالما وخائفا،
والباغي محقا، والطاغي مؤمنا، والحافظ للدين مفرطا، فيصبح حقه

مضيعة، ودمه هدرا، فلا حق له يذكر، ولا دم له يطلب، ولا شهادة له تندب، وبذلك يصبح معاوية صاحب الفضل والفضيلة سواء في ذلك قتله أو أطلقه، والظاهر أن هذا هو الأمر العظيم الذي لو لم يقبل الإمام الحسن عليه السلام الصلح لكان.

هذا تمام البحث عن فلسفة صلح الإمام الحسن عليه السلام.

(١) عبر بعض عن الإمام الحسن عليه السلام بسبب دخوله في المعاهدة مع معاوية بالمصلح وآخر برجل الإصلاح وثالث بالمصلح الأكبر وغفل الجميع عن أنه لا معنى للإصلاح بين الباغي والمؤمن مع بقاء الباغي على بغيه وإصراره على جوره وغيه وأن قبول الباغي رد على كتاب الله في أمره بقتال الفئة الباغية وأن الصلح مع الفئة الباغية خلاف نهج أمير المؤمنين وسيرة سيد الوصيين عليهم السلام معهم بل الصلح الحقيقي لا يكون إلا بفيء الباغي إلى أمر الله سبحانه. نعم حيث تخلت الأمة الإسلامية عن واجبها تجاه الفئة الباغية وركنت إليها فلم يبق لدى أبي محمد عليه السلام إلا العقود عن حقه والسكوت عن منصبه إذ طفق يرتئي بين أن يصول بيد جذاء أو يصبر على طخية عمياء فرأى أن الصبر على هاتا أحجى فصبر وفي العين قذى وفي الحلق شجا يرى تراثه منها. لا أنه قبل بمعاوية وصالحه، فقد قال لمعاوية: (لو وجدت أنصارا لقاتلتك ليلي ونهاري) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٣٧. وما إطلاق ذلك العنوان على الإمام عليه السلام إلا محاولة لغسل العار الذي لحق الفئة الباغية وعامة المسلمين الذين تركوا الواجب القرآني ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ وفتحوا باب التعذير للتخاذل عن قتالها.

وحيث إن بحثنا عن قضية الإمام الحسين ﷺ ونعتقد توقف معقوليتها على صلح الإمام الحسن ﷺ وما أبرمه من عهد مع معاوية المتمثل في شروط الإمام الحسن ﷺ، وما تلك الشروط من الأثر الكبير في تفسير قضية الإمام الحسين ﷺ ومعقوليتها فنذكر الشروط ثم نتعرض لما يهمننا منها.

بنود المعاهدة وشروط الصلح:

لبنود المعاهدة بين الإمام الحسن ﷺ ومعاوية الأثر الكبير في إثبات نظريتنا وتحليلنا لقضية الإمام الحسين ﷺ بل إننا نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فنقول إن قضية الإمام الحسين ﷺ لا تكاد تتعقل لولا شروط صلح الإمام الحسن ﷺ وبنود معاهدته وعلى ذلك بنينا دعوى ضرورة حركة الإمام الحسين ﷺ كما سيتبين ذلك فيما بعد ومن هنا نقول: إن المقولة المعروفة والمشهورة: (إن كربلاء حسنية قبل أن تكون حسينية) مقولة واقعية ولها قيمتها الفكرية في تحليل قضية الإمام الحسين ﷺ نعم هي تحتاج إلى إيضاح وإثبات فمجرد فرض ذلك ودعواه لا يكون دليلا بل لا بد من بيانه وإثباته ودفع كل ما يشكل به عليه.

ولأجل إيضاح هذه الدعوى وإثباتها عليك الانتظار قليلا بعد عرض شروط المعاهدة.

بنود المعاهدة:

الشرط الأول: تسليم الأمر إلى معاوية على أن يعمل بكتاب الله وبسنة رسول الله ﷺ وبسيرة الخلفاء الصالحين.

الشرط الثاني: أن يكون الأمر للحسن ﷺ من بعده فإن حدث به حادث فأخوه الحسين ﷺ وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد.

الشرط الثالث: أن يترك سب أمير المؤمنين ﷺ والقنوت عليه بالصلوات وأن لا يذكر عليا ﷺ إلا بخير.

الشرط الرابع: استثناء ما في بيت مال الكوفة وهو خمسة آلاف فلا يشمل تسليم الأمر، وعلى معاوية أن يحمل إلى الحسن ﷺ ألفي ألف درهم وأن يفضل بني هاشم في العطاء والصلوات على بني عبد شمس، وأن يفرق في أولاد من قتل مع أمير المؤمنين يوم الجمل وأولاد من قتل معه بصفين ألف ألف درهم وأن يجعل ذلك من خراج دار أبحر.

الشرط الخامس: على أن الناس آمنون على أنفسهم حيث كانوا من أرض الله في شامهم وعراقهم وحجازهم ويمنهم وأن يؤمن الأسود والأحمر وأن يحتمل معاوية ما يكون من هفواتهم وأن لا يتبع أحدا بما مضى وأن لا يأخذ أهل العراق بإحنة.

وعلى أمان أصحاب علي ﷺ حيث كانوا وأن لا ينال أحدا من شيعة علي بمكروه وأن أصحاب علي وشيعته آمنون على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم وأن لا يتعقب عليهم شيئا ولا يتعرض لأحد منهم بسوء ويوصل إلى كل ذي حق حقه وعلى ما أصاب أصحاب علي ﷺ حيث كانوا.

وعلى أن لا يبغى للحسن بن علي ولا لأخيه الحسين ﷺ ولا لأحد من أهل بيت رسول الله ﷺ غائلة سرا ولا جهرا ولا يخيف أحدا منهم في أفق من الآفاق^(١).

وأن لا يتسمى أمير المؤمنين ولا يقيم عنده شهادة^(٢).

الصيغة التي كتبها معاوية في ختام المعاهدة فيما واثق الله عليه من الوفاء بها بما لفظه بحرفه (وعلى معاوية بن أبي سفيان بذلك عهد الله وميثاقه وما أخذ الله على أحد من خلقه من الوفاء وبما أعطى الله من نفسه)^(٣).

(١) صلح الحسن، الشيخ راضي آل ياسين، ٢٥٩ - ٢٦١.

(٢) علل الشرائع، ص ٢٤٩.

(٣) صلح الحسن، الشيخ راضي آل ياسين.

سكوت لا صلح:

لماذا الشروط مع معاوية؟

هنا شيء مهم لا بد من ذكره وهو أن الصلح مثل انعطافا خطيرا في مسيرة الأمة الإسلامية إذ مثل ذلك تحولا في القيادة من اليد الهاشمية إلى اليد الأموية ويكفيينا خطورة هذا التبدل في القيادة لنقف متأملين فيما اشتهر التعبير به على ألسن الكتاب (تنازل الحسن).

ولنا مبرراتنا في هذا التأمل والتوقف.

وذلك أن الإمام الحسن عليه السلام سلم الأمر بشروط شرطها على معاوية، وأخذ عليه بذلك العهود المغلظة للوفاء.

ولكن ترى هل كان الإمام عليه السلام يعتقد أو يظن أو يحتمل أن معاوية سوف يفي له بشرط من تلك الشروط؟

ألم يسمع من أبيه أمير المؤمنين عليه السلام قوله:

(والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر)^(١).

ألم يعرف معاوية حق المعرفة؟

هل كان الإمام الحسن عليه السلام سيفاجأ عندما يسمع منه قوله:

(١) نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٨٠.

(ألا وإني قد كنت منيت الحسن وأعطيته أشياء وجميعها تحت قدمي لا أفي له بشيء)^(١).

والجواب عن ذلك بشكل موجز:

إننا نعتقد أن الإمام ﷺ يعرف معاوية حق المعرفة بالمعرفة العادية لا الغيبية ويعرف بأنه لن يفي له بشيء بل يتوقع منه ما هو أسوأ من ذلك وهو الاغتيال والخدر ولأجل ذلك شرط عليه أن لا يبغى له ولا لأخيه غائلة سرا ولا جهرا وعليه إذا كنا نعتقد أن الإمام الحسن ﷺ عالما وعارفا بمعاوية وأنه لن يفي له بشيء فإن الشروط مع العلم بعدم الوفاء تكون لغوا، ومن هنا كان للاستفهام عن فائدة الاشتراط على معاوية له موضوعيته، فلماذا سلم الإمام ﷺ إليه الأمر واشترط عليه تلك الشروط مع علمه بذلك؟

والجواب عن ذلك:

أولا: إن تسليم الإمام ﷺ الأمر مع علمه بكل ذلك لم يكن لأجل توقعه التزام معاوية بالشروط بل هو سكوت عن حقه لعدم وجود الناصر والمعين.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٤٨.

وثانيا: إن تسليمه للأمر مع الاشتراط وضعه موضع الند في القوة مع معاوية لا موضع الضعيف الذي لا يملك أعوانا وأنصارا بل موضع القوي الذي يشترط.

ثالثا: وهو الأهم إنه بتعليقه تسليم الأمر على الوفاء بالشروط - مع علمه العادي بأن معاوية لن يفي بشيء من ذلك - منع صدق التنازل وعليه لم يكن هناك تسليم حقيقي بل هو سكوت، إذ المشروط عدم عند عدم شرطه فيكون الإمام عليه السلام قد سكت عن حقه إذ لم يجد أعوانا وهذه نقطة مهمة جدا في أثر الشروط ولو عقائديا، إذ فرق كبير بين تسليم الأمر مطلقا وبين تعليقه على أمر مستحيل من الطرف الآخر وهو الوفاء فيكون الأمر هنا شبيها بقوله تعالى ﴿اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾^(١).

وقد علم الله سبحانه وتعالى أن الجبل لن يستقر مكانه وأن الرؤية لن تحصل، فكذلك التنازل علق على وفاء معاوية بشروط الصلح وهو لن يحصل فلا تنازل في البين.

رابعا: إن الإمام الحسن عليه السلام إنما سكت عن أمر الملك والحكم أما الخلافة الشرعية والإمامة الإلهية التي هي منصب ومقام من الله عز وجل وعن رسول الله صلى الله عليه وآله والتي لها الأثر الشرعي الكبير في

(١) سورة الأعراف: ١٤٣.

٥٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

الاعتقاد وفي مساءلة القبر وأخذ الأحكام وإقامة الحدود وغيرها من أمور الدين فهذه لم يتنازل عنها ولم يصالح عليها بل التزم بها وأصر عليها وردّ على معاوية عندما ادعى أن الإمام الحسن عليه السلام وجدّه أهلاً للخلافة ولم ير نفسه أهلاً لها فقد صرح المجتبي نفسه عليه السلام:

(قام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام على المنبر حين اجتمع مع معاوية، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إن معاوية زعم أني رأيتّه أهلاً للخلافة، ولم أر نفسي لها أهلاً، وكذب معاوية، أنا أولى الناس بالناس في كتاب الله، وعلى لسان نبي الله صلى الله عليه وآله فأقسم بالله، لو أن الناس بايعوني، وأطاعوني ونصروني، لأعطتهم السماء قطرها، والأرض بركتها، ولما طمعت فيها يا معاوية، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما ولت أمة أمرها رجلاً قط وفيهم من هو أعلم منه إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً، حتى يرجعوا إلى ملة عبدة العجل.

وقد ترك بنو إسرائيل هارون، واعتكفوا على العجل، وهم يعلمون أن هارون خليفة موسى، وقد تركت الأمة علياً عليه السلام وقد سمعوا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي عليه السلام (أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير النبوة فلا نبي بعدي) وقد هرب رسول الله صلى الله عليه وآله من

قومه، وهو يدعوهم إلى الله حتى فر إلى الغار، ولو وجد عليهم أعوانا ما هرب منهم، ولو وجدت أنا أعوانا ما بايعتك يا معاوية.

وقد جعل الله هارون في سعة حين استضعفوه وكادوا يقتلونه، ولم يجد عليهم أعوانا، وقد جعل الله النبي ﷺ وفي سعة حين فر من قومهم، لما لم يجد أعوانا عليهم وكذلك أنا وأبي في سعة من الله حين تركتنا الأمة، وبايعت غيرنا، ولم نجد أعوانا. وإنما هي السنن يتبع بعضها بعضا، أيها الناس إنكم لو التستم فيما بين المشرق والمغرب لم تجدوا من ولد نبي غيري وأخي^(١).

ففي هذا الكلام رد على معاوية وتصريح بأن الولاية والخلافة الإلهية ثابتة له فهو أولى الناس بالناس بنص كتاب الله وقول رسول الله ﷺ وأما مسألة الملك والحكم خارجا فهو يتوقف على وجود الناصر المطيع ولو وجد لقاتل معاوية أضف إلى ذلك تصريحه بعدم خلافة معاوية وذلك عندما قال له معاوية: أما إنك يا حسن قد كنت ترجو أن تكون خليفة ولست هناك. فقال الحسن عليه السلام:

(أما الخليفة فمن سار بسيرة رسول الله ﷺ وعمل بطاعة الله عز وجل، ليس الخليفة من سار بالجور، وعطل السنن واتخذ الدنيا

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢٢.

أبا وأما، ولكن ذلك ملك أصاب ملكا فتمتع منه قليلا وكان قد انقطع عنه فأتحم لذته وبقيت عليه تبعته، وكان كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّه فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾^(١).

وبذلك الرد وهذا التصريح يحدد الإمام ﷺ الصلح في غير الخلافة صغرى وكبرى، فالكبرى هي كل من سار بالجور، وعطل السنن واتخذ الدنيا أما وأبا ليس بخليفة، والصغرى واضحة ومعروفة بل بديهية، وهي معاوية سار بالجور فبغى على أمير المؤمنين ﷺ وقتله، وقتل عمارا ومحمد بن أبي بكر واغتال مالك الأشر وغيرهم من أصحاب رسول الله ممن كان مع أمير المؤمنين ﷺ وأغار على أطراف الدولة الإسلامية بقيادة بسر بن أرطاة فقتل الشيوخ والأطفال وعطل السنن بل عمل على خلافها فادعى أخوة زياد على خلاف حكم رسول الله ﷺ (الولد للفراس وللعاهر الحجر) كما أنه قتل المؤمنين وتبعهم وراء كل حجر ومدبر وأيضا اتخذ الدنيا أما وأبا فلم يكن الدين هدفه كما صرح في مقولته المشهورة: (ما قاتلتكم لتصلوا إلخ) والنتيجة لذلك: أن معاوية ليس بخليفة.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٣٥٤.

كما أن الخلافة فيهم بنص الكتاب وقول الرسول ﷺ فهم أولى الناس بالناس لنص كتاب الله على طهارتهم وعصمتهم ووجوب طاعتهم وحبهم، وبهذا تخرج الخلافة الشرعية لرسول الله ﷺ عن دائرة الصلح، ولذلك شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية أن لا يتسمى بأمر المؤمنين، ولا يقيم عنده شهادة إذ أن ذلك أمر خاص للخليفة الشرعي.

وبذلك أبعد الإمام عليه السلام معاوية عن الخلافة الشرعية للنبي محمد ﷺ وأكثر من ذلك فلم يتنازل له حقيقة وواقعا بل سكت عن حقه فهو في سعة من المطالبة بحقه إذ لم يجد أنصارا وأعوانا، وقد قال لمعاوية كما تقدم (ولو وجدت أنا أعوانا لما بايعتك) وأيضا قال له: (وكذلك أنا وأبي في سعة من الله حين تركتنا الأمة وبايعت غيرنا ولم نجد أعوانا).

والخلاصة أن الإمام الحسن عليه السلام لم يتنازل لمعاوية عن الخلافة أصلا ولم تكن ضمن الصلح نعم سكت عن حقه في الحكم وذلك معنى كونه في سعة وهو في ذلك كأبيه أمير المؤمنين عليه السلام.

خامسا: إنه بشروطه تلك مع علمه بعدم الوفاء أبقى بذلك باب المواجهة مفتوحا أمامه وأمام أخيه الإمام الحسين عليه السلام عند وجود الأنصار والأعوان، فله حق المخالفة على معاوية لعدم وفائه

بشيء من الشروط، وقد عرض الإمام الحسين ﷺ بهذا الحق
وسببه في كتابه إلى معاوية حيث قال فيه:

(وإني لا أعلم فتنة أعظم على هذه الأمة من ولايتك عليها
وأعظم نظرا لنفسي ولديني، ولأمة جدي محمد ﷺ أفضل من
جهادك، فإن فعلته فهو قربة إلى الله عز وجل، وإن تركته فأستغفر
الله لديني، وأسأله توفيقه لإرشاد أمري). وقال فيه أيضا: (لأنك
قد ركبت جهلك وتعرضت على نقض عهدك، ولعمري ما وفيت
بشرط)^(١).

سادسا: كسر قدسية بيعة المجتمع الإسلامي لمعاوية بسبب
مخالفته للشروط، وعليه فللمجتمع الحق في الوقوف ضده إلى
جانب الإمام الحسن أو الإمام الحسين ﷺ متى ما قاما وطالبا
بحقهما.

وبهذا يتضح لنا جليا أن الشروط وإن جعلت على معاوية
وأنه لا من جهته للعلم بعدم وفائه بها، إلا أن أثرها يعود على
المجتمع، بل يمكن لنا القول بأن المجتمع الإسلامي هو المعني بها.
وسوف نعرض لهذه النقطة فيما بعد لأهميتها.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢١٤؛ مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٤.

آثار الصلح ولوازمه:

لا أريد هنا أن أدخل في تفاصيل آثار الصلح إذ أن ثمرة البحث تظهر في تحليل قضية الإمام الحسين عليه السلام، وتوقف معقوليتها بل ومشروعيتها على الصلح وشروطه، فلنذكر الآثار هنا بشكل مجمل وموجز وسوف نعود لهذا البحث فيما بعد في الموضوع المناسب إن شاء الله.

فمن الآثار المهمة ذات الأثر الكبير في قضية الإمام الحسين عليه السلام:

أولاً: عدم الحق لمعاوية في إلزام الحسن أو الحسين عليه السلام بأية بيعة بعده.

ثانياً: المسلمون في حل من أية بيعة يعقدها معاوية لأحد بعده غير الإمام الحسن أو الإمام الحسين عليه السلام.

ثالثاً: يجب على المسلمين مبايعة الإمام الحسن عليه السلام إن كان حياً أو الإمام الحسين عليه السلام بعده عند هلاك معاوية.

رابعاً: إن هذه الأمور ملزمة لجميع المسلمين حتى لأهل الشام الذين هم تحت يد معاوية وسنده.

خامسا: دخول المجتمع الإسلامي بشكل عام والكوفي بشكل خاص تحت يد الحكم الأموي وسوف نوضح أثر هذا الأمر في قضية الإمام الحسين عليه السلام فيما بعد فانتظر.

ونكتفي بهذا السرد السريع للآثار للتنبية على أن الصلح يعني قضية الإمام الحسين عليه السلام مباشرة.

وقفة تعجب!:

الغريب ممن كتب وبحث صلح الإمام الحسن عليه السلام بحث عنه من جهة الإمام الحسن عليه السلام ولم يبحث عنه من جهة معاوية. لماذا اختار الصلح مع انتظام جيشه ومع علمه بحال جيش الإمام الحسن عليه السلام وضعفه واختلافه وتعدد أهدافه وطمع قياداته؟ فهو من اشترى ضمائر قيادات الجيش، وطمعت في عطائه رؤساء العشائر والمنافقون، بل أكثر من ذلك فقد عرضوا عليه تسليم الإمام الحسن عليه السلام إليه وفي كلام الإمام عليه السلام دلالة على ذلك. كما أن الكثير يطمعون في معاوية لأنه يفضل في العطاء، وذلك مطلب لرؤساء العشائر وشيوخهم والمنافقين خصوصا الذين فقدوا امتيازاتهم السابقة على عهد أمير المؤمنين عليه السلام.

كما أنهم كانوا يرون في الإمام الحسن عليه السلام شخصية أبيه الشديدة في ذات الله فإنه سوف يسير بهم سيرة أبيه عليه السلام في التسوية في العطاء فلن يزيد في عطائهم وهم يرون أنفسهم أحق بالفضل من سائر المسلمين وإلى غير ذلك من الأمور التي عصفت ووضعت جيش الإمام الحسن عليه السلام.

اذن قتال الإمام الحسن عليه السلام لن يكلف معاوية الكثير من العناء بل لعله لن يحتاج إلى قتاله ليصل إلى مآربه، عرض تسليمه عليه فلو وافق على تسليمه أو قتله لكفي أمر جيش الإمام الحسن عليه السلام بكل فئاته إذ سوف يدخل بذلك الجيش في فتنة عمياء وحرب داخلية فيما بينهم هو جاء وهي كفيلة أن تكفيه أمر الجيش وقاتله بجميع فئاته وينأى هو بنفسه عن تبعات قتل الإمام الحسن عليه السلام إذ سوف يعلن أن جيشه هو الذي قتله، وعلى كل فله في مثل ذلك تجربته الناجحة في صفين التي بسببها انقسم جيش أمير المؤمنين عليه السلام ووقعت الفتنة حتى شهرت السيوف في وجه أمير المؤمنين عليه السلام وكاد أن يقتل وكفته تلك الفتنة القتال بل كفته هزيمة محققة.

كما أنه لن يكون في حرج من وجود الإمام الحسن عليه السلام لأي أمر يريد إبرامه لا سيما أمر استخلاف ابنه يزيد (لعنه الله) ولن يستطيع أحد أن يعارضه في ذلك أو يعترض عليه، وتجد في جواب الأحنف

بن قيس لمعاوية عند إرادته تنصيب يزيد التصريح بأن له ذلك لو كان دخوله العراق عنوة دون عهد وشرط، أما وقد أعطى العهود والشروط على نفسه فليس له ذلك قال له:

(فاعرف من تسند إليه الأمر بعدك ثم اعص من يأمرك ولا يغررك من يشير عليك ولا ينظر إليك، مع أن أهل الحجاز وأهل العراق لا يرضون بهذا مادام الحسن حيا، وقد علمت أنك لم تفتح العراق عنوة ولم تظهر عليه مقصا ولكنك أعطيت الحسن بن علي من عهد الله ما قد علمت ليكون له الأمر بعدك)^(١).

ويكفي هنا موقف الأحنف من معاوية وإن لم يؤثر موقفه في ردع معاوية إلا أن قبول معاوية الصلح والشروط جعل عليه لكل محتج سبيلا وأصبح بذلك وجود الإمام الحسن عليه السلام يمثل ثقلا وحرجا على السياسة الأموية، وإن لم يكن مانعا عنها حتى أنه روي أن معاوية لما أراد تنصيب ابنه لم يكن شيء أثقل عليه من وجود الإمام الحسن عليه السلام أضف إلى ذلك لوازم الصلح الأخرى.

فبكل ذلك تتضح أهمية الصلح وخطأ معاوية في حساباته ولكن لله الأمر فغدره ودهاؤه لم يسعفاه هنا وفي ظني أنه لو فطن إلى ذلك والتفت إليه فوافق على قتل الإمام الحسن عليه السلام أو تسليمه ولم

(١) صلح الإمام الحسن، الشيخ راضي آل ياسين، ص ٣٠٧.

يعرض الصلح لكان ملكا مطلقا بلا نداء ولا منازع ولعل تفتنه المتأخر لذلك هو الذي حدا به للإعلان عن نقضه المبكر للصلح وعدم وفائه بالشروط.

وإن كنا نعتقد أنه كان معتمدا منذ الوهلة الأولى التي عرض فيها الصلح على غدره وعدم الالتزام للإمام الحسن عليه السلام بشيء من شروطه فيكفي أمر أي مقاومة محتملة.

معاوية والشروط:

ملك معاوية رقاب المسلمين وأصبح زمام أمورهم بيده وسرعان ما أفصح عما كان يكنه في نفسه ويطمح إليه فقد قال بعد دخوله الكوفة:
(والله ما قاتلتكم لتصلوا ولتصوموا ولتحجوا، ولا لتزكوا إنكم لتفعلون ذلك، ولكني قاتلتكم لأتأمر عليكم، وقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون، ألا وإني كنت منيت الحسن وأعطيته أشياء، وجميعها تحت قدمي، لا أفي بشيء منها)^(١).

ولهذه الكلمات من معاوية احتمالان:

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٥٣؛ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ١٦،

٦٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

الأول: أنه أفصح عما كان ينويه من الغدر والنكوث بالعهود التي أعطها للإمام الحسن عليه السلام.

الثاني: أنها كانت تنبئ عن أسف معاوية في إقدامه على الصلح وقبوله للشروط بعد أن رأى واقع الناس في الكوفة وهو بذلك يحاول إثارة الإمام الحسن عليه السلام فلعله يرجع عن الصلح وقد فهم ذلك بعض أصحاب الإمام عليه السلام وقال له: (والله ما أراد بها غيرك)، ولكن الإمام عليه السلام سكت ومعاوية قد أشهد على نفسه وهذا هو أرجح الاحتمالين.

ثم إن معاوية سلط زيادا الذي ادعى أخوته على خلاف حكم رسول الله صلى الله عليه وآله (الولد للفراش وللعاهر الحجر) سلطه على العراقيين البصرة والكوفة فتبع فيهما المؤمنين، وفعل فيهم فعل فرعون في بني إسرائيل فأخاف الآمنين وقتلهم وتبعهم وراء كل حجر ومدبر ولم يترك شرطا إلا نقضه.

الإمام الحسن عليه السلام والصلح:

على رغم إعلان معاوية لنقضه الصلح وعدم وفائه بالشروط إلا أن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام بقي ملتزما بالصمت والسكوت تجاه ذلك فلم يحرك ساكنا تجاه الحرب نعم قام ببعض الردود على

معاوية في بعض دعاويه أو مخالفاته ولأجل ذلك يبرز الاستفهام حول ذلك:

لماذا لم ينقض الإمام عليه السلام العهد كما نقضه معاوية؟

وهذا الاستفهام وإن كان يفهم جوابه مما تقدم إلا أنه لا بأس من الإجابة عليه هنا بشكل خاص.

وهذا الاستفهام هو من الاستفهامات التي أثرت في حياة الإمام الحسن عليه السلام وقد أجاب عنها فبعد أن خطب معاوية في الكوفة وأعلن عدم وفائه للإمام الحسن عليه السلام بشيء بقوله:

((ألا وإني كنت منيت الحسن وأعطيته أشياء كلها تحت قدمي لا أفي بشيء منها)).

قال بعض أصحاب الإمام عليه السلام وهو المسيب وسليمان بن صرد:

(والله ما أراد بها غيرك. قال الإمام عليه السلام: فيما ترى؟)

قال: أرى أن ترجع إلى ما كنت عليه، فقد نقض ما كان بينك وبينه^(١).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٥٧.

فهذا العرض هو بنفسه مفاد ذلك الاستفهام المتقدم وإن كان بصورة أخرى وقبل ملاحظة جواب الإمام ﷺ لا بد من ملاحظة بقية كلام المسيب إذ قال فيه:

(ما ينقضي تعجبي منك، بايعة معاوية ومعك أربعون ألف، ولم تأخذ لنفسك وثيقة وعقدا ظاهرا أعطاك أمرا فيما بينك وبينه) ثم قال ما تقدم.

ومن هذا الكلام نفهم أن هذا المتعجب لم يكن تعجبه في محله فهو إما غافل أو متغافل عن حال جيش الإمام ﷺ وإلا فهو مندفع للقتال بعيد كل البعد عن معرفة الحال، ومجريات الأحداث وما عصف بالجيش من الأهواء، والأطماع التي مزقته وفرقته.

سبحان الله! هذا الخليط الذي لم يختلف أحد في عدم قدرته على خوض أي معركة ضد معاوية يراه المسيب كله إلى جانب الإمام الحسن ﷺ إذ يقول: (معك أربعون ألف) مقاتل من ذلك نفهم أن هذا العرض - الرجوع إلى ما كانوا عليه - لم يكن من عارف بالأمور ملتفت إلى الحال التي وصل إليها أصحاب الإمام ﷺ، بل هو مندفع للقتال يرى الجميع مثله. فلم يحركه نقض معاوية فقط بل كان تعجبه من الركون إلى الصلح مع وجود أربعين ألف مقاتل!

وبعد ذلك فلنصغ ذلك الاستفهام (لماذا لم ينقض الإمام عليه السلام العهد كما نقضه معاوية) بشكل آخر يمكن أن يكون أطروحة باحث لا استنكار مندفع، ولا بد لنا قبل ذلك من إثارة استفهام ذكرناه سابقا له الأثر هنا وهو:

لماذا أعلن معاوية رفضه وعدم التزامه بالشروط والعهود بهذه السرعة؟

وذلك بعد دخوله الكوفة مباشرة، ولم ينتظر حتى يتعرف على ذلك المجتمع وأحواله ثم يتخذ قراره بشأن الشروط ولا أقل إنه لا يعلن نقضه لها بهذه السرعة وبهذه الصراحة وإن خالفها عمليا.

وبعد هذا فلنصغ ذلك الاستفهام بأسلوب آخر فنقول:

(هل كان من الصالح أن ينقض الإمام الحسن عليه السلام الصلح ويدعو إلى القتال؟).

تري لو نقض الإمام عليه السلام عهده مع معاوية وأعلن الحرب عليه ألن يشيع أن الإمام الحسن عليه السلام خان العهد فإن قاتل وقتل فإنما لأجل خيانة العهد، ولأجل ذلك أجاب الإمام عليه السلام المسيب على عرضه للقتال ونقض الصلح بقوله:

(يا مسيب إن الغدر لا خير فيه ولو أردت لما فعلت)^(١).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٥٧.

ثم إنه لو نقض صلحه مع معاوية فهل سيجد جيشا غير جيشه السابق؟

وهل سيجتمع ذلك الجيش له ثانية؟

وخصوصا إذا علمنا أن منهم من كاتب معاوية سرا وهو تحت راية الإمام الحسن عليه السلام وبعضهم أراد قتله وقد ذكر صاحب البحار:

(وكتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالسمع والطاعة له في السر، واستحثوه على السير نحوهم، وضمنوا له تسليم الحسن عليه السلام عند دنوهم من عسكره أو الفتك به)^(١).

إذا كانوا - وهم تحت إمرة الإمام الحسن عليه السلام - قد ضمنوا لمعاوية ذلك، فما هو الحال وقد صاروا علنا تحت إمرة معاوية فلا مانع لديهم أن يجهروا بذلك بل ويشهروا السيوف في وجه ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله فإذا دواعي السكوت وعدم التحرك لا زالت قائمة لم تتغير بل ازدادت سوء فلا موضوع لنقض العهد والرجوع إلى الحرب.

وبعد ذلك نقول: إنما سارع معاوية لإعلانه الصريح بنقض المعاهدة لما رآه في الناس من طمعهم في أمواله ورغبتهم في عطائه

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٥٧.

وأن ما كتبوه إليه من الاستعداد لتسليم الإمام الحسن عليه السلام ليس كذبا
ومجردا عن الواقع بل هو واقعهم.

فأعتقد أن معاوية أسف على ما أعطاه للإمام الحسن عليه السلام من
العهود والمواثيق والشروط، وأدرك خطأه في تقديراته وخانه دهاؤه
وأوقعه في شرك غدره. فلذلك نعتقد أنه التفت إلى ذلك فسارع إلى
إعلان نقضه العهود وصرح بعدم وفائه بالشروط في محاولة منه
لتدارك الموقف فلعل الإمام الحسن عليه السلام يغضب لإعلانه ذلك ويعلن
الحرب، فيأخذه ويقتله وكذا أخاه الحسين عليه السلام والخلص من شيعتهما
فلا يبقى لأحد بعدهما في الخلافة مطمع.

ولكن الإمام الحسن عليه السلام بحلمه - فهو حلیم آل محمد عليهم السلام
وبعد نظره - يدرك ما وقع فيه معاوية وما يحاوله الآن فلم تثره تلك
المحاولات والاستفزازات، فقد أصبح ندا للمعاوية بصلحه وشروطه
بدون جيش وقوة تلزم معاوية، كما أصبح صاحب الموقف والكلمة
بعد معاوية بل حتى في حياة معاوية فمتى وجد معينا يركن إليه
وناصرا يعتمد عليه فله أن يتحرك لأن معاوية قد نقض عهده
وخالف صلحه.

والنتيجة لكل ما تقدم أنه ليس من الصالح نقض العهد
والصلح من طرف الإمام الحسن عليه السلام وإن نقضه معاوية.

اغتيال ابن الرسول ﷺ:

خرج الإمام الحسن عليه السلام من الكوفة وتوجه إلى المدينة فأقام بها وبقي ساكتا صابرا محتسبا ملتزما بصحله وعهده ولكن معاوية لما أراد أن يعقد البيعة ليزيد لم يكن شيء أثقل عليه من أمر الإمام الحسن بن علي عليه السلام كما ذكر ذلك أبو الفرج الأصفهاني وسعى للغدر واغتيال الإمام الحسن عليه السلام وقد ذكرنا سابقا أن الإمام الحسن عليه السلام كان عارفا بحقيقة معاوية وما يضمرة من الخيانة ونقض العهد، بل ومتوقعا محاولة اغتياله ومع ذلك صبر فلأن يقال غاله معاوية خير من أن يقال أسره وأطلقه وقتلنا أيضا: إنه لما كان متوقعا ذلك شرط على معاوية:

(أن لا يبغى للحسن بن علي ولا لأخيه الحسين ولا لأحد من أهل بيت رسول الله ﷺ غائلة سرا ولا جهرا ولا يخيف منهم أحدا في أفق من الآفاق)^(١).

وفي هذا البند وضوح كامل لما كان يتوقعه الإمام الحسن عليه السلام من معاوية، وخصوصا إذا وجد نفسه محرجا من وجود الإمام الحسن عليه السلام ومن شروطه، وخصوصا شرطه:

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥٦.

(أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده فإن حدث به حادث فلاخيه الحسين عليه السلام وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد).

إن هذه المادة من الشروط تستدعي المادة السابقة فحيث إن معاوية لن يفي بهذه، ولن يدع التفكير في البحث عن طريقة لإبعاد الإمام الحسن عليه السلام إذ ذلك مقتضى طبعه، فضلا عما إذا وجد نفسه محرجا من وجوده ولذلك فلا بد من النص عليها، إذ هو أمر متوقع من معاوية وهذا فعلا ما حصل فقد سعى في اغتياله سرا.

وذلك أن التخلص من الإمام الحسن عليه السلام بشكل علني ليس له مبرراته فربما أثار الرأي العام ضده فالطريقة المثل التي برع فيها معاوية هي الاغتيال، وخصوصا بالسم ولكن كيف يصل إلى ذلك الهدف؟

وجد في ابنة الأشعث زوجة الإمام الحسن عليه السلام الطريق القصير إليه فأغراها بالأموال ووعداها بوعود قال أبو الفرج الأصفهاني:

(أرسل معاوية إلى ابنة الأشعث: إني مزوجك بيزيد ابني علي أن تسمي الحسن بن علي وبعث إليها بمائة ألف درهم فقبلت وسمت الحسن فسوغها المال ولم يزوجها منه)^(١).

(١) مقاتل الطالبين، ص ٧٣.

نعم اغتال معاوية الإمام الحسن المجتبي ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن هو الهدف الوحيد فسوف يكون اغتياله طريقا للتخلص من كل المعارضة المحتملة لتنصيب يزيد (لعنه الله)، ولا سيما الإمام الحسين عليه السلام، وذلك لأنه يعلم أنه بغدره بالإمام الحسن عليه السلام سوف يلجئ الإمام الحسين عليه السلام إلى الطلب بدمه وحيث إن القتل كان غدرا وغيلة فلن يكون هناك دليل مادي يثبت تورطه في اغتيال الإمام الحسن عليه السلام فأى محاولة من الإمام الحسين عليه السلام للطلب بثأر أخيه عليه السلام سوف يستغلها معاوية إلى جانبه بعنوان نقض العهد الذي كان بينه وبين الحسينين عليه السلام.

فإذا فاتته الفرصة في صلحه مع الإمام الحسن عليه السلام فلن تفوته مع الإمام الحسين عليه السلام وأما المعارضة المحتملة لأهل العراق فحيث إن القتل كان غدرا وغيلة فإن الاحتجاج عليهم سهل فليس هناك دليل مادي أو شاهد عيان يثبت تلك الدعوة، فإذا طالب الإمام الحسين عليه السلام بدمه فسوف يدعي معاوية أن الإمام الحسين عليه السلام اتهمه بقتل أخيه وخرج عليه ونقض بذلك العهد والصلح ومثل تلك الدعوى ليست بالصعبة على معاوية.

اذن ففي اغتيال الإمام الحسن عليه السلام خطر كبير حتى على الإمام الحسين عليه السلام وسيتضح ذلك لاحقاً إن شاء الله.

وفعلاً اغتال معاوية الإمام الحسن المجتبي عليه السلام بعد أن أغرى ابنه الأشعث ومناها فدمت إليه السم الذي أرسله معاوية لها فمزقت أحشاءه، وقطعت أمعاءه حتى قال عليه السلام كما روي عنه:

(لقد سقيت السم مراراً ما سقيته مثل هذه المرة لقد لفظت قطعة من كبدي فجعلت أقلبها بعود معي)^(١).

وهكذا قضى نجه أبو محمد عليه السلام واستراح من هم هذه الدنيا الدنية وغمها بعد أن جرعت أمه جده الغصص والظلم والضيم ومع كل هذا إلا أن دور أبي محمد عليه السلام وعطاءه لم ينته بموته وكذا الظلم تجاهه لم ينته بعد فهو المظلوم حياً وميتاً.

فصلوات الله وسلامه عليك يا أبا محمد حياً وميتاً ورحمك الله.

(فو الله لئن عزت حياتك لقد هدت وفاتك ونعم الروح روح عمر به بدنك ونعم البدن بدن ضممه كفنك، ولم لا تكون كذلك وأنت سليل الهدى وحليف أهل التقى وخامس أصحاب أهل الكساء غذتك كف الحق، وربيت في حجر الإسلام وأرضعتك

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥٦.

٧٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

ثدي الإيمان فطبت حيا وميتا، فعليك السلام ورحمة الله وبركاته
وإن كانت أنفسنا غير قالية لحياتك ولا شاكة في الخيار لك^(١)..

لماذا الاغتيال:

المعروف والمشهور أن معاوية اغتال الإمام الحسن عليه السلام لأنه
كان يريد أن يعهد إلى ابنه يزيد وكما ذكرنا سابقا أنه لم يكن شيء
أثقل من وجود الإمام الحسن عليه السلام على معاوية فدرس إليه السم وقتله
ولكن لماذا التحرج من وجود الإمام الحسن عليه السلام؟

فإن معاوية لم يترك شرطا من شروط الصلح إلا ونقضه قولا
وعملا، فلماذا يتحرج من وجود الإمام الحسن عليه السلام في خصوص هذا
الأمر؟

فهل أصبح معاوية ضعيفا بحيث يخاف من وجود الإمام
الحسن عليه السلام ويراه مانعا من البيعة ليزيد؟

أو أن الإمام الحسن عليه السلام أصبح من القوة بحيث يستطيع أن
يهدد ويمنع مخططات معاوية وأهدافه؟

(١) صلح الحسن، الشيخ راضي آل ياسين، ص ٣٦٦. محمد بن الحنفية على قبر

أو أن هناك أسبابا ودوافعا أخرى لدى معاوية؟

أما أن معاوية أصبح من الضعف بحيث يخاف من وجود الإمام الحسن عليه السلام بالظاهر أنه لا دليل على ذلك بل لا يزال في قوته بل في أوجها أيضا وأما أن الإمام الحسن عليه السلام قويت شوكته بمستوى يستطيع أن يهدد بها معاوية أو أ، يمنعه من تنفيذ مخططاته وأهدافه أو يردع بها مخالفاته ويوقف تعدياته فلإني لا أعتقد أن الإمام عليه السلام بلغت قوته العسكرية من الأنصار والأعوان الثقة المأمونين إلى الحد الذي يستطيع أن يهدد معاوية أو بوقفه عند حد.

إلا أننا لا ننكر بذلك بداية تنامي قوته الاجتماعية بل العسكرية أيضا ولعلنا نجد في موقف الأحنف بن قيس ما يدل على ذلك بوضوح ففي جوابه لمعاوية قال:

(فاعرف من تسند إليه الأمر بعك، ثم اعص من يأمرك، ولا يغرك من يشير عليك ولا ينظر إليك، مع أن أهل الحجاز وأهل العراق لا يرضون بهذا مادام الحسن حيا، وقد علمت أنك لم تفتح العراق عنوة، ولم تظهر عليه مقصا، ولكنك أعطيت الحسن بن علي من عهد الله ما قد علمت، ليكون له الأمر بعك، فإن تف فأنت أهل الوفاء، وإن تغدر تظلم. والله إن وراء الحسن خيولا جيادا، وأذرا عا شدادا، وسيوفا حدادا، وإن تدن له شبرا من غدر تجد وراءه

باعا من نصر، وإنك تعلم من أهل العراق، ما أحبوك منذ أبغضوك، ولا أبغضوا عليا وحسنا منذ أحبوهما، وما نزل في ذلك غير من السماء، وإن السيوف التي شهروها عليك مع علي يوم صفين لعل عواتقهم، والقلوب التي أبغضوك بها لبين جوانحهم^(١).

وهنا نجد هذا الكلام من الأحنف بن قيس يطلقه بكل ثقة من موقع القوة والتهديد لمعاوية ولولا وجود القوة لما وقف الأحنف هذا الموقف من معاوية بهذه الجرأة والصرامة.

ولكن الذي نعتقده أن الأمر هنا لا يكشف عن تنامي القوة في أصحاب الإمام الحسن عليه السلام إلى درجة يهدد بها معاوية. وأما ما ذكره الأحنف بن قيس فنعتقد أنه نابع من حبه وولائه لأبي محمد الحسن عليه السلام وخوفه عليه بل وتفاني في إبعاد السوء والشر عنه، وأيضا موقفه ذلك هو كلمة حق أمام سلطان جائر كما أن شخصيته القوية في ذات الله اقتضت منه ذلك الموقف وكذلك بطولته التي عرف بها وعدم خشيته معاوية كل ذلك أوقفه ذلك الموقف من معاوية هذا أولا.

ثانيا: لم يعرف من غيره مثل ذلك الموقف. ولو نقل فهو لا يمثل الرأي العام بل لا يمثل سوى رأي الخالص من أصحاب أبي

(١) صلح الحسن، الشيخ راضي آل ياسين، ص ٣٠٧.

محمد ﷺ وهم قلة. ولئلا نضايق أحدا نقول: إن لتنامي القوة شيئا من التأثير في موقف معاوية أو خوف تناميها ولكن ليس إلى الحد الذي تمنعه من تنفيذ مخططاته أو تهدد استقرار حكومته.

والذي نراه أنه السبب الأكثر وجاهة لتخوف معاوية من الإعلان بالعهد ليزيد (لعنه الله) مع وجود الإمام الحسن ﷺ أولا: العهد الذي أخذه الإمام ﷺ على معاوية حيث جعل من الإمام ﷺ ندا لمعاوية نفسه بعبارة أخرى إن شخصية الإمام الحسن السياسية مثلت ثقلا على معاوية، وقد روي أنه روي أنه لما أراد أن يعهد إلى يزيد لم يكن عليه شيء أثقل من وجود الإمام الحسن ﷺ.

وثانيا: عظمة شخصية الإمام الحسن ﷺ فقد كان خليفة لأمر المؤمنين ﷺ وعظم شأنه وعلمه وقربه من رسول الله ﷺ كل ذلك جعل معاوية يحسب لشخصيته ومكانته الاجتماعية والدينية حسابا يمنعه من العهد إلى يزيد.

ثالثا: وهو الأهم إذ مع كل ما تقدم سابقا فقد أعلن عدم وفائه بشيء للإمام الحسن ﷺ وعظمة شخصية الإمام ﷺ وقربه من رسول الله ﷺ وشخصيته السياسية كل ذلك لم يمنع معاوية من نقض شروطه قولا وعملا نعم تلك الأمور مؤثرة في الجملة ولكن ليست إلى الدرجة التي توقف معاوية عند حد أو تمنعه من نقض العهد والذي نعتقد أنه السبب الحقيقي والأهم هو خمول الشخصية

٧٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

التي اختارها لمنصب ولاية عهده ووضاعتها واعتقاد معاوية نفسه عدم لياقتها به واقتناعه بعدم أهليتها له ف شخصية يزيد وما كان منشغلا به من اللهو واللعب أمر مشهور معروف ولهذا الأمر أهميته في تردد معاوية بل وتوقفه مع وجود الإمام الحسن عليه السلام بل اختيار معاوية لتلك الشخصية أثار حتى المقرين له من بني أمية وسوف يأتي بيان ذلك.

رابعا: إن اغتيال الإمام الحسن عليه السلام سوف يكون سببا لتصفية كل المعارضة المحتملة في المدينة والتي أهمها معارضة الإمام الحسن عليه السلام الذي لن يسكت لا اغتيال أخيه الحسن عليه السلام فلا بد له من الثأر بقتل قاتله.

وقد صرح الإمام الحسين عليه السلام بذلك عندما أخبره أخوه المجتبي عليه السلام بتقطع كبده قال:

(رأيت يا أخي كبدي في الطست ولقد عرفت من دهاني،
ومن أين أتيت فما أنت صانع يا أخي؟
فقال الإمام الحسين عليه السلام: أقتله والله^(١)).

وهنا نجد تصريح الإمام باستعداده للثأر لأخيه عليه السلام مما يدخله في المواجهة مع معاوية ويكون ذلك طريقا لمعاوية للتخلص

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥١.

من الإمام الحسين عليه السلام أيضا هذه هي أهم أسباب اغتيال الإمام الحسن عليه السلام ومن الواضح أن الرابع هو أخطرها إذ فيه تصفية لأهل البيت عليهم السلام وسوف يتبعها تصفية أصحابهم وشيعتهم الباقين. وسيتضح هذا الأمر وعظمة دور الإمام الحسن عليه السلام حتى بعد وفاته في البحث اللاحق إن شاء الله.

الحسن يفدي الحسين:

ذكرنا أن الأمر الرابع هو أهم وأخطر أسباب الاغتيال وأهدافه. ولكن هل نجح معاوية في ذلك؟ وهل استطاع أن ينفذ مخططاته؟ لم ينجح معاوية في تحقيق أهدافه أو تنفيذ مخططاته بل فشل مخططه وكان سبب فشله امتناع الإمام الحسن عليه السلام عن الإفصاح باسم قاتله ووصيته لأخيه الحسين عليه السلام بعدم إهراق الدم في أمره فقال له:

(لا أخبرك به أبدا حتى ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(١).. وفي خبر آخر: (ما تريد منه؟ تريد قتله؟ إن يكن هو هو فالله أشد نقمة منك وإن لم يكن هو فما أحب أن يؤخذ بي بريء)^(٢).

(١) بحار الأنوار ج ٤٤، ص ١٥٦.

(٢) المصدر نفسه.

وروي عنه أيضا: (بالله أقسم عليك أن لا تهريق في أمري
محجمة من دم)^(١).

امتنع الإمام الحسن عليه السلام من إخبار أخيه بقاتله بل أوصاه بعدم
إراقة محجمة من دم في أمره.

واعتقد أن الإمام الحسن عليه السلام قد قيّم الموقف بعده، ونظر إلى
أبعاده وخطورة موقف أخيه الإمام الحسين عليه السلام، والتفت إلى هدف
معاوية من الغدر به واغتياله، فأوصى أخاه بتلك الوصية، وبذلك
فوت الإمام الحسن عليه السلام الفرصة على معاوية في القضاء على الإمام
الحسين عليه السلام، فقدم دمه الشريف فداء لأخيه الإمام الحسين عليه السلام.

إلا أن الأمر لم يقف هذا الحد ولم يتته هنا، فإن فاتت معاوية
تلك الفرصة فقد سنحت له فرصة أخرى أكبر وأخطر تضمن له
تحقيق ما فاتته وكانت الفرصة في وصيته الإمام الحسن عليه السلام، وذلك أن
الإمام لحسن عليه السلام قد أوصى بدفنه عند قبر جده رسول الله صلى الله عليه وآله أو
بتجديد العهد به على اختلاف في ذلك فقد ورد كلا الأمرين. قال في
وصيته لأخيه الحسين عليه السلام:

(١) المصدر السابق، ج ٤٤، ص ١٥٩.

(وأن تدفني مع رسول الله ﷺ، فإنني أحق به وببيته)^(١).

وفي رواية أخرى عن الصادق عليه السلام:

(فقال يا أخي: احملني على سريري إلى قبر رسول الله ﷺ

لأجدد به عهداً)^(٢).

وعلى كل فنعلم أنه هناك وصية من الإمام الحسن لأخيه

الحسين عليه السلام، بموجبها سوف يؤتى بجنائزه إلى قبر جده رسول

الله ﷺ للدفن أو للزيارة.

وهنا استفاد معاوية والحزب الأموي من هذه الوصية

استفادة كبرى، فحيث إن قبر الرسول ﷺ في إحدى حجرات بيته

ولعائشة تسع الثمن منه، فيمكن استغلال ذلك للزج بها في فتنة

عمياء وإقحامها في النزاع الهاشمي الأموي فتكون طرفاً في النزاع

بل يمكن أن تجعل واجهة النزاع عوضاً عن الحزب الأموي فإذا

نجحوا في ذلك تحول النزاع عن واقعه وعن طرفيه الحقيقيين بني

هاشم وبني أمية إلى طرف المرأة وأصبح بذلك النزاع بين بني هاشم

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥١.

(٢) ن م، ص ١٥٩.

٧٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

والمرأة وبذلك يكفى معاوية أمر مواجهة الإمام الحسين عليه السلام وأمر تبرير تلك المواجهة.

ثم إن ذلك الطرف لا يحتاج إلى الكثير من الجهد لإثارته ضد بني هاشم عامة وضد الحسنين عليه السلام خاصة فهي امرأة فإثارته سهلة هذا أولاً.

وثانياً: إن أمر استعدادها النفسي للمواجهة شيء مفروغ عنه، فهؤلاء ابنا علي وفاطمة، وهي المتورة منهم، إذ أنها قد دخلت معهم في تلك المواجهة الدامية في واقعة الجمل وهزمت فيها، وأعيدت إلى بيتها راغمة، ولا زالت تحمل صور تلك المشاهد الدامية ومرارة الهزيمة، فهذه الرواسب النفسية لتلك الحرب موجودة فلا تحتاج إلا إلى القليل من الإثارة تجاه أبناء علي عليه السلام.

وحيث إن دفن الإمام الحسن عليه السلام إلى جوار جده رسول الله صلى الله عليه وآله وفي بيته أو تجديد العهد بزيارته أمر لا يستدعي ذلك الموقف من بني أمية أو من المرأة، فلا بد لهم من طريقة وحجة ليقفوا بها في وجه هاشم، إذ أن موقفهم في المنع من دفن الإمام الحسن عليه السلام لن يكون مبرراً وفي صالحهم، فمن المحتمل بل المؤكد أنهم إذا عارضوا دفن

الإمام عليه السلام أن يدخلوا في حرب مع بني هاشم، ومن الواضح أنها لن تكون في صالح الحزب الأموي لدى الرأي العام، إذ أنهم يمنعون دفن الإمام عليه السلام إلى جوار جده دون مبرر، كما أن بني هاشم إن قاتلوهم فإنما قاتلوهم دفعا لهم لاعتراضهم جنازة الإمام الحسن عليه السلام ومنع دفنه في بيت جده عليه السلام، كما أن الحزب الأموي لا دخل له في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فلا بد من طريقة ما للدخول في المواجهة مع بني هاشم وبصورة تجعل الموقف إلى جانب بني أمية.

وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى إثارة المرأة تجاه دفن الإمام الحسن عليه السلام وضد بني هاشم، فحيث إنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولها شخصيتها المعروفة فإذا اعترضت طريق الجنازة ومنعت دفن الإمام عليه السلام إلى جوار جده ووقف بنو أمية إلى جانبها كان موقفهم قويا ومبررا أمام الرأي العام وإن كانت حججهم وحجة المرأة ضعيفة.

والذي جعلنا نعتقد أن هناك مخططا قد أعد له مسبقا بتلك الصورة التي ذكرناها، هو تسارع الأحداث وسرعة إقحام المرأة في الصراع ودقة توقيت ذلك، والأسلوب الذي استخدم لإثارها

بمفاجئتها بالموقف، وما ادعي له من لوازم وآثار من ذهب فخر أبيها وصاحبه، كما أن في جواب المرأة لمروان الذي سنذكره دليلاً على أنها أثرت في ذلك الوقت، ولم يكن لديها تفكير في ذلك، حتى أنها لم تعرف كيف تتصرف، حتى سألت مروان: (وماذا أفعل؟) كما أنها تعلم بأحقية الإمام الحسن عليه السلام بالدفن إلى جوار جده فهو أحق بيته من غيره، ولا فائدة لها في منعه، إذ أن دفنه هناك لا يمثل أي خطر عليها أو ضرر، ومنعه لا يجز لها أي مصلحة أو نفع.

فمن هذه الأمور نعلم أن الأمر لم يكن من تدبير المرأة بل كان من تخطيط الحزب الأموي.

والمهم أن الحزب الأموي بقي متيقظاً لمجريات الأمور ومستجدات الأحداث، مراقباً لها بدقة متناهية، حتى تحرك الموكب الهاشمي مشيعاً زعيمه وإمامه ومودعاً له، في موكب مهيب تعلوه الكآبة والحزن ويجوطه البكاء والنحيب.

وفي هذه اللحظات تحرك الحزب الأموي، وفي حال اشتغال بني هاشم بالتشييع تحرك بشكل سريع جداً ليكون صاحب الموقف وسيده.

تحرك مروان تجاه المرأة مسرعا:

(فلما فرغ (الحسين) من شأنه وحمله ليدفنه مع رسول الله ﷺ ركب مروان بن الحكم طريد رسول الله ﷺ بغلة وأتى إلى عائشة فقال لها: (يا أم المؤمنين إن الحسين ﷺ يريد أن يدفن أخاه الحسن مع رسول الله ﷺ والله إن دفن معه ليذهبن فخر أبيك، وصاحبه عمر إلى يوم القيامة.

قالت: فما أصنع يا مروان؟

قال: الحقني به وامنعيه من أن يدفن معه.

قالت: وكيف ألحقه؟

قال: اركبي بغلتي هذه، فنزل عن بغلته وركبتها، وكانت تؤز الناس، وبني أمية على الحسين ﷺ وتحرضهم على منعه مما هم به^(١).
فهذا النص يكشف أن الموقف كان مخططا له، ولم يكن مرتجلا ووليد ساعته، وأن اقتحام المرأة في القضية كان بنو أمية وراءه، إما بإشارة من معاوية مباشرة أو بالواسطة، وذلك أن مروان لم يكن واليا على المدينة في ذلك الوقت، ولم يكن ليتخذ القرارات المهمة بنفسه، ولا سيما قرار الحرب بل كان يكتب بها إلى معاوية ومن

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٤٠.

الواضح جدا أن إعلان الحرب والمواجهة مع بني هاشم ليس من الأمور العادية التي لا يحاط بها معاوية علماً^(١). أو يوكل أمرها إلى مطلقاً، بل وكذا اقتحام المرأة أيضاً ليس من الأمور العادية وقد ذكر أنه:

(لما مات الحسن بن علي بعث مروان بن الحكم إلى معاوية يخبره أنه مات. قال وبعث سعيد بن العاص رسولا آخر يخبره بذلك، وكتب مروان يخبره بما أوصى به حسن من دفنه مع رسول الله ﷺ)^(٢).

وروي أيضاً عن معاوية أنه قال:

(١) قال ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٢٨٧ (قال: جابر بن عبد الله شهدنا حسن بن علي يوم مات فكادت الفتنة أن تقع. إلى أن قال فأبى مروان أن يدعه ومروان يومئذ معزول يريد أن يرضي معاوية) وذكر أيضاً في ج ١٣، ص ٢٩١ (وبلغ معاوية ما كانوا أرادوا من دفن حسن في بيت النبي ﷺ فقال ما أنصفنا بنوا هاشم حين يزعمون أنهم يدفنون حسنا مع النبي ﷺ وقد منعوا عثمان أن يدفن إلا في أقصى البقيع، وكان يقول إن يك ظني بمروان صادقا لا يخلصون إلى ذلك، وجعل يقول وبها مروان أنت لها) ولذلك شكره على فعلته وأعاد إليه ولاية المدينة.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج ٢١، ص ١٢٨.

(إن صدق ظني بمروان فيمنعه من دفنه مع رسول الله ﷺ وجعل يقول إياها مروان)^(١).

وهذه الكلمات تدل دلالة واضحة على أن معاوية وراء كل تلك الفتنة يميئها ويدبرها بنفسه وأنه هو من منع دفن الإمام الحسن عليه السلام مع جده رسول الله ﷺ كإغتيال أبي محمد تماما.

والمهم أن الحزب الأموي نجح في إخراج المرأة والاستفادة من موقفها، وحيث إنها لم يكن لديها أعوان وأنصار فكانت تؤذ الناس وتحرضهم ضد بني هاشم، ولم يكن معها إلا بنو أمية ومن والاهم وعلى رأسهم مروان بن الحكم.

وبذلك نجح الحزب الأموي في تغيير عنوان المواجهة والصراع، فبينما كان بين بني هاشم وبني أمية أصبح الآن بين بني هاشم والمرأة! وبذلك ينأى الحزب الأموي بنفسه عن تبعات ذلك الموقف.

وبينما كان موكب التشييع يسير متوجها إلى قبر النبي ﷺ لدفن الحسن عليه السلام، أو لتجديد العهد به اعترضه بنو أمية، وعلى رأسهم

(١) شرح الأخبار، القاضي النعمان المغربي، ج ٣، ص ١٣٧.

مروان وبقيادة المرأة وهي تنادي: (تريدون أن تدخلوا بيتي من لا أحب)^(١).

وجعل مروان يقول:

(يارب هيجاء خير من دعة) أيدفن عثمان في أقصى المدينة،
ويدفن الحسن مع النبي صلى الله عليه وآله لا يكون ذلك أبدا، وأنا أحمل
السيف)^(٢).

وهنا بدت بوادر الحرب تلوح في الأفق وكادت الفتنة أن تقع
وزاد الأمر سوء أن جيء بالسلاح.

(روى أبو الحسن المدائني أن مروان لما منع الحسن عليه السلام من أن
يدفن عند جده فاجتمع بنو هاشم وبنو أمية وأعان هؤلاء قوم
وهؤلاء قوم وجاءوا بالسلاح)^(٣).

والظاهر أن بني أمية كانوا عازمين على الحرب، وكذا المرأة
كانت مقبلة وكلها عزم على القتال قال ابن عباس:

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥٤.

(٢) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥٧.

(٣) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٤٢.

(فأقبلت مبادرا فإذا أنا بعائشة في أربعين راكبا على بغل
مرجل تقدمهم وتأمروهم بالقتال)^(١).

قال ابن عساكر:

(وعقد حسين بن علي لواء وعقد مروان لواء حتى كان بينهم
المرامة بالنبل)^(٢).

وهنا ظهرت خطورة الموقف الحسيني.

فيا ترى ماذا عسى أن يفعل الإمام الحسين عليه السلام؟

هل يدخل في حرب مع بني أمية بقيادة المرأة ليرغمهم على
دفن الإمام الحسن عليه السلام إلى جانب جده عليه السلام أو ليجدد عهدا به؟
وهل هناك خيار آخر؟

وهنا وفي هذا الموقف الخطير جدا وفي مثل هذه الحال والإمام
الحسين عليه السلام يحمل جنازة أخيه الإمام الحسن عليه السلام لا أجده أي خيار
إلا الدخول في حرب ضارية مع بني أمية ولكن بقيادة المرأة
وواضح أن نفوس بني هاشم مهياة لذلك ولا سيما الإمام
الحسين عليه السلام فهو الموتور بأخيه وحرارة فقدته لا زالت بين جوانحه.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥٣.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٢٩٢.

وقد أشار ﷺ إلى هذا الخيار بنفسه كما سنذكره.

وهكذا نجد أن معاوية وحزبه الأموي نجحوا بخبثهم وجرأتهم على الله وعلى رسوله نجحوا في إذكاء فتيل الفتنة ونأى هو وحزبه بأنفسهم عن تبعاتها فاستفادوا من تقديم المرأة ووقوفهم خلفها استفادة كبيرة ومهمة، فالمواجهة الآن بين بني هاشم بقيادة الحسين ﷺ وبين المرأة، فهي التي منعت دفن الإمام الحسن ﷺ وليس هم، وسوف يشيعون أنهم ما وقفوا موقفهم هذا إلا دفاعاً عن حرم رسول الله ﷺ وزوجة نبيه!

ولكن هل نجح معاوية في إتمام ذلك المخطط الرهيب القذر الذي أقحم فيه المرأة زوجة رسول الله ﷺ؟

في هذه اللحظات الأخيرة والخطيرة والحاسمة بل المحرجة يتضح دور الإمام أبي محمد الحسن بن علي ﷺ وأهمية موقفه الجبار لإفشال ذلك المخطط الرهيب الذي لن يسفر عن عاقبة حسنة.

نعم يأتي دوره وصيته لأخيه أبي عبد الله الحسين ﷺ في أمر دفنه ويعلنها الحسين ﷺ ومعها يبين ما ينبغي له فعله لولا الوصية فقال الحسين ﷺ:

(والله لولا عهد الحسن إلي بحقن الدماء وأن لا أهريق في أمره
محجمة دم، لعلمتم كيف تأخذ سيوف الله مأخذها، وقد نقضتم
العهد بيننا وبينكم، وأبطلتم ما اشترطناه عليكم)^(١).

لم يكن لدى الإمام الحسين عليه السلام في ذلك الموقف أي خيار سوى
مناجزة القوم كائنا ما كان^(٢). ولكن يوقفه تنفيذ وصية الإمام

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥٧.

(٢) قال ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٢٩٢ (وصاح مروان في
بني أمية ولفها ولبسوا السلاح، وقال مروان لا كان هذا أبدا، فقال له الحسين يا ابن
الزرقاء أوال أنت؟ قال لا كان هذا أبدا، ولا يخلص إليه، فصاح الحسين بحلف
الفضول فاجتمعت بنو هاشم وتيم وزهرة وأسد وبنو جعونة بن شعوب من بني
ليث، قد تلبسوا السلاح، وعقد مروان لواء، وعقد حسين بن علي لواء، فقال
الهاشميون يدفن مع النبي صلى الله عليه وآله، حتى كان بينهم المراماة بالنبل، وابن جعونة يومئذ
شاهر سيفه، فقام في ذلك رجال من قريش عبد الله بن جعفر بن أبي طالب والمسور بن
مخرمة بن نوفل، وجعل عبد الله بن جعفر يلح على حسين، وهو يقول يا ابن عم ألم
تسمع إلى عهد أخيك: إن خفت أن يهريق في محجمة دم فادفني بالبقيع مع أمي.
أذكرك الله أن تسفك الدماء، وحسين يأبى دفنه إلا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو يقول
يعرض مروان لي ماله ولهذا؟ قال فقال المسور بن محزمة يا أبا عبد الله اسمع مني قد
دعوتنا بحلف الفضول وأجابك، تعلم أنني سمعت أذاك يقول قبل موته بيوم يا

الحسن ﷺ أن لا يهريق في أمره مقدار محجمة دم ولو أوصى بدفنه عند جده ﷺ لأنفذت وصيته رغما على مروان وحزبه، وقد قال ابن عباس لمروان:

→ ابن مخزومة إني عهدت إلى أخي أن يدفني مع رسول الله ﷺ إن وجد إلى ذلك سبيلا، فإن خاف أن يهريق في ذلك محجمة دم فليدفني مع أمي بالبقيع، وتعلم أني أذكرك الله في هذه الدماء، الا ترى ما هاهنا من السلاح والرجال، والناس سراع إلى الفتنة قال وجعل الحسين يأبى، وجعلت بنو هاشم والحلفاء يلغطون، ويقولون لا يدفن إلا مع رسول الله ﷺ. قال الحسن بن محمد (بن الحنفية) سمعت أبي يقول لقد رأيتني يومئذ وإني أريد أن أضرب عنق مروان ما حال بيني وبين ذلك أن لا أكون أراه مستوجبا كذلك إلا أني سمعت أخي يقول: إن خفتم أن يهراق في محجم دم فادفني بالبقيع. فقلت لأخي يا أبا عبد الله وكنت أرافقهم به إنا لا ندع قتال القوم جبنا عنهم، ولكننا إنما نتبع وصية أبي محمد، إنه لو قال والله ادفني مع النبي ﷺ لمتنا من آخرنا أو ندفنه مع النبي ﷺ، ولكنه خاف ما قد ترى. إلى أن قال: فأطاع حسين بعد أن ظننت أنه لا يطيع).

(ارجع من حيث جئت، فإننا ما نريد دفن صاحبنا عند رسول الله ﷺ، لكننا نريد أن نجدد به عهدا بزيارته، ثم نرده إلى جدته فاطمة، فندفنه عندها بوصيته بذلك، ولو كان أوصى بدفنه مع النبي ﷺ لعلمت أنك اقصر باعا من ردنا عن ذلك، لكنه كان أعلم بالله وبرسوله وبحرمة قبره من أن يطرق عليه هدم كما طرق ذلك غيره ودخل بيته بغير إذنه)^(١).

وهنا تظهر عظمة الإمام الحسن عليه السلام وأنه قدم دمه الشريف الطاهر فداء لأخيه الحسين عليه السلام ليضمن له بذلك موقفا مناسباً يكون فيه هو صاحب الكلمة الحقة الواضحة، وليس للآخر فيه أي حجة يتشبه بها وأيضا لا يجد أحد فيه طريقاً إلى نبزه واتهامه بما يسيء إلى مقامه.

ولكي تتضح عظمة الإمام الحسن عليه السلام في وصيته هذه لا بد لنا أن نلاحظ ما هي أبعاد هذه الوصية التي بإعلانها انطفأت الفتنة وانكفأ الشر. وتظهر أبعادها في (وقعة البغل) لو حصلت فما عسى أن تسفر عنه؟

وما ستسفر عنه أحد أمرين:

الأول: استشهاد الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته.

الثاني: انتصار الإمام الحسين عليه السلام.

وفي كلا الأمرين خطر على رسالة الإمام الحسين عليه السلام التي يحملها بعد أخيه الإمام الحسن عليه السلام.

أما الأول: فإن بني أمية إذا قتلوه في ذلك الموقف فإنهم سوف يشيعون أنهم إنما قتلوه دفاعاً عن حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وحرمة بيته، ولن يكون بذلك الإمام الحسين عليه السلام صاحب الموقف والكلمة العالية الواضحة التي لا شبهة فيها، بل يكفي ترويج تلك الإشاعة في ذلك الوقت لإيجاد اللبس في موقف الإمام عليه السلام وإثارة الشبهة حول استشهاد، وبذلك فلن يكون له في استشهادته في ذلك الظرف تلك المفخرة والكرامة أو المظلومية، الواضحة التي لا لبس فيها، ولا شبهة تعترها، فيكفي إشاعة أنه إنما قتل لإرادته دخول بيت المرأة، ودفن أخيه فيه دون رضاها، ومن الطبيعي أن لا يذكر أحد حقه وحق أخيه في بيت جدتهما رسول الله صلى الله عليه وآله، كما أنه لن يذكر أيضاً من أخرج المرأة من بيتها، وأركبها البغل، وقد ابتدأت فعلاً بإشاعة تلك الأمور المرأة نفسها، فقد روي عنها أنها نادت:

(مالي ولكم؟ تريدون أن تدخلوا بيتي من لا أحب)^(١).

وفي رواية أخرى أنها نادت:

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٥٤.

(ولا يهتك على رسول الله حجابهُ)^(١).

وهذا يكون بنو أمية أصحاب الموقف وأصحاب الفضيلة وترويح مثل تلك الإشاعة سهل لديهم فهم البارعون في نشر الأكاذيب والإشاعات.

وهذا يكون بنو أمية أصحاب الموقف وأصحاب الفضيلة وترويح مثل تلك الإشاعة سهل لديهم فهم البارعون في نشر الأكاذيب والإشاعات.

وأما الثاني: انتصار الإمام الحسين عليه السلام فأيضاً الأمر فيه خطير إذ أن بني أمية سوف يروجون - أنه إنما انتصر على زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله في دفاعها عن بيتها وحرمتها - وكما ذكرنا أنه من الطبيعي لديهم أن لا يذكروا أحقية الإمام الحسن عليه السلام بيت جده وبالدفن فيه وترويح ذلك أيضاً سهل عليهم بعد أن أخرجوا المرأة تطالب بذلك وعلى ذلك فلا شرف ولا بطولة ولا فضيلة في الانتصار عليها هذا أولاً. وثانياً: أن دفن الإمام الحسن عليه السلام بالقوة لن ينهي الخلاف ولن يجسم الموقف فالمرأة لن تسكت وكذا بنو أمية.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٤٣.

ثالثا: استغلال معاوية ذلك لقتال الإمام الحسين ﷺ بشكل مباشر بعنوان الدفاع عن المرأة والانتصار لها خصوصا أنه قد بدأت تتبلور أبعاد شروط الإمام الحسن ﷺ وكلام الأحنف بن قيس دليل على ذلك إذ قال لمعاوية: (وقد علمت أنك لم تفتح العراق عنوة ولم تظهر عليه مقصا، ولكنك أعطيت الحسن بن علي من عهود الله ما قد علمت ليكون له الأمر بعدك) فحيث إنه لم يفتح العراق عنوة فالأمر بعده للإمام الحسن ﷺ ومن بعده للإمام الحسين ﷺ بموجب الشروط.

رابعا: وهو الأهم والأخطر وهو أن يقوم معاوية باغتيال المرأة بواسطة بني أمية، ثم ينسب ذلك للإمام الحسين ﷺ وبذلك تحدث الطامة الكبرى سواء استشهد الإمام ﷺ أم انتصر، فلن يكون صاحب الموقف والكلمة الفاصلة، وسوف يكون قتلها في ذلك الموقف ذريعة لمعاوية وحزبه للتشنيع على الإمام الحسين ﷺ ومن المناسب ذكره هنا أن عمر بن العاص قال لعائشة:

(لوددت أنك قتلت يوم الجمل. فقالت: لم لا أبالك؟ فقال: كنت تموتين بأجلك، وتدخلين الجنة، ونجعلك أكبر تشنيع على علي^(١)).

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٣٢٢.

فلئن فاتهم ذلك في حرب الجمل فلن يفوتهم في حرب البغل خصوصاً بعد التنبه لأثر تلك الفكرة، وهو التشنيع بقتلها، ومن البديهي أن يستغل ذلك معاوية فيطالب بدمها، وهو صاحب الخبرة والتجارب في مثل ذلك، وسوف يصبح ذلك البطل الجسور، وحامي الظعينة الغيور على حرم الرسول ﷺ والمدافع عنها والطالب بدمها، وأما الإمام الحسين ﷺ فعلى العكس من ذلك، وكما ذكرنا فإن ترويح تلك الشائعات سهل على معاوية وله في قلب الحقائق تجارب عديدة فمثلاً بعد أن قتل صاحب رسول الله ﷺ عمار بن ياسر وانتشر خبر رسول الله ﷺ (أن عماراً تقتله الفئة الباغية)^(١) قلب تلك الحقيقة، وأوهم على الناس الأمر، وأشاع أن الذي قتله من أخرجه، والمهم أن ذلك فنه وهو البارع فيه.

ومن كل ذلك يتضح أن مثل تلك الحرب لو نشبت فإنها لن تسفر إلا عن تلك الأمور، وكلها إلى جانب بني أمية ومعاوية. ومن خطورة وأهمية تلك الأمور يتجلى لنا أهمية الدور الذي قام به الإمام الحسن ﷺ، فبعد نظره وتقديره للأمر ومعرفته بمعاوية، وما

(١) صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٦٨؛ وغيره.

يمكن لمعاوية أن يستفيد منه أو يستغله، فحكمته في تعامله مع مصالحه (الغاية تبرر الوسيلة) كل ذلك كان أمام نظر الإمام الحسن ﷺ، فلذلك أوصى أخاه بتلك الوصية وأفضل بها مخططات معاوية وفضح أمره ومنعه من تحقيق أهدافه. هذا أولاً.

ثانياً: قدم دمه الطاهر فداء لأخيه الإمام الحسين ﷺ إذ منعه من الطلب بدمه والثأر له ليضمن له موقفاً يكون فيه صاحب الموقف الواضح الذي لا لبس فيه ولا شبهة تعتريه سواء استشهد أم انتصر.

فجزاك الله يا أبا محمد عن الإسلام وأهله وعن أخيك أفضل الجزاء فلقد فديته بنفسك حيا وميتا ودافعت عن الإسلام وحاربت النفاق حيا وميتا، فسلام الله عليك يوم ولدت ويوم مت ويوم تبعث حيا.

هذا ما أردنا بيانه حول فلسفة صلح الإمام الحسن الزكي ﷺ وأبعاده وقد استطردهنا بعض الشيء في بعض الموارد لأهميتها^(١).

(١) تم ليلة الأحد، ذي القعدة ٢٣/ ١١/ ١٤١٣ هـ، في قم المقدسة، وتم تبيضه في ليلة الأحد من محرم الحرام ٦/ ١/ ١٤١٩، من الهجرة على مهاجرها وآله آلاف التحية والسلام.

الفصل الثاني

الحسين بعد الحسن عليه السلام:

توجهت الأنظار بعد وفاة الإمام الحسن الزكي عليه السلام إلى الإمام الحسين عليه السلام فأقبل الناس عليه من كل مكان وكاتبه أهل العراق في الخلاف على معاوية والخروج عليه لمخالفته العهد والصلح، إلا أن الإمام الحسين عليه السلام ارتأى أن ينهج نهج أخيه الإمام الحسن عليه السلام ويسير على خطاه في استمراره بالالتزام بالعهد والشروط وإن كان من جانب وطرف واحد إلى ما بعد هلاك معاوية، فكتب إليهم:

(إني لأرجو أن يكون رأي أخي في المواعدة ورأيي في جهاد الظلمة رشداً وسداداً، فالصقوا في الأرض، وأخفوا الشخص والتمسوا الهدى، مادام ابن هند حياً، فإن يحدث به حدث وأنا حي يأتيكم رأيي إن شاء الله)^(١).

وفي رواية أخرى أو كتاب آخر:

(إن بيني وبين معاوية عهداً لا يجوز نقضه)^(٢).

ولالتزام الإمام عليه السلام بالعهد أبعاده المهمة المؤثرة في حركته.

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٢.

(٢) نفس المصدر، حاشية رقم ١٤، ص ٨٢.

كما أن في الالتزام تأكيدا على أن خط الحسنين عليه السلام واحد وأن العهد والصلح لم يكن من قبل الإمام الحسن عليه السلام فقط بل هو أيضا طرف فيه ومعني به يرى ما رآه أخوه الإمام الحسن عليه السلام.
وأما قوله المتقدم: (إني لأرجو أن يكون رأى أخي في المودعة ورأبي في جهاد الظلمة رشدا).

فهو لا يعني أنه غير راض عن الصلح، أو أن له رأيا على خلاف رأى الإمام الحسن عليه السلام، ففي ذلك الوقت الذي أبرم فيه الصلح كان هو الخيار الوحيد، ولم يكن هناك موضع لغيره، وما روي عنه عليه السلام في جوابه المتقدم لأهل الكوفة: (إن بيني وبين معاوية عهدا لا يجوز نقضه) دليل على أنه كان ملتزما بالصلح، بل أصبح الطرف المعني بالعهد وشروطه بعد وفاة أخيه عليه السلام، بل حتى معاوية نفسه كان يراه أيضا الطرف المباشر بعد أخيه، ولذلك ذكره بالصلح عندما كثر توافد أهل الكوفة ووجوده الحجاز عليه، فقال في كتابه له:

(لعمرك إن من أعطى الله عهده وميثاقه لجدير بالوفاء، وإن أحق الناس بالوفاء من كان مثلك في خطرک، وشرفك ومنزلتك التي أنزلك الله بها، ونفسك فاذكر وبعهد الله أوف)^(١).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢١٢.

وواضح أن معاوية أراد بالعهد تذكيره بالمادة الثانية من بنود المعاهدة وهي:

(أن يكون الأمر للحسن من بعده فإن حدث به حادث فلاخيه الحسين).

فمعاوية وإن كان هدفه من التذكير بالعهد إسكات الإمام الحسين عليه السلام، ومنعه من التحرك في حياته حتى يمضي البيعة ليزيد، إلا أنه يصرح بذلك بأن الإمام عليه السلام طرف مباشر في المعاهدة، وأن الأمر إنما يعود إليه بعد هلاكه، فلا بد من الوفاء، وكل ذلك يدل على أن رأيه في ذلك الوقت موافق لرأي أخيه، كما أن هذا النص يدل وبشكل قاطع أن كون الأمر للإمام الحسين عليه السلام بعد الإمام الحسن عليه السلام قد أخذه أبو محمد عليه السلام في ذلك الشرط فلا وجه لإغفال بعض المؤرخين له خصوصاً بعد اتفاق أكثرهم إن لم يكن كلهم على تذكير معاوية الإمام الحسين عليه السلام بالعهد.

والمهم هنا أن الإمام الحسين عليه السلام كان من الأول طرفاً في المعاهدة وأن سكوته أيام معاوية رغم مخالفته لكل بنود المعاهدة دليل واضح على أن رأيه من الأول رأي أخيه ونهجه نهجه ولا يزال ملتزماً بالعهد كأخيه تماماً وإن ان من طرف واحد.

١٠٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

وأما كراهيته للصلح وإكراهه عليه ورغبته في مجاهدة معاوية. فهذا لا إشكال فيه إلا أن هذا الأمر لا خلاف فيه بين الحسنين عليه السلام، فالإمام الحسن عليه السلام أيضاً كان كارها للصلح ومكرها عليه وراغباً في مجاهدة معاوية إلا أنه لم يجد أنصاراً وقد صرح بذلك وتقدم ذكر كلامه في البحوث السابقة.

وعلى ذلك فقول الإمام الحسين عليه السلام: (إني لأرجو إلخ) لا يدل على أنه غير راض بما فعله الإمام الحسن عليه السلام نعم كان هناك صلح وكان رشداً في وقته، ورأيه كرأي أخيه في الصلح رشداً، ورأيه في الجهاد كرأي أخيه سواء كان في زمن الصلح أو الآن فهو رشداً إلا أنه في ذلك الوقت لا موضوع له لعدم الناصر.

وبعبارة أخرى واضحة إن الإمام الحسين عليه السلام يريد أن يبين أن رأي أخيه ورأيه كليهما صلاح وأن اختياره للجهاد لا يعني أن صلح الإمام الحسن عليه السلام كان خطأ بل كان رشداً كاختياره الجهاد فلا وجه لاحتمال دعوى إرادته التعريض بالصلح وأما ما روي عنه من قوله:

(قد كان صلح وبيعة كنت لهما كارها)^(١).

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨١.

فهذا أيضا لا يدل على اختلاف بينه وبين الإمام الحسن عليه السلام في أمر الصلح، فهو يتكلم عن نفسه لا أنه ينفي كراهية الصلح مع معاوية عن أخيه، فأخوه مثله كان كارها للصلح، ولكن ما عسى أن يفعل من لم يجد أنصارا!

نعم هناك أمر مهم في تركيز الإمام الحسين عليه السلام على اختياره للجهاد وهو علمه بقيام حرب بينه وبين بني أمية بعد هلاك معاوية إذا رفض خلافة يزيد، وقدمه المسلمون عليهم سيما أهل العراق وخصوصا من كاتبه فيكون تركيزه على الجهاد تهيئة لنفوس من يرغب في قيادته لتلك الحرب لا تعريضا بصلح أخيه، فإنه رشد كجهاده.

وكما قلنا فإن التزامه بالصلح والعهد دليل على ذلك، وإلا فإن معاوية لم يف بشيء من الشروط فلماذا لم ينهض في حياة معاوية وقد كاتبه أهل العراق في حياته وبعد وفاة أخيه عليه السلام؟ فليس ذلك إلا لأنه يرى رأي أخيه ويسير على نهجه وخطاه فالتزم بالعهد من طرف واحد كأخيه أبي محمد عليه السلام بل ألزم من كاتبه بذلك أيضا.

والتزامه بالعهد هنا ليس لعدم الناصر بل لأن العهد لا يجوز نقضه، وكما ذكرنا فهو طرفه المباشر بعد الإمام الحسن عليه السلام كما صرح بذلك في قوله:

(إن بيني وبين معاوية عهدا لا يجوز نقضه)^(١).

ولئلا يجعل معاوية أي ذريعة عليه، وقد تقدم تذكير معاوية للإمام الحسين ﷺ بالعهد وتهديده له، كما أن التزام الإمام الحسين ﷺ بالعهد يزيد في رفعة شخصيته أمام ذلك المجتمع، فإن قائدهم واف بالعهد حتى لعدوه، كما أنه يزيد في إيمانهم بقضيتهم وإصرارهم عليها والحماس لها وانتظار حركة الزعيم المقيد بالعهد الذي ما زال متمسكا به وإن كان من طرف واحد، ولن يجعل للطرف الآخر طريقا لنبزه بمخالفة وعد، أو أن يلمزه أحد بناقض عهد، وقد عرض بذلك معاوية في تهديده للإمام كما سيأتي إن شاء الله.

وفود العراق ووجوه الحجاز:

مع كل تلك التوصيات من الإمام ﷺ للناس بعدم الحركة والاصواق في الأرض وإخفاء الشخص إلا أن الناس أصبحوا يتهافتون عليه ويتوافدون على بيته وأصبح ذلك ظاهرة واضحة في المدينة مما ألفت الأنظار لها وأثارت الريبة والشك في نفس الحزب الأموي تجاهها مما جعلهم يثنون العيون حول الإمام الحسين ﷺ

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، حاشية رقم ١٤، ص ٨٢.

الفصل الثاني ١٠٣

لمراقبته وملاحظة ما يدور حوله ومعرفة حقيقة تلك الظاهرة وما هذا التوافد عليه؟ وما الغاية منه؟

وكتبت التقارير إثر ذلك ورفعت إلى الحكومة المركزية في الشام وذلك عن طريق والي المدينة مروان بن الحكم، منها:

(أما بعد فإن عمرو بن عثمان ذكر أن رجالا من أهل العراق ووجوه أهل الحجاز يختلفون إلى الحسين بن علي، وأنه لا يؤمن وثوبه وقد بحثت عن ذلك فبلغني أنه لا يريد الخلافة يومه هذا فاكتب إلي برأيك والسلام)^(١).

وفي تقرير آخر أيضا عن وضع الإمام الحسين عليه السلام إلا أن فيه إثارة وتخويفا معاوية:

(أما بعد فقد كثر اختلاف الناس إلى الحسين والله إني لأرى لكم منه يوما عصيبا)^(٢).

في هذا التقرير الموجز نلاحظ بروز تلك الظاهرة توافد الناس على الإمام الحسين عليه السلام بشكل أكثر وأكبر حتى أنها غيرت نظرة والي المدينة ورأيه فبينما في تقريره الأول يخالف تقييم عمرو بن عثمان في

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٣.

(٢) نفس المصدر.

١٠٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

قوله: (وأنه لا يؤمن وثوبه) بقوله: (إنه بحث عن الأمر وإنه لا يريد الخلافة يومه هذا)، إلا أن كثرة الناس الوافدين على أبي عبد الله عليه السلام بشكل غير عادي واستمرار ذلك، حتى أصبحت ظاهرة واضحة، وملفتة للأنظار غيرت ذلك التقييم، وأثارت في نفس مروان نفس التوجس الذي كان عند عمرو بن عثمان، فغير رأيه ووافق صاحبه الرأي، بل زاد عليه حيث قال: (والله إني لأرى لكم منه يوماً عصيباً).

ومع خطورة كلا التقريرين ولا سيما الثاني منها الذي تضمن الإثارة ضد الإمام الحسين عليه السلام إلا أن الحكومة المركزية في الشام ارتأت تهدئة الأمور وعدم إثارة القضية خصوصاً إذا لم يعلن الإمام الحسين عليه السلام الخلاف، واكتفت بتوجيه تهديد وإلفات نظر وتذكير الإمام الحسين عليه السلام بالعهد.

وأما جواب والي المدينة من معاوية فكان:

(أما بعد فقد بلغني كتابك وفهمت ما ذكرت فيه من أمر الحسين فأياك أن تعرض للحسين في شيء واترك حسينا ما تركك

فإننا لا نريد أن نعرض له بشيء ما وفي بيعتنا، ولم ينازعنا سلطاننا،
فاكمن عليه ما لم يبد لك صفحته والسلام^(١).

وأرسل إلى الإمام الحسين عليه السلام كتابا قال فيه:

(أما بعد فقد انتهت إلي عنك أمور، إن كانت حقا فإني أرغب
بك عنها، ولعمر الله إن من أعطى الله عهده وميثاقه لجدير بالوفاء،
وإن أحق الناس بالوفاء من كان مثلك في خطر، وشرفك
ومنزلتك التي أنزلك الله بها، ونفسك فاذكر، وبعهد الله أوف،
فإنك متى تنكرني أنكرك، ومتى تكذبي أكدك، فاتق شق عصا هذه
الأمّة، وأن يردهم الله على يديك في فتنة، فقد عرفت الناس
وبلوتهم، فانظر لنفسك ولدينك ولأمّة محمد صلى الله عليه وآله ولا يستخفك
الناس والذين لا يعلمون)^(٢).

وفهم الإمام الحسين عليه السلام توجس معاوية من تلك الظاهرة
وتهديده، وما يرمي إليه من إخافته وكذا تذكيره بالعهد فأجابه
بكتاب صدره بتهدئة روع معاوية من جهة الخلاف عليه والنهوض
ضده والتزامه بالعهد.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢١٢.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٤؛ بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢١٢.

كما ألفتة فيه إلى مخالفاته لبنود العهد والصلح، وكأنه يقول له يا معاوية وإن كنت ملتزما بالعهد والصلح إلا أن ذلك لا لوفائك به أو أن لك علي حق الالتزام والوفاء بالصلح وشروطه. لا، فقد نقضت كل العهود والشروط ولم تف بشيء.

وإليك كتاب الإمام الحسين عليه السلام الذي هو أشبه بالثبت التاريخي وسجل بأهم الأحداث المروعة التي ارتكبتها الحكم الأموي بقيادة معاوية في حق الإسلام والمسلمين فقد كتب عليه السلام:

(أما بعد فقد بلغني كتابك تذكر فيه أنه انتهت إليك عني أمور أنت لي عنها راغب، وأنا بغيرها عندك جدير، فإن الحسنات لا يهدي لها ولا يسدد لها إلا الله تعالى، وأما ما ذكرت أنه رقى إليك عني، فإنه إنما رقاها إليك الملاقون المشاؤون بالنائم، المفرقون بين الجمع، وكذب الساعون الواشون، ما أريد لك حربا ولا عليك خلافا، وأيم الله إني لأخاف الله عز ذكره في ترك ذلك منك، وما أظن الله راضيا عني بتركه، ولا عاذري بدون اعتذار إليه فيك، وفي أولئك القاسطين، الملحددين حزب الظلمة وأولياء الشياطين، ألت القتاتل حجر بن عدي أخا كندة وأصحابه المصلين الصالحين العابدين، الذين كانوا ينكرون الظلم، ويستعظمون البدع ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويؤرثون حكم الكتاب، ولا يخافون

في الله لومة لائم، فقتلتهم ظلماً وعدواناً من بعد ما كنت أعطيتهم الأيمان المغلظة، والمواثيق المؤكدة، لا تأخذهم بحدث كان بينك وبينهم، ولا بإحنة تجدها في نفسك، أو لست قاتل عمرو بن الحمق الخزاعي صاحب رسول الله ﷺ العبد الصالح، الذي أبلته العبادة فنحل جسمه واصفر لونه، فقتلته بعد ما أمتته وأعطيته من عهود الله ومواثيقه، ما لو أعطيته طائراً لنزل إليك من رأس جبل، ثم قتلته جرأة على ربك، واستخفافاً بذلك العهد، أو لست المدعي (زيادا بن سمية) المولود على فراش عبيد بن ثقيف، فزعمت أنه ابن أبيك، وقال رسول الله ﷺ: (الولد للفراش وللعاهر الحجر) فتركت سنة رسول الله ﷺ عمداً واتبعت هواك بغير هدي من الله، ثم سلطته على أهل العراق بقتل المسلمين ويقطع أيديهم وأرجلهم ويسمل أعينهم، ويصلبهم على جذوع النخل، كأنك لست من هذه الأمة وليسوا منك، أو لست صاحب الحضرميين الذين كتب إليك فيهم (ابن سمية) أنهم على دين علي ورأيه، فكتبت إليه: اقتل كل من كان على دين علي ورأيه، فقتلهم ومثل بهم بأمرك، ودين علي هو دين ابن عمه محمد ﷺ، والذي كان يضرب عليه أباك ويضربك، وبه جلست مجلسك الذي أنت فيه، ولولا ذلك لكان أفضل شرفك وشرف أبيك تجشم الرحلتين، رحلة الشتاء والصيف اللتين بنا من

الله عليكم، فوضعها عنكم وقلت فيما قلت: (انظر لنفسك ولدينك ولأمة محمد عليه السلام واتق شق عصا هذه الأمة وأن تردهم إلى الفتنة) وإني لا أعلم فتنة أعظم على هذه الأمة من ولايتك عليها، وأعظم نظرا لِنفسي ولدينني ولأمة جدي محمد عليه السلام أفضل من جهادك، فإن فعلته فهو قربة إلى الله عز وجل، وإن تركته فأستغفر الله لديني، وأسأله توفيقه لإرشاد أمري، وقلت فيما قلت: (إني إن أنكرت تنكرني وإن أكدك تكديني) وهل رأيك إلا كيد الصالحين منذ خلقت، فكدي يا معاوية ما بدالك أنى شئت، فإني أرجو أن لا يضرنني كيدك في، وأن يكون على أحد أضرمه على نفسك علي، لأنك قد ركبت جهلك وتعرضت على نقض عهدك، ولعمري ما وفيت بشرط، على أنك تكيد فتوقظ عدوك وتوبق نفسك، ولقد نقضت عهدك بقتلك هؤلاء النفر الذين قتلتهم من غير أن يكونوا قاتلوا أو قتلوا، ولم تفعل ذلك بهم إلا لذكرهم فضلنا، وتعظيمهم حقنا ما به شرفت وعرفت، فقتلتهم مخافة أمر لعلك لو لم تقتلهم مت قبل أن يفعلوا أو ماتوا قبل أن يدركوا، فأبشريا معاوية بالقصاص، واستعد للحساب، واعلم أن الله تعالى كتابا لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وليس الله تبارك وتعالى بناس أخذك بالظنة، وقتلك أولياءه بالتهمة ونفيك إياهم من دار الهجرة إلى دار

الفصل الثاني ١٠٩

الغربة والوحشة، وأخذك الناس ببيعة ابنك الغلام، الحدث يشرب الشراب ويلعب بالكلاب، لا أعلمك إلا قد خسرت نفسك، وتبرت دينك وغششت رعيتك، وأخزيت (أخونت) أمانتك وسمعت مقالة السفية الجاهل، وأخفت التقى الورع الحلیم والسلام^(١).

وهكذا نقرأ في هذا الكتاب سجلاً وثبتاً تاريخياً بأكثر وأخطر انتهاكات الحكم الأموي لبنود الصلح مما يجعل الالتزام بذلك الصلح من طرف الإمام الحسين عليه السلام غير ملزم فله حق الجهاد والمخالفة متى شاء.

ولم يكن معاوية يتوقع ردا كهذا وبهذه الجرأة على كتابه من الإمام الحسين عليه السلام أو أن يحصي عليه أهم وأخطر مخالفاته للصلح وللإسلام، ولعله كان ينتظر أن يخيف تهديده الإمام الحسين عليه السلام، ولا أن يعدد عليه مخالفاته، وتضافر أسباب جهاده، فقال معاوية: (إن أثرنا بأبي عبد الله إلا أسدا)^(٢).

وفي رواية أخرى:

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢١٤؛ مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٤.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، حاشية رقم ٣٤، ص ٨٩؛ بحار الأنوار،

ج ٤٤، ص ٢١٤.

(لقد كان في نفسه ضب ما كنت لأشعر به)^(١).

وهذا التقييم من معاوية لكلام الإمام الحسين ﷺ له أبعاده حيث فهم منه استعداد الإمام الحسين ﷺ للوقوف والمطالبة بحقه ولكن ليس في حياته بل بعد هلاكه.

رفض الحزب الأموي خلافة يزيد:

إن فكرة استخلاف يزيد لم تكن مطروحة على الساحة السياسية أبدا، حتى لدى الحزب الأموي، فلم يفترضها أحد فضلا عن عرضها واقتراحها، حتى معاوية نفسه، بل ويزيد كذلك لم تمر تلك الفكرة في ذهنه أو على خاطره، بل لم تكن في حساب أحد أبدا من الخاصة أو العامة.

والظاهر أن ذلك لما كان واضحا لديهم، من أحوال يزيد واستهتاره ولعبه، وعدم تحمله لأبسط المسؤوليات، فضلا عن مثل الخلافة.

وأول من عرض فكرة استخلاف يزيد على معاوية هو المغيرة بن شعبة، وذلك لما أراد معاوية عزله عن ولاية الكوفة، قدم إلى الشام فعرض فكرة استخلاف يزيد على يزيد أولا، ثم على معاوية،

(١) المصدر السابق، ص ٨٩.

الفصل الثاني ١١١

وأعجبت تلك الفكرة الجديدة معاوية، ووجدت طريقها إلى ذهنه، وأخذت مأخذها من نفسه.

ولكن ترى هل سيجد من يقف إلى جانبه ويؤازره على هذا الأمر؟ ولا سيما أن يزيد ولعبه واستهتاره ورسلته، كما عن زياد أمر معروف ومشهور يعرفه العام والخاص، وقد ذكر ذلك أيضا الإمام الحسين عليه السلام في جوابه لمعاوية ورده عليه عندما امتدح يزيد بكلام قال فيه:

(وقد أصبت من ذلك عند يزيد على المناظرة والمقابلة ما أعياني مثله عندكما وعند غيركما مع علمه بالسنة وقراءة القرآن والحلم الذي يرجح الصم الصلاب)^(١).

فأجابه الإمام الحسين عليه السلام بكلام قال فيه:

(كأنك تصف محجوبا أو تنعت غائبا، أو تخبر عما كأنك احتويته بعلم خاص، وقد دل يزيد من نفسه على موقع رأيه)^(٢).

فيزيد اذن معروف بلعبه مشهور بطربه متجاهر بفسقه وفجوره، فمن ذا الذي سوف يقف إلى جانب معاوية، ويقبل استخلافه له؟

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٧.

وأين يجد من يؤيده على ذلك، ولذلك قال للمغيرة متعجبا:
(ومن لي بهذا!) أي من يرضى به ويقبله مني ومن يقف إلى جانبي
فيه ويساعدني عليه!

فأجابه المغيرة:

(أكنفيك أهل الكوفة، ويكفيك زياد أهل البصرة، وليس بعد
هذين المصرين من يخالف)^(١).

وهكذا نجد معاوية رغم قوته وتمكنه من ملكه وتسلطه، إلا
أنه يعتقد أنه لن يجد أحدا يؤيده على ذلك الأمر، بل حتى يزيد نفسه
لم يكن يتوقع إمكان ذلك، أو أن يتم، فقد قال للمغيرة بعد أن زين
له أمر ولاية العهد: (أو ترى ذلك يتم!)^(٢).

متعجبا ومستغربا مما عرضه عليه وما ذاك إلا لما يعرفه من
نفسه وما هي مشغوفة به وخمول شخصه.

وعلى كل هكذا بدأت فكرة استخلاف يزيد، أعاد بعدها
معاوية المغيرة إلى عمله على الكوفة، فكان ذلك (ولاية الكوفة) أول
ثمن دفع لاستخلاف يزيد.

(١) المصدر السابق، ص ٩٠.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٩٠.

ولأجل أن يطمئن المغيرة على بقاءه في منصبه، فلا بد له أن يؤكد لمعاوية إمكان استخلاف يزيد عمليا، وأن ضمانه للكوفة كان جديا وواقعا، وليس مجرد كلام، أوفد جماعة مع ابنه موسى أو عروة إلى معاوية، وأعطاهم ثلاثين ألف درهم، فقدموا على معاوية وزينوا بيعة يزيد، ودعوه إلى عقدها ثم التفت معاوية إلى ابن المغيرة وقال له:

(بكم اشترى أبوك من هؤلاء دينهم؟)

قال: بثلاثين ألف.

فقال معاوية: لقد هان عليهم دينهم^(١).

ومن ذلك كله نطمئن بل نقطع بأن معاوية نفسه لم يكن يفكر في استخلاف يزيد، بل لم يكن يعتقد أهليته لذلك، ولم يتوقع تأييد أحد له.

وهذا فعلا ما حصل فإنه لم يجد من يؤازره على ذلك، فحتى الحزب الأموي لم يؤيده بل عارضه بعض، وأنكر عليه آخرون، ودعاه للتريث وإعادة النظر في ذلك بعض آخر.

(١) المصدر السابق.

ويتضح ذلك بجلاء في كلمات أبرز الشخصيات الأموية، التي لها شأن في الحزب الأموي، فقد أرسل معاوية يستشير زيادا في تقليد يزيد ولاية العهد، فقال زياد لعبيد بن كعب:

(إن أمير المؤمنين كتب إلي يستشير في كذا وكذا، وإنه يتخوف نفرة الناس ويرجو طاعتهم، وعلاقة أمر الإسلام وضمانه عظيم، ويزيد صاحب رسالة وتهاون، مع ما قد أولع به من حب الصيد، فالتق أمير المؤمنين وأد إليه عني فعلات يزيد، وقل له: رويدك بالأمر)^(١).

وهنا نجد نظر زياد وتقييمه شخصية يزيد الصريح، بأنه صاحب رسالة وتهاون ولعب، فهو غير جدير للقيام بأمر ولاية العهد ولا أهل لها خصوصا وأن علاقة الإسلام وأمره وخلافته وضمان ذلك والحفاظ عليه أمر عظيم وخطير يحتاج إلى شخصية واعية تدرك خطورة أمر الخلافة وعظيم شأنها، وهذا ما تفتقده شخصية يزيد. كما نلاحظ أن معاوية فيما نقل عنه زياد، (إنه يتخوف نفرة الناس ويرجو طاعتهم) فكأنما جعل التخوف من الناس هو سبب كتابته له واستشارته، وبذلك يكون قد فرض أن أمر زياد وتأيينه له أمر مفروغ عنه ومسلم، وإنما أمله أن يضمن له البصرة،

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٩٠، حاشية رقم ٣٧.

وأن يذلل له الرقاب بالطاعة، إلا أنه من الواضح جداً أن زيادا لم يكن مقتنعا أبداً بشخصية يزيد وأهليته لذلك المنصب، فالمشكلة لدى زياد ليست مع الناس واقناعهم وأخذ البيعة منهم، بل المشكلة في شخصية يزيد نفسه، ومعاوية يعرف أن أمر الناس سهل ولا سيما مع زياد، فالخوف ليس من الناس بل من مخالفة زياد، ودليل على أنه لم يرد استشارته بل أراد موافقته أنه أمر المغيرة بن شعبة أن يعمل في بيعة يزيد وقد ذكر ذلك الطبري في تاريخه وابن كثير في البداية والنهاية، ولو كان يريد استشارته في الأمر لما أمرر المغيرة بالسعي والعمل في بيعة يزيد حتى يعرف رأي زياد، والمهم هنا أن زيادا - وهو من أبرز شخصيات الحزب الأموي - لم يكن مقتنعا بشخصية يزيد فهو لا يراه إلا صيماً متهادياً في لعبه ولهوه فليس أهلاً لمنصب الخلافة.

ومن المهم التنبيه عليه أن عبيد بن كعب صاحب زياد عرض عليه نصح يزيد بالابتعاد عن رسالته وتهاونه حتى يتم لمعاوية توليته فيكون قد نصح لمعاوية.

وخلاصة فكرة عبيد هي أن زياداً لا يعترض على تولية يزيد بل يعرض عليه التظاهر بالإقناع عما هو منشغل به حتى يوهم على المسلمين أمره ويلبس عليهم في شخصيته إلى أن يتم لمعاوية توليته،

وقبل زياد عرض عبيد وأرسله بذلك، وأرسل معاوية يشير عليه بالتريث في ذلك، إلا أن الظاهر أن زيادا لم يتغير رأيه في يزيد ولم يتبدل نظره لشخصيته، والسبب الأرجح أن يزيد لم يستطع التخلي عن تجاهره بلعبه وتهاونه ورسلته حتى بالإيهام والتلبيس تأخر عن توليته العهد حتى مات زياد:

(وكتب زياد إلى معاوية يشير إليه بالتؤدة وألا يعجل، فقبل معاوية وتأخر حتى مات زياد)^(١)

وفي البداية والنهاية لابن كثير قال: (فكره زياد ذلك لما يعلم من لعب يزيد وإقباله على اللعب والصيد، فبعث إليه من يثني رأيه عن ذلك، وهو عبيد بن كعب بن النمير - وكان صاحباً أكيدا لزياد - فسار إلى دمشق فاجتمع بيزيد أولاً فكلمة عن زياد وأشار عليه بأن لا يطلب ذلك، فإن تركه خير له من السعي فيه، فانزجر يزيد عما يريد من ذلك، واجتمع بأبيه واتفقا على ترك ذلك في هذا الوقت، فلما مات زياد وكانت هذه السنة شرع معاوية في نظم ذلك والدعاء إليه)^(٢).

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٩٠، حاشية رقم ٣٧.

(٢) البداية والنهاية، ابن كثير، ج ٨، ص ٨٦.

وهذا النص يؤكد على كراهة زياد بيعة يزيد واستمراره على ذلك حتى مات بل إنه طلب من يزيد ترك ولاية العهد وعمل على تغيير فكرة معاوية وثنيه عن ذلك، وفعلا سكت معاوية حتى مات زياد. والظاهر أن سبب تأخر معاوية في البيعة ليزيد حتى مات زياد هو تخوفه من خلاف زياد، لا أنه كان يجب التريث في ذلك أو كان مقتنعا بقول زياد، وإلا لما أمر المغيرة بالعمل على بيعة يزيد، ولما بادر إلى ذلك بمجرد هلاك زياد.

ومن الشخصيات الأموية التي اعترضت على معاوية، في أمر استخلافه ليزيد سعيد بن عثمان بن عفان، إذ أنه رأى نفسه أفضل من يزيد حيث قال لمعاوية:

(يا أمير المؤمنين على ما تباع ليزيد وتركتني؟ فو الله لتعلم أن أبي خير من أبيه وأمي خير من أمه وأنا خير منه وإنك إنما نلت ما أنت فيه بأبي، فضحك معاوية ثم أجابه عن ذلك إلى أن قال: وأما أن تكون خيرا من يزيد فو الله ما أحب أن داري مملوءة رجالا مثلك بيزيد، ولكن دعني من هذا القول وسلني أعطك).

فقال سعيد بن عثمان بن عفان:

(يا أمير المؤمنين لا يعدم يزيد مزكيا ما دمت له، وما كنت لأرضى ببعض حقي دون بعض فإذا أبيت فأعطني مما أعطاك الله).

فقال:

لك خراسان. قال: وما خراسان قال: إنها لك طعمة، وصلة
رحم. فخرج راضيا^(١).

ونجد ثقة سعيد واطمئنانه بكلامه في قوله أنا خير منه وعدم
رضاه بتقديمه عليه واستخلافه، كما نجد أيضا أن معاوية لم يرد عليه
ولم يجبه على هذه الدعوة بل ذكر له أن ابنه أحب إليه منه وكان عليه
أن يذكر محاسن يزيد وفضائله إن كانت له فضائل، أو يكذبه في
دعواه أنه خير من يزيد، كما أن استرضاه بإعطائه خراسان طعمة،
دليل آخر على صحة كلامه واعتراضه على استخلاف يزيد، وهو
يكشف عن اعتقاده عدم لياقته للخلافة وهذا هو المهم هنا.

وتجد أكثر الأمويين غضبا وانفعالا لاستخلاف يزيد مروان
بن الحكم الذي غضب عندما أرسل إليه معاوية يعلمه بولاية العهد
ليزيد، كما ذكر المسعودي:

(وكتب معاوية إلى مروان بن الحكم وكان عامله على المدينة
يعلمه باختياره يزيد ومبايعته إياه بولاية عهده ويأمره بمبايعته

(١) الإمامة والسياسة، ص ١٩١ - ١٩٢.

وأخذ البيعة له على من قبله. فلما قرأ مروان ذلك خرج مغضبا في أهل بيته وأخواله من بني كنانة حتى أتى دمشق ونزلها ودخل على معاوية يمشي بين السماطين حتى إذا كان منه بقدر ما يسمعه صوته سلم وتكلم بكلام كثير يوبخ فيه معاوية).

قال:

(أقم الأمور يا بن أبي سفيان واعدل عن تأميرك الصبيان واعلم أن لك في قومك نظراء وأن لك على مناوأتهم وزراء).
فقال معاوية:

(أنت نظير أمير المؤمنين وعدته في كل شديدة وعضده، والثاني بعد ولي عهده وجعله ولي عهد يزيد وردة إلى المدينة)^(١).
وكلام مروان واضح وصريح بأنه لا يرى يزيد إلا صبيا من الصبيان لا أهلية له للخلافة ولا لياقة له لذلك المنصب الخطير، كما أنه من الواضح عدم رد معاوية عليه، وفي نظره إلى يزيد وأنه ليس إلا صبيا وأن عليه العدول عن تأميره، بل أسكته بولاية العهد ليزيد وبذلك سكت عن معارضته لاستخلاف يزيد.

(١) مروج الذهب، المسعودي، ج ٣، ص ٢٨ - ٢٩.

١٢٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

والخلاصة من كل ذلك نقتطع أن رؤوس الحزب الأموي وأقطابه عامة لم يكونوا يروا في يزيد إلا صبيا مشتغلا بلهوه ولعبه وليس لديه أي كفاءة او مؤهل يؤهله لذلك المنصب الخطير وكما ذكرنا أن معاوية نفسه لم يكن مقتنعا بشخصية يزيد وأهليته للخلافة، فلذلك لم يرد على معترض بتخطئة فكرة أو بتكذيب دعوى في يزيد، بل كان يسكتهم بالقطائع والأموال والولايات فواحد بخراسان طعمة، وآخر بولاية العهد ليزيد، وآخر بولاية الكوفة!

والذي جعل معاوية يبذل كل تلك الولايات هو إسكات أولئك المعارضين الرافضين خلافة يزيد لا اقتناعه بشخصية ابنه وكفاءته فهو مقتنع ومطمئن بعدم أهليته لذلك، نعم حبه له - وإن كان على حساب الأمة الإسلامية ومصيرها ومستقبلها - هو الباعث له على ذلك على ذلك وقد قال عند هلاكه:

(لم يبق إلا ابني أو أبناؤهم فابني أحب إلي منهم)^(١).

(١) العقد الفريد، ج ٥، ص ١١١.

ويكفيها هنا تقييم المغيرة بن شعبة لفعلته المشومة وفكرته الغادرة قوله عنها ووصفه لها: (لقد وضعت رجل معاوية في غرز بعيد على أمة محمد وفتقت عليهم فتقا لا يرتق أبد)^(١). هذا تقييم ونظر الحزب الأموي إلى يزيد وشخصيته ورفضه له واضح.

رفض سادات المسلمين ببيعة يزيد:

رفض سادات المسلمين وأهل الحل والعقد منهم بيعة يزيد، وهم الذين ينبغي أن لا يبرم أمر دونهم وبذلك قد وصفهم معاوية فقال: (هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم لا يبتز أمر دونهم ولا يقضى إلا عن مشورتهم)^(٢).

هذه الكلمة - وإن كان قد قالها عند مكائده لهم - كلمة حق وإن أراد بها باطلا، والمهم أن سادات المسلمين وخيارهم رفضوا بيعة يزيد خصوصا بني هاشم، وعلى رأسهم أبو عبد الله الحسين عليه السلام قد رفض يزيد وبيّن حقيقة شخصيته وما كان مشغوبا ومشهورا به

(١) صلح الحسن، آل ياسين، ص ٣٠٥.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٠٥.

١٢٢ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

من اللعب واللهو والفسوق والفجور. ورد على معاوية عند مدحه
يزيد فقال له:

(وفهمت ما ذكرته ليزيد من اكتماله، وسياسته لأمة محمد عليه السلام
تريد أن توهم الناس في يزيد، كأنك تصف محجوبا أو تنعت غائبا أو
تخبر عما كان مما احتويتهم بعلم خاص، وقد دل يزيد من نفسه على
موقع رأيه، فخذ ليزيد فيما أخذ به من استقراء الكلاب المهارشة
عند التهارش والحمام السبق لأتراهن والقينيات ذوات المعازف
وضرب الملاهي، تجده باصرا، ودع عنك ما تحاول، فما أغناك أن
تلقى الله من وزر هذا الخلق بأكثر مما أنت فيه)^(١).

ويتضح لنا من هذا الرد أن يزيد كان مشهورا بتلك الأمور
معروفا بها، متجاهرا بها أمام الملأ ولذلك قال له: كأنك تصف
محجوبا أو تنعت غائبا. وهذا التعريف بيزيد يتفق تماما مع ما ذكره
زياد ومروان من كونه صاحب رسالة وتهاون وما هو إلا صبي من
الصبيان بعيد كل البعد عن مهمات الأمور وخطيرها، كما أن الإمام
بين تلك الرسالة التي كان مشتغلا بها.

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٩٨؛ الغدير، ج ٣، ص ٣٦. عن الإمامة

الفصل الثاني ١٢٣

ولم يكن الإمام الحسين عليه السلام الوحيد الذي رفض استخلاف يزيد فابن عباس وعامة بني هاشم كلهم امتنعوا عن بيعته، وكذا ابن الزبير وابن عمر رفضا لخلافته وأهل المدينة تباطؤا عن البيعة وأما أهل العراق فكاتبوا الإمام الحسين عليه السلام.

جميع المقاييس تبطل خلافة يزيد:

الشرع والعقل والقانون. فالشرع وهو يتمثل في النص والإجماع.

الأول: الإجماع:

فقد رفض أهل العقد والحل من سادات المسلمين خلافة يزيد وكذلك عامة المسلمين من أهل المدينة والعراق وأهل الشام أيضا فإنهم لما خيروا اختاروا عبد الرحمن بن خالد، فقد روي أن معاوية خطب أهل الشام وقال لهم:

(يا أهل الشام إنه قد كبر سني وقرب أجلي وقد أردت أن أعقد لرجل يكون نظاما لكم إنما أنا رجل منكم فرأوا رأيكم. فأصقعوا واجتمعوا وقالوا: قد رضينا عبد الرحمن بن خالد فشق ذلك على معاوية وأسرها في نفسه، ثم إن عبد الرحمن مرض فأمر

١٢٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

معاوية طيبا عنده يهوديا وكان عنده مكينا أن يأتيه فيسقيه سقية يقتله بها فأتاه فسقاه فانخرق بطنه فمات ثم دخل أخوه المهاجر ابن خالد دمشق مستخفيا هو وغلام له فرصدا ذلك اليهودي فخرج ليلا من عند معاوية فهجم عليه ومعه قوم هربوا عنه فقتله المهاجر^(١).

فهذا النص التاريخي الذي وصفه أبو عمر في الاستيعاب بأنه مشهور عند أهل السير ينص على أن أهل الشام أجمعوا على غير يزيد، وهذا أمر غريب وعجيب من جهتين من جهة معاوية نفسه وأخرى من جهة أهل الشام، فمن قاتل أمير المؤمنين ﷺ وقتل المسلمين وكثيرا من صحابة رسول الله ﷺ المؤمنين وأراق الدماء وهتك الأعراض وذبح الأطفال في غاراته المتكررة على أطراف الدولة الإسلامية كل ذلك طلبا للرياسة والملك فهل من المعقول يترك ذلك الملك شورى لأهل الشام يختارون من يشاؤون، وعليه فلماذا طلب معاوية منهم أن يروا رأيهم في من يخلفه فقال لهم (فرأوا رأيكم) وماذا أراد معاوية من ذلك؟

(١) الغدير، الشيخ الأميني، ج٧، ص١٤٧. نقله عن الاستيعاب، ج٢، ص٤٠٨

فقال: وقصته هذه مشهورة عند أهل السير؛ أسد الغابة، ج٣، ص٢٨٩.

الظاهر أن معاوية إنما طلب من أهل الشام ذلك أملاً منه فيهم أن يختارون ابنه أو يرجعون الأمر إليه فيختارون ما يختار فيجعل اختيارهم أو إرجاعهم الأمر إليه عوناً وحجة له على كل من يخالفه فسوف يدعي أنه ما اختاره إلا لأن أهل الشام قد اختاروه خليفة له، والدليل على هذا أنه شق عليه اختيارهم عبد الرحمن حتى اغتاله مع أن الظاهر أنه لم يرو عن عبد الرحمن أنه كان يطلب خلافة معاوية.

وأما وجه الغرابة والعجب من اختيار أهل الشام لعبد الرحمن - مع أننا نعتقد أن معاوية لم يترك الأمر لرأيهم واختيارهم حتى أظهر لهم رغبته في تولية يزيد ومهد له فمثل معاوية لا يفوته ذلك - فإن أهل الشام مع وقوفهم إلى جانب معاوية في حربه ضد أمير المؤمنين وطاعتهم له معصيتهم ربهم وموافقتهم له في كل أموره وسيرهم خلفه في السراء والضراء إلا أنهم هنا لما خيرهم اختاروا غير من يهوى ويريد بل لم يروا مخالفة أحد منهم في ذلك وعليه فإذا كان حالهم معه كذلك فلماذا اختاروا غير من يهوى معاوية خصوصاً مع اعتقادنا علمهم برغبته وهو؟

أعتقد أن السبب الذي جعلهم يختارون غير يزيد واضح جلي هو اشتهاه يزيد بفعالاته وتجاهره بمنكراته ولعبه، فكل هذه الأمور ظاهرة معلومة للخلاصة والعامّة فكلهم لا يرون في يزيد إلا صيبا قد شغلته شهواته وملذاته عن أبسط الأمور فضلا عن مثل منصب الخلافة، فهم مطمئنون بل قاطعون بعدم أهلية يزيد لذلك المنصب الخطير ولذلك لم يختلفوا في اختيار غيره، وحيث إنهم اختاروا غير يزيد قام معاوية باغتياله ولم يعاود مشاورتهم بل فرض خلافة يزيد بالمخادعة والسيف وقام خطيبه في الناس قائلاً:

(أمير المؤمنين هذا وأشار بيده إلى معاوية، فإن مات فهذا وأشار بيده إلى يزيد، فيمن أبى فهذا وأشار بيد إلى سيفه)^(١).

والخلاصة أننا إذا أضفنا إلى رفض أهل الشام ما تقدم من رفض الحزب الأموي الحاكم بيعة يزيد واتفاقهم على عدم أهليته لمنصب الخلافة نصل من ذلك إلى نتيجة عامة هي أولاً: اتفاق كلمتهم قاطبة على شخصية يزيد وصفاته وما كان مشغولاً به.

(١) شيخ المضيرة أبو هريرة، محمود أبو رية، ص ١٦٨، عن البيان والبيان، ج ١، ص ٣٠٠؛ الغدير، ج ١٠، ص ٢٣٧، عن العقد الفريد، ج ٢، ص ٣٠٢؛ الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج ٣، ص ٤١٣؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ١٤٨.

وثانيا: رفض المسلمين كافة خلافة وبيعة يزيد ويتحصل لنا من ذلك كله إجماع أمة محمد ﷺ على رفض بيعة يزيد وعلى عدم أهليته للخلافة.

الثاني: النص:

فإن الخلافة في الشرع الشريف لا يخلو أمرها إما أن تكون بالنص وهو الحق أو بالشورى، أما الأول فإنه لم يدع أحد ورود نص على يزيد في كتاب الله أو على لسان رسول الله ﷺ بل النص بالإمامة والخلافة على الحسنين عليهما السلام وقد تقدم أن الإمام الحسن عليهما السلام استدلل على معاوية بأنهم أولى الناس بالناس في كتاب الله وبسنة رسول الله ﷺ، ففي كتاب الله قد أوجب طاعتهم، ومودتهم ونص على طهارتهم، وعصمتهم بآية التطهير وآية المودة وغيرها من السنة قوله ﷺ: (هذان إمامان قاما أو قعدا) و(أنهما سيदा شباب أهل الجنة) يشير بذلك إلى الحسنين عليهما السلام وكذلك بوصية أمير المؤمنين عليهما السلام وخليفة رسول رب العالمين ﷺ وبنصه، بل لو لم يكن إلا نص أمير المؤمنين عليهما السلام لكان كافيا في إلزام القوم بخلافتها كما كانت خلافة غيرهما بنص ممن قبله. وثانيا: إن يزيد كان مشهورا ومتجاهرا

١٢٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

بمخالفة الشرع الشريف كما تقدم، فلا يمكن جعله خليفة على المسلمين ليحمله على الواجبات ويعددهم عن المنكر ويقيم فيهم حدود الله سبحانه.

وأما الشورى فقد تقدم رفض سادات المسلمين لخلافته وردهم على معاوية، كما تقدم إجماع المسلمين عامة المخالفين للحزب الأموي والمؤلفين له بل أقطابه وشخصياته على عدم أهليته لمنصب الخلافة.

الثالث: العقل:

فهذا أمر واضح لا يحتاج إلى بيان وإنما نذكره للتأكيد على عدم أهلية يزيد للخلافة بجميع المقاييس لا لإثبات أفضلية الإمام الحسين عليه السلام عليه أو مقايسته به فأفضلية سيد شباب أهل الجنة على عامة المسلمين أمر ضروري لا يخالف فيه إلا ناصب معاند لله ورسوله صلى الله عليه وسلم والمهم فإن العقل يحكم بلزوم تقديم الأفضل واتباعه وقد أكد القرآن على هذا الحكم العقلي واستنكر على مخالفه قال تعالى ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ

كَيْفَ تَحْكُمُونَ^(١) ودعوى أن الصحابة والتابعين كلهم يهدون إلى الحق فيصح اتباع أيّ منهم ليست بصحيحة فإن من يخطئ أو يجهل لا يهدي إلى الحق دائماً بل يحتاج إلى من يهديه ويكون تابعاً له، كما أن الصحابة والتابعين يجب عليهم تقديم الأعلم والأفضل فيهم فهم يحتاجون لهدايته، فلا يصح ولا يجوز إلا اتباعه ولا يشك أحد في أفضلية الحسين عليه السلام على عامة المسلمين فضلاً عن مثل يزيد. فالإمام الحسين عليه السلام أحد سيدي شباب أهل الجنة بنص رسول الله صلى الله عليه وآله فلا يستحق معه يزيد الخلافة لحكم العقل وإرشاد القرآن إلى ذلك الحكم.

الرابع: القانون:

فإن القيادة الأموية قبلت على نفسها شروط الإمام الحسن عليه السلام في الصلح، والتي منها:
الشرط الثاني: أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده (معاوية) فإن حدث به حادث فلاخيه الحسين عليه السلام وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد.

(١) سورة يونس: ٣٥.

١٣٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

فالحكومة الأموية ملزمة بالوفاء، ولا يحق لها بموجب هذا البند العهد بالخلافة إلى أحد بعد هلاك معاوية، ولو خالفت وعهدت بالخلافة إلى أحد غير الحسنين عليهما السلام فذلك العهد باطل ولا يجب الوفاء به بل لا يجوز لأحد من المسلمين قبوله أو الالتزام به. ومن ذلك كله يتبين لنا أن يزيد ليس أهلا للخلافة بجميع المقاييس، كما أن خلافته مرفوضة لدى الأمويين أنفسهم وعامة المسلمين وخصوصا أهل الحل والعقد منهم وخصوصا بني هاشم وعلى رأسهم أبو عبد الله الحسين عليه السلام.

خلافة يزيد بالمكيدة والقوة:

علم معاوية أن الجميع قد رفض استخلافه يزيد فعمد إلى ما هو بارع فيه من المراوغة والخداع والغدر والترهيب والترغيب، وذكرنا جانب الترغيب الذي اشترى به دين أولئك بالقطائع والولايات، وبذلك أسكتهم، واغتال آخرين سواء في ذلك المؤالفين له أو المخالفين، وراوغ الباقيين. فأما المراوغة والخداع فيظهران في خطبته على رؤوس المعارضة في المدينة بعد أن جمعهم قال:

(قد علمتم سيرتي فيكم وصلتي أرحامكم وحملي ما كان منكم ويزيد أخوكم وابن عمكم وأردت أن تقدموه باسم الخلافة وتكونوا أنتم تعزلون وتأمرون وتحييون المال وتقسمونه ولا يعارضكم في شيء من ذلك)^(١) فسكتوا. وحيث لم يجبه أحد إلى البيعة، قال:

(إني قد أحببت أن أتقدم إليكم أنه قد أعذر من أنذر، إني كنت أخطب فيكم فيقوم إلي القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس فأحمل ذلك وأصفح وإني قائم بمقالة فأقسم بالله لئن رد علي أحد منكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه فلا يبقين رجل إلا على نفسه).

وأقام على رأس كل واحد رجلين ثم خرج إلى الناس وأخرجهم معه وخطب الناس ثم قال:

هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم لا يبتز أمر دونهم ولا يقضى إلا عن مشورتهم وإنهم رضوا، وبايعوا يزيد، فبايعوا على

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٠٥.

١٣٢ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

اسم الله. فبايع الناس^(١) وعند معاتبة الناس لهم على سكوتهم عنه أجابوا كادنا وخفنا القتل.

الموقف بعد هلاك معاوية:

مات معاوية وخرجت الأمة الإسلامية عامة عن طاعة الحكم الأموي، ودخلت تحت خلافة وإمامة الإمام الحسين ﷺ وذلك بموجب شروط الإمام الحسن ﷺ على معاوية:

أن يكون الأمر له (للحسن) بعد هلاك معاوية وبعده للإمام الحسين ﷺ وأن لا يعهد إلى أحد بعده.

فان معاوية - وإن خالف كل شروط الصلح - إلا أن الأمة غير ملزمة بمخالفته وبيعته ليزيد وهنا يتجلى أهم أهداف الشروط وأبعادها وهو خروج الأمة عن اليد الأموية فلا ولاية للحكومة الأموية على الأمة الإسلامية وخصوصا العراق.

كما أن الإمام الحسين ﷺ قد أوفى بعهده للحكومة الأموية، وبوفائه لا يبقى للحكومة الأموية عليه أي حق تجاهها فقد أتم عهده، وأصبح الآن غير ملزم بشيء من جهة الصلح، بل الأمر على العكس تماما، صار الأمر إليه والجميع ملزم بطاعته، فعلى الأمة

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٠٥؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ١١٤.

الإسلامية أن تسمع له وتطيع حتى بني أمية، وذلك بموجب الصلح والشروط على معاوية والنص من الله سبحانه وتعالى في كتابه، والرسول ﷺ، وأمير المؤمنين علي عليه السلام، أضف إلى ذلك عدم أهلية يزيد للقيام بذلك المنصب الخطير.

وهنا وفي هذه اللحظات الحاسمة (بعد هلاك معاوية) تظهر أهمية ودقة الموقف الحسيني الذي ترتب على الموقف الحسيني وصلحه وشروطه إذ لولاه لما كان الإمام الحسين عليه السلام حق في الخلافة قانونا ولو في نظر عامة الناس إذ أن إمام زمانه لو دخل مع معاوية في حرب فأخذ وسلم إلى معاوية لكان لمعاوية أن يفعل ما يحلو له لأنه يكون قد فتح العراق عنوة وكذا لو سلم الإمام الحسن عليه السلام الأمر بدون شروط لما رجع إليه الأمر ولكان لمعاوية الحق في الاستخلاف وتقليد ولاية العهد لمن شاء، وردّ الأحنف على معاوية شاهد على ذلك فقد قال له:

(وقد علمت أنك لم تفتح العراق عنوة، ولم تظهر عليه مقصا ولكنك أعطيت الحسن بن علي من عهد الله ما قد علمت ليكون له الأمر بعدك)^(١).

(١) صلح الحسن، الشيخ راضي آل ياسين، ص ٣٠٧.

١٣٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وعليه فلولا تلك الشروط لأمكن معاوية أن يعهد لمن يشاء، ولكن حيث وضعت الشروط ومضى الصلح عليها وألزم معاوية نفسه فالإمام الحسين ﷺ هو الخليفة بموجبها، لا يحتاج إلى تجديد بيعة على الناس وإن كانت الحكومة الأموية لم تلتزم بذلك فيكفي أن العراق خرجت بذلك عن البيعة للأمويين وأن أهلها يرون إمامة الإمام الحسين ﷺ وخلافته.

ولإدراك الحكومة الأموية خطورة الموقف بعد هلاك معاوية سارعت إلى أخذ البيعة من الإمام الحسين ﷺ بالخصوص وذلك لأنها أصبحت تدرك أبعاد الصلح ولعل قول معاوية في وصيته ليزيد:

(وأما الحسين فإن أهل العراق لن يدعوه حتى يخرجوه إلخ)^(١).

لما أدركه من لوازم الصلح وخروج العراق خاصة من الحكم الأموي، وذلك يؤيد ما ذكرناه، من أن الصلح يعني المجتمع الإسلامي عامة والعراقي خاصة. قال الشيخ المفيد أعلى الله مقامه:

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣١١.

(وكتب يزيد إلى الوليد بن عتبة بن أبي سفيان وكان على المدينة من قبل معاوية أن يأخذ الحسين عليه السلام بالبيعة له ولا يرخص له في التأخير عن ذلك) وفي رواية (فإن أبى عليك فاضرب عنقه) فأنفذ الوليد إلى الحسين في الليل واستدعاه وطلب منه البيعة ليزيد فاعتذر الإمام عليه السلام: (إني لا أراك تقبل ببيعتي سرا حتى أبايعه جهرا فيعرف ذلك الناس)^(١).

قبل الوليد ذلك من الإمام الحسين عليه السلام إلا أن مروان بن الحكم وثب قائلا:

(احبس الرجل ولا يخرج من عندك حتى يبايع أو تضرب عنقه)^(٢).

وعندها أعلن الإمام الحسين عليه السلام موقفه الرافض لخلافة يزيد بعد رده على مروان فقال عليه السلام:

(أيها الأمير، إنا أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، بنا فتح الله وبنا يختم الله، ويزيد رجل فاسق شارب الخمر،

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) ن. م.

١٣٦ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

قاتل النفس المحترمة معلن بالفسق، ومثلي لا يبايع مثله، ولكن
نصبح وتصبحون، وننظر وتنظرون، أينأ أحق بالبيعة والخلافة، ثم
خرج ﷺ^(١).

وعلى أثر الموقف ذلك خرج من المدينة متوجها إلى مكة. هذا
بشكل إجمالي ما جرى بعد هلاك معاوية.

ويواجهنا هنا استفساران:

الأول: هل أن الإمام الحسين ﷺ تعجل إعلان موقفه من بيعة
يزيد مما جعل الحكومة الأموية تتخذ موقفا سريعا ضده؟

أم أن إعلانه رفض خلافة يزيد مبكرا كان ضروريا؟

الثاني: لماذا خرج الإمام الحسين ﷺ من المدينة؟

ولماذا لم يقف بأهل المدينة ويواجه يزيد؟

لماذا الرفض المبكر؟

ربما يستفسر عن تلك الوقفة التي أعلن فيها الإمام
الحسين ﷺ موقفه من البيعة ليزيد، وأنه لو أخر ذلك لكان خيرا له
وأحسن لحركته، فإن إعلان الخلاف مبكرا يجعل الحكومة الأموية

(١) ن. م؛ مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٣٠.

الفصل الثاني ١٣٧

تتخذ مواقف أكثر جرأة وأشد صرامة من ذي قبل بخلاف ما لو
آخر ذلك.

وحيث إن كتمان أمره له أثره إلى أن يتم له ما يريد في العراق
أو غيرها عند ذلك يعلن الخلاف عليهم فلو أرجى بيانه لوقت آخر
لكان أحسن وحيث إن رفض البيعة وإعلان الخلاف من الأمور
الخطيرة فهي مثل كثير من الأمور المهمة والخطيرة التي تحتاج إلى
الكتمان والتستر عليها إلى أن تتم فلا تواجه في بدايتها ولأجل هذا
يكون لذلك الاستفهام موضوعية وأهمية كبيرة.

فلماذا أعلن الإمام الحسين عليه السلام رفضه المبكر لبيعة يزيد؟

صحيح أن كثيرا من الأمور الخطيرة تجعل في أول أمرها في
طي الكتمان حتى يحين وقتها وهذا الأمر كذلك أي من الأمور
المهمة بل المصيرية إلا أن الأمر هنا يختلف تماما عما عداه من الأمور
الأخرى، وذلك أن أمر الخلافة والبيعة مما لا يحتمل التأجيل لا سيما
في مثل ظرف الإمام الحسين عليه السلام ودقته وذلك لأمر:

أولا: إن الإمام الحسين عليه السلام هو الخليفة شرعا وقانونا بعد
هلاك معاوية فلا بد وأن يعرف بذلك وهذا مقتضى الشروط.

ثانيا: إنه إذا تمت البيعة ليزيد من عامة المسلمين فلن يجد من
يقف إلى جانبه إذ قد مضت البيعة لغيره.

١٣٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

ثالثا: إن أهل العراق كاتبوا الإمام الحسين ﷺ أيام معاوية وقد أرجأ الأمر إلى ما بعد هلاكه، وحيث قد هلك فلا بد أن يعرفوا حاله.

رابعا: إن الموقف حاسم وخطير، ولا يحتمل التأخير وهناك من يسأل عن موقف الإمام الحسين ﷺ فيما أن يبايعه، أو يدخل فيما يدخل فيه الناس.

خامسا: إن الحكومة الأموية وهي لا زالت آخذة بأزمة الأمور فلن ترضى من الإمام الحسين ﷺ بالسكوت وعدم البيعة.

سادسا: لا بد وأن يظهر الإمام الحسين ﷺ الإنكار على البيعة ليزيد ولا سيما أنها في بدايتها خصوصا مع علمه بوجود الناصر على ذلك وسيأتي توضيح هذا الأمر. والنتيجة لذلك كله أن أمر الخلاف على يزيد وإن كان من الأمور الخطيرة جدا التي ينبغي كتمانها حتى تتم إلا أن ظرف الإمام الحسين ﷺ مختلف وهو يقتضي الإعلان عن موقفه حتى يعرفه كل من ينتظره.

الإمام الحسين ﷺ وأهل المدينة:

لماذا لم يقف الإمام الحسين ﷺ بأهل المدينة؟

تحركت المدينة وأخرجت عامل يزيد وبنى أمية من المدينة ولما علموا بإرسال الجيوش من قبل يزيد خندقوا حول المدينة وتحصنوا فلم يتمكن منهم إلا بعد خيانة أحد الثغور، ودخل ذلك الجيش وحصلت وقعة الحرة التي أباح يزيد المدينة فيها لجيشه ثلاثة أيام.

والمراد هنا أن هذه الواقعة تدل على أن أهل المدينة كانت لديهم دوافع الوثوب والوقوف أمام يزيد وكان يدهم الاستعداد للقتال ضده ولكن يحتاجون إلى من يجمع أمرهم ويوحد كلمتهم تحت راية واحدة ويقودهم ضد يزيد.

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يقف بهم الإمام الحسين عليه السلام في وجه يزيد بدلا من الخروج إلى مكة؟

والجواب عن ذلك الاستفهام واضح وذلك لأمر:

أولاً: إنه لم يعرض عليه أحد ذلك في المدينة مع علم أهلها بمخالفته يزيد.

ثانياً: الظاهر أن المدينة فيها اتجاهات مختلفة بالنسبة للاعتقاد في من يستحق الخلافة، ومن يعتقد بإمامة الإمام الحسين عليه السلام قليل، وذلك يظهر من عدة مواقف منها عدم وقوفهم إلى جانبه في قضية منع مروان دفن الإمام الحسن عليه السلام حتى نادى بحلف الفضول.

١٤٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

ومنها عدم ذكرهم استحقاق الإمام الحسين عليه السلام للخلافة عند مجيء معاوية أو بعد ذلك كما ذلك كما لم يذكر عرض أحد من أهل المدينة على الإمام البيعة.

ومنها أنه لم يخرج معه من المدينة أحد من أهلها غير أهل بيته إلا القليل.

ثالثا: لم يعرض عليه أحد من المدينة منع جانبه من سطوة بني أمية أو الوقوف.

رابعا: إن واقعة الحرة كانت متأخرة عن واقعة كربلاء قرابة ستين فلا نستبعد أن تكون واقعة كربلاء جعلت في نفوسهم الجراءة للوقوف، وعليه فلا دليل على استعدادهم للوقوف في وجه يزيد قبل ذلك.

خامسا: إن واقعة الحرة قضيتها لم تكن عقديّة أي أن حركة أهل المدينة لم تكن لاعتقادهم عدم استحقاق يزيد للخلافة، أو عدم أخليته لها، أو لقتله الإمام الحسين عليه السلام بل كانت دوافعها مادية محضة فقد ذكر ابن قتيبة:

(أن عثمان بن محمد أراد الأموال التي كانت لمعاوية فمنع منها. وأزاحه أهل المدينة عنها. أملاك اكتسبها معاوية، ونخيلاً يجد منها ألف وسق وستين ألف. ودخل نفر من قريش والأنصار على

عثمان فكلموه فيها فقالوا: لقد علمت أن هذه الأموال كلها لنا، وأن معاوية أثر علينا في عطائنا ولم يعطنا قط درهما فما فوقه حتى فضنا الزمان ونالتنا المجاعة فاشتراها منا بجزء عن مائة من ثمنها فأغلظ عثمان لهم في القول وأغلظوا له^(١).

وذكر اليعقوبي مثل ذلك في تاريخه أيضا وعلى إثر ذلك حدثت واقعة الحرة المشهورة.

ومن هذا نفهم أن قضية الحرة إنما كانت قضية مادية ولم تكن عقديّة بخلاف قضية الإمام الحسين عليه السلام فإنها قضية عقديّة ودينيّة وليس من دوافعها الطمع في الدنيا.

ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا إن حركتهم إنما كانت لأجل ما رأوه من يزيد من الأعمال المنكرة من شرب الخمر وترك الصلاة وغير ذلك كما روي. فهذا أمر غريب جدا فأمر شربه الخمر واشتغاله بالملاهي والمعازف وشغفه بالقردة مشهور معروف في حياة أبيه وقد ذكر الإمام الحسين عليه السلام ذلك وكذلك زياد ذكر رسلته ومروان لم يره

(١) الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري، ص ٢٠٦؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢،

١٤٢ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

إلا صيبا من الصبيان، فهل كانوا غافلين عن كل هذه الأمور
سابقا؟!

ثم ماذا لو لم يغلظ عليهم عثمان بن محمد القول وسكت عن
تلك الأموال أو أعطاهم إياها فهل كانوا أيضا ينقمون على يزيد أو
يخرجوا عامله؟

كما أن أهل المدينة وإن أخرجوا عامل يزيد لذلك إلا أنه لا
يعلم استعدادهم لذلك قبل خروج الإمام الحسين ﷺ واستشهاده.

أضف إلى ذلك أنه لا دليل على استعدادهم للوقوف مع
الإمام الحسين ﷺ وقبولهم قيادته في فرض قيامه أو حركته في
المدينة. وأيضا أنه لم يرو أنهم عرضوا حركتهم على الإمام السجاد ﷺ
مع وجوده في المدينة أو أنهم طلبوا الإذن منه بل روي عنهم
ارتباطهم بابن الزبير.

أضف إلى ما تقدم قلة نفوس أهل المدينة بالنسبة إلى غيرها من
المدن كالكوفة كما أن الكوفة دعتة لنصرته فلا وجه للبقاء في المدينة.

فمن مجموع ذلك نعرف أن المدينة لم تكن مؤهلة لتحتضن
قضية الإمام الحسين ﷺ وتقف وراءها وتدافع عنها.

الإمام الحسين عليه السلام إلى مكة:

رفض الإمام الحسين عليه السلام خلافة يزيد والبيعة له وأعلن ذلك الرفض أمام الممثل الرسمي للحكومة الأموية في المدينة وهو والي المدينة.

فكتب على إثر ذلك والي المدينة إلى الحكومة المركزية في الشام:
(أما بعد فإن الحسين بن علي ليس يرى لك خلافة ولا بيعة
فرأيك والسلام)^(١).

وجاء الجواب كما كان يتوقع من صبي مندفع دون تعقل أو
تقييم للأمر أو حساب للقيم والثواب العقلانية والشرعية:
(أما بعد فإذا أتاك كتابي هذا فاعجل علي بجوابه وبين لي في
كتابك كل من طاعتي أو خرج عنها وليكن مع الجواب رأس
الحسين بن علي)^(٢).

بلغ ذلك الإمام الحسين عليه السلام فخرج من المدينة متوجها إلى مكة
المكرمة ولم يتوجه إلى غيرها من البلاد الإسلامية.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤، ص ٣١٢.

(٢) نفس المصدر.

١٤٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

وأقام الإمام الحسين عليه السلام في مكة فترة زمنية طويلة تتجاوز الأربعة أشهر تقريبا وهذه فترة ليست بالقصيرة وهي مثيرة للاستفهام.

لماذا ترك بنو أمية الإمام الحسين عليه السلام هذه الفترة مع ما تقدم من تصريحه شخصيا وإعلانه رفض خلافة يزيد؟

والجواب بأنهم قد سعوا في اغتياله في مكة ولم يتركوه غير كاف فإن ذلك وإن كان صحيحا إلا أنه من الواضح أن محاولة الاغتيال كانت متأخرة قبيل خروجه من مكة أيام الحج في حين أن قدومه إليها كان في شعبان ولا أعتقد أن بني أمية قد غفلوا عن وجود الإمام الحسين عليه السلام في مكة وخطورته على حكومتهم أو تغافلوا عنه خصوصا أنه قد أعلن الخلاف عليهم ورفض بيعتهم ودعا أهل الكوفة وكتابه، ووعدوه النصر متى قدم عليهم.

مع كثرة المختلفين إليه من الناس والمعتمرين من كل أقطار العالم الإسلامي مما ساعد على انتشار خبر مخالفته ليزيد في العالم الإسلامي بسرعة.

فما هو السر في إمهاله هذه الفترة مع ملاحظة ما حدث في المدينة من عدم إمهاله دون أن يبايع أو يقتل كما تقدم؟

الظاهر أن السبب في تأخر الأمويين هو عدم وجود إمارة في مكة، فلا والي عليها من قبل الحكومة الأموية، بل الأمير يرسل مع الحاج فيسمى أمير الحاج، ونجد هذا المعنى صريحاً في بعض النصوص التاريخية، حيث ينقل لنا تعيين أمير للحاج وتسدى إليه مهام اغتيال الإمام الحسين عليه السلام.

(قالوا: بلغ الحسين عليه السلام أن يزيد بن معاوية أنفذ عمرو بن سعيد بن العاص الأشدق الفاتك الجبار في عسكر عظيم، وأمره على الحاج وولاه الموسم، وأوصاه بقبض الحسين سرا، وإن لم يتمكن منه يقتله غيلة، وأمره أن يناجز الحسين القتال إن هو ناجزه، ودس مع الحاج ثلاثين رجلاً من شياطين بني أمية، وأمرهم باغتيال الحسين عليه السلام ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة)^(١).

من هذا النص نستفيد ذلك، أن مكة لم تكن بها إمارة ولم يكن لها أمير، وإنما كان يعين ويرسل مع الموسم، فلذلك أوكلت له تلك المهام الخطيرة، كما أنه لم يرد نص تاريخي يتحدث عن موقف لأمارة أو أمير في مكة قبل تعيين عمرو بن سعيد الأشدق.

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥٣.

وعلى هذا فالأمر من هذه الجهة يصبح واضحاً هو عدم وجود أمارة وعدم وجود والي فيها تتمكن الحكومة المركزية في الشام أن تتحرك بواسطته تجاه وجود الإمام الحسين ﷺ الراض لها. فلذلك تأخرت تلك الأوامر بالاغتيال أو الأسر أو القتل والقتال إلى أيام الحج مع وفود أمير الحاج.

ولعل هذا الأمر هو أيضاً الذي حدا بالإمام الحسين ﷺ للتوجه إلى مكة هذه الفترة دون غيرها من البلاد حتى الكوفة.

إذ بهذا الوضع سوف يتمكن من تقييم وضعه تجاه أي قرار يتخذه في حركته وسوف يكون هناك متسع من الوقت لإعلان قضيته، وبيان أحقيته بالخلافة وأولويته بقيادة الأمة من يزيد، كما أن كثرة المعتمرين والوافدين إلى الحج يعجل في نشر خبر مخالفة الإمام الحسين ﷺ وأسبابها إلى عامة البلاد الإسلامية، أضف إلى ذلك ما تتمتع به مكة دون غيرها من حرمة قد تمنع الأمويين من إعلان الحرب فيها أو الغدر به، وبهذا سوف يكون أمناً على الأقل حتى قدوم أمير الحاج. وأيضاً إن تجهيز جيش من الشام يحتاج إلى متسع من الوقت، لا سيما أن الحكومة الأموية في مرحلة انتقالية بعد هلاك معاوية، فهي محتاجة إلى كل جندي أو شرطي في الشام. كما أنها

مشغولة أيضا بترتيب البيت الأموي، فهي أيضا تحتاج إلى متسع من الوقت من هذه الجهة.

وهكذا كانت مكة خير مكان يتوجه إليه أبو عبد الله عليه السلام في هذا الظرف الخطير والدقيق، حتى تتضح الأمور ويرى من يقف إلى جانبه في قضية الإسلام والدفاع عنها.

وبقي الإمام الحسين عليه السلام في مكة وأقبل الناس عليه يتعرفون أمره ورأيه وأحدقوا به، قال ابن قتيبة:

(وخرج الحسين بن علي إلى مكة: فمال الناس إليه، وكثروا عنده واختلفوا إليه وكان عبد الله ابن الزبير فيمن يأتيه)^(١).

وحمل المعتمرون خبر الإمام إلى بلادهم، وبذلك انتشر خبر الإمام الحسين عليه السلام وموقفه من بيعة يزيد في الآفاق، ولا يبعد أن قدومه إلى مكة دعا الكثير للوفود إليه ليقف على حقيقة الأمر وما هو عازم عليه.

وحيث إن أهم المدن التي كانت تترقب خبر الإمام الحسين عليه السلام هي الكوفة فسرعان ما وصل الخبر إليها بمخالفته ورفضه بيعة يزيد وخروجه إلى مكة وتناقل الناس خبر مخالفته فيها:

(١) الإمامة والسياسة، ج ٢، ص ٤.

(وبلغ أهل الكوفة هلاك معاوية فأرجفوا بيزيد وعرفوا خبر الحسين وامتناعه من بيعته)^(١).

انتشر هذا الخبر بسرعة في الكوفة وأثر فيها بشكل كبير، فانبرى عن ذلك (اثنا عشر ألف كتاب) كتب وأرسلت إلى الإمام ﷺ والظاهر أن وصول الكتب كان مبكرا فقد ورد أنها وصلت في اليوم العاشر من شهر رمضان^(٢).

ومما ينبغي التنبيه والتأكيد عليه هنا أن هذه الدعوات وصلت مبكرا إلا أن الإمام الحسين ﷺ بقي إلى أيام الحج.

فلماذا بقي في مكة ولم يخرج إلى الكوفة؟

لا يبعد أن يكون بقاءه في مكة انتظارا منه اجتماع الحاج في الموسم، ليعلن حركته ويدعوهم إلى نصرته، ليقطع العذر على كل معتذر، أو أنه كان انتظارا منه لتحرك غير الكوفة من البلاد الإسلامية، أو مجيء دعوات أخرى من غيرها، أو لتحرك الكوفة بنفسها وخروج أهلها إليه، أو لأجل تقييم وضع المجتمع الكوفي

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٣٤.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥١.

الفصل الثاني ١٤٩

ومدى مصداقية دعواه، أو لجميع تلك الأمور. وعلى كل سوف
نعرض لذلك فيما بعد. فانتظر.

وبعد تأن دام قرابة ثلاثة أشهر من وصول كتب أهل الكوفة،
بعث إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل، ليرى عن كتب واقعهم،
وينظر مدى استعدادهم، وتفانيهم في قضية الإسلام وقضيتهم،
ويستخبر نياتهم ومصداقية ما جاءت به كتبهم، وأمره أن يكتب له
بذلك.

**



الفصل الثالث

القرار الحاسم:

قرر الإمام الحسين عليه السلام التوجه إلى العراق، وإلى الكوفة بالتحديد بعد تأن ليس باليسير، فقد بقي ما يقرب من أربعة أشهر في مكة، وله في ذلك مبرراته، وسوف نعرض لها فيما بعد.

ولكن قبل أن يتوجه إلى الكوفة وجه ابن عمه مسلم بن عقيل عليه السلام لينظر وضع المجتمع الكوفي عن كثب، ويرى مدى واقعيته في دعوته ومدى استعداده للوقوف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام في قضيته، ويلحظ بذلك مدى مصداقية كتبهم وما جاءت به رسالهم للإمام الحسين عليه السلام.

دعا الإمام الحسين عليه السلام مسلم بن عقيل فسرحه مع قيس بن مسهر الصيداوي وعمارة بن عبد الله السلولي وعبد الرحمن بن عبد الله الأزدي وأمره بالتقوى وكتمان أمره واللفظ، فإن رأى الناس مجتمعين على بيعته جادين في الطلب بحقه عدل إليه بذلك وكتب أمام إرساله مسلماً مع بعض الرسل التي جاءت من الكوفة:

(بسم الله الرحمن الرحيم. من الحسين بن علي إلى الملائمة المؤمنين والمسلمين، أما بعد فإن هائنا وسعيدا قدما علي بكتبكم، وكانا آخر من قدم علي من رسلكم، وقد فهمت كل الذي قصصتم وذكرتم ومقالة جللكم أنه ليس علينا إمام فأقبل لعل الله يجمعنا بك على

الحق والهدى وأنا باعث إليكم أخي وابن عمي وثقتي من أهل بيتي مسلم بن عقيل فإن كتب إلي بأنه قد اجتمع رأي ملتئكم وذوي الحجى، والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم، وقرأت في كتبكم فإني أقدم إليكم وشيكا إن شاء الله، فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط ن الدائن بدين الحق الحابس نفسه على ذلك لله والسلام^(١).

وصار يتلى ذلك الكتاب في محافل المجتمع الكوفي كلما اجتمع منهم جماعة وأقبل الناس على مسلم يبايعونه حتى بايعه ثمانية عشر ألف رجل.

لم يحتاج مسلم إلى وقت كثير لتقييم واقع الكوفة ومدى مصداقية أهلها وكتبهم ورسلمهم فهام قد تهافتوا لتقديم بيعتهم للإمام الحسين عليه السلام موطنين بذلك أنفسهم على الدفاع عن قضيته وقضيتهم فكتب مسلم بذلك للإمام الحسين عليه السلام:

(بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد فإن الرائد لا يكذب أهله، وقد بايعني من أهل الكوفة ثمانية عشر ألفا، فعجل بالإقبال حين يأتيك كتابي هذا والسلام)^(٢).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٢٤.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٢١٨.

وصل كتاب مسلم إلى الإمام الحسين عليه السلام وهو في مكة والظاهر أنه كان عازما على أداء مناسك الحج ثم بعده يتوجه إلى العراق.

ولا يخفى أن تحركه بعد الحج وبعد أن ينتشر خبره في الحاج سوف يكون أثره المهم في حركة الإمام عليه السلام وقيامه، أضف إلى ذلك أن حركته ليست مقصورة على العراق، بل هي عامة، وكما ذكرنا فإن الشروط تخرج الأمة الإسلامية من اليد الأموية إلى اليد الهاشمية، وبذلك يصبح الإمام الحسين عليه السلام الخليفة القانوني والشرعي على الأمة الإسلامية، إلى غير ذلك من لوازم الشروط، وحيث إن الحج هو المكان الوحيد الذي تجتمع فيه الأمة الإسلامية من كل بقاع الأرض بوفودها وحجاجها يكون لتأخره للحج أهميته ليلتقي بهم ويدعوهم إلى القيام معه، ويقطع بذلك العذر على أي معتذر بعدم العلم، فالكل أصبح يعلم بمخالفته ليزيد، ولذلك دعى الحاج لنصرته عندما عزم على الخروج بقوله:

(من كان باذلا فينا مهجته، موطنا على لقاء الله نفسه، فليرحل

معنا، فإني راحل مصبحا عن شاء الله)^(١).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٧.

وبهذا يجاب عن سبب تأخر الإمام الحسين ﷺ في مكة كل تلك الفترة مع أن كتب الكوفة وصلت في أول أيام وصوله إلى مكة. وعليه فالإمام ﷺ كان عازما على أداء مناسك الحج، لكن قدوم عمرو بن سعيد الأشدق أميرا على الحاج بمأموريته الغادرة - أخذ الإمام الحسين ﷺ أسيرا، أو قتله واغتياله ولو كان متعلقا بأستار الكعبة - عجل خروج الإمام الحسين ﷺ من مكة قبل أدائه لمناسك الحج.

وقد ذكرت بعض النصوص أن عمرو بن سعيد قدم على رأس جيش إلى مكة، وأيضا دس ثلاثين من شياطين بني أمية لاغتيال الإمام الحسين ﷺ إلا أننا نعتقد أن جانبا من ذلك النص التاريخي يمثل الواقع والآخر إشاعة، فدس ثلاثين شيطانا لاغتيال الإمام الحسين ﷺ كان واقعا، وأما الجيش فالظاهر أنه ليس إلا شائعة من بني أمية لإرهاب الحاج والإمام الحسين ﷺ وثني عزيمته عن الوقوف أمام يزيد والخروج ضده، والدليل على ذلك تدافع أصحاب الإمام الحسين ﷺ عند خروجه من مكة وأخي عمرو بالسياط دون إشهار السيوف والقتال أو التناوش بها، فلو كان هناك جيش لوقف بالسيوف في وجه الإمام الحسين ﷺ ومنعه

من الخروج إلى الكوفة، ولا مانع لدى بني أمية من ذلك، وقد فعلوا ذلك مع ابن الزبير.

وعلى كل فالمأمورية التي جاء بها أمير الحاج وأراد تنفيذها هي اغتيال الإمام الحسين عليه السلام أو أسره، وهذا فعلا ما عجل بخروج الإمام الحسين عليه السلام من الحرم ومكة لعلمه عليه السلام بأن بني أمية لن يقفوا عند حرمة ولن يمنعهم حرمة مكة أو بيت الله من اغتياله.

ثم هنا ملاحظة: لماذا قررت الحكومة المركزية اغتيال الإمام الحسين عليه السلام أو أسره دون ابن الزبير مع أنه امتنع أيضا من بيعة يزيد؟ وجواب هذا الأمر لعله اتضح مما تقدم فالأخبار التي انتشرت والتقارير التي رفعت كلها كانت عن الإمام الحسين عليه السلام وإقبال الناس عليه من كل مكان هذا أولا.

وثانيا: أن الكوفة أبدت استعدادها للوقوف إل جانب الإمام الحسين عليه السلام دون ابن الزبير فلا يكاد يذكر مع وجود الإمام عليه السلام.

وثالثا: أن ابن الزبير تظاهر بالعبادة ولزوم البيت الحرام دون أن يعرف بموقف يذكر به.

ورابعا: أنه كان فيمن يختلف إلى الإمام الحسين عليه السلام فلم ينظر إليه بذلك أنه ذو موقف منفرد.

١٥٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وخامسا: أن الحكومة الأموية تدرك أن الإمام الحسين ﷺ يستحق الخلافة، وأنها ألزمت نفسها معه بالصلح والعهد فله حق المطالبة بحقه.

وسادسا: أن ابن الزبير لم يكن أحد يعدله بالإمام الحسين ﷺ ما دام موجودا في مكة، وقد ذكر الإمام ﷺ ذلك.

سابعاً: أنه على فرض عرف بمخالفته إلا أن مخالفته فردية وشخصية ولم يكن لها بعد عقدي وفكري أو اجتماعي بخلاف الإمام الحسين ﷺ.

وعلى كل فالفرق شاسع بين الشخصيتين ومكانتهما الاجتماعية والدينية، والسياسية فشخصية الإمام الحسين ﷺ مثلت خطراً حقيقياً وفعلياً على الدولة الأموية واستقرارها فتحرره بالكوفة متوقع.

فلمجموع تلك الأمور ركزت الحكومة المركزية اهتمامها على الإمام الحسين ﷺ وحركته في جميع مراحلها دون غيره.

ثم إن الإمام الحسين ﷺ أعلن خروجه من مكة في خطبة خطبها في البيت نعى فيها نفسه الشريفة ودعى الناس إلى نصرته حيث قال:

(الحمد لله وما شاء الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله على رسوله (وآله) وسلم. خط الموت على ولد آدم مخط القلادة على جيد الفتاة، وما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف، وقد خبر لي مصرع أنا لاقيه، كأني بأوصالي تقطعها عسلان الفلوات بين النواويس وكربلاء، فيملأن مني أكراشا جوفاً وأجربه سغباً، لا محيص عن يوم خط بالقلم، رضى الله رضانا أهل البيت، نصبر على بلائه ويوفينا أجور الصابرين، لن تشذ عن رسول الله ﷺ لحمته، وهي مجموعة له في حظيرة القدس، تقر بها عينه وتنجز لهم وعده.

من كان باذلاً فينا مهجته مونا على لقاء الله نفسه فليرحل معنا
فإني راحل مصبحاً إن شاء الله^(١).

وهكذا قرر الإمام الحسين عليه السلام الخروج من مكة وأعلن ذلك في الحاج، ودعاهم إلى نصرته وبذل النفس دونه عليه السلام.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٧.

مخذولون أم ناصحون:

قبل أن يعلن الإمام الحسين ﷺ خروجه من مكة وبعده أيضا عرضت عليه الكثير من النصائح والإشارات^(١) وكان أكثرها يصب في موضوعين اثنين: أولهما: هو البقاء في الحرم. وثانيهما: عدم الخروج إلى العراق.

وكان سبب تلك النصائح العادي^(٢) هو تقييم الواقع الخارجي للكوفة، وحال أهلها و ملاحظة ما سبق منهم من المواقف التي تخلوا فيها عن أهل البيت ﷺ وغدرهم وخيانتهم بهم في أكثر من موقف، وكثرة اختلافاتهم التي أثرت بشكل كبير وسلبي في مجريات

(١) ليعلم أن بحثنا عن النصائح بلحاظ ما أثارته من استفهامات حول القضية الحسينية لا بلحاظ صحة توجيهها للإمام ﷺ وعدمه، إذ كان الواجب على الجميع نصرته سواء اعتقدوا صحتها أم لا وسواء اعتنى بها الإمام ﷺ أم لا.

(٢) وهناك سبب آخر غير عادي وهو نصوص مأثورة عن رسول الله ﷺ وعن أمير المؤمنين وأبي محمد ﷺ كلها تخبر بقتل أبي عبد الله الحسين ﷺ وكانت سببا مهما في كثير من النصائح والتحذيرات التي وجهت إليه من الخروج إلى العراق كالتي عن أم سلمة (رضي عنها) وعبد الله الأطرف وغيرهم ولم يكن فيها شيء جديد لم يكن الإمام الحسين ﷺ عالما به وسوف يأتي البحث عن ذلك دراسة بعض النظريات فيما بعد.

الكثير من الأمور المهمة والخطيرة التي كان لها الأثر الكبير في المنعطفات التاريخية المصيرية في المسيرة الإسلامية، وأهمها بل أخطرها هو ما تمثل في تحول قيادة المجتمع الإسلامي من اليد الهاشمية إلى اليد الأموية.

والمهم هنا أن هناك كثيرا من الناس قد نصح الإمام الحسين عليه السلام بعد الخروج من الحرم، وبعدهم التوجه إلى العراق^(١) وخاصة الكوفة وعرض بعض التوجه إلى بلاد أخرى، وأشار عليه آخر بيعة أهل الضلال، ولم يشر عليه أحد بالذهاب إلى الكوفة إلا واحد هو ابن الزبير.

وإن كنا نعتقد سلفا أن الإمام الحسين عليه السلام لم يخف عليه وجه الرأي في حركته فكل تلك النصائح لا تحمل في طياتها جديدا لا يعلم الإمام عليه السلام وجهه، أو تنبهه إلى أمر هو غافل عنه، فهو العارف بالأمور وقد أجاب بعضهم بقوله: (يا عبد الله ليس يخفى علي الرأي) وعليه فالبحث الحقيقي عن تلك النصائح هو في إيجابها غيبة القضية الحسينية في فرض صحتها وعدمه.

(١) منهم جابر بن عبد الله الأنصاري وأبو سعيد الخدري وأبو ليث الواقدي

(مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٣٨، حاشية رقم ٦٠).

نعم ربما وصف أكثر الناصحين الذين نصحوه بعدم الخروج من مكة بشكل عام أو عدم التوجه إلى الكوفة بشكل خاص بالمخذلين ولا مشبطين أي أنهم بنصائحهم تلك كانوا يشبطون الإمام الحسين ﷺ عن الخروج ضد يزيد بخلاف من عرض الخروج فهو ناصح أمين.

وهنا لا بد لنا أن نتجرد عن أي اتجاه وعاطفة ثم نعرض أهم تلك النصائح وننظر مدى مصداقيتها وحقيقة أهداف أصحابها لنستطيع أن نقيم أصحاب تلك العروض هل كانوا ناصحين أمينين أو مشبطين مخادعين؟

وهل كان هدفهم ثني الإمام الحسين ﷺ عن عزيمته أو أن دافعهم لتلك النصائح والعروض أمر آخر؟

النصائح التي عرضت على الإمام:

كانت هناك ثلاث نصائح عرضت على الإمام الحسين ﷺ وكانت مختلفة تماما.

انفرد ابن الزبير بواحدة وابن عمر بالأخرى واجتمعت كلمة الأكثر على الثالثة.

فأما الأولى: وهي لابن الزبير فقد عرض على الإمام الحسين عليه السلام الخروج إلى الكوفة وكان الوحيد في ذلك فقد سأل الإمام الحسين عليه السلام عن نيته فقال له:

(حدثني ماذا تريد أن تصنع؟)

قال الإمام الحسين عليه السلام:

(والله لقد حدثت نفسي بإتيان الكوفة ولقد كتب إليّ شيعتي بها وأشرف أهلها وأستخير الله).

فقال ابن الزبير:

(أما لو كان لي بها مثل شيعتك ما عدلت بها)^(١).

والظاهر أن ابن الزبير كان معروفا بعرضه مشهورا بنصيحته تلك، ولا يبعد أن ذلك لتكرار عرضه، فنجد في نصيحة ابن مخزومة للإمام الحسين عليه السلام تحذيرا له من عرض ابن الزبير ومن قوله إذ يقول له:
(إياك أن تغتر بكتب أهل العراق ويقول لك ابن الزبير الحق بهم فإنهم ناصروك)^(٢).

وكذلك أيضا نجد في قول ابن عباس للإمام الحسين عليه السلام عندما أراد الخروج من مكة دليلا على ذلك:

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥٥.

(٢) نفس المصدر، حاشية رقم ١٠٢، ص ١٥٤.

(لقد أقررت عين ابن الزبير بخروجك من الحجاز وتخليك إياه وهو اليوم لا ينظر إليه أحد معك)^(١).

فمن ذلك نعتقد أن ابن الزبير كان يكرر عرضه ذلك على الإمام الحسين ﷺ حتى عرف به بل حتى حذر الإمام ﷺ من رأيه، وعلى كل فهذه هي النصيحة الأولى التي عرضت على الإمام الحسين ﷺ.

الثانية: وهي دعوة عبد الله بن عمر حيث أشار على الإمام الحسين ﷺ بصلح أهل الضلالة وحذره من القتل والقتال. وهذا أيضا انفرد بهذه النصيحة والرأي.

الثالثة: وهي كانت من الأكثر واتفقت كلمتهم فيها على أمرين: وهما الإقامة في مكة والثاني عدم الخروج إلى الكوفة. وأولى النصائح التي عرضت على الإمام الحسين ﷺ كانت قبيل خروجه ﷺ من المدينة وكانت من محمد بن الحنفية قال لأخيه الإمام الحسين ﷺ:

(يا أخي أنت أحب الناس إليّ وأعزهم علي، ولست أدخر النصيحة لأحد من الخلق إلا لك، وليس أحد أحق بها منك، لأنك

(١) المصدر السابق، حاشية رقم ١٠٦، ص ١٥٧.

مزاج مائي ونفسي وروحي وبصري وكبير أهل بيتي ومن وجبت طاعته في عنقي، لأن الله شرفك عليّ وجعلك من سادات الجنة.. تنحّ ببيعتك عن يزيد وعن الأمصار ما استطعت، ثم ابعث رسلك إلى الناس، وادعهم إلى نفسك فإن بايعوك حمدت الله على ذلك، وإن اجتمعوا على غيرك لم ينقص بذلك دينك، ولا عقلك ولا تذهب مروءتك ولا فضلك، إني أخاف عليك أن تدخل مصرا من هذه الأمصار فيختلف الناس فيما بينهم، فطائفة معك وأخرى عليك فيقتتلون فتكون لأول الأسنة غرضا، فإذا خير الأمة كلها نفسا وأبا وأما أضيعها دما وأذلها أهلا).

فقال الإمام الحسين عليه السلام:

فأين أنزل يا أخي؟

قال:

تنزل مكة فإن اطمأنت بك الدار فذاك، وإن تكن الأخرى خرجت إلى بلاد اليمن فانهم أنصار جدك وأبيك، وهم أرأف الناس وأرقهم قلوبا وأوسع الناس بلادا، فإن اطمأنت بك الديار وإلا لحقت بالرمال وشعوب الجبال، وجزت من بلد إلى بلد حتى تنظر ما يؤول إليه أمر الناس ويحكم الله وهو خير الحاكمين، فإنك

١٦٦ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

أصوب ما تكون رأيا وأحزم عملا حين تستقبل الأمور استقبالا،
ولأن تكون الأمور أشكل عليك حين تستدبرها استدبارا^(١).

والثانية منه أيضا في الليلة التي أراد الخروج في صبيحتها من
مكة قال:

(يا أخي إن أهل الكوفة قد عرفت غدرهم بأبيك وأخيك
وقد خفت أن يكون حالك كحال من مضى، فإن رأيت أن تقيم
فإنك أعز من بالحرم وأمنعه)^(٢).

وأيضا أشار عليه بذلك عبد الله بن مطيع حيث قال:

(فإذا أتيت (مكة) فإياك أن تقترب من الكوفة فإنها بلد
مشؤومة قتل فيها أبوك وخذل فيها أخوك، واغتيل بطعنة كادت أن
تأتي على نفسه، فالزم الحرم فأنت سيد العرب لا يعدل بك أهل
الحجاز أحدا وبتداعي الناس إليك من كل جانب ولا تفارق الحرم
فذاك عمي وخالي فوالله لئن هلكت لنسترقن بعدك)^(٣).

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٣٦؛ بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٢٧-

٣٢٩.

(٢) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٤.

(٣) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٤٢.

وقال المسور بن محزمة:

(إياك أن تغتر بكتب أهل العراق، ويقول لك الزبير الحق بهم فانهم ناصروك إياك أن تبرح الحرم فإن أهل العراق إن كانت لهم بك حاجة فسيضربون لك آباط الإبل حتى يوافوك فتخرج إليهم في قوة وعدة)^(١).

وأما عمر بن عبد الرحمن المخزومي فذكر له:

(فقد بلغني أنك تريد العراق وإني مشفق عليك من مسيرك إنك تأتي بلدا فيه عماله وأمراؤه ومعهم بيوت أمواله، وإنما الناس عبيد الدنيا والدرهم، فلا آمن عليك أن يقاتلك من وعدك النصر ومن أنت أحب إليه من أن يقاتل معك)^(٢).

وأما ابن عباس فقال له:

(إني أتخوف عليك في هذا الوجه الهلاك والاستئصال، إن أهل العراق قوم غدر فلا تقر بهم، أقم في هذا البلد فإنك سيد أهل الحجاز، فإن كان أهل العراق يريدونك كما زعموا فاكتب إليهم فلينفوا عاملهم، ثم اقدم عليهم فإن أبيت إلا أن تخرج فسر إلى اليمين، فإن بها حصونا وشعابا وهي أرض عريضة طويلة ولأبيك

(١) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٤.

١٦٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

بها شيعة، فتكتب إلى الناس وتبث دعائك فإني لأرجو أن يأتيك عند ذلك الذي تحب في عافية^(١).

فهذه النصائح التي عرضت على الإمام الحسين عليه السلام وكما ذكرنا أنها أجمعت على البقاء في الحرم وعدم الخروج إلى العراق.

ونلاحظ أن النسبة بين هذه النصيحة وبين نصيحة ابن الزبير هي التباين فبينما هو يشير على الإمام عليه السلام بالخروج من الحرم والتوجه إلى العراق يصر أولئك على البقاء في الحرم ناصحون أو مخذلون ومثبطون. ولا بد لنا من النظر فيها من جهات:

الأولى: أسبابها ودوافعها.

الثانية: مدى رجحانها.

الثالثة: نظر الإمام الحسين عليه السلام لها.

رابعة: ملاحظة ما اختصت به كل نصيحة دون أختها.

النصيحة الأولى:

أما الأولى وهي إشارة ابن الزبير على الإمام الحسين عليه السلام بالخروج من مكة والتوجه إلى العراق.

وقد ذكرنا أن ابن الزبير قد انفرد بتلك الإشارة.

(١) المصدر السابق، ص ١٥٧.

وربما يقال هنا لم يكن ابن الزبير منفردا في ذلك بل كان معه الكثير يشاركونه الرأي في خروج الإمام الحسين عليه السلام إلى العراق وهم أهل العراق الذين دعوا الإمام عليه السلام إلى ذلك وبهذا لا يكون ابن الزبير منفردا في ذلك.

ولكن هذا الكلام ليس بتام وهو بالمغالطات أشبه. وذلك لأن الإشارة والنصيحة إنما جاءت لسؤال مفترض وهو: ما هو الرأي الأمثل والموقف الأرجح للإمام الحسين عليه السلام تجاه دعوة أهل العراق وكتبهم؟

هل هو الخروج إليهم أو إغفال أمر كتبهم ودعوتهم؟ وبهذا يتضح أن دعوة العراق وكتبهم هما موضوع النصيحة والإشارة فلا يمكن جعلها نصيحة أو طرفا مؤيدا لنصيحة.

وبعد وضوح ذلك نقول: حيث إنه تقدم أن وضع المجتمع الكوفي وتقلب أحواله وتخليه عن أمير المؤمنين عليه السلام وقتله، وغدره بالإمام الحسن عليه السلام وطعنه، جعل الكثير ممن سمع بمخالفة الإمام الحسين عليه السلام ليزيد وكتابة أهل الكوفة له ينصحه بعدم الخروج إليهم، فتاريخ الكوفة في الغدر والاختلاف معروف ومشهور. فلماذا جذب ابن الزبير للإمام الحسين عليه السلام الخروج إلى الكوفة مع اشتهاها أمرها في ذلك؟

١٧٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

فهل أن ابن الزبير كان جاهلا بذلك الواقع للكوفة وما فعلته
سابقا مع أهل البيت عليهم السلام أو أنه كان عالما؟

وإذا كان عالما فما هي دوافعه في إشارته على الإمام الحسين عليه السلام
بالخروج إلى الكوفة؟

فهل هي اعتقاده وجود الناصر؟ أو أن له أسبابه ودوافعه
الخاصة به؟

أما الأول: وهو احتمال جهل ابن الزبير بالواقع الكوفي وما
فعله أهلها مع أمير المؤمنين والإمام الحسن عليهما السلام فهذا أمر مستبعد
جدا، وذلك لأن ما جرى لم يكن قضية شخصية وخاصة حتى
يمكن الجهل بها بل قضيتيها كانتا من القضايا الإسلامية العامة
التي تهم كل المسلمين وخصوصا مثل ابن الزبير الذي كان يحدث
نفسه بالخلافة، وعلى ذلك فاحتمال جهله بالمجتمع الكوفي مستبعد،
ولا مجال لفرضه وتحليل نصيحته وعرضه على أساسه.

وأما الثاني: وهو ما إذا كان عالما بغدرهم وطبيعتهم فإن ذلك
يقتضي أن يشكك في مصداقية كتبهم ورسولهم أو على أقل التقادير
يتردد في عرض ذلك على الإمام عليه السلام.

فما هو السب إذن في عرضه وتزينه الخروج للإمام الحسين عليه السلام إلى أهل الكوفة؟ حتى قال له (إنهم ناصروك) كما نقل عنه ابن مخرمة وفي أخرى (أما لو كان لي بها مثل شيعتك ما عدلت بها)^(١) فهل ذلك لاعتقاده وفائهم ببيعتهم وصدق ما جاءت به رسلهم وقيام الحجة بوعدهم.

وهل يمكن فرض ذلك مع علمه بحال الكوفة وكثرة اختلافها واشتهار أمر غدرها بأمير المؤمنين وبأبي محمد عليه السلام؟

ولعل الجواب واضح معروف ومشهور وهو أن ابن الزبير لا يعتقد تغير الكوفة وأهلها أو صدق كتبهم أو وفائهم بعهودهم بل كان الدافع له هو الخديعة والخيانة لا النصيحة وكانت غايته إخراج الإمام الحسين عليه السلام من مكة وذلك لأمر:

الأول: حسده للإمام الحسين عليه السلام إذ رأى إقبال الناس عليه ولم يكن ينظر إليه أحد مع وجود الإمام الحسين عليه السلام.

الثاني: أنه كان يحدث نفسه بالخلافة فلا يمكنه التصدي لها وقد أقبل الناس الإمام الحسين عليه السلام وتوافدوا عليه.

(١) مروج الذهب، المسعودي، ج ٣، ص ٢٨ - ٢٩؛ العقد الفريد، ج ٥

الثالث: أنه يريد أن ينفرد بمكة ويتصدى لأمر الخلافة فيها ويثب بها، وقد علم أن الناس لا يعدلونه بالإمام الحسين عليه السلام، فلا بد له من إخراج الإمام الحسين عليه السلام ليبرز له نجم ويظهر له إسم وينظر إليه الناس، نعم لا بد من ذلك ولو بالغش في النصيحة والخديعة في المشورة. ونجد تلك الدوافع والأهداف من نصيحته واضحة في كلام ابن العباس للإمام الحسين عليه السلام عند خروجه فقد قال له:

(لقد أقررت عين ابن الزبير بخروجك من الحجاز وتخليك إياه وهو اليوم لا ينظر إليه أحد معك) كما قال لابن الزبير قرت عينك يا بن الزبير، ثم قال:

يا لك من قبرة بمعمر حلالك الجوفبيضى
ونقري ما شئت أن تنقري

هذا حسين يخرج إلى العراق ويخليك والحجاز^(١).

ولا شتهار أمره ودوافعه في محاولته إبعاد الإمام عليه السلام عن مكة اتهمه في نصيحته وحذر الإمام عليه السلام من مشورته أكثر من واحد كما تقدم في كلام المسور بن مخرمة للإمام الحسين عليه السلام:

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، حاشية رقم ١٠٦، ص ١٥٧.

(إياك أن تغتر بأهل العراق ويقول لك ابن الزبير إنهم ناصروك)^(١).

فإذن هدف ابن الزبير هو إخراج الإمام الحسين عليه السلام من مكة وإبعاده عنها ليخلو له الأمر فيها وليس هدفه النصيحة أو اعتقاده وفار أهلها.

والأهم من ذلك كله نظر الإمام الحسين عليه السلام إلى ابن الزبير نفسه وتقييمه لموقفه من خروجه ونصيحته، وبيانه غايته من مشورته فقد قال عليه السلام:

(إن هذا (ابن الزبير) ليس شيء من الدنيا أحبّ إليه من أن أخرج من الحجاز، وقد علم أن الناس لا يعدلوه بي، فود أني خرجت حتى يخلو له)^(٢).

وكلامه هذا صريح في اتهامه ابن الزبير في مشورته وعرضه والتفاتة إلى غاياته من تزيينه الخروج إلى الكوفة وقد بين هدفه من قوله تلك هو خروج الإمام عليه السلام من مكة حتى تخلو له فقد علم أن الناس لا يعدو له به.

(١) تقدم حاشية رقم ١، ص ١٤٠.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥٦.

وبعد هذا كله يتضح لنا بجلاء بأن كلام ابن الزبير لم يكن فيه ناصحا أميناً بل كان فيه حاسداً مخادعاً وغاشياً خائناً، أراد بذلك أن تخلو الحجاز له.

وعليه فلا معنى للبحث عن عرضه ورجحانه وعدمه.

بقي شيء: وهو ربما يدعى ويقال إن الإمام الحسين عليه السلام قد عمل بنصيحة ابن الزبير إذ أنه خرج من مكة وتوجه إلى الكوفة! ولكن لا سبيل إلى تلك الدعوة بعد أن اتهمه الإمام الحسين عليه السلام نفسه في نصيحته، وبين هدفه من عرضه في كلامه المتقدم كما أن الإمام الحسين عليه السلام أجاب ابن الزبير عن سبب خروجه من مكة بقوله:

(إن أبي حدثني أن لها كبشاً به تستحل حرمتها فما أحب أن أكون ذلك الكبش)^(١).

فهنا يصرح أن خروجه لأجل الحفاظ على حرمة مكة لا لأجل عرض ابن الزبير وخداعه، وأما اختياره للعراق فله أسبابه الخاصة والمستقلة عن كلام ابن الزبير والتي نقطع بأن ابن الزبير لم يدركها ولم تمر في خلدته وسوف نذكر ذلك فيما بعد.

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٦.

والخلاصة هنا أن العرض والإشارة على الإمام الحسين عليه السلام بالخروج إلى الكوفة لم تكن نصيحة أمينة بل كانت غشا ومخادعة.

النصيحة الثانية:

وهي ما نقله صاحب بحار الأنوار عن الشيخ المفيد أعلى الله مقامهما:

(جاء عبد الله بن عمر فأشار عليه بصلح أهل الضلال، وحذره من القتل والقتال)
فقال (الحسين عليه السلام):

(يا أبا عبد الرحمن أما علمت أن من هوان الدنيا على الله تعالى أن رأس يحيى بن زكريا أهدي إلى بغي من بغايا بني إسرائيل... إلى أن قال له: اتق الله يا أبا عبد الرحمن ولا تدع نصرتي)^(١).
ولعل المراد من صلح أهل الضلال هو أ، يصالح يزيد مع قيام الحجة بوجود الناصر.

وحيث إنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرعا وقانونا وعقلا وابنه والإمام المفترض الطاعة فكل ذلك يقتضي وجوب نصرته والدفاع عنه لا تخويفه من القتل والقتال عز وجل والتخلف عنه

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٥٦.

١٧٦ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

ودعاه إلى نصرته، وفي كلمته دليل على أن ابن عمر يعلم بوجوب
نصرة ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يعتقد به فلذلك قال له: (اتق الله) يعني
خف ولا تخالف أمره فتكون عرضة لنقمته فاتقه (ولا تدع نصرتي)
ولذلك دعاه الإمام الحسين عليه السلام لنصرته.

وعلى كل فهذه النصيحة لم نجد لها مبرراتها المعقولة إلا حب
السلامة، وخوف ال قتل والقتال والدعوة إلى ترك الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وترك الإصلاح مع وجود الناصر وقيام الحجّة.
كما أن موقف الإمام الحسين عليه السلام منها واضح فقد أعرض عن الرد
على دعوة ابن عمر وحذره الله عز وجل ودعاه إلى نصرته والخروج
معه ضد يزيد على خلاف عرضه.

النصيحة الثالثة:

وهي الإشارة على الإمام الحسين عليه السلام بالإقامة في مكة وعدم
الخروج إلى العراق وقد ذكرنا أن أكثر الناصحين أجمعوا على ذلك.
ولنعرض هنا لتلك النصائح والتحذيرات بالتحليل
والدراسة لنرى قيمتها العلمية ومدى واقعتها، وهل كانت من
مخذلين ومثبطين أم من ناصحين أمينين؟

تضمنت تلك النصائح عرضا وهو البقاء في مكة وتحذيرا من الخروج إلى العراق واختص بعضها بعرض بعض البدائل عن مكة والعراق.

البقاء في الحرم وتقييمه:

أما عرض البقاء في الحرم والإقامة في مكة فقد عرض على الإمام الحسين عليه السلام مرتين: الأولى عند خروجه من المدينة، والثانية عند خروجه من مكة.

فقال محمد بن الحنفية في الأولى:

(فانزل مكة فإن اطمأنت بك الدار فذاك).

وفي الثانية قال:

(فإن رأيت أن تقييم في الحرم فإنك أعز من بالحرم وأمنعه).

وأیضا ذكر عبد الله بن مطيع:

(فالزم الحرم فأنت سيد العرب لا يعدل بك أهل الحجاز

أحدا، ويتداعى إليك الناس من كل جانب، ولا تفارق الحرم فذاك عمي وخالي).

وبذلك أيضا أشار عليه ابن عباس بقوله:

(أقم في هذا البلد فإنك سيد أهل الحجاز).

وقال المسور: (إياك أن تبرح الحرم).

وقبل ملاحظة الأسباب التي ذكرت في تلك العروض لابد لنا من التنبيه على أمر مهم وهو أننا ذكرنا أن هذا الأمر قد عرض عليه مرتين الأولى كانت عند خروجه من المدينة والذي عرض عليه ذلك هو أخوه محمد بن الحنفية ونعتقد أن الإمام الحسين ﷺ عمل بهذه النصيحة، فعلا توجه إلى مكة وبقي فيها قرابة الأربعة أشهر، ومما ساعد على ذلك عدم وجود والي في مكة للحكومة الأموية كما تقدم تفصيله.

وخلال تلك الفترة انتشر خبر قدومه إلى مكة ومخالفته لبني أمية ورفضه بيعة يزيد في العالم الإسلامي.

كما أن تلك الفترة كانت كافية لإرسال رسله وبعث كتبه إلى من أراد وأحب دعوته إلى نصرته والخروج معه.

وأيضاً أن بقاءه هذه الفترة إلى يوم التروية لا يبقى مجالاً للاعتذار عن القدوم عليه فكل من أراد نصرته فإنه يستطيع أن يصل فقوافل الحجاج مستمرة وكثيرة.

وبعد أن عمل الإمام الحسين ﷺ بتلك النصيحة لا مجال للتشكيك في رجحانها أو أمانة أصحابها.

هذا بالنسبة لما عرض عليه عند خروجه من المدينة وتوجهه إلى مكة.

وأما بالنسبة للمرة الثانية فقد عرضت عليه في مكة، عند ما عزم على الخروج منها. وقد ذكر في طيات تلك النصائح أسباب عرضها.

وقبل ملاحظتها نذكر هنا أن الإمام الحسين عليه السلام أجاب أخاه محمد بن الحنفية عن سبب خروجه فقال له:

(قد خفت أن يغتالني يزيد في الحرم فأكون الذي تستباح به حرمة هذا البيت)^(١).

ومن هذا الجواب نستطيع أن نفهم أنه لا مانع لدى الإمام الحسين عليه السلام من البقاء في مكة لو تركك بل قد ذكرنا أنه كان عازماً على الحج إلا أن قدوم عمرو بن سعيد الأشدق بمهمته الغادرة وأوامر يزيد عجل بخروج الإمام الحسين عليه السلام.

والسبب المهم الذي بينه الإمام الحسين عليه السلام لخروجه هو مسألة حرمة البيت والحرم، فإنه لا يريد أن تستباح به. وحيث إذا بقي في مكة فإن بني أمية لن تمنعهم حرمة بيت الله وشرفه وحرمة مكة من اغتياله وقتله ولو في وسط البيت الحرام زاده الله شرفاً، ولأجل

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٤.

١٨٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

الحفاظ على حرمة وأن لا يكون مسرحا للقتال وسفك الدماء فإنه رجح الخروج على البقاء والتعرض للاغتيال في البيت خصوصا أنه لن يأخذ معه السلاح فيه وبنو أمية لا مانع عندهم من ذلك، فإن الأوامر كانت بقتله ولو كان متعلقا بأستار الكعبة فلا بد إذن من الخروج من مكة.

مرجحات البقاء في الحرم:

ذكر في تلك العروض عدة مرجحات للبقاء في مكة والحرم:

الأول: أنك أعز من في الحرم وأمنه.

الثاني: أن أهل الحجاز لا يعدلون به أحدا.

الثالث: تداعي الناس إليه من كل جانب.

الرابع: أنك سيد العرب وسيد أهل الحجاز.

هذه هي الأسباب التي ذكرتها النصائح للبقاء في الحرم، ولا

بد من ملاحظة تلك الأسباب.

هل تعين هذه الأسباب على الإمام الحسين ﷺ البقاء في مكة

وعدم الخروج منها حتى مع ملاحظة جوابه لأخيه محمد؟

وبعبارة ثانية: هل أن تلك الأسباب تزاحم مسألة الحفاظ على

حرمة مكة التي أرادها الإمام الحسين عليه السلام؟

وبناء على فرض التزاحم هل أن تلك الأسباب أهم من

الحفاظ على حرمة مكة، بحيث تتقدم عليه؟

كما لو كان الحفاظ على حياة الإمام الحسين عليه السلام متوقفا على

البقاء في مكة فإنه أهم من أي أمر آخر وإن كان الحفاظ على حرمة

مكة، وعليه فلا بد من إثبات ذلك التوقف. ولنلاحظ تلك

الأسباب التي عرضت على الإمام الحسين عليه السلام، هل تدعي أو تثبت

توقف حياته الشريفة على البقاء في مكة أو لا؟

وهل أن تحقيق أهداف الإمام الحسين عليه السلام من حركته

منحصرة ومتوقفة على بقائه في مكة؟

المرجح الأول: وهو كونه أعز من في الحرم وأمنعه.

فإن هذا لن يمنع بني أمية من محاولة اغتياله، أو قتاله إذا لم

يتمكنوا من الاغتيال كما حصل لابن الزبير وكلا الأمرين لا

يريدهما الإمام الحسين عليه السلام في مكة لحرمتها وحرمة بيتها. هذا أولا.

وثانيا: كونه أعز من في الحرم وأمنعه هل هو لوجوده

الشريف في الحرم أو لكونه ابن رسول الله صلى الله عليه وآله والخليفة بعده أو

لوجود الناصر المدافع عنه؟

أما الأول: فإنه غير مانع من الاغتيال لأن يزيد لا يرى للحرم المكي أي حرمة تمنعه من تحقيق رغباته وإن كانت بهتك حرمة البيت شرفه الله وعلى فرض أنه منع بنو أمية من اغتيال الإمام عليه السلام إلا أنهم لن يمتنعوا عن قتاله في الحرم وفي مكة بل في البيت نفسه وإراقة الدماء فيه.

وأما الثاني: كونه ابن رسول الله صلى الله عليه وآله والخليفة بعده فهذا أيضا لن يمنع بني أمية من اغتياله أو قتاله. فقد قاتلوا أمير المؤمنين عليا عليه السلام وهو أخو رسول الله صلى الله عليه وآله ووصيه وخليفته واغتالوا الحسن وهو ابنه عليه السلام ووصيه وخليفته أيضا.

وأما الثالث: وهو وجود الناصر في الحرم. فأیضا هذا لا يتوقف عليه بقاء الإمام عليه السلام فيه فالناصر إن كان عارفا بمقام الإمام عليه السلام وبأحقيته بالخلافة باذلا فيه مهجته موطنا على لقاء الله نفسه فليرحل معه، فإن نصرته لا تتوقف على بقائه في الحرم فهي تتحقق في أي مكان يتوجه إليه الإمام عليه السلام فيجب على الناصر الخروج لخروجه ولا يجب على الإمام عليه السلام البقاء لنصرته. المرجح الثاني: أن أهل الحجاز لا يعدلون به أحدا.

وهذا الأمر إن كان المراد به أن أهل الحجاز لا يرون أن هناك شخصية توازن شخصية أبي عبد الله الحسين عليه السلام ومقامه في قربه من رسول الله صلى الله عليه وآله، وإمامته وأحقيته بالخلافة فهذا صحيح بل هو فعلا ما حدث عند إقامته فيها إلا أن هذا غير كاف في حركة الإمام الحسين عليه السلام إذ المراد فيها هو الوقوف إلى جانبه والقتال في صفه والدفاع عن قضية الإسلام وقضيته بنصرته وبذل النفس دونه.

وإن كان المراد من ذلك أنهم ينصرونه ويدافعون عنه فهذا لا يختلف الحال فيه سواء أقام في مكة أو ارتحل عنها فيجب على من لا يعدله بغيره أن ينصره ويرحل برحيله ويقدم بإقامته وعليه فهذا أيضا لا يتوقف الأمر فيه على بقاءه في الحرم.

المرجح الثالث: إقبال الناس عليه وتداعيهم إليه من كل جانب. وهذا كسابقه فإن كان التداعي للنصرة فهي غير متوقفة على البقاء في الحرم، وإن كان لأمر آخر فلا فائدة فيه. هذا أولا.

وثانيا: إن في بقاءه إلى يوم التروية في مكة متسعا من الوقت وكفاية من الزمن لمن أراد الإقبال عليه والمجيء إليه والوقوف معه ونصرته ولا سيما أنه قد أعلن خلافه على بني أمية ورفضه بيعة يزيد في وقت مبكر.

ثالثاً: إن وقت خروجه كان يوم التروية، وهو آخر أوقات قدوم الحاج، وذلك يقتضي أن من أراد القدوم عليه قد قدم مع قوافل الحاج فلا يتوقع قدوم أحد أكثر ممن قدم.

وعلى كل فهذا الأمر كسابقه لا يستوجب البقاء في مكة.

المرجع الرابع: أنه سيد العرب وسيد الحجاز.

وهذا لا إشكال فيه ولا غبار عليه بل سيد المسلمين عامة وإمامهم فهو وأخوه سيدا شباب أهل الجنة وإذا كان الأمر كذلك وجب على الجميع أن يستجيب لدعوته فيخرجوا بخروجه ويقاتلوا معه ودونه وينصروه ويقفوا معه في وجه أعدائه - بني أمية.

والخلاصة مما تقدم أن جميع الأمور التي ذكرت لا تستوجب البقاء في مكة ولا يتوقف عليها الحفاظ على حياة الإمام الحسين ﷺ ليصل الأمر إلى مرحلة التزاحم بين حياته ﷺ أو الحفاظ على حرمة البيت شرفه الله كما أن تحقيق أهداف الإمام الحسين ﷺ لا تتوقف على البقاء في الحرم.

وبعد هذا نقول: إن البقاء في الحرم وغن كانت له مبرراته ومميزاته إلا أن تحقق تلك المميزات ليست منحصرة في الحرم بل يمكن تحقيقها حتى في خارج الحرم. هذا أولاً.

وثانيا: كما أن البقاء في الحرم له مبرراته ومميزاته كذلك له مواعنه ومحاذيره وهي هتك حرمة البيت والحرم.

والخلاصة أن تلك المرجحات مرتبطة بالإمام الحسين عليه السلام تدور معه حيثما دار فيجب على الدرك لها والعارف بها أن يرتحل متى ارتحل الإمام عليه السلام ويحل معه أينما حل ونزل فلا خصوصية لمكة أو الحرم حتى يتعين على الإمام البقاء فيها وحيث إن أمر الحفاظ على الإمام عليه السلام ونصرته واجب مطلقا وليست منحصرة في مكة فلا موضع لفرض التضاحم.

وبذلك يتضح لنا أيضا أن الإمام الحسين عليه السلام وإن لم يعمل بتلك النصائح إلا أنه لا لأجل تشكيكه في صداقية أصحابها وأمانتهم أو اتهامهم في نصائحهم كما شكك في إشارة ابن الزبير واتهمه في نصيحته ولا لأنها ليست صحيحة بل لأجل وجود المانع من العمل بها وعدم انحصار أمر النصره فيها وهذا لا يخرجها عن أمانتها إلى التخذيل والمخادعة والتشيط. وسنعود لهذا الأمر فيما بعد.

التحذيرات:

وأما التحذيرات فكانت كلها من التوجه إلى العراق، فقال
ابن عباس:

(إن أهل العراق قوم غدر فلا تقر بهم. وقال أيضا فإن كان
أهل العراق يريدونك كما زعموا فلينفوا عاملهم وعدوهم ثم أقدم
عليهم).

وقال المسور بن مخرمة القرشي:

(إياك أن تغتر بكتب أهل العراق. إلى أن قال: فإن أهل
العراق إن كانت لهم بك حاجة فسيضربون أباط الإبل حتى
يوافوك، فتخرج إليهم في قوة وعدة).

وأما محمد بن الحنفية فقال:

(يا أخي إن أهل الكوفة من قد عرفت غدرهم بأبيك وأخيك
وقد خفت أن يكون حالك كحال من مضى).

وقال المخزومي:

(فقد بلغني أنك تريد العراق. وإني مشفق عليك من مسيرك
إنك تأتي بلدا فيه عماله وأمراؤه ومعهم بيوت أمواله، وإنما الناس
عبيد الدنيا والدرهم فلا آمن عليك أن يقاتلك من وعدك النصر
وأنت أحب إليه من أن يقاتل معك).

وقال العدوي:

(فإياك أن تقترب من الكوفة فإنها بلد مشؤومة قتل فيها أبوك
وخذل فيها أخوك واغتيل بطعنة كادت أن تأتي على نفسه).
وقبل أن نلاحظ مدى مصداقية تلك الأمور المذكورة نطرح
هنا عدة استفسارات مهمة ولها كبير الأثر في تقييم تلك
التحذيرات:

هل أن الإمام الحسين عليه السلام كان عالماً بالعلم العادي لا الغيبي
بكل تلك الأمور التي ذكروها عن الكوفة أم لا؟
ألم يكن إلى جانب أبيه أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة وفي جميع
حروبه، الجمل و صفين والنهروان؟
ألم يكن مع أخيه الإمام الحسن عليه السلام في حركته ضد معاوية
وصلحه بل في كل أموره؟
ألم يعلم بتخاذلهم عن أبيه وقتلهم إياه واغتيالهم أخاه بطنه؟
ألم يسمع من أبيه أمير المؤمنين عليه السلام وهو يتأوه منهم:
(قاتلكم الله لقد ملأتم قلبي قيحا، وشحتم صدري غيظا
وجرعتموني نغب التهام أنفاسا، وأفسدتم علي رأيي بالعصيان
والخذلان)؟^(١).

(١) شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٧٤.

ألم يعرف فيهم الغدر والنفاق؟

ولا شك أن الجواب عن تلك الاستفهامات سوف يكون بالإيجاب فإن الإمام الحسين ﷺ عايش الكوفة وجميع أحداثها، ولا سيما تلك التي مثلت المنعطفات التاريخية الخطيرة في المسيرة الإسلامية كالتحكيم وصلاح الإمام الحسن ﷺ وغيرها.

فالإمام الحسين ﷺ عالم بكل تلك الأمور التي ذكرت في تلك التحذيرات بل هو عالم بأدق تفاصيلها بالعلم العادي لا الغيبي إذ أنه كان إلى جانب القيادة الإسلامية العليا في كل مراحل تطور تلك الأحداث.

وعلى هذا فلا شيء جديد في تلك التحذيرات لم يكن الإمام الحسين ﷺ عالماً به بالعلم العادي فهي إذن صحيحة لا إشكال فيها، بل هي واقع عاشه الإمام الحسين ﷺ ورآه بنفسه، وإذا كانت صحيحة فهي تمثل مشكلة أمام تحليل القضية الحسينية، وتثير استفهاماً مهماً تجاه الحركة الحسينية وهو:

لماذا توجه الإمام ﷺ إلى العراق مع علمه بكل تلك القضايا

والأمور؟

ولا بد لكل باحث - له أطروحة أو نظرية في تحليل القضية الحسينية - أن يتجاوز هذه المشكلة، وذلك بمواجهتها وحلها بما يتوافق مع طبيعة الحركة الحسينية، ومجرد اتهامها أو رميها بالتخذيل والتشيط، أو تجاهلها ليس حلاً ولا كافياً لتجاوزها. ثم إن هناك شيئاً آخر في تلك النصائح وهو أن بعضهم عرض على الإمام الحسين عليه السلام بديلاً للعراق، وعرض آخر عليه البقاء حتى تتحرك الكوفة أو يأتيه أهلها فيخرج بهم في قوة وعدة. اما البديل فسوف نعود إليه للنظر فيه وتقييمه.

جهات أخرى في النصائح:

أثار بعض الناصحين جهات أخرى غير جهة التحذير من الكوفة وغدرها السابق منها قول عمر بن عبد الرحمن المخزومي:
(فقد بلغني أنك تريد العراق، وإني مشفق عليك من مسيرك، إنك تأتي بلداً فيه عماله وأمرأؤه ومعهم بيوت أمواله، وإنما الناس عبيد الدينار والدرهم، فلا آمن عليك أن يقاتلك من وعدك النصر وأنت أحب إليه من أن يقاتل معك)^(١).

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥٤.

ولعل هذه الجهة هي أهم ما تضمنته تلك النصائح التي عرضت على الإمام الحسين ﷺ، والملاحظ فيها أنها تجاهلت مسألة تقييم مواقف المجتمع الكوفي السابقة، وغدره بأمر المؤمنين ﷺ واغتياله الإمام الحسن ﷺ ونظرت إلى أمر آخر وهو انتظام أمر الحكومة الأموية واستقراره في الكوفة، فهي لا تزال آخذه بأزمة الأمور في الكوفة ولا يزال الأمير عليها تابعا للحكومة المركزية في الشام، وتحت يده عماله وبيت المال، وعلى ذلك بإمكانه أن يقلب موازين الأمور بأمواله وعماله، فالناس عبيد الدينار والدرهم - فلا يبعد شراء سيوف من وعد الإمام ﷺ بالنصر فلا يؤمن أن يقاتله وهو أحب إليه من أن يقاتل معه.

وهذا رأي عقلائي له موضوعيته وأبعاده وله قيمته الفكرية في التعامل مع الأمور الخطيرة والمهمة وهو رأي بعيد النظر ودقيق جدا في تقييم وضع المجتمع الكوفي الحالي ولا سيما في مثل قضية الإمام الحسين ﷺ الذي يريد قيادة شعب في وجه حاكم مستبد وجائر متسلط، فمن نافلة القول أنه لن يألو جهدا في المحافظة على حكمه بشتى الوسائل والتي أسهلها الترهيب والترغيب، ولأهمية هذا الرأي وبعد نظرة قال الإمام الحسين ﷺ لعمر المخزومي:

(فقد علمت أنك مشيت بنصح وتكلمت بعقل. وقال له أيضا: أنت عندي أحمد مشير وأنصح ناصح)^(١).

وبذلك التحليل لتلك النصيحة وهذا التقييم لها من الإمام الحسين عليه السلام مثلت بذلك مشكلة أخرى أمام تحليل حركة الإمام الحسين عليه السلام تجاه الكوفة ولا سيما إذا أضفت إليها قول المسور بن مخرمة القرشي:

(فإن أهل العراق إن كانت لهم بك حاجة فسيضربون آباط الإبل حتى يوافوك، فتخرج إليهم في قوة وعدة) وأيضا قول ابن عباس: (فإن كان أهل العراق يريدونك كما زعموا فاكتب إليهم فلينفوا عاملهم وعدوهم ثم أقدم عليهم)^(٢).

وهذان العرضان أيضا لهما قيمتهما في حركة الإمام الحسين عليه السلام وأثرهما المباشر عليها، فإن الكوفة لو تحركت وخرج أهلها إلى الإمام الحسين عليه السلام ووافوه في مكة وخرج بهم لكان خرج إلى الكوفة في قوة وعدة، وكذا لو أخرجوا عامل يزيد لكان ذلك كافيا في تغيير

(١) نفس المصدر، ص ١٥٤.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥٧.

١٩٢ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

موازنين القوة، وقلب كل المعادلات لتكون النتائج كلها في صالح حركة الإمام الحسين ﷺ وعليه فهذا الرأي له أثره الكبير وأهميته البالغة.

والمهم هنا في هذه النصائح أنها عرضت أربعة أمور مهمة:

الأول: لزوم حركة أهل الكوفة نحو الإمام ﷺ.

الثاني: لزوم تحرك الكوفة تجاه تغيير موازين القوى داخل الكوفة نفسها، أي أن أهل الكوفة إذا كانوا يريدون الإمام الحسين ﷺ عليهم أن يخرجوا الأمير الذي من قبل يزيد وعماله ويرفعوا أيديهم عن بيت المال.

الثالث: وهي المشكلة التي أثارها النصيحة الأولى وهي احتمال شراء النفوس والولاء بالأموال.

الرابع: أن يكتب إليهم بإخراج عمال يزيد ثم يقدم عليهم.

ومن الواضح جدا أن الثلاثة الأمور إذا لم يتحقق أي منها فإن الأمر الثالث متوقع فيلزم على الإمام ﷺ البقاء في الحرم وقد صرح في بعضها بذلك، أو عدم التوجه إلى العراق وهو أعم من البقاء في الحرم والخروج منه ولكن إلى غير العراق.

ولكن قبل ملاحظة تلك الأمور والإجابة عليها نقول:
الظاهر أن تلك الجهات التي أثارها تلك النصائح وإن لم يذكر في
بعضها غدر الكوفة بأمر المؤمنين وأبي محمد الحسن عليه السلام إلا أنها
اعتمدت في عرضها على ذلك اعتمادا كليا.

فهي تتخوف الغدر عند عرض الأموال فلا تأمن أن يقاتله
من وعده النصر وأن يقاتله من هو أحب إليه من أن يقاتل معه وهي
بهذا تشكك في مصداقية تلك الدعوات وتتخوف عدم وفاء
أصحابها له وغدرهم به عند الترهيب والترغيب وليس ذلك إلا لما
سبق منهم.

وأما الثانية فأیضا واقعها دعوة إلى عدم تصديق الكوفة في
كتابتها فلذلك عرضت على الإمام الحسين عليه السلام انتظار حركة الكوفة
قبل حركته إليهم ولا معنى لذلك أيضا إلا عدم تصديقهم في كتبهم
أو رسلهم والتشكيك في وفائهم بها، وبهذا تنضم هاتان النصيحتان
إلى التحذيرات.

والجواب عن لازم تلك الأمور الأربعة المتقدمة وهو البقاء في
مكة:

أولا: قد تقدم أن الإمام الحسين عليه السلام قد عمل بهذه النصيحة
وبقي في مكة ولم يخرج حتى اليوم الثامن من ذي الحجة.

الثاني: أنه لا يمكنه البقاء الآن في الحرم لما ذكره لأخيه محمد بن الحنفية قال:

(قد خفت أن يغتالني يزيد بن معاوية في الحرم فأكون الذي تستباح به حرمة هذا البيت)^(١).

وعليه فلا بد له من الخروج من مكة سواء تحركت الكوفة أم لم تتحرك، وعليه فإن تلك النصائح وإن كانت قيمة لكن لا موضوعية لها حيث إنه لا يريد أن تستباح به حرمة البيت، وعلى هذا فهو مضطر إلى الخروج ولا يستطيع البقاء والانتظار في مكة وعليه تسقط تلك النصائح عن الاعتبار من حيث لا زمها وهو البقاء في الحرم.

وأما ماذا يفعل أو إلى أين يتوجه؟ فلذلك أمر آخر.

وأما خصوص مسألة التوجه إلى العراق وعدمها مع ملاحظة صحة تلك النصائح والتحذيرات فسوف يأتي الحديث عنها فيما بعد إن شاء الله.

وأما الجواب عن الأمور الأربعة المتقدمة بشكل خاص:

فأما الأول والثاني فالجواب عليهما واحد:

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥٩.

أولاً: أن الإمام الحسين عليه السلام بقي في مكة مدة غير قصيرة ولا مانع من أن يكون تأخره لأجل ما ذكر من احتمال تحرك الكوفة أو مجيء أهلها إليه، إضافة إلى ما تقدم من انتظار وصول من يرغب في النصرة أو مكاتبة من يرجوها منه، وكما تقدم فإنه كان عازماً على الحج لولا خوفه من تعرضه للاغتيال فتستباح به حرمة مكة المكرمة.

ثانياً: إن أهل الكوفة قد وعدوا الإمام الحسين عليه السلام في كتبهم بالتحرك وقد علقوا تحركهم على أنباء شخوصه إليهم:
(ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه (عامل يزيد) حتى نلحقه بالشام إن شاء الله)^(١).

ثالثاً: إن أهل الكوفة قد أعلنوا العصيان المدني فعلاً وقد ذكروا ذلك في كتبهم فقالوا فيها:
(والنعمان بن بشير في قصر الإمارة لسنا نجتمع معه في جمعة ولا نخرج معه إلى عبيد)^(٢).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٣٢.

(٢) المصدر السابق.

رابعاً: الظاهر أن زمام الأمور قد أفلت من يد بني أمية في تلك الفترة والدليل على ذلك كتابة بعض المنافقين إلى يزيد: (إن يكن لك في الكوفة حاجة فابعث إليها رجلاً قويا ينفذ أمرك ويعمل مثل عملك في عدوك فإن النعمان بن بشير رجل ضعيف أو هو يتضاعف)^(١).

خامساً: إن مسلم بن عقيل قد كتب له بمبايعته ثماني عشر ألف وهذا يؤيد ما كتبه للإمام عليه السلام من الاستعداد لإخراج النعمان وكتابة هذا العدد يؤيد عدم انتظام أمور بني أمية في الكوفة. وهذا كاف للإجابة على ذلك وأن بني أمية ليسوا آخذين بأزمة الأمور.

سادساً: أن ذلك التحذير يمثل في الواقع تحدياً لأهل الكوفة وقدرتهم على بلورة ما كتبوا به للإمام عليه السلام وقد ذكرنا سابقاً أنهم يتوقعون مواجهة شديدة مع بني أمية ويفترض أنهم وطنوا أنفسهم على ذلك.

وأما الثالث: وهي المشكلة التي أثارها النصيحة الأولى وهي احتمال شراء النفوس والولاء بالأموال.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٣٧.

فجوابها واضح والمفروض أنها لا تمثل أي مشكلة في تحليلنا لحركة الإمام الحسين عليه السلام تجاه الكوفة بناء على نظريتنا الآتي ذكرها وذلك أن التجربة الكوفية مع بني أمية كان أساسها والسبب الحقيقي لها الرغبة في الأموال اعتمادا على وعود بني أمية لهم وطمعا في طريقة معاوية في التفضيل في العطاء، وإذ لم يجدوا منهم قليلا ولا كثيرا إلا سيف زياد فنفروا منهم فيفترض أنهم لا يثقون بهم ولا بعودهم مرة أخرى.

وسيتضح ذلك أكثر عند عرض نظريتنا. نعم هي وما سبق تمثل مشكلة لبعض النظريات وسوف نعرض لها بالتفصيل.

وأما الرابع: وهو الكتابة إليهم بنفي عمال يزيد فإنهم وعدوه بأنه متى ما بلغهم قدومه أخرجوهم من الكوفة فقد قالوا (ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه حتى نلحقه بالشام إن شاء الله)^(١). وقد كتب إليهم في الطريق يخبرهم بقدومه فيكون قد عمل بتلك النصيحة.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٣٢.

والخلاصة المهمة أن تلك النصائح كلها صحيحة ولها قيمتها في حركة الإمام الحسين ﷺ لو تحققت، وعليه فلم تكن من مثبطين أو مخذلين ومخادعين.

وأما التحذيرات التي وجهت إليه فهي كما ذكرنا ليست بالغريبة على الإمام الحسين ﷺ فقد عايشها كلها وهي صحيحة وتخبّر عن الواقع فلا كذب فيها ولا خداع ولا تبييط.

والمهم هنا أن هذه التحذيرات أيضاً صادقة لا كذب فيها فليست من مخذلين، والسبب في عرضها هو الحب والتذكير، والتذكير بالأحداث السابقة ليعتبر بها أو يتفادى الوقوع فيها ليس خداعاً ولا تخذيلًا. وهذا لا يعني عدم اعتقادنا لزوم خروج أولئك الناصحين أو المحذرين مع الإمام الحسين ﷺ سواء كانت نصائحهم صحيحة أو لم تكن صحيحة، وخطأ كل من تخلف عن ركبه ﷺ.

البدائل المفترضة عن الكوفة:

ثم إنه وقد أراد الخروج من مكة فإلى أي بلد يتوجه وجميع البلاد بيد بني أمية وتحت سطوتهم وسيطرتهم، والكوفة فقط هي

المدينة الوحيدة التي أعلنت العصيان ودعت الإمام عليه السلام إليها
ووعده بإخراج أميرها إن رقى إليها خبر شخوصه.

وقد عرض على الإمام الحسين عليه السلام في تلك النصائح عدة
خيارات مثلت بدائل مفترضة عن الكوفة، أولها كان البقاء في مكة،
وقد تقدم البحث فيه، وثانيها اليمن، وثالثها اللجوء بالرمال
وشعب الجبال.

أما اليمن فقد عرضها محمد بن الحنفية وابن عباس.

فما هي مميزات اليمن؟

وهل تستوجب على الإمام الحسين عليه السلام التوجه لها؟

وهل تلك المميزات ترجحها على الكوفة؟

فلنلاحظ تلك الأمور قال الأول:

(وإن تكن الأخرى خرجت إلى اليمن فإنهم أنصار جدك

وأبيك وهم أراف الناس وأرقهم قلوبا).

وقال الثاني:

(فسر إلى اليمن، فإن بها حصونا وشعابا، وهي أرض

عريضة طويلة، ولأبيك بها شيعة فتكتب إلى الناس وتبث دعواتك

فإني لأرجو أن يأتيك عند ذلك الذي تحب في عافية).

٢٠٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وفي كلا العرضين نجد سببا جامعاً وهو وجود الشيعة لأبيه فيها.

واستقل ابن الحنفية بتعليل آخر وهو كونهم أرأف الناس وأرقهم قلوباً وأما ابن عباس فقد أشار إلى ميزاتها القتالية وفائدة التوجه إليها فهي ذات حصون وشعاب، وهي أرض طويلة عريضة. هذا أولاً.

وثانياً: الكتابة إلى الناس وإرسال الدعوة.

إن أهم ما ذكرناه هو وجود الشيعة لأبيه وبقية الأمور تتوقف عليه، وذلك أن وجودهم يقتضي وجود الناصر وإذا وجد فإنه يستطيع أن يقاتل بهم فتكون للميزات القتالية للأرض اليمينية موضوع.

إلا أن الذي نعتقده أن تلك التي ذكرت لليمن ليست أسباباً

كافية ليتوجه الإمام الحسين ﷺ إليها وذلك:

أولاً: أن وجود الشيعة لا ثمرة فيه إذ لم يدعوا الإمام ﷺ إليهم بل لم يرو أنهم أرسلوا رسولا واحداً أو كتبوا كتاباً مع علمهم القطعي بمخالفة الإمام الحسين ﷺ للحكم الأموي.

ثانيا: أن اليمن لم يكن لها أي أثر يذكر في مجريات الأحداث في العهود السابقة على الإمام الحسين عليه السلام، نعم هناك تأثير لخصوص الموجودين في الكوفة من أهل اليمن، وهذا لا يستدعي التوجه إلى اليمن بل إلى الكوفة.

ثالثا: الظاهر أن اليمن لم تكن مهمة بأمر الخلافة مطلقا وبخلافه يزيد بشكل خاص ولذلك لم يذكر لها أي خلاف أو موقف.

رابعا: الظاهر أن قلاعها وشعابها وطول أرضها لم تكن كافية لتجعلها في مستوى كبير من المنعة والقوة بحيث تستطيع مواجهة القوات الشامية المتوقعة عند المخالفة وقهرها وهزيمتها، وقضية أبناء عبيد الله ابن العباس وبسر ابن أرطاة دليل على ذلك عند مهاجمته لها في عهد أمير المؤمنين عليه السلام.

خامسا: أن كونهم أرأف الناس وأرقهم قلوبا ليس هو المطلوب فقط في قضية الإمام الحسين عليه السلام فالمطلوب مجتمع يدرك خطر الأمويين على الإسلام والمسلمين، والإحساس بالواجب تجاه ذلك.

سادسا: إن الكتابة قد حصلت فعلا في مكة فلا معنى للذهاب لليمن لأجل ذلك، وكذلك قد أرسل مسلما.

٢٠٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

سابعاً: إن وقوف أهلها إلى جانبه ليس معلوماً بل هو مجرد احتمال وأمل من ابن عباس وابن الحنفية رضوان الله عليهما. ثامناً: أن الكوفة قد كتبت إليه بل بايعته على يد مسلم فلا معنى لتركها والتوجه إلى بلد لم يكتب إليه منه أحد ولم يدعه إليها أحد ولم يبايعه أيضاً منها أحد بل لم يفتد إليه لنصرته منها أحداً على الظاهر.

تاسعاً: أن بعد موقعها الجغرافي عن البلدان الإسلامية الأخرى قد لا يشجع على التوجه إليها لنصرة الإمام ﷺ بخلاف الكوفة الواقعة في قلب العالم الإسلامي وهذه ميزة للكوفة على اليمن في موقعها الجغرافي.

فمن جميع ذلك نعلم بأنه ليس في اليمن المميزات الكافية ليتوجه إليها الإمام الحسين ﷺ ويعرض نفسه على أهلها وعليه فلا مرجح لها.

وأما البديل الثالث: وهو من ابن الحنفية قال:

(وإلا لحقت بالرمال وشعوب الجبال وجزت من بلد إلى بلد حتى ننظر ما يؤول إليه أمر الناس ويحكم الله وهو خير الحاكمين). وهذا عرض غريب جداً من مثل ابن الحنفية وإن كنا نقطع أنه كان عن حب وشفقة على الإمام ﷺ، إلا أنه لما كان هدف الإمام

الحسين عليه السلام في حركته الإصلاح في أمة جده فعليه أن يتوجه إلى الحاضرات من البلدان ذات التجمعات السكانية ليصلح ما أفسده الظالمون لا أن يهرب إلى الصحاري والرمال ويلجأ إلى رؤوس الجبال، فقد نص الإمام الحسين عليه السلام أن مخالفته ليزيد إنما كانت لطلب الإصلاح في أمة جده وليأمر بالمعروف وينهي عن المنكر فلا معنى لأن يلحق بالرمال وشعب الجبال أو يهرب من بلد إلى بلد مع وجود من وعد بالنصر بل وأعطى البيعة له.

والحاصل مما تقدم كله أن تلك البدائل التي عرضت عوضاً عن الكوفة إما أنها ليست مؤهلة لاحتضان قضية الإمام الحسين عليه السلام وإما أنها لا موضوعية لها.

وبعد اتضح كل ما تقدم نؤكد هنا على أن تلك العروض والنصائح والتحذيرات كانت من ناصحين أمينين ولم تكن من مخذلين أو مخادعين أو مشبطين كما أنه ليس أحد ممن ذكرنا من الناصحين دعا الإمام الحسين عليه السلام لمبايعة يزيد بل على العكس فالأكثر دعاه إلى الخلاف عليه ودعوه للوقوف ضد يزيد ولكن في الحرم أو في غير الكوفة بل اتهم في نصيحة من أشار عليه بالذهاب إلى الكوفة.

النصائح والناصحين في نظر الإمام الحسين عليه السلام:

وأخيرا فلننظر إلى تقييم الإمام الحسين عليه السلام نفسه لتلك النصائح والناصحين أنفسهم فهل وسمهم بالمخذلين أو المثبطين أم شكر نصيحتهم.

قال لمحمد بن الحنفية:

(يا أخي جزاك الله عني خيرا فقد نصحت وأشفقت وأشرت بالصواب وأرجو أن يكون رأيك سديدا موفقا إن شاء الله)^(١).

وقال لعمر بن عبد الرحمن المخزومي:

(جزاك الله خيرا يا ابن عم فقد علمت أنك مشيت بنصح، وتكلمت بعقل ومهما يقض من أمر يكن أخذت برأيك أو تركته فأنت عندي أحمد مشير وأنصح ناصح)^(٢).

وقال لابن عباس:

(إني لأعلم أنك ناصح مشفق)^(٣).

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٣٧؛ بحار الانوار، ج ٤٤، ص ٣٢٧ -

٣٢٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٧.

وبعد هذه الكلمات من الإمام الحسين عليه السلام نفسه لا يبقى أي مجال للتشكيك في مصداقية الناصحين ونصائحهم وأنهم ناصحون ومشفقون وليسوا مخذلين أو مخادعين نعم على العكس تماما من عرض عليه الخروج من الحرم والتوجه إلى العراق فقد اتهمه أهل العقل والنصح بل اتهمه الإمام الحسين عليه السلام نفسه.

وبعد أن تبين لنا صحة تلك النصائح والتحذيرات بالخصوص وسلمنا بأنها نابعة عن معرفة وتجربة مع المجتمع الكوفي نقول ألا ينبغي أن تكون مانعة للإمام الحسين عليه السلام من الخروج إلى العراق؟

وعليه فلماذا يتوجه الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة؟

وكيف يركن إليها ويثق بوعود أهلها؟

مشكلة تقييم الكوفة:

أثار تقييم الواقع الخارجي لحركة المجتمع الكوفي وكذلك الطبيعة النفسية لذلك المجتمع مشكلة فكرية أمام المحللين والمفكرين في قضية الإمام الحسين عليه السلام وتفسير تلك الحركة.

فإذا كانت علاقات ذلك المجتمع سواء الاجتماعية منها أو السياسية بل حتى الدينية مبنية على أساس الطمع والمصالح الدنيوية

٢٠٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

فهي مخالفة لفكر أهل البيت عليهم السلام وأهدافهم بل ضدها، وإذا كانت الطبيعة النفسية لذلك المجتمع هي الغدر وكانت تلك النصائح صادقة فالتحذيرات تكون في محلها ولا سيما أن التقييم كان واقعا معاشا للناصحين بل قد عاشه الإمام الحسين عليه السلام نفسه لأجل كل تلك الأمور يبرز هذا الاستفهام هل توجه الإمام عليه السلام إليهم لثقتهم بهم؟

وكيف يثق الإمام عليه السلام بهم مع معرفته بحالهم؟

وكيف اعتمد على كتبهم وصدق رسلهم؟

وإذا لم يثق بهم ولم يعتمد على كتبهم ولم يصدق رسلهم فلماذا

توجه إلى الكوفة؟

وحيث إن التحذيرات كانت من طبيعة حركة المجتمع الخارجية وطبيعة النفسية الخارجية سوف تتكرر والطبيعة النفسية الميالة للغدر لن تتغير فلا يمكن لعامل أن يركن لمثل ذلك المجتمع وخصوصا إذا كان هو قد عاصر وعاش تلك التجارب التي أعطت عنهم تلك الصورة وذلك الانطباع وحيث كانت نتائجها القتل والغدر والاضطهاد، أضف إلى ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتقدم:

(لا يوسع المؤمن من جحر مرتين).

وأضف أيضا إلى جانب ذلك كله كلمات أمير المؤمنين عليه السلام وتأمله وتبرمه من ذلك المجتمع واختلافاته، كما أنه قد تطابقت آراء العقلاء على ذلك التقييم وعلى تلك التحذيرات.

نعم مثل ذلك الواقع للمجتمع الكوفي مشكلة كبيرة في تحليل القضية الحسينية وعقبة صعبة أمام أي تفسير للقضية الحسينية.

ولكي يصبح أي تحليل معقولا وأي نظرية مقبولة فعليها أن تجيب عن تلك المشكلة وتتجاوز تلك العقبة والتي نسميها (عقبة النصائح والتحذيرات) خصوصا بعد أن أثبتنا صحتها وصدق نوايا أصحابها، وعليها الإجابة عن ذلك الاستفهام المتقدم بما ينسجم وصحة تلك النصائح:

لماذا توجه الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة مع علمه بكل تلك الأمور؟

وقد ظهرت للإجابة عن ذلك عدة تفسيرات وطرحت عدة نظريات حاول بعضها تحليل الحركة الحسينية بشكل كامل في جميع مراحلها، واقتصر بعض على تحليل خصوص موقفه في كربلاء، وبعض آخر فسرها على أساس خصوص ما لزم عنها، وما ترتب عليها.

وعلى كل فالإجابات والتفسيرات التي حللت القضية الحسينية بشكل كامل منذ الوهلة الأولى التي تحرك فيها الإمام الحسين ﷺ إلى أن استشهد بصورة مبرهنة اعتبرناها نظريات، وأما بالنسبة للتفسيرات الأخرى والتي اقتصرنا على تحليل خصوص موقفه في كربلاء أو أنها لم تكن بصورة مبرهنة فإننا لم نتعرض لها نعم ربما عرضنا بعضها لأهمية تلك الفكرة لا لكونها تمثل نظرية تفسر الحركة الحسينية بجميع مراحلها وتطوراتها.

والخلاصة أننا اقتصرنا في بحثنا على الأفكار التي مثلت تحليلاً شاملاً للقضية الحسينية.

وحاولنا بقدر المستطاع صياغتها بصورة علمية وعرضنا أدلتها بشكل مفصل كما أننا افترضنا لأكثر النظريات ما يمكن فرضه لإثباتها، ورتبنا كل ذلك بصورة مقدمات ثم عرضنا لدراستها فنتج لنا عن ذلك خمس نظريات. كما ذكرنا احتمالاً للسيد الخوئي رحمه الله وأيضاً فرضنا له ما يمكن فرضه من أدلة ودرسنا ذلك ثم عرضنا نظريتنا وهي سادسة النظريات.

النظريات المفسرة لحركة الإمام الحسين عليه السلام:

النظرية الأولى: تفسير الحركة الحسينية على أساس إقامة الحجّة.

النظرية الثانية: وهي النظرية الغيبية وهي تعتمد في تفسير الموقف الحسيني على أساس الوظيفة الخاصة المعللة بالجهة الغيبية.

النظرية الثالثة: نظرية السيد الصدر عليه السلام وهي تفسر الحركة الحسينية على أساس الاستشهاد، ولكن لا بعنوانه بل بعنوان إقامة الحكم الإسلامي.

النظرية الرابعة: نظرية الشيخ مطهري وتحلل هذه النظرية القضية الحسينية على أساس عوامل ثلاثة، ويعتقد صاحبها أن كل عامل منها مؤثر بشكل مستقل عن الآخر في حركة الإمام الحسين عليه السلام.

النظرية الخامسة: النظرية الطبيعية وهذه النظرية تفسر حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساس معطيات الأحداث الطبيعية والظروف الخارجية.

النظرية السادسة: وهي نظريتنا وهي تفسر الحسينية على أساس القضية الحسنية وما لزم عنها.

النظرية الأولى: نظرية إقامة الحجّة:

تفسر هذه النظرية الحركة الحسينية تجاه الكوفة على أساس إقامة الحجّة على أهلها حتى مع علمه بعدم وفائهم له، ولكن حيث إنهم دعوه فلا بد أن يذهب لهم لا لاعتقاده وفاءهم بل ليقطع عليهم سبل الاعتذار عن نصرته، والظاهر أن سبب ظهور هذه النظرية هو اعتمادها بشكل كامل على صحة النصائح والتحذيرات الموجهة للإمام عليه السلام وحيث إن صحتها تقتضي عدم الوثوق بأهلها فيكون توجهه إلى الكوفة إذا لإقامة الحجّة على أهلها وذلك أن الدعوات الموجهة إليه مثلت وجود الناصر ظاهراً وحيث إن الأئمة عليهم السلام يتعاملون مع الناس في أكثر أمورهم حسب الظاهر لا سيما الأمور المرتبطة بعامة الناس بشكل مباشر فلا يكون علمهم بالواقع مانعاً عن الأخذ بالظاهر أو ترتيب الأثر عليه وواضح ان نتيجة ذلك هو لزوم التوجه إلى الكوفة، ولكن لا لاعتقاده على كتبهم ورسولهم أو الوثوق بوعودهم أو توقع نصرتهم بل لإقامة الحجّة عليهم وقطع سبل الأعذار عليهم، فقد أقبل إليهم فلا حجة لهم في التخاذل عن نصرته.

تقييم النظرية ودراساتها:

يمكن لنا تلخيص تلك النظرية في عدة نقاط تمثل معطيات لها وتكون أساسا لها في نتيجتها وتفسيرها لحركة الإمام الحسين عليه السلام.

الأولى: أنها تلتزم بأن الإمام الحسين عليه السلام كان في حركته من مكة متوجها إلى الكوفة.

الثانية: تعتقد بصحة جميع تلك النصائح والتحذيرات وصدق نوايا أصحابها.

الثالثة: تلتزم بأن الإمام الحسين عليه السلام كبعض من نصحه لا يتوقع الوفاء من أهل الكوفة بل يتوقع الغدر به.

الرابعة: أن كتابة أهل الكوفة ورسولهم مثل وجود الناصر ظاهرا.

الخامسة: أن الإمام الحسين عليه السلام يتعامل مع الناس وقضاياهم بحسب الظاهر والعلم العادي لا بالعلم الغيبي.

السادسة: أن الإمام الحسين عليه السلام لو لم يتوجه لهم لكانت لهم الحجة عليه أمام الله سبحانه وتعالى والاعتذار - بأننا دعونا وضمنا له النصر فلم يجينا.

٢١٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

هذه هي أهم النقاط التي اعتمدت عليها تلك النظرية وللتوقف والتأمل فيها وفي بعض معطياتها مجال واسع فنلحظ تلك النقاط.

أما الأولى: فلا إشكال فيها بناء على أن خروجه كان استجابة لدعوات أهل الكوفة ولو بحسب الظاهر وبهذه النقطة بالخصوص يندفع عنها ما يرد على غيرها من إشكال إرسال مسلم بن عقيل إليها ولا يمثل ذلك لها أي مشكلة.

أما النقطة الثانية: فقد تقدم البحث عنها وأنها تامة ولا إشكال فيها.

أما الثالثة: أن الإمام الحسين ﷺ كبعض من نصحه لا يتوقع الوفاء من أهل الكوفة بل يتوقع الغدر به.

فالإشكال عليها واضح فإن توقع عدم الوفاء أو توقع الغدر يقتضي عدم الذهاب ولو لإقامة الحجّة. هذا أولا.

وثانيا: أن ذلك مجرد دعوى (توقع الغدر) ولا دليل عليها بل الدليل على عكس ذلك تماما، وسنبينه عند عرض نظريتنا.

أما الرابعة: أن كتابة أهل الكوفة ودعوتهم مثلنا وجود الناصر ظاهرا فليست بتامة ولا صحيحة، وذلك أن وجود مدعي النصرة المعروف بالغدر كعدمه فضلا عن كتابته ووعده وهذا ليس حكما

بالغيب بل هو أمر عقلائي ولذلك وجهت التحذيرات للإمام الحسين عليه السلام من قبل العقلاء.

وأما الخامسة: أن الإمام الحسين عليه السلام يتعامل مع الناس وقضاياهم بحسب الظاهر لا بالعلم الغيبي.

فهذا الأمر صحيح في نفسه ولكن مسألتنا ليست من مصاديق العلم الغيبي والتعامل بحسبه، فقضايا الكوفة ومواقف أهلها معلومة لكل أحد بالعلم العادي، وعدم الوثوق بوعد الغادر والمخادع ليس تعاملًا بحسب العلم الغيبي، بل هو أمر عقلائي، وعلى هذا فلو أن الإمام الحسين عليه السلام لم يثق بوعودهم ولا كتبهم ولم يذهب إليهم لغدرهم المعروف عنهم لم يكن ذلك تعاملًا منه معهم بحسب العلم الغيبي بل هو تعامل بالعلم العادي، والدليل على ذلك أن الكثير نصحه بعدم الذهاب إليهم مع أنه من المسلم عدم علمهم بالغيب، وعليه فتعامله مع الناس بحسب الظاهر لا يقتضي التوجه إلى الكوفة بل يقتضي عدمه.

أما السادسة: أن الإمام الحسين عليه السلام لو لم يتوجه لهم لكانت لهم الحجة عليه أمام الله سبحانه وتعالى والاعتذار (بأننا دعونا وضمنا له النصر فلم يجبن).

٢١٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

فهذا الأمر أيضا ليس بكاف لتحليل قضية الإمام الحسين عليه السلام وتوجهه إلى الكوفة وعلى أساسه وذلك أن للإمام الحسين عليه السلام أن يعتذر إليهم بأنه لا يمكنه الوثوق بهم وبعودهم لتقاعسهم عن أبيه وقتله وغدرهم بأخيه وطعنه. هذا أولا.

وثانيا: بما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يلسع المؤمن من جحر مرتين).
وثالثا: بأن أهل العقل والنصح والمعرفة بحال الكوفة حذروه من غدر أهلها ومن التوجه إليهم وبعبارة أخرى أن عدم الوثوق بهم وعدم التوجه لهم بناء على صحة تلك التحذيرات أمر عقلائي، ولذلك حذره منه الكثير من أهل العقل والمعرفة بالأمور. وبهذه الأمور يمكن له الاعتذار عند الله عز وجل وعند العقلاء وعند أهل الكوفة، وبذلك لا تكون لهم حجة عليه بل الحجة له عليهم لما فعلوه سابقا.

وعليه فهذه النظرية غير صحيحة فنتيجتها غير تامة ولا يمكن تفسير حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساسها.

كما أن هذه النظرية في الحقيقة تعود للنظرية الثانية وهي النظرية الغيبية، وذلك أن إقامة الحجة مع ملاحظة تلك الأمور ومع عدم وجود الناصر الثقة لا موجب لها إذ الحجة بنفسها قائمة له وهي عدم وجود الناصر وواضح أن المعروف بالغدر وجوده كعدمه إلا أن يدعي أن هناك وظيفة خاصة فترجع للنظرية الثانية.

النظرية الثانية: النظرية الغيبية:

وهي النظرية التي تعتمد في تفسيرها على أساس الوظيفة الخاصة المعللة بالجهة الغيبية.

ونعتقد أن هذه النظرية تعتمد على ثلاثة أمور:

الأول: أن تلك النصائح والتحذيرات صحيحة ولا إشكال عليها أو على أصحابها.

الثاني: أن الأئمة عليهم السلام معصومين فلا يخطئون ولا يشتبهون ولا يغفلون.

الثالث: أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها.

وتقول هذه النظرية: لما سلمنا بصحة تلك النصائح كما تقدم وأنها تقتضي عدم التوجه إلى الكوفة وعدم الركون إلى أهلها ووعودهم وحيث إننا نعلم أن الإمام عليه السلام معصوم لا يخطئ ولا يشته ولا ينسى، فنقطع أن جميع تلك الأمور المذكورة في النصائح معلومة لديه بالعلم العادي لا العلم الغيبي، وهي واضحة عنده ماثلة أمامه فلم ينسها ولم يغفل عنها ومع ذلك يتوجه إلى الكوفة، فلا بد إذن من وجود أسباب ودوافع لم ندركها، وحيث إننا لم نستطع أن ندرك بفكرنا القاصر أمورا معقولة تدعو الإمام

٢١٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

الحسين ﷺ للتوجه إلى العراق، وما ندركه منها لا يقتضي توجهه إليها بل هو يمنع من ذلك، فلذلك نقطع أن تحركه نحو العراق كان وظيفة خاصة به ولم يعتمد فيها على معطيات خارجية طبيعية بل معطياتها وأسبابها أمور غيبية لم ندركها ولم نطلع عليها.

ويؤيد هذه النظرية موقف غيره من الأئمة ﷺ كأمر المؤمنين ﷺ الذي صبر ولم يحرك ساكنا إذ لم يجد أنصارا كما قال ﷺ:

(وظفقت أرثي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء - إلى أن قال - فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجا أرى تراثي نهما)^(١).

وكذلك أخوه أبو محمد ﷺ صبر وصالح معاوية إذ لم يجد أنصارا وقد قال لمعاوية:

(لو وجدت أنصارا لقاتلتك ليلي ونهاري)^(٢).

فإذا لم يوجد الناصر الصادق فإن الوظيفة الطبيعية هي الصبر، وأما وجود الواعد بالنصر المعروف بالغدر فكما ذكرنا أن وجوده كعدمه، فلا بد من الصبر.

(١) شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٥٢.

(٢) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١٣٧.

فالتحرك مع العصمة والأمر هكذا يكون دليلا على أن هناك وظيفة خاصة بالإمام الحسين عليه السلام، وجهتها غيبية لم ندركها وإلا لصبر كما صبر غيره. هذا أولا.

وثانيا: ما ورد من أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها:

(عن حريز قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما أقل بقائكم أهل البيت وأقرب آجالكم بعضها من بعض مع حاجة الناس إليكم، فقال: عن لكل واحد منا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في مدته، فإذا انقضى ما فيها مما أمر به عرف أن أجله قد حضر، فاتاه النبي صلى الله عليه وآله ينعى إليه نفسه وأخبره بما له عند الله وإن الحسين عليه السلام قرأ صحيفته التي أعطيها وفسر له ما يأتي بنعي وبقي فيها أشياء لم تقض فخرج للقتال إلخ)^(١).

وواضح أن العمل بتلك الصحيفة وظيفه خاصة بالإمام الحسين عليه السلام وأيضا أن تلك الوظيفة لا تعتمد في العمل بها على معطيات الأحداث الخارجية بل هي تكليف خاص بالأئمة الطاهرين عليهم السلام.

(١) الكافي، ج ١، ص ٢٨٣.

ولا يمكن فرض أو احتمال أن يكون الإمام ﷺ قد غفل أو اشتبه أو أخطأ في حساباته، فكل ذلك محال لا يمكن أن يفرض في حق من عصمهم الله من الزلل وأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا.

دراسة النظرية وتقييمها:

من الواضح جدا أن هذه النظرية اعتمدت بشكل كامل على تقييم الناصحين للكوفة وتحذيرهم الإمام الحسين ﷺ من التوجه إليها، فحيث إن تلك النصائح كانت صادقة وأمانة فلا يمكن لأن يعتمد على أهل الكوفة أو يركن إليهم فإذا توجه إليهم في ذلك الفرض فيعلم أن ذلك كان تكليفا خاصا به.

وللنظر في تلك النظرية مجال واسع، أما بالنسبة للمقدمات التي ذكرت فهي لا تنتج ولا تثبت الوظيفة الخاصة، فأكثر ما تثبته عدم العلم بأسباب حركة الإمام الحسين ﷺ، وعدم العلم أمر عدمي لا يثبت الأمر الوجودي، والوظيفة الخاصة أمر وجودي يحتاج في إثباتها إلى دليل خاص، وأما الرواية فسيأتي البحث فيها، كما أنه يحتمل أن حركته لأمر عادي ولكنه دقيق يصعب بيانه أو يصعب فهمه واستيعابه أو إقناع الآخرين به، وإذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال.

والحاصل أن عدم العلم لا يثبت الوظيفة الخاصة ولا يعينها ولا يبطل ذلك الاحتمال، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه النظرية غير واضحة فهي تثير العديد من الاستفهامات والإشكالات حولها فمنها:

فأولا: ماهي تلك الوظيفة الخاصة؟

هل هي التوجه إلى الكوفة؟

أو أنها التوجه إلى كربلاء للاستشهاد؟

فإن كانت الأولى: فإنه يعترض عليها بإرسال مسلم بن عقيل

إلى الكوفة.

فلماذا يرسله إلى الكوفة؟

ولماذا يأمره بالكتابة إليه إن كان اجتمع رأيهم عليه فطابق ما

جاءت به كتبهم؟

فإنه لا مبرر لذلك إذا كان هناك وظيفة خاصة فسواء صدقت

رسلمهم أو كذبت، وسواء كتب مسلم إليه بصدق ذلك أم كتب له

بخلافه، فإن ذلك لن يغير الوظيفة الخاصة إن كانت.

ثانيا: هل أن كتاب مسلم له أثر في حركة الإمام الحسين عليه السلام

إيجابا وسلبا أو لا؟ وبعبارة أخرى هل تقييم مسلم للوضع الكوفي

له موضوعية لدى الإمام الحسين عليه السلام أم أن تقييمه وعدمه سواء؟

٢٢٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

فلو كان كتاب عن الوضع الكوفي سلبيا، أي أنه حذره من
القدوم إلى الكوفة وذكر فيه تفرقهم عنه واختلافهم وعدم صدق
كتبهم مثلا، أكان الإمام الحسين ﷺ يتوجه لهم؟
ألم يصرح بأن سبب إرسال مسلم هو التعرف على حالهم
وواقع ما جاءت به رسالهم وما تضمنته كتبهم؟
فقد قال في كتابه لأهل الكوفة:

(فإن كتب إلي بأنه قد اجتمع رأي ملئكم وذوي الحجى
والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم وقرأت في كتبكم فإني
أقدم إليكم وشيكا إن شاء الله)^(١).

وبماذا يمكن لتلك النظرية أن توجه قوله لمسلم:

(فإن رأيتهم مجتمعين على بيعتي فعجل علي بالخبر حتى أعمل
على حساب ذلك إن شاء الله تعالى)^(٢).

وكذلك كتابه إلى أهل الكوفة بعد وصول كتاب مسلم له
الذي قال فيه:

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٣٥.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٢١٦.

(بسم الله الرحمن الرحيم: من الحسين بن علي بن أبي طالب إلى إخوانه من المؤمنين والمسلمين، سلام عليكم فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد فإن كتاب مسلم بن عقيل جاءني يخبرني فيه بحسن رأيكم، واجتماع ملئكم على نصرنا والطلب بحقنا، فسألت الله أن يحسن لنا الصنيع، وأن يثيبكم على ذلك أعظم الأجر، وقد شخصت إليكم من مكة يوم الثلاثاء لثمان مضين من ذي الحجة يوم التروية، فإذا قدم عليكم رسولي فانكمشوا في أمركم وجدوا، فإني قادم عليكم في أيامي هذه إن شاء الله تعالى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)^(١).

وتجد في هذا الكتاب وما قبله التصريح بأنه كان معتمدا في تحركه على كتاب مسلم وتقييمه لوضع الكوفة ومدى صدق كتبهم ورسلمهم.

فقوله: (حتى أعمل على حساب ذلك) صريح في أن تحركه نحو الكوفة كان مناطا بكتابة مسلم عن الكوفة، وكذلك في الكتاب الثاني، حيث صرح بوصول كتاب مسلم إليه، وأن تقييمه لهم وللکوفة كان إيجابيا، وأنه رتب أمر شخوصه إليهم على مجيء ذلك الكتاب وعلى ما تضمنه من التقييم.

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٧٩.

٢٢٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

والخلاصة أن كل هذه الأمور تمثل إشكالات وعقبة أمام تحليل قضية الإمام الحسين ﷺ على ذلك الساس، ولا أعتقد أنها قادرة على الإجابة عليها أو تجاوزها.

ولأجل كل ذلك مما تضمنته تلك الكتب والمراسلات نقطع أن توجهه للكوفة كان مترتبا على معطيات خارجية اقتضت تحره نحو الكوفة لا أنه كان وظيفة خاصة.

هذا كله إذا كانت الوظيفة الخاصة هي التوجه إلى كربلاء للاستشهاد فالإشكال بإرسال مسلم ومكاتبات الحسين ﷺ وارد أيضا بل هو هنا أوضح إذ لا موضوع ولا معنى لها إذا لم يكن يريد التوجه إلى الكوفة.

فلماذا يرسل مسلما إلى الكوفة إذا كانت وظيفته الخاصة هي التوجه إلى كربلاء؟

ولماذا يطلب منه الكتابة إليه؟

ولماذا يكتب إلى أهل الكوفة ويعددهم بقدمه الوشيك عليهم؟

ولماذا لم يطلب من أهل الكوفة التوجه إلى كربلاء؟

كما أن أصل الدعوى وهي أن توجهه كان إلى كربلاء تحتاج إلى دليل بل الدليل على خلافها قائم وهو التوجه إلى الكوفة وما

تقدم من كتب الإمام الحسين عليه السلام وإرساله مسلماً إلى أهلها فيه دلالة كافية على ذلك.

وأما الرواية التي استشهد بها وصرحت على أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها حيث قال: (إن لكل واحد منا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في مدته فإذا انقضى ما فيها مما أمر به عرف أن أجله قد حضر).

فلا دلالة فيها على الوظيفة الخاصة أو عدم وجود أسباب خارجية طبيعية عادية تقتضي ذلك الموقف أو أنها تعلق ما فيها بأمر غيبية بل ما نصت عليه هو أنه فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به وهو أعم، والعام لا يثبت الخاص هذا أولاً.

وثانياً: لو كانت تدل على الوظيفة الخاصة أو التعليل بالغيب لوجب الالتزام بأن جميع أمور المعصومين عليهم السلام وظائف خاصة بهم، وذلك لأنه قد ذكر فيها أنه (لكل واحد منا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في مدته) فهذا يشمل جميع المعصومين عليهم السلام ومن الواضح أنه ليس جميع أمور المعصومين عليهم السلام وأفعالهم وظائف خاصة.

وثالثاً: أنه من الواضح أيضاً أنه لا تعارض بين هذه الروايات وغيرها مما تبني تحرك المعصوم في موارد كثيرة على أساس معطيات

٢٢٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

طبيعية عادية كحربه وسلمه خصوصا بعد أن بينا أنه لا نص فيها على الوظيفة الخاصة.

وأما ما هو الوجه في بيان الصحائف والعمل بها فيها، فبشكل مختصر الظاهر أنه لردع المعترض على أفعالهم غير المعلومة السبب لعامة الناس ولزوم التسليم لهم.

وسوف يأتي مزيد بيان لهذا عند ملاحظة دعوى الجمع بين هذه النظرية والنظرية الطبيعية فانتظر^(١).

قد يقال إن توجه الإمام الحسين عليه السلام مع علمه بحال وطبيعة المجتمع الكوفي هو الوظيفة الخاصة فلا توقف له على إرساله مسلما أو جوابه.

ولكن بعد اتضاح بل تصريح الإمام عليه السلام بأن حرته نحو الكوفة متوقفة على كتابة مسلم وتقييمه لقوله في كتابه الأول (فإن كتب إلي بأنه قد اجتمع رأي ملئكم وذوي الحجى والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم وقرأت في كتبكم فإني أقدم إليكم وشيكا إن شاء الله) وأن قدومه عليهم كان بسبب إيجابية تقييم مسلم لحالهم وكتابته إليه لقوله في كتابه الثاني (فإن كتاب مسلم بن

(١) راجع صفحة ٢٦٤ من هذا البحث.

عقيل جاءني يخبرني فيه بحسن رأيكم واجتماع ملتئكم على نصرنا،
والطلب بحقنا) وقوله (وقد شخصت إليكم من مكة) وقوله (فإني
قادم عليكم في أيامي) لا معنى للفصل بين حركته وكتابه لمسلم
وكتابه مسلم إليه ولا معنى لإلغاء تصريحه باعتياده على كتابه مسلم.

وبذلك يظهر لنا عدم صحة هذه النظرية لعدم تمكنها من
تجاوز تلك الإشكالات التي اعترضتها بل ظهر بسببها إشكالات
أخرى.

ولكن الإنصاف أنه مع ورود كل ما تقدم من الإشكالات إلا
إنه إذا لم تحل قضية تقييم وضع المجتمع الكوفي فإنه لا يمكن تحليل
القضية الحسينية إلا بالالتزام بأن كل تلك الأمور كانت وظائف
خاصة إن كان دليل على ذلك وإلا فهي أمور لا نعلم الوجه فيها
ونعترف بقصورنا عن إدراك الكثير من أمور المعصومين عليهم السلام.

وعلى كل حال فهذه النظرية ملجأً أخيراً في تفسير حركة
الإمام الحسين عليه السلام، فإذا لم نتمكن من تخطي عقبة التقييم والنصائح
والتحذيرات وغيرها فلا بد من الالتزام بها.

النظرية الثالثة: نظرية السيد الصدر ﷺ:

وتلتزم هذه النظرية بشكل كامل بصحة تلك النصائح والتحذيرات، بل تذهب إلى ما هو أبعد فهي تقول إن الإمام الحسين ﷺ يعلم حتى بالعلم العادي أنه سوف يقتل وعلى هذا الأمر تبني هذه النظرية. وتنسب هذه النظرية إلى المفكر الإسلامي الكبير السيد محمد باقر الصدر ﷺ قال:

(إن الإمام الحسين ﷺ كان عالماً حتى بالعلم العادي العرفي لا علم المعصوم أنه سيقتل وينال الشهادة، وأن في هذه الشهادة مصلحة للإسلام... إلى أن قال: بيد أنه لا يمكن أن يعنون ثورته بعنوان الشهادة، لأن هذا سيفقدها أثرها في تهيج عناصر الثورة في عروق المسلمين، وذلك لغلبة طابع الانتحار وإلقاء النفس في التهلكة، ولذلك عنون الإمام الحسين ﷺ ثورته وعمله الاستشهادي بعنوان آخر، وهو هدف إقامة الحكم الإسلامي) قال ناقل هذه النظرية (وبذلك يلغي الشهيد الصدر مظاهر التعارض في النصوص التاريخية التي يصرح في بعضها الإمام ﷺ بعلمه بشهادته، وفي بعضها الآخر بطلب إقامة الحكم الإسلامي)^(١).

(١) مجلة الموسم، عدد ١٢ لسنة ١٩٩١م، ص ٥٩.

دراسة النظرية وتقييمها:

قد ذكرنا أن هذه النظرية تعتمد بشكل كامل على صحة تلك النصائح بل أكثر من ذلك.

والذي نراه فعلا أن هذه النظرية تفتقر إلى الدليل فهي تمثل عدة دعاوى افتراضت دون إثبات وهي تتمثل في خمسة افتراضات.

الأول: أن الإمام عليه السلام يعلم بالعلم العادي العرفي أنه يقتل لا بعلم المعصوم.

الثاني: أن قتله مصلحة للإسلام.

الثالث: أنه عنون ثورته بغير عنوانها - وهو الشهادة - بهدف تهيج عناصر الثورة في عروق المسلمين.

الرابع: عنون ثورته بعنوان إقامة الحكم الإسلامي فرارا من غلبة طابع الانتحار وإلقاء النفس في التهلكة.

الخامس: بتلك الأمور تم إلغاء التعارض بين النصوص التي يصرح الإمام عليه السلام فيها بشهادته، والأخرى التي تصرح بطلب إقامة الحكم الإسلامي.

هذه هي النقاط التي افترضت والتي تتمثل فيها تلك النظرية، ولأجل أن تكون هي التفسير المعقول لحركة الإمام الحسين عليه السلام لا بد

٢٢٨..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

من التدليل على كل نقطة من تلك النقاط كما أن عليها أن تتجاوز كل العقبات التي يمكن أن تعترضها.

ولنلاحظ تلك النقاط لنرى مدى واقعيتها وصحتها.

فهل استطاع السيد الصدر ﷺ أن يفسر بهذه النظرية حركة

الإمام الحسين ﷺ تفسيراً معقولاً؟

وهل حل بذلك كل المشكلات التي تثار حولها؟

أو أنه بذلك أثار بعض الإشكالات، والاستفهامات حول

القضية الحسينية؟

فالنقطة الأولى: قوله بأن الإمام الحسين ﷺ يعلم حتى بالعلم

العادي أنه يقتل، ولعله استفاد هذا من بعض النصوص التاريخية

التي ذكرت إخبار الإمام الحسين ﷺ بمصرعه مثل تلك التي كانت

مع أم المؤمنين أم سلمة في المدينة، حيث أراها موضع قتله ومثل

خطبته التي أعلن فيها خروجه من مكة، حيث قال فيها:

(كأني بأوصالي تقطعها عسلان الفلوات بين النواويس

وكربلاء)^(١).

إلى غير ذلك من الروايات التي يصرح فيها بقتله ﷺ فلعله

أراد مثل هذه الروايات.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

ولكن المهم هنا إثبات أن ذلك كان بالعلم العادي لا بالعلم الغيبي.

ومن الواضح أن الفرق بين العلم الغيبي والعادي أن المتدمات المنتجة للأول لا تكون معلومة أو حاصلة، ويفترض في العلم العادي أن جميع معطياته ومقدماته العادية والمنتجة له قد توافرت بحيث لا يختص المعصوم بعلم ذلك أي أنه لو اطلع على تلك المقدمات عامة الناس لحصل لهم العلم بتلك النتيجة.

وعلى ذلك فتحتاج هذه النظرية إلى إثبات توافر تلك المعطيات والمقدمات العادية المنتجة لتلك الدعوى.

نعم لا بد من إثبات أن الظرف الحالي أو السابق يوجب العلم بقتل الإمام الحسين عليه السلام ليثبت بذلك أن ذلك الإخبار كان بالعلم العادي ولا نعتقد أن أحدا يستطيع إثبات ذلك.

ولأجل إنصاف تلك النظرية نفترض هنا نحن بعض المقدمات غير إخباره عليه السلام بقتله والتي يمكن أن تجعل في المقدمات والمعطيات العادية الموجبة للعلم بقتله وهي تتمثل في خمسة أمور:

الأول: مخالفته ليزيد وإعلانه رفض البيعة له.

الثاني: طلب يزيد رأسه مع جواب والي المدينة على كتابه وقد

تقدم ذلك.

الثالث: محاولة الاغتيال في مكة.

الرابع: توقع انقلاب الكوفة وتحاذلهم عن نصرته.

الخامس: قوله هو لأخيه محمد بن الحنفية عن لسان

الرسول صلى الله عليه وسلم:

(يا حسين اخرج فإن الله شاء أن يراك قتيلا) وبالنسبة إلى

نسائه (إن الله شاء أن يراهن سبايا)^(١).

في تصورنا هذه المعطيات يمكن لنا أن نفترضها ليستدل بها على ذلك، فإن من عرف شخصية يزيد يعلم بأنه لن يتردد في قتل كل من يرفض بيعته وخلافته. كما أن سعيه في قتله سواء في المدينة أو في مكة دليل على ذلك أيضا وكذا خروجه لأهل الكوفة مع علمه بحالهم فمن كل تلك الأمور يعلم أنه مقتول وقوله ذلك يدل بوضوح على علمه.

ولكن هذه الفروض أيضا قاصرة عن إثبات ذلك المدعي

وهو أنها توجب العلم العادي بقتل الإمام الحسين عليه السلام.

نعم هي تثبت العلم العادي بطلب القتل وهذا أمر معلوم، لا

سيما بعد رفض الإمام الحسين عليه السلام بيعته يزيد وإعلانه الخلاف عليه.

فطلب القتل ثابت بالمقدمات الثلاث الأولى فإنه لما رفض بيعته يزيد

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٤.

الفصل الثالث..... ٢٣١

أمر بقتله في المدينة، وإذ لم يتمكن منه في المدينة سعى في اغتياله في مكة.

وهذا المقدار لا إشكال فيه فهو ثابت إلا أنه لا يثبت ولا يوجب العلم العادي بأن الإمام الحسين عليه السلام يقتل أي أن يزيد سوف يتمكن من قتله.

وذلك أن الأمر الأول: ليس سببا كافيا للعلم بقتله فهو إنما خالف لوجود الأنصار بحسب الظاهر، كما تعهدوا له بذلك وأنهم لا يسلموه.

وأما الثاني والثالث: فإن مجرد طلب يزيد رأسه أو سعيه في اغتياله لا يعني أنه متمكن من ذلك الآن أو في المستقبل القريب أو حتى البعيد. هذا أولا.

وثانيا: إن أهل الكوفة - إلى وقت خروجه من مكة - معلنون الوقوف إلى جانبه.

وثالثا: عدم تمكن يزيد من قتله في المدينة ومكة رغم سعيه في ذلك، دليل آخر على أن مجرد طلب قتله أو اغتياله لا يعني تمكنه منه الآن أو في المستقبل فضلا عن أن يكون معلوما ومسلما.

وأما الأمر الرابع: فهو مستبعد، وذلك أن أهل الكوفة إنما كتبوا للإمام عليه السلام لما أصابهم من البلاء على يد بني أمية، وهذا الأمر لم

٢٣٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

يتبدل بل ربما يزداد سوء بعد حكم يزيد، والحاصل أن أسباب الانقلاب غير موجودة فعلا لدى ذلك المجتمع، كما أن طمع أهل الكوفة فيما في أيدي بني أمية قد انقطع ولم يبق لهم أمل فيهم بالوفاء بأي وعد جديد. وسيأتي زيادة توضيح لهذا فيما بعد فانتظر. والمهم أن الظرف الحالي الذي يعيشه المجتمع الإسلامي عامة والمجتمع الكوفي خاصة يبعد فكرة احتمال الانقلاب أو الغدر حتى يستوجب العلم العادي بقتله.

أما الأمر الخامس: فإن نسبة الإساءة إلى الله هو إخبار عن علم الله سبحانه وما كتبه عليه، وهذا من علم الغيب، وهو لا يثبت أو يستلزم توفير أسباب قتله خارجا في الزمن الحاضر، حتى يستلزم العلم العادي بقتله، نعم ما أخبر به سوف يحدث ولكن متى وكيف وأين فإن المعطيات الخارجية العادية لا تدل عليها بل تدل على خلافها.

وعلى كل حال فدعوى أن الإمام الحسين ﷺ يعلم بالعلم العادي أنه سيقتل دعوى بلا دليل.

بل نقول إن الدليل على خلاف ذلك، فإن قتله لم يكن متوقعا حتى لديه بحسب العلم العادي بل كان مستبعدا، ونجد ذلك صريحا في جوابه للحر عند ما خوفه من القتال قال الحر:

(يا حسين إني أذكرك الله في نفسك فإني أشهد لئن قاتلت لتقتلن).

فقال له الإمام الحسين عليه السلام:

(أفالموت تخوفني؟ وهل يعدو بكم الخطب أن تقتلوني)^(١).

فقوله عليه السلام: (وهل يعدو بكم الخطب أن تقتلوني) ظاهراً وواضح في استبعاد فكرة القتل أو حتى احتمالها منهم، ولا سيما من أهل الكوفة الذين قد دعوه وضمنوا له النصر، كما أنه من الواضح أن الاستفهام كان استنكاراً أو تعجباً وهما يفيدان الاستبعاد. فأمر القتل إذن مستبعد عند الإمام الحسين عليه السلام لا أنه يتوقعه منهم، فضلاً عن أن يكون معلوماً عنده بالعلم العادي.

وتجد في رد الوليد على مروان عند امتناع الإمام عليه السلام عن البيعة ليزيد عندما قال له مروان:

(احبس الرجل ولا يخرج من عندك حتى يبائع أو تضرب عنقه).

فرد عليه الوليد:

(ويح غيرك يا مروان، إنك قد اخترت لي التي فيها هلاك ديني، والله ما أحب أن لي ما اطلعت عليه الشمس وغربت عنه من

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٧٨.

٢٣٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

مال الدنيا وملكها، وأني قتلت حسيناً، يا سبحان الله أقتل حسيناً
أن قال لا أبايع، والله إني لأظن أن امرأ يجاسب بدم الحسين لخفيف
الميزان عند الله يوم القيامة^(١).

وهذا الكلام من الوليد مع مكانته السياسية في الحكومة
الأموية، ومع طلب يزيد رأس الإمام الحسين عليه السلام منه، وذلك في
كتابه الذي أرسله له يطلب منه أخذ البيعة من الإمام الحسين عليه السلام من
أبناء أبي بكر وعمر والزبير فقد كتب له:

(أما بعد فخذ الحسين بن (علي) وعبد الله بن عمر وعبد
الرحمن بن أبي بكر وعبد الله بن الزبير بالبيعة أخذاً شديداً، ليس فيه
رخصة، فمن أبى عليك منهم فاضرب عنقه، وابعث إلي برأسه
والسلام)^(٢).

فمع كل تلك الأمور لم يمر في خلدته قتل الإمام عليه السلام، فمن
الأولى بمن دعاه ووعدته النصر، وانتظر قيامه قرابة عشرين عاماً
أن لا يقدم على قتله، خصوصاً أنه ليس بعدو له، وليس لديه أي
سبب لقتله، وعليه فإننا نقطع بالعلم العادي العقلاني بعدم قتله بل
نستبعد عدم نصرته فضلاً عن الوقوف إلى جانب عدوه أو قتله.

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٣٠.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢٦.

ونجد في كلام الحر لعمر بن سعد دليلا آخر على ذلك، فإنه قال لابن سعد لما أن عزم على قتال الإمام الحسين عليه السلام:
(أي عمر، أمقاتل أنت هذا الرجل؟
قال: إي والله قتالا شديدا، أيسره أن تسقط الرؤوس وتطيح الأيدي. قال: أفما لكم فيما عرضه عليكم رضا؟
قال عمر: أما لو كان الأمر إلي لفعلت، ولكن أميرك قد أبي) ^(١).

فقوله: (أما لكم فيما عرضه عليكم رضا) دليل على ما ذكرناه من أنه لا يرى أي موجب لقتال القوم للإمام الحسين عليه السلام، فضلا عن أن يكون الموجب معلوما بل حتى عمر بن سعد لعنه الله لم يكن أمر قتال الإمام عليه السلام وقتله معلوما ومسلما عنده، فقد روي أ، عمر بن سعد عرض على ابن زياد أن الإمام الحسين عليه السلام يرجع من حيث أتى وكان يرجو بذلك أن ينتهي الأمر ولكن ابن زياد أبي.
وقوله للحر: (أما لو كان الأمر إلي لفعلت) واضح في أنه لا يوجد لديه أي دافع لقتال الإمام عليه السلام وهو قائد للجيش فعلا فمن الأولى عدم وجود ذلك من قبل.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ١٠.

٢٣٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

نعم لما أن جاء شمر بطلب استسلام الإمام الحسين ﷺ أو قتاله من قبل ابن زياد قال عمر بن سعد:

(لا يستسلم والله حسين، إن نفس أبيه ليين جنييه)^(١).

نعم هنا وفي هذا الوقت بالذات بعد أن غدر أهل الكوفة به، وحصر أمره بين السلة والذلة، حصلت مقدمات العلم العادي بالقتل، فلذلك استتجه هنا حتى غير المعصوم، فقد قال عمر بن سعد: والله لا يستسلم حسين، وهذا في الواقع استنتاج مسبق لاختيار الإمام الحسين ﷺ وهو غير الاستسلام، وقد قال الإمام ﷺ في جواب ذلك الحصر:

(ألا وإن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين: بين السلة والذلة، وهيئات منا الذلة، يأبى الله ورسوله والمؤمنون، وحجور طابت وطهرت، وأنوف حمية، ونفوس أبية، من أن نؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام)^(٢).

ومن الواضح جدا أن هذا المقدمات الموجبة للعلم بقتله هنا - هي مسألة انقلاب الكوفة، وتحاذلهم عنه ووقوفهم إلى جانب بني أمية، وتآزرهم على قتاله وإجائه إلى كربلاء، والأهم من ذلك كله

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٨٩.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٣٧٩.

عدم قبولهم تركه يرجع، وحصر أمره في الاستسلام أو القتال - كلها لا سيما الأخيرة منها لم تكن معلومة بالعلم العادي لأحد قبل خروجه من مكة بل حتى لو احتملنا تخاذل أهل الكوفة عنه وتوقعناه إلا أن احتمال أن يقتلوه مستبعد جدا، فلذلك استبعدنا الإمام الحسين عليه السلام نفسه حتى بعد إعلان الحر أنه خارج عليه وليس معه.

والمهم أن مسألة قتل الإمام عليه السلام لم تكن متوقعة حتى لديه بحسب العلم العادي. وخروج خلق كثير معه من مكة دليل على عقلائية استبعاد قتله.

وأما قول الحر للإمام الحسين عليه السلام: (والله لئن قاتلت لتقتلن) إنما كان تخويفا لا عزما على قتاله وقتله، ولذلك أجابه الإمام الحسين عليه السلام بقوله المتقدم: (أفالموت تخوفني؟)

بل تجد أكثر من ذلك في الصراحة بعدم توقع قتله قول الحر عندما عدل إلى الإمام الحسين عليه السلام بعد أن اعترف بذنبه قال:

(ما ظننت أن القوم يردون عليك ما عرضته عليهم، ولا يبلغون منك هذه المنزلة والله لو علمت أنهم ينتهون بك إلى ما أرى ما ركبت مثل الذي ركبت)^(١).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١١.

وهنا تجد أنه لم يكن في خلدته أن يصل الأمر إلى قتاله عليه السلام وهو أحد القواد الذين خرجوا ضد الإمام عليه السلام وأولهم، فمع خروجه وعدم كتابته للإمام الحسين عليه السلام مع كل ذلك وهو لا يتوقع بل لا يظن قتال القوم الإمام عليه السلام فما بالك بمن كاتبه ووعدته بالنصرة وأعطاه بيعته؟

والغريب هنا أن الحر وهو من قواد يزيد لم يعرض على الإمام الحسين عليه السلام مبايعة يزيد ولو للحفاظ على دمه، بل استنكر على القوم موقفهم من الإمام الحسين عليه السلام وكان مسألة قتال الإمام عليه السلام لأجل رفض البيعة ليست واردة عنده، كما أنها لم تكن واردة عند غيره كما تقدم في كلام الوليد وابن سعد.

من مجموع ذلك كله وغيره نقطع بأن مسألة قتل الإمام الحسين عليه السلام لم تكن في حسابان أحد، فضلا عن أن تكون معلومة بالعلم العادي، أو أن أسبابها قد توافرت في الخارج، وسوف نعود لهذه النقطة بالذات فيما بعد. إذ أن لها أثرا كبيرا في إكمال الإمام الحسين عليه السلام مسيرته.

وهذه النقطة بالذات هي أهم الركائز التي تعتمد عليها نظرية السيد الصدر عليه السلام وما يمكن فرضه لها، فإذا ثبت عدم صحتها بل ثبت الدليل على خلافها تكون النظرية بتامها غير تامة، وغير صالحة ليفسر الفعل الحسيني على أساسها.

ومع ذلك فلنلاحظ بقية الأمور التي بنيت عليها هذه النظرية.

النقطة الثانية: وهي (أن قتله مصلحة للإسلام) فهذه أيضا دعوى بلا دليل بل هي غريبة من مثل السيد الصدر عليه السلام كيف لا تكون غريبة جدا وهي كقول القاتل إن قتل رسول الله صلى الله عليه وآله مصلحة للإسلام، وكذا قتل أمير المؤمنين والإمام الحسن عليهما السلام، بل وكذا كل المصائب التي جرت على أهل البيت عليهم السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى غيبة الإمام الحجة عليه السلام إن المفكر بعقل منصف ليرى ويقطع بأن قتل الإمام الحسين عليه السلام خسارة كبرى للإسلام والمسلمين، وإن كان بصبره على القتل وعدم استسلامه قد نال أعلى مراتب الشهداء.

العجب كل العجب في تلك الدعوى! فأبي مصلحة للإسلام في قتله؟

وإذا كانت المصلحة في قتله فلماذا لا يأمر الله بقتله، بل يوجب حفظه وبذل النفس دونه؟

ولماذا جعله الله إماما؟

ولماذا أوجب طاعته على الناس وفرض عليهم اتباعه والدفاع

عنه؟

ربما قيل: إن المراد بالمصلحة في قتله، أنه بقتله تحيي نفوس المسلمين الميتة التي قتلها الطمع في حطام الدنيا، وتنبعث فيهم روح الإيمان التي خبت بالخوف من الموت فيدركون أثر البغي والطغيان إلى الدين والإيمان ويقتلعون الجور والعدوان.

إلا أن هذا الكلام على لطافته وحسن صياغته يمكن أن يصح تعليلا لاستمرار ذكر الإمام الحسين ﷺ وإحياء أمره بالنسبة للمجتمعات المتأخرة عن عهده، أما بالنسبة لذلك المجتمع الذي عاشه وتحرك في زمنه ثم تحلى عنه وغدر به فهذا الكلام لا يفي بتحليل حركته ﷺ فيه، أي أنه لا يبين الظروف العظيمة لسيد الشهداء ﷺ في قضيته لا يكون معللا ومفسرا لحركته، وعليه فيكون ذلك الكلام مجرد دعوى وخيال يفتقر إلى المصادقية والواقعية في تحليل القضايا المهمة والخطيرة كما أنه يحتاج إلى برهان واضح ودليل ساطع وقاطع فهذا لا يفي بتحليل حركة الإمام الحسين. هذا أولا.

ثانيا: إنه يفترض أن التجربة الكوفية مع بني أمية كافية لبعث تلك الروح، وإحياء ذلك في تلك النفوس، والمفروض أنهم وجدوا نتيجة الثقة في وعد الباغي ورأوا اتباع الطاغية والخطأ في ترك أهل الدين والغدر بأهل الإيمان.

ثالثا: أن الأمر صار بعد قتله على العكس تماما، فبعد قتل الإمام الحسين عليه السلام لم يعد لدى أهل لبيت عليه السلام الثقة في ذلك المجتمع ولا في وعوده، فقد مصداقيته بتخاذله عن الإمام الحسين عليه السلام والغدر به، فلا قيمة لحياة تلك النفوس بعد أن قتل الإمام عليه السلام، ولا ثمرة لتلك الحياة بعد أن فات الأوان وعرف ذلك المجتمع بالغدر والخذلان فقد سبق السيف العذل.

رابعا: إن الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام رد دعوة أهل الكوفة ولم يقبل قيادتهم وذلك حينما قالوا له:

(نحن كلنا سامعون مطيعون حافظون لذمامك، غير زاهدين فيك ولا راغبين عنك، فمرنا بأمرك يرحمك الله فإننا حرب لحربك، وسلم لسلمك، لتأخذن يزيد ونبراً ممن ظلمك وظلمنا).

فأجابهم على الفور وقال لهم:

(هيهات هيهات أيها الغدرة المكرة حيل بينكم وبين شهوات أنفسكم أتريدون أن تأتوا إلي كما جئتم إلى أبي من قبل! كلا ورب الراقصات فإن الجرح لما يندمل إلخ)^(١).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ١١٣؛ اللهوف في قتلى الطفوف، السيد ابن

وكذلك جلس باقي أهل البيت عليهم السلام وسوف نذكر ذلك في آثار القضية الحسينية.

خامسا: إن أهل البيت عليهم السلام لا تهمهم الثورة لأجل الثورة بقدر ما تهم العقيدة التي لأجلها يتحرك والركائز التي عليها يعتمد، والوسيلة التي بها يتوصل وبعبارة واضحة إن تغيير الواقع الخارجي للهيكل القيادي أو إيجاد دوافع التغيير أو خلخلة ذلك بأي نحو كان وأي طريقة ولأي هدف وتحت أي قيادة كل ذلك ليس بذى قيمة لدى أهل البيت عليهم السلام وليس هو هدفهم عليهم السلام بل هدفهم الأكبر عليهم السلام هو سوق المجتمع الإسلامي نحو الدين وإيصاله إلى الله سبحانه ولا يكون ذلك أبدا إلا بهم وتحت قيادتهم، لا أن هدفهم أن يقتلوا ليتحرك المجتمع بهمجية دون قيادة، أو تحت قيادة غيرهم، فبدون قيادتهم لن يصل أي مجتمع إلى الحق مهما حاول وجهد، فالحق معهم يدور حيثما داروا، وكما تقدم فإنهم متى قتلوا فلا فائدة في تحرك المجتمع ولا ثمرة لوجود عناصر الثورة لديه وخصوصا المجتمع الذي تخلى عن الإمام الحسين عليه السلام بعد أن نكث عهده ونقض بيعته وعرف بالغدر وفقد صداقته فلا يمكن لأهل البيت عليهم السلام الاعتماد عليه والقيام به مهما كان الأمر.

الفصل الثالث..... ٢٤٣

سادسا: كيف يكون قتله عليه السلام مصلحة للإسلام وبنو أمية بقتلهم الإمام عليه السلام قويت شوكتهم ولم يعودوا يهابون أحدا كما صرح بذلك الإمام الحسين عليه السلام بنفسه.

(أما إنكم لن تقتلوا بعدي عبدا من عباد الله فتهابوا قتله بل يهون عليكم عند قتلكم إياي)^(١).

وإذا كان قتله مصلحة للإسلام فلماذا يخرج من مكة؟

ولماذا لم يبق في المدينة؟ ولماذا ولماذا؟؟؟؟

إن قتل الإمام الحسين عليه السلام ثلثة كبرى، وخيانة عظمية للإسلام، وجريمة خطيرة لن تغتفر، وخسارة لن تعوض، وقد أشار الإمام عليه السلام في خطبته إلى ذلك، فهي المصيبة التي انهد لها ركن الدين القويم، وعدل بها عن الصراط المستقيم، وغضب بسببها الرب العظيم.

إن الأمر على العكس تماما، فبموته ماتت النفوس الحية، وبموته ماتت القلوب النابضة، فلم يعد بعده هناك نفس تدرك، ولا قلب ينبض، وبموته أميتت السنة، وأحييت البدعة، وعطلت الأحكام، وانطمس العدل وظهر الجور والظلم، وأصبحت

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٥٢.

٢٤٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

مصيبتة ﷺ مصيبة الإسلام الكبرى، التي ما زالت تنتظر بقية الله ﷺ وعجل الله تعالى فرجه الطالب بدم المقتول بكر بلاء، ويؤيد كل ما ذكرناه ما ورد في زيارة الناحية المقدسة المنسوبة للإمام الحجة ﷺ يخاطب به جده الإمام الحسين ﷺ:

(لقد قتلوا بقتلك الإسلام وعطلوا الصلاة والصيام، ونقضوا السنن والأحكام، وهدموا قواعد الإيمان، وحرقوا آيات القرآن، وهملجوا في البغي والعدوان، لقد أصبح رسول الله ﷺ من أجلك موتورا، وعاد كتاب الله عز وجل مهجورا، وغودر الحق إذ قهرت مقهورا، وفقدت بفقدك التكبير والتهليل، والتحريم والتحليل، والتنزيل والتأويل، وظهر التغيير والتبديل، والإلحاد والتعطيل، والأهواء والأضاليل، والفتن والأباطيل)^(١).

وبعد هذه الكلمات من الإمام الحجة ﷺ يتضح جليا أنه لا معنى لتلك الدعوى أن قتله كان مصلحة للإسلام بل بقتله قتل الإسلام وقد تضمن كثير من الروايات والزيارات هذا المعنى فلا أثر لرد الاستشهاد بتلك المقاطع من زيارة الناحية المقدسة بدعوى عدم تمامية نسبة الزيارة المذكورة للحجة ﷺ.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٢٢.

وأما النقطة الثالثة: وهي أنه عنون ثورته بغير عنوانها وهو الشهادة بهدف تهيج عناصر الثورة في عروق المسلمين فهذه أيضا كسابقتها دعوى بلا دليل. هذا أولا.

وثانيا: أنه إذا لم يكن في قضية الإمام الحسين عليه السلام وحركته ما يؤثر في عروق المسلمين واقعا فإن العنوان لن يؤثر إذ أنه لا واقع له.

وثالثا: إن حركة الإمام الحسين عليه السلام كانت أساسا مبنية على تحرك ذلك المجتمع والمفروض وجود كل دواعي التحرك لديه، وبعبارة أخرى إن جميع ما يسمى بعناصر الثورة والحركة ضد الحكم الأموي كان متوفرا لدى المجتمع، سواء كان من جهة القيادة، أو من جهة المجتمع نفسه، أو من جهة الحكومة القائمة، وقد هياأ الإمام الحسن عليه السلام كل ذلك بصلحه وشروطه على الحكومة الأموية، وبذلك تحقق لدى المجتمع الدافع الذاتي للتغيير بوعي تام ناتج عن التجربة الدموية التي رزح تحت وطأتها مدة حكم معاوية، فاقتنع بلزوم الرجوع لآل محمد عليهم السلام، ولزوم إرجاع الحق إليهم، والانضواء تحت رايتهم، بأي ثمن كان ولو ببذل المهج وخوض اللجج، وقد وطنوا أنفسهم على الموت، كما كتبوا بذلك للإمام الحسين عليه السلام، وهذا الأمر واضح لا إشكال فيه ولا غبار عليه، فلا حاجة لاستشهاد

٢٤٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

الإمام الحسين ﷺ لإيجاد تلك العناصر أو لتهييجها، فهي موجودة ومهياة، فضلا عن تقنيع استشهاده بغير واقعه وعنوانه بغير عنوانه.
رابعا: لو تنزلنا وفرضنا جدلا أنه بعد قتله نبض قلب بالحياة، وعرف أنه لا بد من التغيير فما فائدة ذلك وقد قتل الإمام الحسين ﷺ؟

فهل سيجد له من يقوده من أئمة الحق؟

وهل سيصدقه أحد بعد أن خذل الإمام الحسين ﷺ وغدر به؟

وهل بقي عذر لمعتذر؟

خامسا: أليست التجربة الكوفية كافية لتحيي في نفوس أولئك شيئا من تلك العناصر بحيث يثورون ضد بني أمية ويقفون إلى جانب الإمام ﷺ؟

فإذا لم تحي تلك التجربة شيئا من تلك العناصر وهي واقع عاشه أهل الكوفة فهل سوف يحييها عنوان لا واقع له؟!؟

سادسا: ما هو الضمان لحياة المجتمع بعد قتله؟ أو أن يثور بعده؟

فلماذا لا يحتمل أن يكون الأمر على العكس؟

فقتل الإمام الحسين ﷺ قد يزيد أعداءه وحشية وإصرارا على مواجهة أي حركة وإخماد أي ثورة إذ القائد الذي يمكن أن يهابوا جانبه وأن يجتمع الناس إليه قد قتل وهذا ما حصل فعلا.

بل قد يزيد الأمر سوء إذ يصبح الأمر مطلقاً في يد بني أمية فلا توجد هناك شخصية يخاف جانبها الأمويون وهذا أيضاً قد تحقق. أضف إلى ذلك كله أن ذلك الهدف لم يتحقق فلم يتحرك المجتمع الإسلامي في وجه بني أمية بقصد إعادة الحق إلى أهله بل لم تنجح أي حركة وثورة في إبعاد بني أمية وإعادة الحق إلى أهله وإن رفع في بعضها شعار مظلومية أهل البيت والطلب بحقوقهم إلا أنه لم يرجع الحق إلى أهله.

وأضف إلى ذلك ما هو الضمان على أن لا يستثمر ذلك من له هوى في الخلافة وإن كان مخالفاً لأهل البيت عليهم السلام كابن الزبير وبني العباس؟

ودعوى أن المهم هو أن الدولة الأموية قد سقطت بسبب قتل الإمام الحسين عليه السلام وما ترتب على ذلك من حركات وثورات توالى على تلك الدولة الأموية إلى أن سقطت وذلك هو هدف الإمام الحسين عليه السلام.

فهي غير مجدية هنا وذلك أن سقوط الدولة الأموية بسبب قتل الإمام الحسين عليه السلام وما ترتب عليه من حركات وثورات وإن كان صحيحاً إلا أن ذلك لازم لقتله لأنه سبب تحركه وقيامه والبحث في تفسير الفعل الحسيني وتعليله في أسبابه ودوافعه لا في

آثاره ولوازمه، وبعبارة أخرى إن ذلك لا يفيد في إثبات أن هدف الإمام الحسين عليه السلام ذلك يعني أن يقتل لتسقط الدولة الأموية فقط، أ، تتعاقب عليها الثورات بأي طريقة، وبأي قيادة، فإن ذلك تغيير وليس هدف الإمام الحسين عليه السلام التغيير لأجل التغيير، بل هدفه هو رجوع الأمة إلى الخط الإلهي الذي فرضه الله سبحانه على الأمة وبينه رسوله صلى الله عليه وسلم إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، وسيرها في ركابهم وتحت قيادتهم، وهو ما عبر عنه بـ (طلب الإصلاح في أمة جده) وأما ذهاب ظالم وقيام ظالم آخر فليس بهدف لحركة الإمام وقيامه، سقطت دولة الأمويين وقامت دولة العباسيين وازداد الطغيان والظلم فما الذي استفاده المجتمع الإسلامي أو أهل البيت عليهم السلام؟

والخلاصة أنه وإن سقطت الدولة الأموية إلا أن ذلك ليس هو المطلوب والغاية لآل محمد عليهم السلام بل غايتهم رجوع الأمة إلى الصراط المستقيم، وإرجاع الحق إلى أهله، والخلافة إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، والالتزام بنهجهم، واتباع قولهم وأمرهم وإسقاط دولة الظالمين تحت قيادتهم، وإقامة دولة الحق بزعامتهم، لا أن يقتلوا ليتحرك الناس بسبب قتلهم.

الفصل الثالث..... ٢٤٩

أما النقطة الرابعة: وهي أنه عنون ثورته بغير عنوانها بل بعنوان إقامة الحكم الإسلامي فرارا من غلبة طابع إلقاء النفس في التهلكة، فهذه ليست بصحيحة. وذلك لأمر:

الأول: أن ذلك أيضا مجرد دعوى لا دليل عليها، بل الدليل على خلافها وسوف يأتي فيما بعد.

الثاني: أن العنوان لن يغير الواقع إذا كان الواقع هو إلقاء النفس في التهلكة.

الثالث: أنه إن عنون حركته للناس بذلك فبمعناها أمام الله عز وجل؟

وبعبارة أخرى أن حركة الإمام عليه السلام محكومة بالأحكام الشرعية، فلذلك هرب من المدينة لما أحس بالخطر، وخرج من مكة لما أريد اغتياله في الحرم حفاظا على حرمة مكة، فكل مراحل حركته كانت خاضعة واقعا للحكم الشرعي، فكيف يقدم على التهلكة دون موجب شرعي سوى تغيير عنوان حركته؟

وهل أن (تبيح عناصر الثورة في عروق المسلمين) عذر شرعي يعتذر به أمام الله جلت قدرته؟!

الرابع: متى كان أهل البيت يتخذون الإعلام - إذا كان الأمر خلاف الواقع - طريقا لحركتهم وقيامهم؟

ومتى كان الإعلام المزيف الذي لا يحكي الواقع منهجا لهم!!؟
كيف ذلك وقد أعلن في من كان معه ومن تبعه خبر قتل
مسلم وهانئ وعبد الله بن يقطر وخذلان من وعده النصر حتى
يكون الجميع على بصرة من أمرهم، فإذا لم يخف مثل تلك الأنبياء،
مع ما كان لها من الأثر في تفرق أكثر من اجتمع إليه من الأعراب،
فهل يخفي ما هو أعظم وأخطر على الجميع!؟

الخامس: إذا لم يكن إقامة الحكم الإسلامي هدفه الحقيقي
والواقعي فلماذا أرسل مسلما وكاتب أهل الكوفة؟

أكل ذلك كان إعلاما أجوفا خاليا من الواقع!؟

أقوله سلام الله عليه لأهل الكوفة بعد وصول كتاب مسلم:

(فإني قادم عليكم في أيامي هذه إن شاء الله)^(١).

أكان أيضا إعلاما دون واقع؟

أليس هو القائل:

(فو الله ما تعمدت كذبا مذ علمت أن الله يمقت عليه أهله،

ويضر به من اختلقه)^(٢).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٩.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٣٧٢.

السادس: إن هدف الإمام الحسين عليه السلام الحقيقي هو إقامة الدولة الإسلامية، وأن توجهه كان إلى الكوفة، وكفينا هنا التذليل على ذلك بإرسال مسلم وغيره وكتابته لأهل الكوفة وبيان ما ينبغي للإمام وسوف يأتي رد ما أشكل به على هذا.

والخلاصة هنا أن هذه النظرية بهذا التحليل وهذه الصورة ليست بصحيحة ولا يمكن أن يفسر بها حركة الإمام عليه السلام أو تنسب إليه في حركته عليه السلام.

وأما دعوى الجمع بين الروايات ورفع التعارض بينها بتلك النظرية بقول ناقل النظرية (وبذلك يلغي الشهيد الصدر مظاهر التعارض في النصوص التاريخية التي يصرح في بعضها الإمام عليه السلام بعلمه بشهادته، وفي بعضها بطلب إقامة الحكم الإسلامي).

فحيث إن أهم ركائز تلك النظرية بل جميعها غير تامة فلا جمع فيها.

بل نقول هنا: إنه لا تعارض بينها حتى تحتاج إلى الجمع كما سيتضح ذلك إن شاء الله.

٢٥٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وبعد ذلك كله نقول: إن تلك النظرية ليست بنظرية مستقلة مقابل النظرية الغيبية بل هي في واقعها راجعة لها إن لم تكن هي بنفسها بزيادة بعض التحليلات، وهذا لا يغير نفس النظرية. ولبيان هذه الدعوى نقول:

إن السيد الصدر رحمه الله ذكر أن الإمام الحسين ﷺ يعلم حتى بالعلم العادي أنه يقتل، والظاهر أنه اعتمد في ذلك على تقييم الناصحين للإمام الحسين ﷺ وتحذيراتهم وحيث إنه لم يستطع تجاوز تلك العقبة ادعى تلك الدعوى، وهي أن توجهه وخروجه حقيقة ليس إلا إلى الاستشهاد، وعليه فمن الواضح أن تلك التحذيرات أكثر ما توقعه هو استشهاد الإمام الحسين ﷺ متى ما خرج إلى الكوفة.

فيتوجه إليه السؤال التالي:

لماذا إذن توجه إلى الكوفة وهو يعلم بذلك؟

لماذا لم يهرب كما هرب رسول الله ﷺ من أهل مكة؟

لماذا لم يسكت كما سكت أبوه من قبل؟

ولا أعتقد أن لدى تلك النظرية جواباً إلا أن الإمام الحسين عليه السلام لديه وظيفته الخاصة وهي الاستشهاد وبهذا يتضح رجوع هذه النظرية إلى النظرية الغيبية.
هذا تمام البحث في هذه النظرية.

النظرية الرابعة: نظرية الشيخ مطهري:

وتقول هذه النظرية إن الإمام الحسين عليه السلام خرج من المدينة رافضاً بيعة يزيد، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وبعد إعلانه ذلك كتب له أهل الكوفة يدعونه للخروج إليهم ووعدوه بالنصر، لذلك خرج إليهم، وأما احتمال غدرهم بل حتى العلم به فإنه لا يمنع من رفضه لبيعة يزيد، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وإقامة الحجة عليهم.

وهذه النظرية للشيخ مرتضى مطهري كتبها وعرضها بشكل مفصل في كتابه الملحمة الحسينية.

وهذه النظرية اعتمدت ثلاثة عوامل جعلتها الأساس في حركة الإمام الحسين عليه السلام وعلى أساس تلك العوامل الثلاثة جعلت لحركة الإمام الحسين عليه السلام جهات متعددة:

العامل الأول: طلب البيعة من الإمام الحسين ﷺ ليزيد ورفضه لها وتوجهه إلى مكة.

العامل الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

العامل الثالث: كتابة أهل الكوفة له وهذا بعد رفضه البيعة ليزيد.

جعل العلامة مطهري هذه العوامل الثلاثة هي محور الحركة الحسينية، ورتب على ذلك خروج الإمام الحسين ﷺ من المدينة، ثم أنه وجهت له الدعوات من أهل الكوفة فاستجاب لتلك الدعوات إذ لا بد له من إقامة الحجّة عليهم، وبهذه العوامل الثلاثة حاول الشيخ مطهري تجاوز العقبات المهمة في حركة الإمام الحسين ﷺ.

فمشكلة التقييم تجاوزها بعدم انحصار الدواعي للذهاب إلى الكوفة في الاستجابة لأهلها، بل هناك عاملان آخران وهما رفضه بيعة يزيد، والثاني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وبذلك أيضا تجاوز المشكلة الأصعب ألا وهي مواصلة المسير بعد علمه بمقتل مسلم وغدر الكوفة به.

ويؤكد على أن العاملين الأولين هما الأهم في إتمام مسيرة الإمام الحسين ﷺ، واعتبر أن عامل دعوة الكوفة لم يكن الأهم، بل على العكس فهو الأقل أهمية، ويستدل على ذلك بقوله:

[وإلا لو كان الأمر غير ذلك فإن تبدل وضع الكوفة كان كفيلا بأن يدفع الإمام عليه السلام للتخلي عن سائر أهدافه الأخرى، ويتجه نحو المصالحة مع النظام ويوافق على المبايعة، ويتخلى عن موضوعه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١)].

دراسة النظرية وتقييمها:

اعتمدت هذه النظرية بشكل كامل على تعدد العوامل في حركة الإمام الحسين عليه السلام واستقلالية كل عامل عن الآخر، بحيث إن أي عامل تعترضه مشكلة لا يستطيع تجاوزها فإن العامل الآخر يتجاوزها ولا تؤثر في استقلاليته.

وتتشكل تلك النظرية من عدة نقاط:

الأولى: تعدد العوامل في حركة الإمام الحسين عليه السلام.

الثانية: أن العوامل ثلاثة.

الثالثة: أن عامل دعوة الكوفة متأخر عن عامل رفض مبايعة

يزيد.

(١) الملحمة الحسينية القسم الرابع جوهر القضية الحسينية وهذا ملخص ما أفاده

هناك.

٢٥٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

الرابعة: استقلال كل عامل عن الآخر في التأثير في القضية الحسينية.

الخامسة: أن عامل مبايعة الكوفة أقل العوامل أهمية.

السادسة: أن عدم رجوع الإمام ﷺ دليل على التعدد، هذا أولاً.

وثانياً: على أهمية غير عامل الكوفة.

وتحتاج هذه النظرية إلى البرهنة على كل نقطة من تلك النقاط، إلا أن العلامة مطهري ولم يبرهن على تلك النقاط بشكل مفصل، والشيء الذي ذكره كدليل بشكل مجمل على ذلك هو قوله: (وإلا لو كان الأمر غير ذلك إلخ).

إلا أنه من الواضح أن ذلك لا يصلح دليلاً على تلك النظرية إذ أن ذلك أحد الإشكالات المطروحة في حركة الإمام الحسين ﷺ، فلا يمكن أن يجعل في جملة أدلة أي نظرية أو تحليل لقضية الإمام الحسين ﷺ، بل تكون تلك النظرية فرضية للفرار من مواجهة ذلك الإشكال ومن البديهي أن لا يكون ذلك دليلاً عليها.

والمهم الآن ملاحظة تلك النقاط:

أما الأولى: فسيبين أمرها بعد ملاحظة النقاط الأخرى.

وأما الثانية: وهي أن العوامل التي ذكرها ثلاثة

فالظاهر أنها ليست تامة، فما ذكره ليس ثلاثة بل هو في الحقيقة عاملان، وذلك أنه جعل رفضبيعة يزيد عاملا مستقلا مقابل العامل الثاني، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك ليس بصحيح، لأن ذلك العامل من مصاديق العامل الثاني، فإن البيعة ليزيد منكر رفضه الإمام الحسين عليه السلام، ودعى إلى رفضه، وعليه فيكون رفض البيعة قسما من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا قسيما له، هذا إن لم نقل أنه هو بنفسه، وبهذا يتضح عدم تمامية تثليث العوامل المذكورة فتكون عوامل تلك النظرية اثنين لا ثلاثة.

وأما النقطة الثالثة: أن عامل دعوة الكوفة متأخر عن عامل رفض مبايعة يزيد.

ففيها أن كتابة الكوفة ودعوتها للإمام الحسين عليه السلام لها فرضان، تارة قبل هلاك معاوية وقبل رفض مبايعة يزيد، وأخرى بعد هلاكه، أما بعد هلاك معاوية وبعد رفض المبايعة فمسلم أن أهل الكوفة كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام في مكة، ولكن هذا لا يفيد هذه النظرية، إذ أن ثبوت الكتابة المتأخرة لا تنفي تقدم الكتابة على ذلك، وما يفيدها هو إثبات نفي تقدم الكتابة على رفض المبايعة، وذلك أن هدف هذه النظرية من ذكر هذا العامل هو جعل رفض البيعة عاملا

مستقلا غير معتمد على عامل دعوة الكوفة، وأثر هذا يظهر لديها في تعدد جهات حركة الإمام الحسين ﷺ، وعليه فالأمر المؤثر هو إثبات عدم تقدم الكتابة، أو إثبات انحصار الكتابة فيما بعد الرفض، والمهم أن هذا مجرد دعوى من العلامة مطهري لم يورد عليها أي دليل سواء كانت الدعوى هي انحصار الكتابة بما بعد الرفض، أو كان نفي الكتابة قبل الرفض ن وهذه الدعوى قضية تاريخية تحتاج إلى دليل، ولا تخضع إلى مجرد التصور، بل تفتقر في إثباتها إلى نص تاريخي ن ولم تذكر لنا تلك النظرية مستندها في ذلك، وعلى كل فإن النصوص التاريخية تثبت خلاف تلك الدعوى، فإنها تثبت تقدم المكاتبه على رفض بيعة يزيد، وأنها كانت في حياة معاوية بعد وفاة الإمام الحسن ﷺ بل في حياته أيضا.

ففي حياة الإمام الحسن ﷺ أجاب الإمام الحسين ﷺ

مكاتبهم:

(قد كان صلح وكانت بيعة كنت لها كارها فانظروا مادام هذا

(يعني معاوية) حيا فإن يهلك نظرنا ونظرتهم).

قال البلاذري فلم يكن شيء أحب إلى الشيعة من هلاك معاوية^(١).

وأيضاً أجاب مكاتبتهم له بعد وفاة الإمام الحسن عليه السلام:

(إني لأرجو أن يكون رأي أخي في المواعدة ورأيي في جهاد الظلمة رشداً وسداداً، فالصقوا في الأرض، وأخفوا الشخص والتمسوا الهدى ما دام ابن هند حياً، فإن يحدث به حدث وأنا حي يأتيكم رأيي إن شاء الله)^(٢).

كما تجد أيضاً في تقارير والي المدينة أيام حياة معاوية دليلاً على أكثر من المكاتبة وهو كثرة المختلفين إليه، وقد تقدم ذلك كله فراجع.

وعليه فمسألة تقدم مكاتبة أهل الكوفة على رفض الإمام عليه السلام لبيعة يزيد أمر قطعي، فقد نقله المؤلف والمخالف، وكتابتهم المتأخرة عن البيعة لا تنفي المتقدمة.

النقطة الرابعة: استقلال كل عامل عن الآخر.

وقبل تقييم هذا النقطة لابد من التنبيه على أهميتها لو ثبتت صحتها، وذلك أن استقلالية كل عامل يعني تعدد الجهات في حركة

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨١.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٢.

٢٦٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

الإمام الحسين ﷺ، والثمرة المهمة لذلك تتضح في تمكن هذه النظرية من تجاوز عقبة الناصحين والمحذرين، فحيث إن الإمام ﷺ لم تكن حركته معتمدة بشكل كامل على دعوة أهل الكوفة، بل هناك مؤثر آخر فيها، وهو العامل الثاني فصحة تلك النصائح والتحذيرات لا تمثل أية مشكلة، إذ أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون كافيا في تحريك الإمام تجاه الكوفة، بل تستطيع هذه النظرية أن تتجاوز العقبة الأصعب والمشكلة الأكبر في تحليل قضية الإمام الحسين ﷺ وهي مشكلة مواصلة الإمام ﷺ حركته بعد علمه بمقتل مسلم بن عقيل وهانئ بن عروة ورسوليه الآخرين إلى أهل الكوفة، فإذا فقد أحد العوامل أثره بانقلاب الكوفة فالعامل الآخر مؤثر.

ولأجل أهمية هذه النقطة بالذات فهي تحتاج إلى دليل واضح، ولا يكفي التدليل على تعدد العوامل لإثباتها لاختلاف جهة موضوعيهما، بل لا بد من إثبات استقلالية كل من تلك العوامل في التأثير في قضية الإمام الحسين ﷺ.

وهذا ما لم تثبته تلك النظرية ويمكننا أن نكتفي بذلك لرد تلك النقطة، لعدم الدليل عليها.

ولكننا ندعي هنا بطلانها، وثبوت الدليل على خلافها.

كما أنه لو ثبت عدم تعدد العوامل لكفى عن إثبات عدم استقلالية كل من تلك العوامل ولإثبات ذلك نقول:

أولاً: قد تقدم أن رفض بيعة يزيد ليس عاملاً مستقلاً، بل هو يرجع في الحقيقة إلى عامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن لم يكن هو نفسه، إذ المنكر الذي أراد الإمام الحسين عليه السلام تغييره، ودعا الأمة إلى رفضه هو بيعة بني أمية وخلافة يزيد، إذ أن كل الظلم والجور والقتل وغير ذلك، والمهم أن رفض بيعة يزيد ليست عاملاً مستقلاً في تأثيره أو سبباً منفرداً عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى فرض أننا ننزلنا وسلمنا بأنه عامل مقابل العاملين الآخرين، إلا أننا لا نسلم بأنه عامل مستقل عن غيره، بل ندعي أن (رفض بيعة يزيد) وعامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعتمدان على العامل الثالث وهو دعوة الكوفة.

وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لوجوبها شرط وهو وجود الناصر، وحتى المخالفة على يزيد أيضاً تتوقف على ذلك وإلا كانت إلقاء للنفس في التهلكة، فهما لا يجبان إلا إذا توفر ذلك الشرط، وعلى ذلك فلا بد من إثبات تحققه بشكل مستقل عن عامل دعوة الكوفة لتمام تلك الفرضية وأنى لها ذلك؟

ومن الغريب جدا أن الشيخ مطهري استشهد بمقطع من خطبة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ على لزوم الأمر بالمعروف، وغفل عن أن قيام الحجّة لتحقق شرطها وهو وجود الناصر قال ﷺ:

(لولا حضور الحاضر، وقيام الحجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أوهها)^(١).

وفي هذا المقطع نجد الجواب الكافي والوافي فقد علل أمير المؤمنين قيام الحجّة عليه بوجود الناصر.

وعلى هذا فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خصوصاً في مثل ظرف الإمام الحسين ﷺ يتوقف على وجود الناصر، فلا تقوم حجّة عليه إلا مع وجوده، فيكون ذلك المقطع من خطبة أمير المؤمنين شاهداً على الشيخ مطهري، لا شاهداً له، ودليلاً على ما ذكرناه.

وأما قوله (وما أخذه الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم) فهذا المقطع مقيد بوجود الناصر، وقد

(١) نهج البلاغة، شرح محمد عبده، الخطبة الشقشقية، ج ١، ص ٣١.

تقدم اعتذار أمير المؤمنين عليه السلام عن المطالبة بحقه قبل هذا الكلام بقوله:

(فسدلت دونها ثوبا، وطويت عنها كشحا، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذا، أو أصبر على طخية عمياء، بهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه فرأيت الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الخلق شجى أرى تراثي نهبا)^(١).

نعم تجد تصريح أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الموضوع أنه عند ما لم يجد الناصر صبر على البلاء، وهو يرى حقه في يد غيره، وسقط عنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعدم وجود الناصر.

والإمام الحسين عليه السلام هنا مثله فإن لم يكن هناك ناصر له فلا موضوع لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل حتى المخالفة على يزيد لا موضوع لها إلا بالناصر فإذا لم يوجد فليس لديه إلا الصبر.

وعلى هذا تكون دعوى استقلالية هذا العامل غير تامة، وكذا رفض بيعة يزيد تحتاج إلى الناصر فلا تكون أيضا مستقلة.

(١) المصدر السابق.

فلا يبقى لتلك النظرية إلا أن ترجعها إلى عامل دعوة أهل الكوفة للإمام ﷺ، وبهم يكون قد حصل على الناصر، فعندها يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فيرفض بيعة يزيد، وعلى ذلك فالذي ينبغي أن يدعي أن تلك العوامل مترتبة في الوجود وكل واحد منا متوقف على الآخر لا مستقل عنه في التأثير.

فالأول: وجود الناصر وهم أهل الكوفة، ويكون هذا العامل أهم العوامل لتوقف العاملين الآخرين عليه.

الثاني: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لقيام الحجة بوجود الناصر.

الثالث: رفض بيعة يزيد التي هي مصداق للثاني كما تقدم، وذلك لوجود الناصر أيضا.

بل يمكن لنا أن ندعي نحن أنه لا يوجد عوامل متعددة في ما ذكره العلامة مطهري، فلا يوجد في الحقيقة إلا عامل واحد، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما رفض بيعة يزيد فهي راجعة إليه كما تقدم، وأما دعوة أهل الكوفة فهي في الحقيقة ليست بعامل مستقل، بل هي شرط عامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ من الواضح أنهما لا يجبان إلا إذا تحقق شرطهما وهو وجود الناصر، ومن الواضح جدا أن دعوة الكوفة تمثل تحقق ذلك الشرط، وعليه

فحتى دعوة الكوفة لا تمثل عاملاً مستقلاً، بل هي شرط لذلك العامل، فمتى ما تحققت وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فلا. وبهذا أيضاً تتضح لنا أهمية هذا الشرط أكثر لتوقف فاعلية ذلك العامل عليه.

والخلاصة مما تقدم كله أنه اتضح لنا خمسة أمور مهمة:

الأول: أن كل عامل من العوامل الثلاثة ليس مستقلاً بالتأثير في حركة الإمام الحسين عليه السلام فإذا فقد أحدها امتنع تأثير الباقي.
الثاني: اعتماد العاملين الآخرين بشكل كامل على عامل دعوة الكوفة.

الثالث: كون العنصر الأهم في حركة الإمام الحسين عليه السلام هو دعوة أهل الكوفة.

الرابع: أن مسألة دعوة الكوفة ليست عاملاً بل هي شرط لعامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعامل رفض البيعة يرجع له.

الخامس: أنه ليس في تلك النظرية إلا عامل واحد هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا الأمر لازم الأمر الرابع.

فبالأمر الثالث يجاب عن النقطة الخامسة وهي أن دعوة الكوفة هي الأقل أهمية في العوامل الثلاثة، فقد أثبتنا بملاحظة اعتماد العاملين الآخرين على دعوة الكوفة أنها الأهم، لأنها تمثل

٢٦٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وجود الناصر، فتتوقف فاعلية العاملين الآخرين عليها، وهذا يبطل تلك الدعوى.

وبالأمر الرابع والخامس يجاب عن النقطة الأولى، وهي دعوى تعدد العوامل فلا يثبت في الحقيقة إلا عامل واحد، وهو عامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما عامل دعوة الكوفة فهو في الواقع شرط ذلك العامل، لا أنه عامل بنفسه، ويؤيد هذا الأمر بل يدل عليه قول الإمام الحسين ﷺ لأخيه محمد بن الحنفية في وصيته عند خروجه من المدينة:

(أني لم أخرج أشرا ولا بطرا، ولا مفسدا ولا ظالما، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمتي جدي، أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر)^(١).

فحصره خروجه وحركته في طلب الإصلاح والأمر بالمعروف دليل على تلك الدعوة، وهي أن المحرك لقضية الإمام الحسين ﷺ في خروجه عامل واحد فقط هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ونتيجة ما تقدم هو عدم صحة تعدد العوامل في حركة الإمام الحسين ﷺ، فضلا عن دعوى استقلالية كل منها، فالمحرك له هو

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٢٨.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذلك يثبت عدم صحة تلك النظرية في تحليلها القضية الحسينية.

كما أنه تبرز أمامها عندئذ مشكلتان:

الأولى: مشكلة النصائح والتحذيرات.

والثانية: الإشكالية التي أثارها مواصلة الإمام الحسين عليه السلام

مسيرة تجاه الكوفة بعد علمه بانقلاب الكوفة وقتل مسلم.

فعلى فرض أنها تجاوزت العقبة الأولى، فإنها تعترضها المشكلة

الثانية فإذا كان الإمام عليه السلام معتمداً في مسيرة على وجود الناصر فلماذا

لم يرجع بعد تخاذل الناصر؟

ولا يمكن تحليلها بوجوب الأمر بالمعروف بعد ثبوت توقف فعلية

على تحقق شرطه وهو وجود الناصر، والمفروض انقلابه وتخليه عن وعده.

وأما الإجابة بإقامة الحجة فقد تقدم الجواب عليها، وأنها

ليست بصحيحة بل لا موضوع لها، فراجع.

وعلى فرض صحتها فهي ممكنة الفرض قبل العلم بانقلاب

الكوفة، ووصول خبر قتل مسلم أما بعد ذلك فلا موضوع لإقامتها

والوجه في ذلك واضح.

وأما قول مطهري عند اعتباره عامل دعوى الكوفة الأقل

أهمية مستدلاً على ذلك بقوله:

(وإلا لو كان الأمر غير ذلك فإن تبدل وضع الكوفة كان كفيلا بأن يدفع الإمام عليه السلام للتخلي عن سائر أهدافه الأخرى، ويتجه نحو المصالحة مع النظام، ويوافق على المبايعة، ويتخلى عن موضوعه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

فهذا لا دليل فيه على شيء بل دليل على عدم العلم بدافع الإمام الحسين عليه السلام في استمرار حركته، لا أنه يثبت فرضية تعدد العوامل، كما أنه يجاب عن ذلك أن الإمام الحسين عليه السلام، طلب تركه يرجع من حيث أتى، أو أن يتوجه إلى ثغر من ثغور المسلمين، وقد تكرر منه هذا الطلب، وهذا أيضا يدل على أن عامل دعوة الكوفة هو المحرك لقضية الإمام الحسين عليه السلام، فحيث انقلبوا ارتفع موضوع عامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعدم الناصر.

وفي اعتقادنا أن ذلك الكلام يمثل الصعوبة التي تواجهها هذه النظرية في تخطي تلك المشكلة التي أثارها مواصلة الإمام الحسين عليه السلام مسيره حتى التجأت إلى تلك الدعوى لتتجاوزها.

وتزداد المشكلة التي تواجهها هذه النظرية صعوبة ووضوحا بشكل أكبر بعد إثبات عدم كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عاملا مستقلا بنحو مطلق، بل هو يعتمد على وجود الناصر، وعليه

فذلك الكلام في الواقع إشكال على نظرية الشيخ مطهري لا دليل لها.

وكما أنه فرض تلك الفرضية للفرار من ذلك الإشكال فرض غيره الوظيفة الخاصة لأنه واجه تلك المشكلة بعينها.

والنتيجة لبحثنا هي أن هذه النظرية أيضا لم تستطع تحليل القضية الحسينية دون أن تعترضها مشاكل فكرية لم تستطع أن تتجاوزها، وفرضيتها غير صحيحة وعواملها غير تامة، وعليه فلم تتمكن من تفسير الفعل الحسيني تفسيراً معقولاً، من ما ذكرنا من الاشتباه أو الغفلة في ملاحظة النصوص التاريخية.

النظرية الخامسة: النظرية الطبيعية:

وتفسر هذه النظرية حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساس معطيات الأحداث الطبيعية، وتوفر الظروف الخارجية العادية للنهوض والقيام، وبذلك تنفي العامل الغيبي، ويفترض أن تعتمد هذه النظرية بشكل أساسي على دعوة الكوفة للإمام الحسين عليه السلام، والظاهر أن أول من فسر القضية الحسينية على هذا الأساس هو السيد المرتضى عليه السلام في كتابه تنزيه الأنبياء، فقد علل خروج الإمام الحسين عليه السلام على أساس عادي وطبيعي، وهو أن دعوة الكوفة

توجب غلبة الظن بالوصول إلى حقه، وغلبة الظن توجب القيام، فوجب عليه ذلك، وأما مسألة التقييم للمجتمع الكوفي فإن السيد ﷺ مع أنه كان في صدد الجواب عن تلك الإشكالات - التي أثيرت أمام القضية الحسينية من جهة الناصحين والمحذرين له من غدر الكوفة به كما غدرت بمن قبله وأيضاً إشكال مواصلة المسير مع العلم بالغدر بمسلم ﷺ - إلا أنه أجاب عن ذلك بقوله: (قد علمنا أن الإمام متى ما غلب على ظنه أنه يصل إلى حقه والقيام بما فوض إليه بضرب من الفعل وجب عليه ذلك)^(١).

والمهم أنه يمكن لنا أن نقول إن هذه النظرية اعتمدت في تحليلها على أمر عادي، وهو غلبة الظن بالوصول إلى الحق، ومن الواضح أن التعليل بغلبة الظن يعني دعوى طبيعية الموجب له، إذ من الواضح أنه لا معنى لفرض عليّة الوظيفة الخاصة المعللة بجهة غيبية لغلبة الظن، فالتحرك تجاه تحقيق الوظيفة الخاصة وامثالها لا يرتبط بالحالة النفسية من اطمئنان أو ظن أو شك تجاه موضوعها، فيجب معها الامتثال حتى لو ظن بالخلاف، وعليه فلا بد أن يكون الموجب لغلبة الظن أمراً عادياً، وليس في البين ما يمكن فرضه إلا

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٩٦ - ٩٧.

دعوة أهل الكوفة، وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو متوقف على وجود الناصر، وعليه فدعوة أهل الكوفة بحسب الظاهر أوجبت غلبة الظن بوجود الناصر الموجب لغلبة الظن بالوصول إلى الحق، وحيث إن الإمام الحسين عليه السلام حصل له ذلك وجب عليه القيام، وإن لم يحصل لغيره ذلك الظن، أو حصل له الظن بخلافه، فالحجة بحسب ظنه الشخصي لا ظن غيره، وبهذا البيان يمكن أن يجيب السيد عليه السلام عن إشكال المحذرين والناصحين، فإنه وإن لم يحصل لهم ذلك الظن أو حصل لهم ظن بخلافه، إلا أن المحرك للمتشرع غلبة ظنه، وهي الحجة عليه، لا غلبة ظن الآخرين، وبهذا أيضا يمكن له أن يجيب عن مسألة مواصلة المسير حتى مع العلم بانقلاب الكوفة، هذا ما يمكن لنا تقريب كلام السيد عليه السلام به، وهو أيضا ما يمكن أن يقرب به النظرية الطبيعية بشكل عام، نعم يمكن فرض إيجاب دعوة أهل الكوفة لغلبة ظن العقلاء بالوصول إلى الحق ولكنه بعيد وسيأتي بيان الوجه في ذلك.

دراسة النظرية:

تتضمن هذه النظرية عدة أمور:

الأول: أن موضوع الحكم الشرعي هو غلبة الظن.

الثاني: أن غلبة الظن الذي هو موضوع للحكم الشرعي هو غلبة الظن الشخصي لا النوعي ولا عبءة بظن الغير.

الثالث: إن وعد أهل الكوفة بالنصر موجب لغلبة الظن بالوصول إلى الحق، وهذا الأمر وإن لم يصرح به السيد فيما نقله عنه صاحب البحار، إلا أنه ليس هناك ما يوجب غلبة الظن بالانتصار على بني أمية والوصول إلى الحق إلا وعد أهل الكوفة وهو يمثل وجود الناصر.

الرابع: استمرار غلبة الظن مع العلم بقتل مسلم.

مثلت هذه النقاط مقدمات مترتبة كبرى وصغرى أما الكبرى فهي (موضوع الحكم الشرعي هو غلبة الظن) (غلبة الظن هو الشخصي) = (موضوع الحكم الشرعي هو غلبة الظن الشخصي) وكلما تحقق موضوع الحكم تنجز الحكم ووجب الفعل = (كلما غلب الظن الشخصي بالوصول إلى الحق ووجب القيام) والصغرى هي (كلما دعت الكوفة الإمام حصل غلبة الظن الشخصي بالوصول إلى الحق).

والنتيجة (كلما دعت الكوفة الإمام ووجب القيام).

وهذه المقدمات لا تخلو من إشكالات، أما الأولى فإن كان مراده من كون غلبة الظن هو الاطمئنان والثوق الذي هو متاخم للعلم وما بحكمه من حيث تنجز الموضوع به فلا إشكال، وإن كان المراد ما هو ظاهر من اللفظ وهو الظن الغالب والذي يمثل تراكما احتماليا لا يصل إلى درجة الاعتماد عليه لدى العقلاء، وليس هو اطمئنانا ولا وثوقا ن فليس بحجة، بل تلك الاحتمالات بحكم الشك في عدم إمكان الاعتماد عليها، وعلى ذلك فلا يعلم تحقق التكليف إنما هو بالعلم بتحقق الموضوع أو الوثوق والاطمئنان به، ومع عدم ذلك فالتكليف مشكوك فيه، والشك فيه مساوق للعلم بالعدم.

وأما النقطة الثانية: أن غلبة الظن الذي هو موضوع للحكم الشرعي هو غلبة الظن الشخصي لا النوعي ولا عبرة بظن الغير. وهذه النقطة تنحل في الواقع إلى أمرين الأول هو ما ذكر، والثاني أن ما كان لدى الإمام الحسين عليه السلام هو ظن شخصي.

أما الأمر الأول فالظاهر أنه مسلم في الجملة وأن المأخوذ في موضوع الحكم الشرعي هو الأمر الشخصي لا النوعي، إذ أنه من

الواضح أن المحرك للمكلف هو قطعه الشخصي لا قطع غيره وحيث إن المراد من الظن هو المتأخم للعلم أي الوثوق والإطمئنان فهو بحكم العلم، غلا في بعض الموارد الجزئية التي لا عبرة فيها بالظن أو القطع الشخصي، وعليه فلا عبرة بعدم ظن الآخرين أو بظنهم بالعدم.

وأما الأمر الثاني فإن الوجه في حمل الظن على الشخصي لا النوعي^(١) أنه لو كان المراد من الظن في قضية الإمام الحسين ﷺ هو الظن النوعي - أي أن الاحتمالات المتراكمة التي من شأنها أن توجب رجحان الفعل لدى عامة العقلاء عند تحققها - لكان الأمر

(١) ليعلم أن بحثنا هنا إلزامي أي أن من التزم بصحة النصائح ولم يستطع الجواب عنها فإنه لا يمكنه دعوى أن ظن الإمام الحسين ﷺ نوعي لما ذكرناه، خصوصا بعد أن أثبتنا أن عامة النظريات ترجع إلى النظرية الغيبية، أما بالنسبة لنا فحيث إننا استطعنا بنظريتنا تجاوز عقبة النصائح فتكون حركة الإمام الحسين ﷺ عندنا مبنية على أساس عقلائي وليس شخصي غيبي نعم يحتاج إلى بيانه إلى دقة وبعد الالتفات إليه سوف يحكم كل عاقل بعقلانية حركة الإمام الحسين ﷺ بل بضرورتها وسوف يأتي بيان ذلك عند بيان نظريتنا فانتظر.

على العكس تماما، إذ كل الأمور الموجودة الموجبة للظن لدى عامة العقلاء كانت على خلاف ذلك، أي أنها توجب الظن بعدم الوصول إلى حقه، فلو كان الظن هو الظن النوعي لأوجب عدم الخروج، فصحة التحذيرات والنصائح المبينة على حال الكوفة السابق وامتداح الإمام عليه السلام أصحابها، حيرت عامة الباحثين والمفكرين في القضية الحسينية، ولذلك فسر الفعل الحسيني على أساس إقامة الحجة، أو الوظيفة الخاصة أو غيرهما من النظريات، التي برزت على الساحة الفكرية، وبنيت على أساس غيبي مرجعه إلى عدم تمكن المفكرين والعقلاء من إدراك المحرك العادي للإمام الحسين عليه السلام، أو أن المدرك لهم يوجب عدم قيامه، وذلك يعني أن غلبة ظنهم موجب لعدم الخروج، وإذا أضفنا لذلك ما تقدم من أن المؤمن لا يلسع من جحر مرتين، ولا حظنا أن هذا الحديث من الأمثال النبوية وهو عقلائي، وعلى ذلك فكل هذه الأمور تمنع من حصول ظن بذلك، فضلا عن دعوى غلبته، بل لا تبعد دعوى إيجابها الظن بالخلاف، وعليه فلا بد أن يكون المراد من ذلك الظن الشخصي لا النوعي. وأعتقد أنه قد اتضح الوجه الذي لأجله قربنا كلام السيد على أساس الظن الشخصي.

وإذا كان المراد هو الظن الشخصي فتحتاج هذه النظرية إلى إثبات أن الإمام الحسين عليه السلام بنى حركته على أساس غلبة ظنه بالوصول إلى حقه إذ لا يكفي مجرد احتمال له ليكون دليلاً عليها خصوصاً بعد عدم انحصار التعليل في ذلك. هذا أولاً.

وثانياً: أن هذه الدعوى أي الاعتماد على الظن الشخصي بذلك في القيام هي في الواقع عبارة ثانية عن النظرية الغيبية، وذلك أنه متى ما كانت مجريات الأحداث تقتضي بحسب النهج العقلائي في التفكير أو الظن النوعي عدم وصوله إلى حقه ومع ذلك حصل له الظن الشخصي بالوصول إلى الحق، فمعنى ذلك هو عدم العلم العادي بسبب القيام، أو أن ما يعلم يقتضي عدم القيام وهذا هو بعينه تفسير القضية الحسينية على أساس النظرية الغيبية، إذ تقدم أن ظهور تلك النظرية إنما كان بسبب ذلك، ولا فرق في ذلك بين دعوى الوظيف الخاصة وعدمها بعد أن كان عدم العلم بالوجه في القيام هو أساس بروزها وظهورها على الساحة الفكرية.

والخلاصة أن دعوى - غلبة الظن هو الظن الشخصي - مسلمة في الجملة إلا أن دعوى أن الإمام عليه السلام اعتمد في خروجه على ذلك يلزم منه تحليل القضية الحسينية على أساس الجهة الغيبية وهذا خلاف فرض وجود المقدمات العادية والطبيعية.

وثالثا: أن المعصوم هو سيد العقلاء فلا يمكن أن يحصل له ظن من أسباب لا تقتضي حصول الظن لدى عامة العقلاء، نعم من العصمة نعلم لو فرض حصول ذلك أن هناك أمورا خفية أو دقيقة لم يطلع عليها عامة العقلاء، أو لم يلتفتوا إليها، أوجبت حصول ذلك لديه، ولو اطلعوا عليها لحصل لهم ذلك، ولأوجبوا عليه القيام، ومن الواضح جدا أن الالتزام بذلك هو في الواقع عبارة أخرى عن الاعتراف بعدم العلم بالوجه في حركة المعصوم عليه السلام، ونتيجة ذلك هو التحليل على أساس غيبي.

هذا بالنسبة للمقدمة الكبرى وأما الصغرى وهي النقطة

الثالثة فأیضا غير تامة وذلك:

أولا: إن دعوى حصول غلبة الظن بالوصول إلى الحق بسبب وعد الغادر ممنوعة، بل هي خلاف الطبع العقلائي، فلا يقبل التعليل بها خصوصا بعد مخالفة عامة العقلاء لها وتحذيرهم الإمام الحسين عليه السلام منها، ونصحهم له بخلافها وبعد إثبات صحة تلك النصائح، وامتداح الإمام الحسين عليه السلام لها ولأصحابها، فلا تقبل دعوى حصول الظن بخلافها، أضف إلى ذلك أنه لم ينصح أحد بالخروج إلى الكوفة إلا ابن الزبير وقد تقدم اتهامه في نصيحته، بل

حتى الإمام الحسين عليه السلام نفسه اتهمه فيها، وبين سبب مشورته، وعليه
فما ذكره السيد عليه السلام لا يمكن الاعتماد عليه في تحليل الموقف الحسيني.

وثانياً: من الواضح أن الالتزام بغلبة الظن لا يدفع تلك
الإشكالات، ولا يلزم منه خطأ المحذرين أو الناصحين أو غفلتهم،
وأيضاً لا يثبت طبيعة حركة الإمام الحسين عليه السلام، وذلك أن تلك
النصائح والتحذيرات من قتل أمير المؤمنين عليه السلام والغدر بالإمام
الحسن عليه السلام، وكون المؤمن لا يلسع من جحر مرتين، كلها تستوجب
الوثوق بعدم الوفاء له لا الظن بالوصول إلى حقه، وعليه فالتعليل
بغلبة الظن لا يحل الإشكال وأما إذا أضفنا خبر مقتل مسلم عليه السلام إلى
هذه الأمور فإنه يوجب العلم بالغدر.

ثم إن بعض من مال إلى هذه النظرية أغفل تلك المشكلات التي
وجهت للقضية الحسينية، واتهم آخر المحذرين والناصحين بالتشيط
والتخذيل، وربما نقل عن بعض آخر ممن اختار هذه النظرية الإشارة بالغمز
إلى الإمام الحسين عليه السلام في تقييمه حسابات ومعطيات حركته.

إلا أن إغفال أمر النصائح وتجاهل التحذيرات أو رمي
أصحابها بالتخذيل والتشيط ليس حلاً لتلك المشكلة، فإن
نصائحهم وتحذيراتهم صحيحة، ولا إشكال فيها، ولو لم يكن إلا

امتداح الإمام الحسين عليه السلام لها لكان كافيا، كيف وهي واقع قد عاشه الإمام الحسين عليه السلام نفسه، فلا يمكن تجاهلها أو اتهام أصحابها. فلا بد من مواجهة تلك المشكلة وغيرها أيضا وتحليلها على أساس يتفق مع طبيعة حركة الإمام الحسين عليه السلام.

وعلى كل حال فهذه النظرية حيث اعتمدت على دعوى وجود المعطيات الخارجية، فهي بذلك تواجه صعوبات أكبر في إثباتها وتخطيها لتلك المشكلات، وحيث إنها بهذا المقدار لم تستطع تجاوز ذلك فهي إذن لا تفي بتحليل الحركة الحسينية تحليلا معقولا.

شبهة الخطأ في الحسابات وردها:

وأما الإشارة بالغمز إلى الإمام الحسين عليه السلام في تقييم حساباته في حركته كما نقل عن بعض ممن مال إلى هذه النظرية فهو أمر غير مقبول، فإن العصمة الثابتة للإمام عليه السلام بالنقل والعقل مانعة من احتمال فضله عن التعليل به، ولم نجد فعلا كاتباً ذكر ذلك لنرى الأمور التي اعتمد عليها وتخيل أنها سبب الخطأ في الحسابات سوى ما تناقلته الألسن. وأقصى ما يمكن فرضه لهذه الدعوة ثلاثة أمور:

الأول: هو أن القرائن كلها تدل على عدم تمكن الإمام عليه السلام من الحكم، كما أن التوقعات كلها مجمعة على غدر الكوفة بل قتله أيضا.

الثاني: هو مسألة تأخر الإمام الحسين عليه السلام في مكة تلك الفترة الطويلة، فقد ذكر المؤرخون أن وصول الإمام الحسين عليه السلام إلى مكة كان في شهر شعبان، ووصلته أكثر كتب أهل الكوفة ورسلمهم في ذلك الوقت تقريبا، ولكنه تأخر في خروجه إلى شهر الحج، وبذلك سبقه بالخروج إليها ابن زياد وحكمها بيد من حديد، مما غير موازين القوى داخل الكوفة، فكانت النتيجة انقلابها ضد الإمام الحسين عليه السلام، ولو سبق الإمام الحسين عليه السلام ابن زياد لكانت كلها تحت يده، ولم يستطع ابن زياد أو يزيد دخولها، فضلا عن تغيير موازين القوى فيها، وكانت النتيجة هي انتصار الإمام الحسين عليه السلام على يزيد وابن زياد لا شهادته.

والأمر الثالث: هو عدم اغتيال مسلم بن عقيل ابن زياد في دار هانئ بن عروة فلو اغتاله لحسم الأمر لصالح الإمام الحسين عليه السلام. هذا في تصورنا أقصى ما يمكن فرضه في القضية الحسينية لتلك الدعوة، ولكن كلها ليست بصحيحة.

أما الأمر الأول: فقد تقدم منا في دراسة نظرية السيد الصدر عليه السلام اثبات عدم وجود أي دليل على تمكن يزيد من قتله في المدينة وفي مكة، وكذا قبل انقلاب الكوفة، وأما بعد انقلاب الكوفة

فقد تقدم إثبات استبعاد قتله، وأما خصوص توقع انقلاب الكوفة بسبب معرفة أهلها بالغدر، فأیضا غير صحيح وذلك لما سیأتی تفصیله فی نظریتنا من أن تلك التقییمات أو التوقعات كلها كانت قبل صلح الإمام الحسن عليه السلام والتجربة الكوفية، وأما بعدهما فلا تشملها وليست بصحيحة، كما أننا أثبتنا هناك أن جميع القرائن الحالية كلها تدل على نجاح حركة الإمام الحسين عليه السلام وظفره. وسوف يأتي بيان ذلك وتفصیله فانتظر.

وأما الأمر الثاني: فليس بصحيح بل هو نابع من الغفلة عن أبعاد القضية الحسينية وفلسفتها، وأساس حركة الإمام الحسين عليه السلام وأسبابها وأسرارها، والجواب عن ذلك فبناء على النظرية الغيبية فالجواب واضح، ولو التزمنا فيها بالوظيفة الخاصة فالأمر أوضح. وكذا بالنسبة للنظريات الأخرى فمن فسر القضية الحسينية على أساس إقامة الحججة أو الشهادة أو أن الشهادة أولى من التقية كما سيأتي فإن استشهاد الإمام الحسين عليه السلام وقتل بني أمية له وانقلاب الكوفة لديها أمور قطعية معلومة، ولم تكن حركة الإمام الحسين عليه السلام عند تلك النظريات مبنية على موازين عادية كتوقع وفاء أهل الكوفة حتى يرد ذلك الإشكال، بل لما بيته تلك النظريات وقد تقدم في

٢٨٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

البحث عنها وأما بناء نظريتنا فنقول إن لتأخر الإمام الحسين عليه السلام أسبابا وجهات متعددة:

الأول: إن شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية بعود الأمر إليه إن كان حيا وإلا فإلى أخيه الحسين عليه السلام جعل من الإمام الحسين عليه السلام الخليفة الفعلي الشرعي والقانوني على جميع المسلمين، فلا بد وأن يوجه دعوته إلى عامة المسلمين وهذا يقتضي تأخره لموسم الحج ليلتقي بهم.

ثانيا: إن قضية الإمام الحسين عليه السلام عامة وليست خاصة بالكوفة، كما أنها ليست خاصة بطائفة معينة، بل هي قضية إسلامية عامة تهم كل المسلمين، وذلك لكونها في صدد الحركة لتغيير الزعامة الإسلامية، وإعادتها إلى أهلها وموضعها الذي جعلها الله فيه، وهذا الأمر أيضا يقتضي مخاطبة عامة المسلمين ودعوتهم للإسهام في ذلك، وهذا أيضا يقتضي التأخر في مكة لموسم الحج.

ثالثا: إن دعوى سبق ابن زياد إلى الكوفة ليست بصحيحة، فالإمام الحسين عليه السلام سبقه إليها بممثله الشخصي مسلم بن عقيل.

رابعا: إن الكوفة يفترض فيها أنها قد بايعت الإمام الحسين عليه السلام على يد ممثله الشخصي مسلم فلا وجه للخوف من قدوم ابن زياد.

خامسا: وهو من أهم الأمور بناء على نظريتنا في تجربة الكوفة ونتيجتها، فيفترض أن التجربة الكوفية أعطت أهل الكوفة دروسا في نتيجة الوثوق ببني أمية وبوعدهم، ورأوا عاقبة الوقوف إلى جانبهم، وعليه فيفترض أنه لا يؤثر فيهم التهيب والترغيب من ابن زياد مهما بلغا، ولا يثقوا به ولا بوعوده، ولا يقفوا إلى جانبه مهما كانت النتائج لذلك.

سادسا: عدم انحصار نصر الإمام الحسين عليه السلام بسبقه إلى الكوفة، بل يمكن لمن يريد نصره أن يخرج إليه منها حتى مع وصول ابن زياد، فقوافل الحاج متوفرة في ذلك الوقت، وقد تقدم هذا في بعض النصائح التي عرضت على الإمام عليه السلام.

سابعا: لو تنزلنا وقلنا إن ابن زياد سبق إلى الكوفة فيفترض أن أهل الكوفة قد أدركوا خطورة الموقف من مخالفة بني أمية ودعوة الإمام الحسين عليه السلام، وما سبترتب عليهما من مواجهة متوقعة، والمفروض أنهم ووطنوا أنفسهم على الموت دون الإمام الحسين عليه السلام، وعليه فيفترض أنه لا أثر لسبق ابن زياد.

ثامنا: سلمنا أن سبق ابن زياد له الأثر في قلب الموازين بالتهيب والترغيب، إلا أنه بإمكان كل من مال معه خوفا العدول

إليه عند قدوم الإمام الحسين ﷺ، كما فعل الحر وغيره ممن عدل عن جيش ابن سعد إلى جيش الإمام الحسين ﷺ.

تاسعا: إن السبب الحقيقي في انقلاب الموازين في الكوفة ليس هو سبق ابن زياد، بل هو طمع أهل الكوفة في ترغيب ابن زياد الذي يفترض أنه انقطع منه أملهم، وخوفهم الموت الذي عاشوا ما هو أسوأ منه مع بني أمية، والغدر الذي وشجت عليه أصولهم، وعليه فإن قدوم ابن زياد مثل اختبارا حقيقيا لأهل الكوفة ووفائهم لا خطأ في حسابات الإمام الحسين ﷺ فحساباته في حركته دقيقة جدا كما سيتبين في نظريتنا.

عاشرا: أنه لا دليل على وفاء أهل الكوفة للإمام الحسين ﷺ حتى لو وصل هو بنفسه، وما فعلوه بمسلم والإمام الحسين ﷺ وأصحابه وأهل بيته يوم عاشوراء يثبت ذلك.

حادي عشر: أن أكثر من حذر الإمام من الكوفة نصحه بالبقاء في مكة، لأهمية مكة، وهذه النصائح من أشخاص عقلاء عارفين بعواقب الأمور، وعليه فيكون تأخر الإمام الحسين ﷺ في مكة أمرا عقلانيا لا خطأ في الحسابات وتقدير الأمور.

أما الأمر الثالث فسوف يأتي الجواب عنه مفصلا في بحث الانقلاب (ماذا لو غدر مسلم بابن زياد).

والخلاصة لكل ذلك أن تأخر الإمام الحسين عليه السلام لموسم الحج له أهميته وخطورته على موازين القوى، فقد يحرك أكثر من مدينة من المدن الإسلامية ضد الظلم الأموي، فضلا عن أنه قد يفيض للإمام عليه السلام جيشا جرارا من الحجاج، وهذا يكفي في تشتيت قوى الدولة الأموية، خصوصا وأنها في مرحلة انتقالية، وأعتقد أن الأمويين قد أدرك خطورة بقاء الإمام الحسين عليه السلام فلذلك سعوا في اغتياله في الحرم ولو كان متعلقا بأستار الكعبة، ولعل إشاعة خبر قدوم جيش من الشام بقيادة عمرو بن سعيد الأشدق ن وكذا نشر خبر المأمورية السرية الغادرة التي جاء بها، هدفه هو إخراج الإمام الحسين عليه السلام من الحرم بأي ثمن كان وإبعاده عن الحجاج وتخويفهم من الانضمام إليه والوقف إلى جانبه، والمهم أنه من كل ذلك اتضح أهمية تأخر الإمام عليه السلام في الحرم، وأن تقديراته في حركته كانت صحيحة، وأن حساباته في نهضته كانت دقيقة جدا، بشكل تبهر كل محل لتلك القضية، وخصوصا بناء على ما سوف نبينه في نظرنا من

٢٨٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

ترتيب القضية الحسينية على القضية الحسنية بصورة رياضية دقيقة،
فراجع.

نعم المجتمع المسلم بشكل عام والكوفي بشكل خاص حظه
أخطأ، ونصيبه ضيع، ونفسه ظلم بتخليه عن الإمام الحسين ﷺ
وغدره به، لا أن الإمام ﷺ أخطأ في حساباته، أو اشتبه في تقديراته.

تخطئة ابن خلدون:

نقل عن ابن خلدون في مقدمته حملة حركة الإمام الحسين ﷺ
على أساس الاجتهاد. قال: فرأى الحسين الخروج على يزيد متعين
من أجل فسقه لا سيما من له القدرة على ذلك، وظنها من نفسه
بأهليته ولشوكته، فأما أهليته فكانت لكما ظن وزيادة، وأما شوكته
فغلط يرحمه الله. ثم قال فتبين غلط الحسين إلا أنه في أمر دنيوي،
ولا يضره الغلط فيه، وأما الحكم الشرعي فلم يغلط فيه، لأنه
منوط بظنه، وكان ظنه القدرة على ذلك، ولقد عدله ابن عباس
وغلطه في ذلك، ولم يرجع عما هو بسبيله لما أراده الله. وأما غيره من
الصحابة الذين كانوا بالحجاز ومع يزيد بالشام والعراق ومن
التابعين لهم فرأوا أن الخروج على يزيد لا يجوز لما ينشأ من ذلك من

الهرج، واعتذر لهم باجتهدهم، وكذا عدم تأثيمهم بتخلفهم عن الإمام، أيضا لاجتهدهم، ثم غلّط مدعي الاجتهاد في قتلة الحسين. ثم قال ولا تقولن إن يزيد وإن كان فاسقا ولم يجز هؤلاء الخروج عليه فأفعاله عندهم صحيحة، واعلم أنه إنما ينفذ من أعمال الفاسق ما كان مشروعا، وقاتل البغاة عندهم من شرطه أن يكون الإمام العادل وهو مفقود في مسألتنا، فلا يجوز قتال الحسين مع يزيد، والحسين فيها شهيد مثاب، وهو على حق واجتهاد^(١).

وهذا الكلام فيه خلط وخبط وفيه دعاوى عدة:

الأولى: أن الإمام الحسين مجتهد.

الثانية: أنه أخطأ في ظنه الشوكة.

الثالثة: أن ابن عباس عدله وغلطه.

الرابعة: الصحابة والتابعين غير الإمام الحسين عليه السلام لم يروا

جواز الخروج على يزيد لما ينشأ من الهرج وإراقة الدماء.

الخامسة: عدم تأثيم الذين خالفوه لاجتهدهم فهم أكثر

الصحابة وكانوا مع يزيد.

السادسة: أن عدم جواز قتال الحسين لفقد الإمام العادل.

(١) خلاصة عبقات الأنوار، ج ٤، ص ٢٤١، عن مقدمة ابن خلدون.

وجميع هذه النقاط ليست بصحيحة:

النقطة الأولى: إن نسبة الاجتهاد بمعنى احتمال الإصابة واحتمال الخطأ للإمام الحسين ﷺ خلاف ما قامت عليه الأدلة من الآيات والروايات كآية التطهير وآية المودة وكحديث الثقلين فكلها تدل على عصمة الإمام ﷺ وتمنع احتمال الخطأ في أفعاله وأقواله سواء منها الدينية أو الدنيوية ولا سيما التي يترتب عليها أمور شرعية مهمة وخطيرة كمسألة الخروج والقيام.

النقطة الثانية: دعوى غلطة في ظن الشوكة. فإن ابن خلدون بنى اعتقاده في ذلك على أمور خيالية نسجها من فكرة، من أن عصبية مضر تتبع بني أمية، وهي لا تطاق وبها شوكة يزيد يومئذ، وغلط ابن خلدون في اعتقاده وخطأه واضح لكل من عرف ملابسات الأحداث ومجريات الأمور، فإن سبب تمكن يزيد من قتل الإمام الحسين ﷺ لم يكن لقوة شوكته، كما تخيل بل غدر الكوفة وعدم وفاء الناس ومعاوية بشروط الصلح، وضعف إيمانهم بالله ووعدده، وعدم خوفهم من ناره ووعدده، وخوفهم من وعيد ابن زياد وطمعهم في عودده، نعم ضعفهم أمام الترهيب والترغيب وخوفهم الموت الذي عاشوه مع بني أمية هو سبب تخاذلهم فسبب قتل يزيد الإمام الحسين ﷺ هو الغدر والنفاق لا قوة شوكة يزيد

وعصيبة مضر. أضف إلى ذلك أن تلك الشوكة والعصيبة التي ادعاها لم تكن حتى لمعاوية فضلا عن يزيد وواقعة صفين خير دليل، فلم تكن شوكة معاوية فيها إلا في كشف السوات، والغدر والخديعة ن ورفع المصاحف، وجنود العسل، وجمع الغدرة حوله والمنافقين، ولو لا انخداع أبي موسى الأشعري لما وصل إلى الملك، وكل ذلك دليل على غلط ابن خلدون في ما نسجه من خيال وتصور، وعلى عدم معرفته بمجريات الأحداث وفلسفة الأمور وغفلته عنها أو تغافله.

النقطة الثالثة: أن ابن عباس غلطه، فهذا كذب وافتراء على ابن عباس، فإن ابن عباس دعاه للمخالفة ولكن في الحرم، وقال له أقم في هذا البلد فإنك سيد أهل الحجاز، وعرض عليه التوجه لليمن، وذلك تأييد له في مخالفته لا تخطأ له، نعم كان متخوفا عليه غدر الكوفة، وهذا أمر آخر غير التخطأ المزعومة، وقد بحثنا موضوعية التخوف عليه وعدمها من الكوفة في بيان نتيجة التجربة فراجع.

النقطة الرابعة: وهي أيضا كسابقتها كذب وافتراء، وقد تقدم قيام إجماع الأمة على عدم أهلية يزيد لمنصب الخلافة، بل بجميع المقاييس، وقد رفضت العراق خلافته وكذا المدينة، وفيها أكثر الصحابة الذين لم يروا جواز الخروج على يزيد. وأما تعليقه ذلك لما

٢٩٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

ينشأ من المهرج وإراقة الدماء، فالأمر على العكس تماماً فإن خلافته والقبول بها نشأ منها المهرج وإراقة الدماء.

النقطة الخامسة: عدم تأييم الذين خالفوا الإمام الحسين ﷺ لاجتهادهم، وهذا أمر غريب جداً بعد اعترافه بفسق يزيد، ألا يجب على الجميع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووقوفهم مع يزيد بعد الاعتراف بفسقه، وهل الوقوف مع الفاسق وقاتل النفس المحترمة، ومبيح المدينة، وهادم الكعبة اجتهاد!

والأعجب من ذلك كله قوله وكان الحسين يستشهد بهم وهو يقاتل في كربلاء على فضله وحقه، ويقول سلموا جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأنس بن مالك وسهل بن سعيد (سعد) وزيد بن أرقم، أراد ما رووه في شأنه عن رسول الله ﷺ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، فهذه حجة على ابن خلدون وعليهم، فإذا سمعوا ذلك من الرسول ﷺ في حقه وحق أخيه، فلماذا تركوا الخروج معه؟

ولماذا قعدوا عن نصرته؟

ولماذا يعتذر لهم بالاجتهاد؟

وإذا كانوا يعرفون للإمام ذلك المقام العظيم، سيد شباب أهل الجنة يعني أن أمر الجنة بيده فهل يعتقد ابن خلدون أو هم أن يدخل الجنة أحد دون رضی ممن جعله الله سيد شبابها.

النقطة السادسة: إن قوله وقاتل البغاة عندهم من شرطه أن يكون الإمام عادل وهو مفقود في مسألتنا. وهذا تسليم ضمني بالبغي على الأمر بالمعروف الناهي عن المنكر، وإنما لم يجوز قتال الإمام عليه السلام لأن يزيد فاسق.

وهذا بهتان عظيم وقول زور باطل فهل يجوز نعت من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بالبغي؟!!

وإذا لم يكن ابن خلدون يقصد ذلك فكان عليه نفي البغي لا التسليم له أو السكوت عنه، ونفي تحقق شرط قتال الباغي، وكأن مسألة البغي تامة عنده، بل كان عليه أن يبين أن الباغي هو يزيد ومن ولاه ولاية العهد، وأن الفئة الباغية من قتل عمارا وعلى رأسها من قلده خلافة المسلمين.

وأما الإمام الحسين عليه السلام فهو وصي أمير المؤمنين والإمام الحسن عليه السلام والخلافة له بعد هلاك معاوية، وقد أعطى معاوية الله على ذلك العهد والمواثيق، فالباغي من خان العهد والمواثيق، ومن قبل عهد الباغي فهو باغ مثله، وعليه فلا يجوز قتال الإمام الحسين عليه السلام لأنه طالب حق ويجب قتال يزيد لأنه باغ وفاسق.

والخلاصة مما ذكرنا أن تخطئة ابن خلدون للإمام الحسين عليه السلام في خروجه منشأها الخيال واختلاف الأمور وتزويرها وتحريف الحقائق وتغييرها والتعذير للمعاصي وتبريرها ولو التفت إلى آثار

٢٩٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

صلح الإمام الحسن ﷺ والتجربة الكوفية ونتيجتها لأوجب على الإمام الحسين ﷺ الخروج وعرف قصوره وجهله ولأدرك خطأه في جرأته على تخطئة من أوجب الله عليه وعلى كل موحد مودته وطاعته.

احتمال السيد الخوئي ﷺ:

ترك التقية أعظم مصلحة:

فسرت القضية الحسينية على أساس أن ترك التقية أعظم مصلحة، ويفترض هذا التحليل ابتداءً أن موقف الإمام الحسين ﷺ يقتضي التقية، إلا أنه حيث كانت هناك مصلحة أعظم من التقية، أو أن هناك مفسدة في التقية أكثر من تركها تحرك الإمام الحسين ﷺ وترك التقية.

وهذا الفرض ذكره السيد الخوئي ﷺ محتملاً توجيه القضية الحسينية على أساسه، وقد ذكره في بحثه عن التقية - في البحث عن التقية المحرمة قال:

(والصحيح أن يمثل للتقية المحرمة بالقتل كما مر، وبما إذا كانت المفسدة المترتبة على فعل التقية أشد وأعظم من المفسدة

المرتبة على تركها، أو كانت المصلحة في ترك التقية أعظم من المصلحة المترتبة على فعلها، كما إذا علم بأنه إن عمل بالتقية ترتب اضمحلال الحق، واندراس الدين الحنيف، وظهور الباطل وترويج الجبت والطاغوت وإذا ترك التقية ترتب عليه قتله فقط، أو قتله مع جماعة آخرين، ولا إشكال حينئذ في أن الواجب ترك العمل بالتقية، وتوطئ النفس للقتل، لأن المفسدة الناشئة عن التقية أعظم وأشد من مفسدة قتله.

نعم ربما تكون المفسدة في قتله أعظم وأكثر، كما إذا كان العامل بالتقية ممن يترتب على حياته ترويج الحق بعد الاندراس، وإنجاء المؤمنين من المحن والابتلاء ونحو ذلك، ولكنه أمر آخر والتقية بما هي تقية متصفة بالحرمة في تلك الصورة كما عرفت.

ولعله من هنا أقدم الحسين عليه السلام وأصحابه رضوان الله عليهم لقتال يزيد بن معاوية، وعرضوا أنفسهم للشهادة، وتركوا التقية عن يزيد، وكذا بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، بل بعض علمائنا الأبرار قدس الله أسرار أرواحهم وجزاهم عن الإسلام خيرا كالشهيدين وغيرهما^(١).

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج ٤، ص ٢٥٧.

دراسة هذا الاحتمال وتقييمه:

الظاهر أن السيد الخوئي رحمته الله بنى هذا الاحتمال على أساس صحة النصائح والتحذيرات التي عرضت على الإمام الحسين عليه السلام، ومن الواضح جداً أنه بناء على صحتها لا يكون لدى الإمام الحسين عليه السلام أنصار يمكن الوثوق بهم، فكان عليه أن يصبر ويتقي بني أمية، فإذا خرج والحال هذه علمنا بأنه قد ترك التقية، فلا بد أن يكون خروجه لأمر أهم وأعظم من التقية ومن الحفاظ على النفس، ولعله لو حفظ نفسه وعمل بالتقية يكون في ذلك اندراس الدين وظهور الباطل، وحيث إن المفسدة الناشئة عن التقية أعظم من مفسدة قتله فلذلك عرض نفسه للقتل، وأقدم على الشهادة هو وأهل بيته وأصحابه.

ويكفي هنا رد هذا الفرض بمعارضته بالاحتمال الآخر:

(أن تكون المفسدة في قتله أعظم وأكثر، كما إذا كان العامل بالتقية ممن يترتب على حياته ترويح الحق بعد الاندراس، وإنجاء المؤمنين من المحن والابتلاء، ونحو ذلك).

بل هذا هو المتعين في قضية الإمام الحسين عليه السلام، إذ من الواضح أن الحفاظ الدين وترويجه، وإنجاء المؤمنين لا يكون إلا بحياة

الإمام عليه السلام وأن بموته اضمحل الحق، واندرس الدين وظهر الباطل، واستحلت الحرمات، ولم يعد بنو أمية يهابون أحدا بعده، وقد أدرك بعض خطورة قتل بني أمية الإمام الحسين عليه السلام على الإسلام والمسلمين فقال له:

(فو الله لئن هلكت لنسترقن بعدك) وفي رواية أخرى (فو الله لئن قتلك هؤلاء القوم ليتخذوننا خوفا وعبدا)^(١).

ويؤيد ذلك ما ورد في زيارة الناحية المقدسة المنسوبة للإمام الحجة عليه السلام:

(لقد قتلوا بقتلك الإسلام، وعطلوا الصلاة والصيام، ونقضوا السنن والأحكام، وهدموا قواعد الإيمان، وحرفوا آيات القرآن، وهملجوا في البغي والعدوان، لقد أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله من أجلك موتورا، وعاد كتاب الله عز وجل مهجورا، وغودر الحق إذ قهرت مقهورا، وفقدت بفقدك التكبير والتهليل، والتحريم والتحليل، والتنزيل والتأويل، وظهر التغيير والتبديل، والإلحاد والتعطيل، والأهواء والأضاليل، والفتن والأباطيل)^(٢).

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٤٢.

(٢) مقطع من زيارة الناحية، بحار الانوار، ج ٩٨، ص ٢٤١.

وبهذه الكلمات المنسوبة للإمام الحجة ﷺ يتضح لنا أنه لم تكن مصلحة الإسلام والمسلمين في قتله ﷺ بل كان في قتله تلك المفسد الخطيرة.

وربما قيل بعدم ثبوت نسبة تلك الزيارة للحجة ﷺ فلا يكون الاستدلال بها تام، ويرد هذا القول إننا لم نستدل بها بل هي مؤيده، ثم إنه حتى لو لم يثبت نسبتها للإمام الحجة ﷺ فإن تلك المعاني التي تضمنتها كلها صحيحة، ولا ينكرها إلا مكابر وقد تضمنت معانيها كثير من الزيارات الخاصة بالإمام الحسين ﷺ والروايات، وعلى كل فإن يوم الحسين ﷺ أذل عزيز آل محمد ﷺ فضلا عن المؤمنين. هذا أولا.

ثانيا: إن قوله: (ولعله من هنا أقدم الحسين ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم لقتال يزيد بن معاوية، وعرضوا أنفسهم للشهادة، وتركوا التقية عن يزيد).

إن أهم ما في كلام السيد الخوئي ﷺ هو دعوى أن الإمام الحسين ﷺ قد عرض نفسه للشهادة، إذ من الواضح أن بقية كلامه يبني على هذا الأمر، وذلك أن تعريض نفسه للشهادة بخروجه على يزيد هو واقع ترك التقية، وكذا مسألة تقديم ترك التقية على حفظ النفس أيضا مبني على ذلك، وعليه فالذي يحتاج السيد الخوئي ﷺ

إلى إثباته هو هذا الأمر أن الإمام الحسين عليه السلام قد ترك التقية وعرض نفسه للشهادة.

إلا أن السيد الخوئي رحمته الله لم يذكر أي شاهد أو دليل على هذا الفرض والاحتمال، ولم يذكر حتى مورد واحد ترك الإمام الحسين عليه السلام التقية فيه وعرض نفسه للشهادة، بل أرسلها إرسال المسلمات، ولعل ذلك لأن بحثه لم يكن في قضية الإمام الحسين عليه السلام وإنما ذكر ذلك استطرادا.

وعلى كل فيمكن لنا الاكتفاء برد هذه الدعوى لعدم التدليل عليها وبمعارضتها بالاحتمال المتقدم. هذا أولا.

وثانيا: إن المورد الذي تعرض فيه الإمام الحسين عليه السلام للقتل هو بعد انقلاب الكوفة وبعد حصره في كربلاء، وقد طلب منهم أن يدعوه يرجع من حيث أتى، أو أن يذهب إلى ثغر من ثغور المسلمين، وهذا الطلب في الحقيقة هو عرض السكوت عن حقه، وهو عمل بالتقية وفيه حفاظ على نفسه بعد أن غدر الناصر، وسوف يأتي إثبات معقولة طلب الرجوع بل تركه يرجع. وعليه فلا يوجد موقف واحد عرض فيه الإمام الحسين عليه السلام نفسه للقتل ليصح تفسير الموقف الحسيني على ذلك الاحتمال.

ومع ذلك لنفترض ما يمكن فرضه من الموارد التي يمكن أن يدعى ترك الإمام الحسين ﷺ للتقية وتعريض نفسه فيها للشهادة.

فنقول: إن الموارد التي يمكن أن نفترضها لذلك، ثلاثة الأول نفترضه في المدينة وذلك عندما أعلن عدم مبايعته يزيد، والثانية في مكة والثالثة في كربلاء.

أما المورد الأول في المدينة فذلك عندما طلب منه الوليد مبايعة يزيد فأعلن رفضه مع أن أزمة أمور الدولة بيد يزيد، وعلى إثر ذلك طلب يزيد رأس الحسين ﷺ مع جواب كتابه للوليد، وبهذا يكون الإمام ﷺ ترك التقية وعرض نفسه في ذلك الموقف للشهادة كما هو واضح.

ولكن هذا الكلام ليس بصحيح على إطلاقه، فأما أنه أعلن رفضه لبيعة يزيد وطلب يزيد رأسه فهذا تام وصحيح، وهو مروى في كتب السير ومشهور، وقد تقدم ذكره إلا أن هذا لا يثبت تركه التقية وتعريض نفسه للشهادة، كما هو المدعى بل الأمر هنا على خلاف ذلك تماماً، وذلك أن الإمام الحسين ﷺ لم يذهب إلى دار الوليد إلا بعد استعداده للمواجهة وتأكدته من أن الوليد لا يتمكن منه وذلك أن الإمام الحسين ﷺ لم يذهب للوليد وحده بل لم يذهب إلا وهو في قوة ومنعة مستعد لأسوأ الاحتمالات ولذلك أمر غلمانه

ومواليه أن يحملوا السلاح ويأتوا معه ليمنعوا جانبه لو أراد الوليد أخذه أو قتله وروى ذلك مفصلاً فقد روي أنه لما هلك معاوية أرسل الوليد إلى الإمام الحسين عليه السلام وابن الزبير وابن عمر وابن أبي بكر، أما ابنا أبي بكر وعمر فقالا ندخل دورنا ونغلق أبوابنا، وأما ابن الزبير فقال والله لا أبايع يزيد أبد.

وأما الإمام الحسين عليه السلام فقال:

(أنا لا بد لي من الدخول على الوليد في هذه الساعة لأنظر ما

يقول).

قال الإمام الحسين عليه السلام:

(لا آتية إلا وأنا قادر على الامتناع، أجمع فتياي الساعة ثم أمشي إليه وأجلسهم على الباب وأدخل).

وهذا فعلاً ما حدث فقد أقبل في ثلاثين فرداً من مواليه وغلمايه وأمرهم بحمل السلاح وقال لهم:

(إن الوليد قد استدعاني.. إلى أن قال: فكونوا معي فإذا دخلت عليه فاجلسوا على الباب فإذا دعوتكم أو سمعتم صوتي قد علا فادخلوا علي بأجمعكم لتمنعه عني)^(١).

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٢٨-١٢٩.

٣٠٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

وذكرنا ذلك النص بطوله ليتضح جليا أن الإمام الحسين عليه السلام كان في منعة وقوة عند دخوله على الوليد، ولم يكن متمكنا من قتله أو حبسه أو الإساءة إليه، كما أن مجرد طلب يزيد رأسه لا يعني أنه متمكن من ذلك، حتى يجب على الإمام عليه السلام التقيّة، أو يقال إن الإمام عليه السلام عرض نفسه للقتل، وخصوصا بعد قوله لا آتية إلا وأنا قادر على الامتناع، وبهذا يتضح عدم وجود مورد للتقيّة حتى تصدق دعوى تركها، فلم يعلن الخلاف إلا وهو قادر على الامتناع، وقدرته على الامتناع من الوليد بجمع فتياه دليل واضح على أنه لم يعرض نفسه للشهادة، بل يكون قد احتاط للحفاظ على نفسه الشريفة عند احتمال تعرضها للقتل أو الحبس والأذى.

وأما لماذا أعلن الخلاف ولم يبايع يزيد؟

فقد تقدم في البحث عن (لماذا الرفض المبكر)^(١) فراجع كما أنه

سوف يأتي تنمة البحث عند عرض نظريتنا إن شاء الله فانتظر.

وأما المورد الثاني في مكة فالأمر فيه أوضح، إذ أن يزيد لم

يتمكن من الإمام الحسين عليه السلام بل كان الإمام الحسين عليه السلام في قوة

ومنعة، وأما قضية طلب يزيد أسر الإمام عليه السلام أو اغتياله، وخروج

الإمام من مكة لثلا يقتل أو يغتال، فهذا أيضا لا يعني تمكن يزيد منه

في مكة، وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام خرج لأنه لم يرد أن تستباح حرمة مكة بالقتال بها، إذ أن أي محاولة للاغتيال أو الأسر ستؤدي إلى القتال في الحرم، وهذا ما لا يريده الإمام الحسين عليه السلام، وإلا فقد عرض عليه البقاء في الحرم، وأنه أعز من فيه، وأنه لا يعدل به أحد، كما أنه امتنع على من أرسلهم عمرو بن سعيد ليمنعوه من الخروج، وكل ذلك يدل بشكل واضح على أن الإمام الحسين عليه السلام لم يكن في حال من أحواله تلك في حال ضعف أو خوف لتجب عليه التقية، حتى يقال إنه تركها أو عرض نفسه للشهادة، وكون أزمة الأمور بيد بني أمية لا يدل على أنهم قادرين عليه، فإنه كان في منعه وقوة منهم، بل يمكن لنا القول إن الظرف الذي أعلن فيه الإمام الحسين عليه السلام خلافه على يزيد كان يعلم فيه بضعف الدولة الأموية، وعدم تمكنها من تهيئة جيش لقاتله، فهي في حالة انتقالية، وتحتاج إلى فترة زمنية لترتيب أوضاعها في الشام خصوصا إذا التفتنا إلى شخصية يزيد وما كان منشغلا به، فليس من السهل عليه تجهيز جيش لقتال الإمام الحسين عليه السلام بهذه السرعة، ولذلك تأخر في مواجهة حركة الإمام الحسين عليه السلام سواء في مكة أو الكوفة بل لم يتمكن من مواجهتها عسكريا إلا بعد غدر الكوفة وخيانة أهلها.

٣٠٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

ولو تنزلنا جدلا وقلنا إن تلك الموارد موجبة للتقية من الإمام الحسين ﷺ إلا أنها لا تثبت تعريض الإمام ﷺ نفسه للقتل والشهادة فيها، وذلك أنه خرج منها عندما علم بالخطر أو بالمكر الذي يراد به، وقد روي عنه قوله لأبي الهرم عندما سأله عن خروجه وهو في طريقه إلى الكوفة:

(فقال ويحك يا أبا الهرم، شتموا عرضي فصبرت، وطلبوا مالي فصبرت، وطلبوا دمي فهربت)^(١).

أضف إلى ذلك أن خروج الإمام ﷺ إنما كان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن قضيته خارجه موضوعا عن التقية تماما، وذلك أن الإمام ﷺ كان خروجه في وجه يزيد جهادا لقيام الحجة عليه بوجود الناصر، ويؤيد ذلك جوابه لابن عمه ابن عباس:

(إني لأعلم أنك ناصح مشفق، ولكن أزمعت وأجمعت على المسير، وهذه كتب أهل الكوفة ورسلمهم، وقد وجب عليّ إجابتهم وقام لهم العذر عند الله سبحانه)^(٢).

وكذا جوابه لأهل الكوفة قال فيه:

(١) أمالي الشيخ الصدوق، ص ٢١٨؛ بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٨.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥٧.

(إني لأرجو أن يكون رأي أخي في الموادعة ورأيي في جهاد
الظلمة رشداً الخ)^(١).

وكذلك إرسال مسلم وأخذ البيعة له، وكتابته إليهم بقدمه
عليهم، وغير ذلك مما يدل على أن قضية الإمام عليه السلام خارجة موضوعاً
عن التقية وأحكامها، واحتمال القتل والضرر لا يدخلها في
موضوع التقية، لأن الجهاد مبني أساساً على الضرر واحتمال القتل.

كما أنه يرد على السيد الخوئي ما ورد على غيره من لزوم إلغاء
أكثر الأحداث المهمة في حركة الإمام عليه السلام وإلغاء أي أثر لها في
مجريات الأمور، ككتابة مسلم له، وإرساله رسوله قيساً وعبداً لله
وكتابته لأهل الكوفة وغيرها ولا يمكن الالتزام بذلك.

وأما دعوى عدم إمكان الاعتماد على وعود أهل الكوفة
فسوف تأتي الإجابة على ذلك عند عرض نظريتنا فانتظر.

ولو فرض جدلاً عدم تمامية ما ذكرناه، فذلك الاحتمال يعتمد
على صحة النصائح والتحذيرات التي قدمت للإمام الحسين عليه السلام،
وتقدم أنه إذا لم يمكن الإجابة عنها فإن النظرية الغيبية هي المتعينة،
وهي لا تتوقف على حصول موجبات التقية، فهي وظيفته ولو لم

(١) نفس المصدر، ص ٨٢.

٣٠٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

يكن بنو أمية قادرين عليه، ولو بتوجهه إلى أي بلد أخرى، كما عرض عليه ذلك.

وأما المورد الثالث في كربلاء فأيضاً لم يعرض نفسه للقتل والشهادة ولم يترك التقية لأننا ندعي وجودها وتمسكه بها بل لعدم وجود مورد موضوع للتقية.

فأما عدم تعريض نفسه للشهادة فإنه لم يقدم إلى كربلاء مختاراً بل ملجأً، وسوف يأتي ذلك. هذا أولاً.

وثانياً: إنه لم يبدأهم بقتال حتى يكون قد عرض نفسه للشهادة.

وثالثاً: عرض عليهم فإن طلبه ذلك هو في الواقع سكوت عن حقه وعمل بالتقية، وسوف يأتي أن هذا الطلب من الإمام الحسين ﷺ معقول ويتوقع قبولهم به على رغم الحصار الذي فرض عليه، إلا أن ابن زياد حصر أمره بين القتال والاستسلام.

ومن البديهي أنه لو ترك لتركهم ولما أصر على القتال بل لم يبق موضوع للقتال كما سيأتي بيانه، ولعمل بالتقية وحفظ نفسه وسكت عن حقه كأبيه أمير المؤمنين ﷺ إذ ترك، ولكن حيث رفضوا طلبه فإن التقية لا مورد لها ولا موضوع، وذلك أن التقية إنما تفترض في

مورد ترجى فيه السلامة، وحفظ النفس مع الكرامة، كما لو دار أمره بين الرجوع والقتال، فإن رجوعه ترجى فيه السلامة وحفظ النفس دون ذلة أو ملامة، فلو تركوه يرجع وقاتل لكان كلام السيد الخوئي عليه السلام صحيحاً وله مورد ووجه وأمكن القول إنه ترك التقية لأمر أهم منها.

ولكن حيث لم يتركوه يرجع وحصروا أمره بين الموت أو الاستسلام فلا مورد للتقية بل لا معنى لفرضها هنا.

فمن الواضح أنه متى علم بالقتل، أو علم ما هو أسوأ منه، فإنه لا موضوع للتقية ولا معنى لفرضها، بل يكون الأمر دائراً بين محذورين، فلو كانا متساويين لكان مخيراً، وإذا كان أحدهما أشد سوء وأكثر ضرراً من الآخر وجب تجنبه بحكم العقل، وتعين الآخر من باب تعين أهون الضررين، وقضيتنا من هذا القبيل فإن ابن زياد حصر أمر الإمام عليه السلام في أمرين القتال أو الاستسلام والنزول على حكمه، فقد أرسل ابن زياد إلى عمر بن سعد بكتاب يقول فيه:

(انظر فإن نزل حسين وأصحابه على حكمي واستسلموا فابعث بهم إلي سلماً، وإن أبوا فازحف إليهم حتى تقتلهم وتمثل بهم)^(١).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٩٠.

٣٠٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

ومن الواضح أن الاستسلام والنزول على حكم ابن زياد أسوأ حالا من القتل إذ ذاك هو العار والذلة، وهما ما يباهما الله ورسوله ﷺ والمؤمنون لآل محمد عليه السلام وقد قال عليه السلام:

(ألا وإن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين، بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون، وحجور طابت وطهرت، وأنوف حمية، ونفوس أبية، من أن تؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام)^(١).

فحيث إن ابن زياد لم يعرض أمرا آخر بل ركز أمره وحصره بين اثنتين السلة أو الذلة، فلا مورد للتقية هنا حتى يفرض ترك الإمام الحسين عليه السلام لها، إذ من الواضح بل الضروري الذي لا شبهة فيه ولا شك يعتريه أن الموت أهون الضررين هنا، فهو المتعين، إذ هو أولى من ركوب العار وهو الاستسلام وقد ارتجز عليه السلام قول الشاعر:

الموت أولى من ركوب العار والعار أولى من دخول النار
فلاستسلام لمثل بني أمية من مثل آل محمد عليه السلام ليس تقية كما
يمكن أن نفرض وتتصور، وإنما ذلك التحكيم الباطل في الحق، بل
هو الذلة لآل محمد عليه السلام المتقدمين منهم والمتأخرين وبهذا أعتقد أنه

(١) اللهوف، لابن طاووس، ص ٩٧.

قد اتضح عدم صحة أصل دعوى السيد الخوئي عليه السلام أن الإمام الحسين عليه السلام قد ترك التقية، كما اتضح أيضاً عدم صحة ما افترضناه لاحتماله من موارد يمكن فرض ترك الإمام عليه السلام التقية فيها.

الصلح والشهادة مبدأ واحداً:

وحيث وصل بنا الكلام إلى مسألة أن إقدام الإمام الحسين عليه السلام على الموت لم يكن بعنوان ترك التقية، بل لقضية عقلية، وهي أن قضيته دائرة بين محذورين، وهما استسلامه أو القتال، فلا بأس ببيان هذا الجانب لما يتضمن من أسرار مهمة في قضيتي الإمامين الحسين عليه السلام، فنقول إن مسألة تحكم بني أمية في أمر الإمام عليه السلام، سواء كان باستسلامه أم بتسليمه إليهم - فإن شاءوا قتلوه، وإن شاءوا أطلقوه، فيلزمه العار والسبة والذلة - أمر لا يمكن المصير إليه مهما كان الثمن.

وهذه المسألة بالذات (تحكيم بني أمية في أمر الإمام عليه السلام) هي من الأمور المشتركة بين قضيتي الإمامين الحسن والحسين عليه السلام، وقد رفضها أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام حينما عرض عليه الصلح أو القتال بمن عرض تسليمه على معاوية فقال:

٣٠٨..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

(والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوني إليه
سلماً، فوالله لأن أسأله وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسيره، أو
يمن علي فتكون سبة علي بني هاشم إلى آخر الدهر، ومعاوية لا
يزال يمن بها، وعقبه على الحي منا والميت)^(١).

وكما ذكرنا سابقاً لعل ذلك هو الأمر العظيم الذي لو لم
يصلح لكان وحصل، كما روي عن باقر الأئمة عليهم السلام:

(عن سدير قال: قال: أبو جعفر عليه السلام ومعني ابني، يا سدير اذكر
لنا أمرك الذي أنت عليه، فإن كان فيه إغراق كففناك عنه، وإن كان
مقصرًا أرشدناك، قال: فذهبت أتكلم فقال: أبو جعفر عليه السلام أمسك
حتى أكفيك، إن العلم الذي وضع رسول الله صلى الله عليه وآله عند علي عليه السلام من
عرفه كان مؤمناً، ومن جحدته كان كافراً، ثم كان من بعده
الحسن عليه السلام، قلت: كيف يكون بتلك المنزلة وقد كان ما كان، دفعها
إلى معاوية؟

قال: اسكت، فإنه أعلم بما صنع، لولا ما صنع لكان أمر
عظيم)^(٢).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢٠.

(٢) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ١.

ونعتقد أن الأمر العظيم هو تسليمه لمعاوية، ثم قتله صبراً أو إطلاقه فيكون طليقا للطلاق وأبناء الطلقاء على الباطل، وهذه هي الذلة التي لا يمكن المصير لها أو القبول بها أبداً، إن رسول الله ﷺ أطلق قريشا على الحق والدعوة إلى الله، وأما هنا فمن الواضح أنها تكون على الباطل، ولمنّ بها معاوية وبنو أمية على آل محمد ﷺ حيهم وميتهم إلى يوم القيامة، كما قال أبو محمد ﷺ، وهذا هو العار نفسه الذي أباه الإمام الحسين ﷺ.

وبالمناسبة هنا نقول إن الإمام الحسن ﷺ أيضاً لم يعمل بالتقية في قضيته، بل كان أمره دائرا بين محذورين أيضاً، الصلح أو أن يسلم لمعاوية فالصلح أهون الضررين فيحكم العقل بوجوب تقديمه وترك القتال الذي يعلم معه تسليمه إلى معاوية، وعليه فقضية الإمام الحسن ﷺ دائرة بين محذورين لا بين مصلحة ومحذور بل بين الصلح مع الباغي أو العار وإذا دار الأمر بينهما حكم العقل بتقديم أهون الضررين وهو الصلح. والنتيجة أن قضية أبي محمد دائرة بين محذورين والحاكم فيها العقل.

وبهذا يتضح أن موقف أبي عبد الله الحسين ﷺ وموقف أبي محمد الحسن ﷺ واحد، فأبو محمد ﷺ اختار الصلح على القتال لئلا يأخذ فيسلم إلى معاوية، فآخذه أسيراً فيقتله أو يطلقه، وأبو عبد

٣١٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

الله عليه السلام أيضا اختار الشهادة على الاستسلام لئلا يأخذ فيسلم ليزيد
فيأخذه أسيرا فيقتله أو يطلقه.

وبهذا يتضح جليا، أن كلا الموقفين لم تكن مسألة حفظ النفس
طرفا فيهما، فاختار ذاك حفظ النفس على الشهادة، واختار هذا
الشهادة على حفظ النفس بل كان العار هو الطرف، وعليه فلم
يعمل أبو محمد عليه السلام بالتقية فصالح، وترك أبو عبد الله عليه السلام التقية
وقاتل، بل لم يكن للتقية موضع في كلا الموردين.

ولزيادة توضيح ذلك فليلاحظ موقف أمير المؤمنين عليه السلام بعد
وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه لما لم يجد أنصارا وترك سكت عن حقه
وصبر واتقى، وذلك لأنه لم يفرض عليه أمر آخر، ولكن ماذا لو
فرض عليه الاستسلام للقوم والنزول على حكمهم، فهل
استسلامه وتركه سواء؟

وبعبارة أخرى إن التقية فيها حفظ النفس ولكن بكرامة، فهي
سكوت المعصوم عن حقه، وأما الاستسلام والنزول على حكم
معاوية أو يزيد في مثل قضيتي الإمامين الحسنين عليه السلام وظرفيهما، فهي
الذلة التي لا يمكن المصير إليها من سيدي شباب أهل الجنة، سواء
كان فيها حفظ النفس فأطلقا، أو لم يكن فقتلا صبورا، فهي الذلة
والسبة على بني هاشم إلى يوم القيامة.

وبعد اتضاح كل ذلك نقول هنا وبضرس قاطع إن حركة الإمامين الحسينين عليهما السلام في كلا القضيتين كانت على أساس مبدأ واحد، بل قضيتهما واحدة، واختيارهما واحد والحاكم في قضيتهما واحد، وهو العقل.

فأمرهما دائر بين محذورين العار أو الصلح في قضية الإمام الحسن عليه السلام، والعار أو الشهادة في قضية الإمام الحسين عليه السلام، وترك كل منهما عين ما تركه الآخر وهو العار، واختار كل منهما عين ما اختاره الآخر وهو أهون الضررين.

ولا شبهة أن الأمر إذا حصر بين العار والذلة والمنة والسبة وكسر كرامة وقداسة وفخر محمد وآل محمد عليهم السلام، الذين بهم أخرج الله هذه الأمة من الظلمات إلى النور وبين الصلح حكم العقل بلزوم الصلح، ووجب تقديمه على تلك الأمور، وكذلك إذا دار الأمر بين تلك الأمور أو الشهادة حكم العقل بلزوم الشهادة، وهذه النتيجة هي عين ما صرح به الإمام الحسين عليه السلام (الموت أولى من ركوب العار) ومن الواضح أن الأولوية هنا عقلية، ومعناها لزوم الأولى وتعيينه لا التخيير بينه وبين غيره.

وكما ذكرنا سابقاً أن الإمام أباً محمد عليه السلام لو حصر أمره مع معاوية بين الاستسلام وبين القتال والإقدام على الشهادة والموت،

٣١٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

لاختار الشهادة والموت على الاستسلام لعينن ما اختاره الإمام الحسين عليه السلام.

ومن كل ذلك يظهر لنا جليا ويبدو واضحا كالشمس في رائعة النهار عظيم شأن كريم آل محمد أبي محمد الحسن وسيد الشهداء أبي عبد الله الحسين سيدي شباب أهل الجنة عليه السلام في صلح الأول وشهادة الثاني، وتتضح عظمة موقفيهما في الحفاظ على قداسة هذا الدين وكرامة سيد المرسلين عليه السلام وفخر أهل بيته الطاهرين عليه السلام وعزة شيعتهم المؤمنين وعامة المسلمين من أن يكونوا طلقاء للطلاق وأبناء الطلقاء، ولتلك الشجرة الملعونة في القرآن أو أن يكون لها فضل أو من عليهم في موقف ولو بالباطل.

ويتضح أيضا فضلها على هذا الدين وعلى كل من يفتخر بانتسابه إلى أمة سيد المرسلين محمد عليه السلام فجزاهما الله عن رسوله عليه السلام وأهل بيته عليه السلام وعن شيعتهم وعن الإسلام والمسلمين خير جزاء المحسنين.

وما ذكرناه هنا وأثبتناه من وحدة قضيتي الإمامين الحسن والحسين عليه السلام، ووحدة مبدأيهما، والحاكم فيهما ن مما لم نجد له عينا ولا أثرا فيما كتبه أو بحثه مفكرو القضية الحسنية والقضية الحسينية، فهو مما لم يسبقنا إليه باحث، ولأجل ذلك يمكن لنا أن نعتبر أن فرض وحدة مبدأ القضيتين الحسنية والحسينية، ووحدة الحاكم

فيهما، والبرهنة على ذلك، نظرية جديدة، وكذا تحليل قضية الإمام الحسن عليه السلام على أساس دوران الأمر فيها بين محذورين، والتدليل على ذلك وإثباته، أيضا أطروحة ونظرية جديدة في تحليل وفلسفة القضية الحسنية، وذلك أن التفسير السائد لدى عامة المفكرين والباحثين في القضية الحسنية مبني على أساس حفظ النفس، وترجيحه على القتال، وأما نحن فلم تكن مسألة حفظ النفس لدينا عنصرا أساسيا محركا للإمام الحسن عليه السلام في صلحه، وليست عاملا محوريا في قضيته، بل هي أمر ثانوي ومثله، التعليل بإسقاط الأفضة عن معاوية، وتقديم بيانه، فالعنصران الأساسيان المحركان له عليه السلام جعلناهما الصلح والعار (وهو تسليمه لمعاوية فيقتله أو يطلقه) كما تقدم بيانه وتوضيحه، والتدليل عليه بروايات أهل البيت عليهم السلام، وهذا طرح جديد في تحليل القضية الحسنية.

والخلاصة من ذلك كله، أنه لا موضوع للتقية هنا، وأن الإمام الحسين عليه السلام لم يخرج للشهادة، وإنما كان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أنه لم يعرض نفسه للشهادة بترك التقية لأمر أهم وأعظم، فلم يكن هناك موضوعا لها ولا موردا حتى يقال تركها فيه، وعليه فلم يكن استشهاد عليه السلام لأجل ما ذكره السيد عليه السلام بل لما ذكرنا من دوران أمره بين الاستسلام والقتال، وحكم العقل

٣١٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

بلزوم اختيار أهون الضررين وهو الشهادة على الذلة والمنة والسبة والعار، فالموت أولى من ركوب العار.

دفع وهم:

ربما يدعى ويقال إن ما ذكرته من لزوم العار والذلة، وكون الدين وآل محمد عليهم السلام في يد بني أمية، يفعلون بهم ما يشاءون، فإن الإمام الحسين عليه السلام لو اتقى لحصل ذلك وهو أسوء من القتل، فلذلك ترك التقية وعرض نفسه للشهادة ولعل هذا ما أراده السيد الخوئي رحمته الله.

قلت: أولاً: أنه ليس في بحث السيد الخوئي رحمته الله بل ولا في بحث غيره مما ذكرنا عين ولا أثر.

ثانياً: أن ما ذكره السيد الخوئي واضح وهو قوله (كما إذا علم بأنه إن عمل بالتقية ترتب اضمحلال الحق واندراس الدين الحنيف وظهور الباطل وترويج الجبت والطاغوت وإذا ترك التقية ترتب عليه قتله فقط أو قتله مع جماعة آخرين ولا إشكال حينئذ في أن الواجب ترك العمل بالتقية وتوطين النفس للقتل، لأن المفسدة الناشئة عن التقية أعظم وأشد من مفسدة قتله.

وقد تقدم عدم صحة هذا الوجه في نفسه، وقلنا بأن اضمحلال الحق واندراس الدين الحنيف، وظهور الباطل، وترويج

الجبوت والطاغوت، كل ذلك يحصل بقتل الإمام عليه السلام، وأن بحياته يحيى الدين، وتتضح معالم شريعة سيد المرسلين، وتقوى شوكة المؤمنين وإن كان في دولة الفاسقين وتحت سطوة المنافقين وحكم الجائرين أو المعلنين بالفجور والشاربين الخمر ونودلنا على هذا بالخصوص بطلب الرجوع وأيدناه بما تقدم ذكره، ويؤيده أيضا سكوت باقي الأئمة الطاهرين عليهم السلام على كثرة الجور والطغيان، وشدة الظلم والعدوان.

ثالثا: وهو المهم هنا أن كلام السيد الخوئي رحمته الله في مورد لو عمل بالتقية لكان فيها حفظ النفس، فيدور الأمر لديه بين حفظ النفس، وهي التقية وبين الشهادة وحفظ الدين، أما نحن فلم نفرض حفظ النفس طرفان وإذا لم يكن هناك حفظ النفس فلا تقية في البين، ولا مورد لها وعليه فما فرض أشبه بالمغالطة، وذلك أن استعمال لفظة التقية في مثل فرضنا خطأ، فلا معنى لحمل كلام السيد عليه.

وبعبارة أخرى واضحة إن السيد الخوئي فرض الأمر تارة بين مفسدتين مفسدة اضمحلال الدين، ومفسدة ترك التقية، وترك الواجب وهو حفظ النفس، فحيث إن حفظ النفس واجب فتركه فيه مفسدة، إلا أن المفسدة الأولى أشد، وتارة أخرى بين مصلحتين مصلحة ظهور الدين وقوته ومصلحة التقية وحفظ النفس، فحفظ النفس لدى السيد الخوئي عنصر أساسي في فرضيه، وحقيقة

٣١٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

فرضيه يرجعان إلى الدوران الأمر بين الواجب وهو ما فيه المصلحة وهو حفظ النفس وبين ما فيه المفسدة وهو اضمحلال الدين، أو بين واجبين هما حفظ النفس أو حفظ الدين، وأما فرضه دوران الأمر بين المحذورين فهو مبني على أن ترك الواجب فيه مفسدة فهو حرام وهو محل نظر بل منع.

وأما نحن ففرضنا الأمر بين العار وهو الاستسلام لابن زياد وبين الموت والشهادة، وهذا من دوران الأمر بين المحذورين فقط، وكلاهما مختلف تماما عما ذكره السيد الخوئي، وبهذا كله يتضح اختلاف ما احتمله السيد الخوئي (أعلى الله مقامه) وما ذهبنا إليه، وعدم رجوع كلامه من قريب أو بعيد إلى ما ذكرناه وبيناه.

رابعا: إن فرض السيد الخوئي كان في أصل خروج الإمام ﷺ إما أن يخرج على يزيد فيشهد ويحفظ الدين، أو يتقي ويحفظ نفسه فيسكت.

وأما فرضنا هنا ففي مورد حصر أمره في القتال أو الاستسلام، ومن الواضح عدم رجوع فرضه لهذا وعدم ارتباطه به، مضاف إلى عدم صحة أصل فرضه كما تقدم.

والنتيجة لكل ذلك أن حركة الإمام الحسين ﷺ لم تكن مبنية على أساس ترك التقية وتعريض نفسه للشهادة.

وأما خصوص استشهاده في كربلاء فقد بين سببه الإمام نفسه بكل وضوح، وهو حصر أمره بين الاستسلام والقتال، وقد تقدم أنه لو لم

يحصّر أمره فيهما بأن قبل منه أن يرجع لما عرّض نفسه للشهادة والقتل، بل ثبوت طلبه الرجوع يكفي في بطلان أصل تلك الدعوى.

عودة إلى كلام السيد الخوئي:

ولنعد إلى بقية كلام السيد الخوئي رحمته: ثم إنه قال: (وكذا بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه بل بعض علمائنا الأبرار قدس الله أسرار أرواحهم وجزاهم عن الإسلام خيرا كالشهيدين وغيرهما).

فإنه بعد أن اتضح أنه لا موضوع للتقية في موقف الإمام الحسين عليه فلا معنى لتحليل مواقف أصحاب أمير المؤمنين عليه على أساس موقف الإمام الحسين عليه حيث إنه لا مورد للتقية فيه، أما بالنسبة لمواقفهم فللتقية موضوعها فيه، فيمكن أن يجري فيها ما ذكر من تقديم المصلحة في القتل على المفسدة اللازمة عنه. هذا أولا.

وثانيا: إن مورد الإمام الحسين عليه متعين فيه اختيار الشهادة كما ظهر مما تقدم تفصيله. وأما موارد أصحاب أمير المؤمنين عليه فليس المتعين فيه الموت والشهادة، بل التقية فيه جائزة كما ذكر السيد عليه فيما بعد (في الموارد التي استثناها أصحاب عن وجوب التقية) قال: (الرابع ما إذا أكره على التبري من أمير المؤمنين عليه

٣١٨..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

واختار فيه جواز العمل بالتقية لا تعينها^(١). واستدل برواية عبد الله بن عطا على ذلك:

(قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجلان من أهل الكوفة أخذوا، فقيل لهما: ابريا عن أمير المؤمنين عليه السلام فبرئ واحد منهما وأبى الآخر فخلي سبيل الذي برئ وقتل الآخر. فقال الآخر. فقال: أما الذي برئ فرجل فقيه في دينه، وأما الذي لم يبرأ فرجل تعجل إلى الجنة)^(٢).

ولكن يمكن لنا أن نستفيد من هذه الرواية أن التقية أولى من عدمها، لا أنها تدل على الجواز مطلقا كما استفاده السيد الخوئي من هذه الرواية، فقول الإمام الباقر عليه السلام - فرجل فقيه - يفهم منها تقديمه على غيره، ويؤيد ذلك بل يدل عليه ما رواه محمد بن مروان قال:

(قال لي أبو عبد الله عليه السلام ما منع ميثم رحمه الله من التقية؟ فوالله لقد علم أن هذه الآية نزلت في عمار وأصحابه: إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)^(٣).

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج ٤، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٢) الوسائل، ب ٢٩ من أبواب الأمر والنهي.

(٣) نفس المصدر.

ودلالة هذه الرواية على أولوية التقية ظاهر وواضح، وإن كان خلافها جائزا سواء قرء منع مبني للمعلوم أو للمجهول. والمهم أن اختيار الشهادة كان جائزا في مورد أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام كما أن التقية جائزة أيضا أو أنها أرجح على ما استفدناه من الروايتين، وإن كان السيد عليه السلام أصر في تقرير بحثه على التساوي إلا أن ذلك لا يؤثر فيما هو المهم من أن الشهادة والتقية كليهما كانا جائزا ولم تكن الشهادة متعينة عليهم، وبذلك يختلف موضوعهم عن موضوع الإمام الحسين عليه السلام إذ لا تساوي بين الاستسلام والعار وبين القتل والموت أولى من ركوب العار.

كما أن اختيار السيد الخوئي عليه السلام التساوي هنا يتنافى مع ما ذكره سابقا من أن المصلحة في القتل أعظم من المفسدة في قوله ولعله من هنا أقدم إلخ، إذ من الواضح أن تساوي التقية والشهادة كاشف عن استواء المصلحة والمفسدة فيهما، وبهذا أيضا يختلف موردهم عن قضية الإمام الحسين عليه السلام الذي فرض فيه تعن بل وجوب الشهادة على فرض التسليم بأصل الدعوى أن في قتل الإمام عليه السلام مصلحة أعظم من التقية، كما احتمله السيد عليه السلام، وأما إذا قلنا إن التقية في مواردهم أولى كما استفدناه من الروايات المتقدمة فالاختلاف

٣٢٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

أوضح، وأما ما ذكره بالنسبة للأصحاب كالشهيدين فلعل موقفهم
لأمر اقتضاه اجتهادهم.

والمهم الذي نريد أن نصل إليه ونبينه أن قضية الإمام
الحسين عليه السلام فريدة في نوعها وموضوعها، مختلفة كل الاختلاف عن
تلك القضايا التي عرفها التاريخ قديما وحديثا، فلذلك أسميناه
قضية التاريخ وواحدته، وهذا لا يعني عدم إكبار مواقف أصحاب
أمير المؤمنين عليه السلام وأعلام المذهب والدين (رضوان الله عليهم) إلا أن
ذلك لا يثبت استواء قضاياهم وقضية الإمام الحسين عليه السلام موضوعا
وحكما.

والنتيجة مما تقدم أن قضية الإمام الحسين عليه السلام خارجة تخصصا
من موضوع التقية، لا أنه يشملها ثم رجحت المصلحة على المفسدة
لكونها أعظم، بل ليست داخلية في ذلك الموضوع.
وإذا خرجت عن موضوع التقية وأحكامها فما ذكر من
التوجيه ليس بتام، ولا يمكن الاعتماد عليه في تحليل القضية
الحسينية.

هذا تمام البحث مع السيد الخوئي رحمته الله في فرضه واحتماله.

توجيهات أخرى لحركة الإمام الحسين عليه السلام:

ثم إنه ذكر بعض أن الإمام الحسين عليه السلام إنما كان يتحرك من موقع الدفاع عن نفسه، وبهذا يدفع إشكال قتال الجيش بذلك العدد القليل، وتقدم بعض من لا يقوى على القتال إذ أن الدفاع لا يحتاج إلى التكافؤ سواء في العدد أو العدة والقوة.

ومن الواضح أن هذا التوجيه يعلل موقفه القتالي في كربلاء فقط، أما إعلانه رفض بيعة يزيد، وخروجه من مكة، وإرساله مسلماً وغيره، ومواصلته المسير حتى بعد علمه بمقتل مسلم، فكل هذه الأمور لا يفسرها موقع الدفاع عن النفس.

وما ورد من قوله طلبوا دمي فهربت، فهو لا يعلل إعلان الرفض لبيعة يزيد لتقدمه على خروجه، وكذا لا يعلل غيره من المواقف والأمر التي اكتنفت القضية الحسينية في جميع مراحلها.

وأما التحليل على أساس البكاء أو الثواب وأمثال ذلك مما هو متأخر عن استشهاد الإمام عليه السلام فكلها لوازم للقضية الحسينية نتجت عن مظلومية الإمام الحسين عليه السلام لا أسباب قيامه فلا يصح التعليل بها وتحليل القضية الحسينية على أساسها.

هذه تقريبا أهم النظريات التي طرحت وافترضت أو يمكن أن تطرح وتفترض لتحليل قضية الإمام الحسين ﷺ.

إلا أنه لا يمكن الاعتماد على شيء منها في تفسير وتحليل حركة الإمام الحسين ﷺ وقضيته، إما لأنها تفتقر إلى الدليل، فهي مجرد دعاوى، وإما لعدم صحة أدلتها، أو لعدم تمكنها من تجاوز ما اعترضها من الإشكالات والعقبات، أو لجميع ذلك.

كما أنه من الملاحظ رجوع أكثرها إلى النظرية الغيبية بل كلها، وعلى ذلك فلا يكون لدينا في الواقع من جميع تلك النظريات إلا نظرية واحدة فقط هي الغيبية والاختلاف في طرق عرضها وصياغتها وأسلوب التدليل عليها لا يغير حقيقتها.

تذكير:

نذكر هنا بأننا إذا لم نتمكن من طرح نظرية أخرى لتحليل قضية الإمام الحسين ﷺ وإثباتها، وتجاوز جميع تلك العقبات والإشكالات، فإنه لا مناص من الالتزام بالنظرية الغيبية المفسرة للقضية الحسينية على أساس الوظيفة الخاصة المعللة بالجهة الغيبية لو كان هناك دليل عليها أي الوظيفة الخاصة، وإن كانت لا تخلو من

الإشكالات لكن لا مفر من ذلك فهي الملجأ الأخير أو الاعتراف بالقصور عن إدراك حقيقة الحركة الحسينية وأسبابها ودوافعها كما ذكرنا سابقاً.

الجمع بين النظريتين:

ادعى بعض الجمع بين النظريتين الغيبية والطبيعية، بأن السبب في ظهور النظرية الغيبية وتفسير الموقف الحسيني على أساس الوظيفة الخاصة، ينطلق من التصور حول علم الإمام عليه السلام وإحاطته بكل مسائل الحياة، كما أن وجود روايات تدل على أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها تعين الوظيفة الخاصة، وعليه فإن الإمام عليه السلام كانت له مهمة ووظيفة إلهية خاصة، ألا وهي التضحية بنفسه، كما أنه يمكن فرض تحقق كل المعطيات الموجبة للخروج والاستشهاد مع الوظيفة الخاصة، وبهذا يمكن الجمع بين النظريتين الطبيعية والغيبية^(١).

أقول: إن ذلك التعليل لظهور النظرية الغيبية ليس بتام وذلك أن تلك العقيدة - أنهم عالمون بكل شيء ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي

(١) الحسين في موكب الخالدين، ص ١١٩ - ١٢١ مع اختصار منا.

٣٢٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

إِمَامٍ مُبِينٍ ﴿١﴾ على تنوع مصادر علمهم - يسلم بها صاحب النظرية الطبيعية أيضا كالسيد المرتضى ﷺ وغيره وإلا من شذ من لا يعتنى برأيه، بل لعلها من ضروريات المذهب، إلا أن الإيمان بتلك العقيدة لا ينتج لزوم تفسير حركة المعصوم على أساس الوظيفة الخاصة. هذا أولا.

وثانيا: إن شمول علمهم لكل شيء يقتضي علمهم بأسباب موتهم ومن الواضح أن العلم بالسبب ونتيجته لا يعين الوظيفة الخاصة، وبعبارة أوضح أن العلم بأسباب الاختيار والاختيار لا يوجب ينتج الوظيفة ولا يعينها. هذا أولا.

وثانيا: لا يثبت أيضا عدم طبيعة تلك الأسباب وطبيعة الاختيار نفسه.

ثالثا: إن السبب الحقيقي في ظهور التحليل على أساس الوظيفة الخاصة هو الجهل بأسباب حركة المعصوم، وإلا فمع العلم بها لا تعلق أفعالهم على أساس الوظيفة الخاصة. هذا بالنسبة للتعليل في ظهور التحليل على أساس الوظيفة الخاصة.

وأما التوفيق بين الاتجاهين بأن بعض الروايات تدل على أن لكل إمام صحيفة يعمل بما فيها فهي وظيفته، وأيضا توفرت هنا

الفصل الثالث..... ٣٢٥

الظروف الطبيعية لحركة الإمام الحسين عليه السلام وبهذا يجمع بين النظريتين.

فهو جمع غريب جدا وذلك أنه لم يبين لماذا الجمع والتوفيق؟
فهل هناك تنافي أو على الأقل ما ظاهره التنافي بين تلك النظريتين؟

كما أنه كان ينبغي أن يبين أسباب ظهور نظريتين على الساحة الفكرية.

فهل هو لوجود مدرستين في تحليل فعل المعصوم عليه السلام أم هو لدعوى عدم صحة التعليل على أساس تلك النظرية؟
وهل أن الجمع متوقف على فرض تحقق المعطيات فقط؟!
أم أنه يحتاج إلى إثبات توفر تلك المعطيات واعتماد الإمام عليه السلام في حركته عليها.

فكل تلك الأمور لم تبين ومقتضى البحث العلمي هو بحثها ثم التعرض لمحاولة الجمع بين النظريتين إذا كان بينهما تناف.
والتحقيق في ذلك إن الروايات الدالة على أن لكل إمام صحيفة يعمل بما فيها لا نظر لها إلى النظرية الغيبية، ولا أن المراد بالعمل بما فيها إثبات الوظيفة الخاصة المعللة بجهة غيبية.

٣٢٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

فإن ما في الصحيفة والعمل به لا يعني أنه لا يخضع للأمور الطبيعية ومعطيات الأحداث الخارجية أو أنها لا تدرك أبعادها وأسبابها بل قد تكون أسبابها ومقدماتها واضحة لكل أحد وقد لا تكون معلومة بل يكون الظاهر يقتضي خلافها هذا أولاً.

وثانياً: أن روايات الصحيفة لم تتعرض لذلك أي لغيبة ما تضمنته مما يحتاج إليه الإمام عليه السلام، وأيضا لم تنص على عنوان الوظيفة الخاصة.

وبهذا تكون روايات الصحيفة أعم من النظرية الغيبية، لأن النظرية الغيبية تلاحظ خصوص أفعال الأئمة المعصومين عليهم السلام التي لم تدرك أسبابها، ولم تعلم معطياتها، ولم تعرف دوافعها، أو أن ما يدرك ويعلم منها فإن الظاهر يقتضي خلافه فتوجه على أساس غيبي، وأما معلوم الوجه فلا تلاحظه وإن كان من مختصات الإمام.

كما نقول أيضا: إن تلك الروايات ليست في صدد تحليل أو تعليل أفعال الأئمة عليهم السلام على أساس غيبي أو عادي طبيعي، وليست ناظرة إلى ذلك أبداً، بل هي في صدد رد من يعترض عليهم، أو يخطئهم في أفعالهم، سواء المعلومة الجهة منها، أو غيرها فإنهم ﴿عِبَادٌ﴾

مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿١﴾ فكل ما يفعلونه هو ما يريد الله عز وجل، وشبيه بهذا الآية الشريفة الواردة في شأن رسول الله ﷺ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿٢﴾ فكون أقواله وأفعاله ﷺ هي ما يريد الله جل وعلا، وما أوحاه فهذا لا يعني أنها لا تخضع لأحداث طبيعية مطلقا فبعضها يخضع لها وآخر غيبي، والمهم هو التسليم له واتباع أقواله وأفعاله، وعلى ذلك فالروايات ناظرة إلى لزوم التسليم وعدم الاعتراض عليهم في أفعالهم وأقوالهم، فلا دلالة لها على أن قضية الإمام الحسين عليه السلام قضية غيبية، أو وظيفة خاصة به، ويؤيد هذا بل يدل عليه أن تلك الرواية ليست خاصة بالإمام الحسين عليه السلام، بل هي شاملة لكل الأئمة عليهم السلام فقد ورد فيها (إن لكل واحد منا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في مدته) ومن الواضح أنه ليست جميع أفعال المعصومين عليهم السلام وظائف خاصة بهم أو أنها معللة بجهة غيبية.

وعليه فالجمع بين الروايات وبين النظرية الطبيعية لا يستلزم الجمع بين النظريتين والاتجاهين في تحليل القضية الحسينية.

(١) سورة الأنبياء: ٢٦.

(٢) سورة النجم: ٤.

كما أنه لا تنافي بين الروايات وبين كلا النظريتين رغم التنافي بين النظريتين فيما بينهما، فالروايات تقول إنه لكل إمام صحيفة يعمل بما فيها، فبعض ما فيها غيبي لا يعلم الناس وجهه وآخر طبيعي يخضع لمقدمات خارجية طبيعية عادية سواء علمت أم لم تعلم.

ولكنها لا تثبت بذلك كون أمر ما غيبيا فلا يخضع للعوامل الخارجية في وجوده، وفي نفس الوقت هو غير غيبي فيخضع للعوامل الخارجية حتى يفرض فيه أنه مورد للتنافي مع كلتا النظريتين.

كما أنها لا تثبت أمرا معينا أو قضية ما أنها غيبية أو غير غيبية فتكون معارضة لأحد النظريتين فهي كما تقدم بيانه أعم من كلتا النظريتين.

كما أن الجمع بين النظريتين بدعوى وجود الظروف الطبيعية لحركة الإمام الحسين ﷺ ووجود الوظيفة المعللة بالجهة الغيبية غريب جدا، وذلك أن ظهور النظرية الغيبية المعللة للوظيفة الخاصة إنما كان بسبب وجود الفعل غير المعلل بالمعطيات الظاهرية، أو أن المعطيات الظاهرية الخارجية تقتضي خلافه، فهي بهذا تدعي عدم وجود المعطيات المعقولة لحركة الإمام الحسين ﷺ، وحيث إنه

معصوم فلا بد من وجود وظيفة خاصة، والنظرية الطبيعية تدعي توفر المعطيات الخارجية المعقولة والعادية المدركة فلا تكون حركته وظيفة خاصة.

فالجمع بين النظريتين جمع بين المتنافيين إذ تكون نتيجة الجمع أن قضية الإمام الحسين عليه السلام خاضعة للظروف الطبيعية المدركة المعقولة، وكل المعطيات تقتضيها وفي نفس الوقت هي غير معقولة والظروف الطبيعية لمجريات الأحداث المدركة لا تقتضي حركة الإمام الحسين عليه السلام، فحرته بذلك وظيفة خاصة غير مدركة الأسباب والدوافع، وهذا تناف واضح فالظروف المعقولة المدركة موجودة غير موجودة.

ويفترض في الجمع أنه يرفع التنافي لا أن يثبت، فتلك الدعوى التزام بالمتنافيين وجمع بين المتناقضين.

وربما ادعي أن عدم العلم بالظروف المقتضي للحركة لا يستلزم عدم وجوده، إلا أن هذه الدعوى لا تفيد هنا.

وذلك أن صاحب النظرية الغيبية يعتمد أساسا في تفسيره على عدم إدراك تلك الظروف الخارجية أو على أن المدرك من الأحداث الخارجية يقتضي خلاف فعل الإمام عليه السلام، فلذلك يوجه فعل

٣٣٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

المعصوم على أساس تلك النظرية، لا أن النظرية الغيبية تمنع من وجود أمور في الواقع تكون هي أسباب الحركة. هذا أولاً.

وثانياً: إنه لا مانع لدى النظرية الغيبية من الالتزام بصحة الفعل الحسيني وإن لم توجد له مبرراته الخارجية العادية والطبيعية، إذ تكتفي بدليل العصمة تعليلاً لأي فعل كما يكتفي فيها بوجود أمر إلهي يمثل الوظيفة الخاصة، دون لزوم وجود ظرف في الواقع مقتض للفعل سواء كان معلوماً أم غير معلوم، ولها في ذلك أدلتها المسلمة، كقضية نبي الله إبراهيم عليه السلام وذبح ابنه عليه السلام وغيرها.

ثالثاً: أنه عليه أيضاً أن يثبت اعتماد الإمام الحسين عليه السلام عليها في حركته فمجرد فرض وجود ذلك أو فرض إمكانه لا يثبت شيئاً في الخارج والواقع.

رابعاً: يجب عليه أن يجيب على كل ما يعترض تلك النظريتين من إشكالات وعقبات، إذ السبب الحقيقي في بروز وظهور تلك النظريات هو دفع ورفع ما يتصور ويفترض أنه عائق عن تعقل القضية الحسينية وتطوراتها، مع التذكير هنا بأن المشكلات التي تعترض كل نظرية غير ما تعترض الأخرى.

فمثلا إرسال مسلم وغيره إلى الكوفة ومكاتبة الإمام الحسين عليه السلام لأهل الكوفة وإخبارهم بقدومه لا يمثل أي مشكلة بالنسبة للنظرية الطبيعية، ولكن يمثل مشكلة أمام النظرية الغيبية. وكذا أيضا النصائح والتحذيرات وتوجه الإمام الحسين عليه السلام نحو الكوفة، وكذا استمراره في المسير بعد علمه بمقتل مسلم، لا تثير أي مشكلة بالنسبة للنظرية الغيبية، فهي وظيفة خاصة ن ولكن تمثل مشكلة أمام النظرية الطبيعية وعليها تجاوزهها. وعلى كل فدعوى الجمع بين النظريتين دون ملاحظة كل تلك الأمور دعوى جزافية ليس لها قيمة علمية، فهي كقول القائل: إنني ألتمز باجتماع النقيضين لرفع تعارض ما.

نظريتنا:

بحوث تمهيدية:

- ١- عودة إلى شروط الإمام الحسن عليه السلام.
- ٢- للصلح نوعان من الآثار.
- ٣- آثار الصلح المقصودة.
- ٤- آثار الصلح غير المقصودة (التجربة الصعبة).
- ٥- نتيجة التجربة.

عودة إلى شروط الصلح:

قلنا: تخلى أهل الكوفة عن تحمل المسؤولية تجاه قضية الإسلام الكبرى، ألا وهي قتال الفئة الباغية بعد مقتل أمير المؤمنين علي عليه السلام، وأكثر من ذلك أرادوا الخيانة بإمامهم، بل خانوه وغدروا به، وأرادوا تسليمه لعدوهم وعدوه، أو الفتك به، وكل ذلك لم يكن جهلا منهم بإمامة الإمام الحسن عليه السلام، أو عظيم شخصه ومقامه، وقربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأيضا لم يكن ذلك لاعتقادهم بإمامة معاوية وخلافته، أو انخداعهم بإيمانه وعدالته، أو طمعا منهم في ورعه وعدله، أو جهلا منهم ببغيه وغدره، فكل ذلك معلوم عند أهل الكوفة، واضح كالشمس في رابعة النهار، ولكنهم غدروا بالإمام الحسن عليه السلام خوفا من سيره على نهج أبيه أمير المؤمنين عليه السلام في التسوية في العطاء، والإنصاف والعدل في القضاء، وكون القوي عنده ضعيف حتى يأخذ الحق منه والضعيف عنده قوي حتى يأخذ الحق له، فما مالوا إلى معاوية إلا رغبة في ظلمه في القضاء، وعدم تسوية في العطاء، فطمعوا في دنياه ومالوا إلى هواه، وباعوا دينهم أملا في عطاياه، وما تركوا قتاله إلا خوفا من الموت وحب في السلامة، لا جهل بوجوب قتال البغاة، ولا لانخداعهم بدينه وتقواه، بل لظن السلامة معه.

وكل أمة طمعت في الدنيا وركنت إليها، وأحبت السلامة وسعت إليها، فإن أمرها يعود إلى الأسفل، وحظها يكون الأقل، ويطمع فيها أهل البغي والجهل، وينتهب خيرات أهل الغدر والختل، وتعود حياتها جاهلية يحكمها قانون الغاب.

وهنا وقد تخلى المسلمون عن قضيتهم، فلم يقوموا بواجبهم، ولم ينصروا إمامهم، بل تعاونوا مع عدوه وعدوهم، فارتفع بذلك موضوع الجهاد، ولا موضع للتضحية حيث عرض الصلح كما تقدم، وهنا تأتي خطورة الموقف في كيفية التعامل مع هذا الظرف المستجد.. خصوصا مع مثل معاوية.

فهل يتخلى الإمام الحسن عليه السلام أيضا عن ذلك المجتمع كما تخلى المجتمع عن قضيته وواجباته، فيسلم الأمر إلى معاوية مطلقا دون قيد أو شرط؟

إن معاوية لم يفتح العراق عنوة وبالقوة، حتى يأخذ ما يريد بشكل مطلق، ويفعل ما يشاء، بل عرض الصلح ن ففتح بذلك ميدان حرب جديد، سلاح معاوية فيه الدهاء والغدر لا الخيل والحديد، وأما سلاح الإمام الحسن عليه السلام فكان الإيمان والتقوى والدين والعقل والحلم، والنظر للأمور ببصيرة ونظر ثاقب بعيد، وأهم من ذلك كله معرفته التامة بعدوه العنيد، وبأهم أسلحته في الميدان الجديد.

وباختلاف الميدان اختلف هدف المتحاربين، واختلفت كما ذكرنا أسلحة الطرفين، فكان هدف معاوية من القتال هو الحسم العسكري، وحكم العراقيين بالقوة، أما الآن فهدفه خداع الإمام الحسن ﷺ بقبول أي شرط، وإعطائه على ذلك العهود والمواثيق ثم نقضها.

والإمام الحسن ﷺ كذلك اختلف أيضا هدفه في هذه المرحلة، فقد كانت غايته الأولى في الميدان السابق هي قتال الفئة الباغية حتى يفىء إلى أمر الله، ولكن بعد غدر جيشه، وخيانة قيادته، وإرادة تسليمه لعدوه لم يعد بالإمكان تحقيق ذلك الهدف، بل حتى الحفاظ على الحكم أصبح مستحيلا في ظل الأحداث المستجدة ن ولم يعد أمامه كما قلنا سابقا إلا قبول الصلح، وما عرضه معاوية من قبول أي شرط يشترطه عليه.

ولكن ماذا عسى أن يشترط على معاوية، وليس هو ممن ينتظر الإمام ﷺ منه الوفاء بشرط، فإن أهم جنده وأسلحته الغدر والدهاء والمكر، فهل يشترط الإمام ﷺ عليه شروطا ينتظر منه الوفاء بها مع معرفته التامة به؟!!

وعليه فلا معنى للإشتراط على معاوية ليلتزم بوعده أو يفني بشرط فالنتيجة معلومة سلفاً، ولكن حيث إن السبب في هذا الموقف ليس هو قوة معاوية، فمن الواضح أنه لم يحسم الأمر عسكرياً، بل السبب هو تخلي المسلمين عن قضيتهم، وعدم وفائهم ببيعتهم، وطمعهم في وعود عدوهم، وأملهم في عطاياها، ومن الواضح أنهم متى اقتنعوا بخطئهم، ورجعوا إلى إمامهم، ووفوا ببيعتهم، فإن النصر سيكون حليفهم، وسوف يستطيع الإمام عليه السلام قتال الفئة الباغية بهم.

ولكن كيف يمكن إعادتهم؟

ولا أمل في معاوية ليفي بوعده أو شرط، وليست هناك قوة تلزمه بالوفاء، وهنا تبرز خطورة الصلح، وكيفية التعامل مع مثل معاوية في هذا الظرف الدقيق.

فهل يرجع تلك الورقة البيضاء كما أرسلها معاوية بيضاء خالية من أي شرط أو عهد لعلمه العادي بعدم وفاء معاوية؟ أو أن هناك فائدة أخرى للشروط غير وفاء معاوية.

قد تقدم في بحثنا عن الصلح، أنه قد ادعي أن أهم الفوائد للإشتراط على معاوية فضحه أمام الملا متى ما نقض عهده ولم يلتزم بوعده ولم يفني بشرطه.

٣٣٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وقد قلنا سابقا إن هذا الوجه ليس بتام، فإن المجتمع العراقي لم يكن منخدعا بإيمان كان يظهره معاوية، ولم تكن ميوله إليه إلا طمعا في عطاياه وعداته، كما أن معاوية قد صرح بأنه لا يفي للإمام الحسن ﷺ بشيء أمام الناس، فلم يكن يخشى أن يعرف بغدر أو نكث عهد، ولم يكن إعلانه أمرا مستغربا عند من طمع في أمواله، نعم هناك أثرا عقدي لكنه أثر لأصل الاشتراط وهو أمر آخر وسوف نعود له فيما بعد.

والذي نعتقده أن الإمام الحسن ﷺ أصبحت غايته الجديدة هي إيقاظ العراقيين خاصة والمسلمين عامة من سباتهم، وتنبههم من أحلامهم، وقطع أملهم من أعدائهم، وإعادتهم إلى رشدهم، فبدون هذا الأمر لا يمكن إعادة الحكم وقتال الفئة الباغية، وليحقق الإمام ﷺ هذه الغاية، ركز على دوافع أصحابه، وطبع عدوه، فأصبح هدفه بناء دوافع المواجهة بينهما، فمتى ما حصلت استيقظ المجتمع من سباته وتبخرت أحلامه، ونفر من معاوية وأزلامه، وسوف نعود لهذا الأمر بزيادة بيان مع إقامة الدليل عليه والبرهان.

ولكن ما هي الشروط التي يمكن أن تحقق هذا الهدف

المستجد؟

وهل سيقبل معاوية هذا النوع من الشروط؟ أما جواب الاستفهام الثاني: قلنا إن نقطة ضعف معاوية هي اعتماده على غدره وعدم وفائه بوعدده، وهذا كفيلا بقبوله أي شرط دون تقييم لأبعاده وآثاره، مادام أنه يعتقد أنه المعني بالشروط، وأنه لن يفي بشيء منها.

وأما الاستفهام الأول: فإنه لا بد للإمام الحسن عليه السلام في تحديد الشروط من التفكير في أمرين مهمين: (المجتمع والحكم) وإعادتها إلى موضعها الصحيح، والثاني متوقف على الأول، إذ لا يمكن إعادة الحكم إلى موضعه بدون المجتمع الناصر، وحيث إن المجتمع أصبح طامعا في بني أمية، راغبا في أموالهم وصلاتهم، فلن يقف في وجههم، ولن يقا تلهم إلا إذا اقتنع بخلاف ذلك وهنا تظهر المشكلة.

فكيف يمكن إقناعه، وقد أعشى الطمع بصره فأعماه عن غدر معاوية وخداعه وتعيده وبغية على أمير المؤمنين عليه السلام وعلى سائر المسلمين؟

فالدين والمنطق والعقل لم تقنع ذلك المجتمع هذا وهو مع الإمام الحسن عليه السلام وتحت رايته، وأما إذا دخل تحت حكم معاوية

٣٣٨..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وبايعه بشكل مطلق، دون قيد أو شرط فالأمر أوضح فإنه - وإن اقتنع عند ذلك أن ليس وراء بني أمية إلا الظلم والجور، فقد مضت بيعته له بشكل مطلق - لن يستطيع التخلص من بني أمية وظلمهم إلا إذا خرج من تسلطهم ورفض حكمهم، وعاد إلى حاكمية أهل البيت ﷺ وقدمهم، وسلم لهم أمره وقياده وسار في ركابهم وتحت رايتهم.

ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك، ومعاوية لديه القدرة العسكرية المنضبطة تحت لوائه؟

ولا يكاد يذكر أحد تحت راية الإمام الحسن ﷺ هذا الأمر بيده، فكيف إذا صار الأمر بيد معاوية وصارت كل الدولة الإسلامية تحت حكمه!

فهل يترك الإمام الحسن ﷺ الأمر مطلقا لحكم الحزب الأموي؟

وهل هناك خيار لتغيير ذلك وقد أصبح دخول الدولة الإسلامية تحت يد الأمويين أمرا محتوما لا يشك فيه؟

فلماذا يمكن فعله وقد ارتفعت كل الخيارات إلا الصلح؟

فهل يمكن تدارك شيء به؟

وهل بقي شيء يمكن حفظه أو تداركه؟

فإذا أمكن تدارك شيء لصالح دين هذا المجتمع فلا بد من تداركه ولو مستقبلاً وهنا تظهر وتتضح أهمية موقف الإمام الحسن عليه السلام، وأهمية أي شرط يشترطه، ولماذا يشترطه وما نوعيته (ديني - مادي - أممي)، وما هدفه من اشتراطه، وحيث إن هدفه هو إعادة ذلك المجتمع إلى رشده، ورفع الغشاوة عن بصره، وإقناعه بخطأ اختياره وورده إلى جادة الحق - برغم أن المجتمع العراقي هو الذي أُلجئته إلى ذلك - وضع همته في الحفاظ على دينهم وانتمائهم إلى أهل البيت عليهم السلام، وإعادة تمهم إلى الطريق الصحيح، ولهذا قلنا إن الشروط وإن جعلت على معاوية إلا أن المقصود هو المجتمع العراقي، والأثر المراد منها ليس وفاء معاوية، فذلك ما لا ينتظره الإمام الحسن عليه السلام من مثل معاوية، ولتحقيق ذلك شرط على معاوية ما يجعل المجتمع العراقي كافة في حال مواجهة مع الحكم الأموي، وذلك بفرض ذلك المجتمع طرفاً في الصلح فجعل له شروطاً أيضاً على معاوية دون النظر إلى واقعه وتخاذله. وسوف نعود لتوضيح هذه النقطة بالذات في طيات هذا البحث والوجه فيها.

٣٤٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وما يهمننا فعلا من الصلح وشروطه هو الجهة التي تربطها مباشرة بقضية الإمام الحسين ﷺ وما يؤثر فيها بشكل مباشر وهي أربعة أمور.

الأول: أن ذلك الصلح كان سكوتا من الإمام الحسن ﷺ عن حقه لعلمه بعدم وفاء معاوية بشيء.

الثاني: أن الإمام الحسن ﷺ بوضعه شروطا على معاوية لأهل الكوفة حافظ على ثنائية الطرفين، ولازمه الحفاظ على هوية المجتمع العراقي في انتمائه إلى الخلافة الإسلامية الحقة، وبقاء مرتكزاته الفكرية، وقطع السبل على أي محاولة لتعميق الفكر الأموي فيه أو صهره في بوتقته.

الثالث: إقناع المجتمع الكوفي بخطئه وتهيئته للرجوع إلى أحضان آل محمد ﷺ وقيادتهم ولو بعد حين.

الرابع: وهو عود الأمر إليه ﷺ.

أما الأول: فقد تقدم البحث عنه وأنه سكوت لعدم الناصر وليس بصلح لمعرفة الإمام الحسن ﷺ بشخصية معاوية، وتعليق الصلح على وفائه بالشروط تعليقا على المحال، فهو في الواقع سكوت لا صلح، وأما التزام الحسينين ﷺ به فيما بعد من طرف واحد فقد تقدم البحث عنه. هذا أولا.

وثانيا: إن الإمام الحسن عليه السلام ترك بذلك باب جهاد معاوية مفتوحا أمامه وأمام أخيه الحسين عليه السلام بعده متى أراد القيام والنهوض ضد معاوية لنقضه العهود والمواثيق ومخالفته الشروط، وقد ذكر الإمام الحسين عليه السلام لمعاوية ذلك في جواب كتابه:

(وقلت فيما قلت: انظر لنفسك ولدينك ولأمة محمد صلى الله عليه وآله، واتق شق عصا هذه الأمة، وأن تردهم إلى الفتنة) وإني لا أعلم فتنة أعظم على هذه الأمة من ولايتك عليها، وأعظم نظرا لِنفسي ولديني ولأمة جدي محمد صلى الله عليه وآله أفضل من جهادك، فإن فعلته فهو قربة إلى الله عز وجل، وإن تركته فأستغفر الله لديني، وأسأله توفيقه لإرشاد أمري. وقال فيه أيضا: وتحرضت على نقض عهدك، ولعمري ما وفيت بشرط، ولقد نقضت عهدك بقتل هؤلاء النفر. إلخ^(١).

وعلى هذا فالإمام الحسين عليه السلام هنا بالخيار إن شاء جاهد معاوية، وإن شاء أتم العهد من طرفه، فالباب مفتوح له بسبب تعليق الصلح على الوفاء بالشروط.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٢١٤.

ثالثا: إن الخلافة تكون للإمام الحسين ﷺ وله الحق في المطالبة بها لعدم وفاء معاوية بالشروط، وهذا مقتضى جوابه المتقدم، وبهذا يكون للإمام الحسين ﷺ الخلافة بعد هلاك معاوية قانونا على كل حال، وفي معاوية بالشروط أو لم يف.

وبهذه النقاط اتضح ارتباط هذا الأمر مباشرة بالقضية الحسينية.

وأما الأمر الثاني: إن الإمام الحسن ﷺ بوضعه شروطا لأهل الكوفة على معاوية حافظ على طرفيتهم إلى جهته في نزاعه معه، ولازمه الحفاظ على هوية المجتمع العراقي في انتمائه إلى الخلافة الإسلامية الحققة، وبقاء مرتكزاته الفكرية، وأصوله العقدية، وقطع السبل على أي محاولة لتعميق الفكر الأموي فيه، وبهذا يكون الإمام ﷺ قد حقق ثلاث جهات.

الأولى: أن الإمام الحسن ﷺ باشتراطه تلك الشروط لأهل الكوفة، كما سيتضح أعادهم إلى خندقه، وإن كانوا متقاعسين عن نصرته، فقد جعلهم بتلك الشروط طرفا وخصما معه ضد معاوية، على خلاف ما كانوا يسرون فيه وراء أطماعهم، فلولا تلك

الشروط لانقادوا إلى خندق معاوية كحاكم لهم، ولم ينظروا له كخصم ملزم أن يفي لهم بشيء، أو أنهم طرف في الصلح. وهذا يكون الإمام الحسن عليه السلام استطاع أن يثبت أساسا لمبادئ اختلافه مع معاوية في نفوس المجتمع الكوفي، وبه يبقى الأمل في نمو هذا الأساس إلى درجة الوقوف في وجه الحكم الأموي.

الثانية: أن الإمام عليه السلام جعل لعامة المجتمع حقا ماديا على معاوية، وهذا مما انخدع معاوية فيه اعتمادا على غدره، وذلك أن معاوية كاتب بعض الأفراد في المجتمع العراقي ن ووعدهم بالعطاء إن غدروا بالإمام الحسن عليه السلام، وقد لا يفي لأي منهم بشيء بعد أن يتمكن، فهم أفراد معدودون ولا أثر لنقمتهم لو حصلت، أما إذا كان الوعد لعامة المجتمع ولكافة طبقاته المختلفة، فالأمر يختلف تماما، وهذا ما لم يردده معاوية ولم يلتفت إليه، فاشتراط الإمام الحسن عليه السلام تلك الشروط جعل الوعد للجميع ولكن بشروطه، فإذا لم يفي لهم نقم عليه عامة المجتمع بجميع طبقاته، ولن يفيد حينئذ وفاؤه لبعضهم.

الثالثة: أن الإمام الحسن عليه السلام باشتراطه تلك الشروط لأهل الكوفة ثبت في نفوسهم أسس الانتماء لأهل البيت في كل حالاتهم،

فإنه جعل المجتمع بها ينتظر الوفاء من معاوية من جهة الصلح لا طمعه، فإنهم يعلمون أن مجرد الطمع لا يلزم معاوية بشيء، بخلاف انتظار العطاء من جهة الإشتراط عليه، وعليه فبالشروط أصبح المجتمع الكوفي يتحرك في طلبه من واقع مرتكز، أنه ينتمي للإمام الحسن ﷺ في صلحه وشروطه، ومن الطبيعي أن يقوى وينمو هذا المرتكز والإحساس إلى درجة التصنيف الاجتماعي، والإنقسام الفكري على أساس التقسيم الإنتمائي، الذي فرضه الصلح وشروطه، فكل من ينتظر الوفاء من معاوية بالشروط فهو من أصحاب الإمام الحسن ﷺ وينتمي إليه، وإلى فكره رغم كونه تحت قيادة معاوية، وبهذا يكون الإمام ﷺ قد بنى في نفوس ذلك المجتمع الشعور بالانتماء إليه وإلى فكره وقيادته وإلى صلحه من حيث لا يشعر.

ومن الطبيعي أن ينمو هذا الشعور عند غدر معاوية بهم، وعدم وفائه لهم بشيء فضلا عما إذا ساء لهم سوء العذاب، فمن البديهي أن يقوى ذلك الإحساس ويعمقه الرغبة في الانتقام.

وبهذه الجهة استطاع الإمام الحسن ﷺ الحفاظ على الطابع العام لهوية الكوفة بالخصوص، وإفشال مخططات معاوية المتنوعة في

القضاء على انتمائها لأهل البيت عليهم السلام بمختلف طبقاتها واتجاهاتها، فقد سعى معاوية في تغيير تركيبة المجتمع الكوفي الفكرية والعقدية، فأمر بقتل كل من كان على دين علي عليه السلام، بل أصبح يقتل على التهمة والظنة وتتبع شيعة أمير المؤمنين عليه السلام وراء كل حجر ومدبر، ومنع من نشر فضائله أو ذكرها، وأمر بشتمه على المنابر حتى صار سنة الدولة الأموية.

وتأثير هذه الجهات الثلاث على القضية الحسينية بشكل مباشر واضح، فالأولى حافظت على الخصومة مع الحكم الأموي. والثانية بذرت أسباب النفرة والمواجهة.

والثالثة حددت وجهة الكوفة إلى الإمام الحسين بعد الإمام الحسن عليه السلام الأمر الثالث: إقناع المجتمع الكوفي بخطئه، وتبنيته للرجوع إلى أحضان آل محمد عليهم السلام وقيادتهم، ونبذ بني أمية ومحاربتهم، فقد اعتمد الإمام عليه السلام لتحقيق هذا الأمر على ثلاث ركائز.

الركيزة الأولى: أسباب ميول أصحابه إلى معاوية، وتفاني بعضهم في التقرب إليه ولو بقتل الإمام الحسن عليه السلام أو تسليمه إليه.

الركيزة الثانية: واقع معاوية وخليفته الثقافية والفكرية، القائمة على أساس الغدر والخيانة، والأحقاد الدفينة سواء القديمة

٣٤٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

منها أو الجديدة كالمولدة من صفين فلن ينسى لأهل العراق مشاهدتهم في صفين ومواقفهم إلى جانب أمير المؤمنين ﷺ ولن يشفع لهم ميوهم إليه، أو تحاذلهم عن الإمام الحسن ﷺ حتى سلم الأمر إليه.

الركيزة الثالثة: تجربة الكوفة مع أمير المؤمنين ﷺ والتي عرف أهلها بها منهج ابنه أبي محمد وأبي عبد الله ﷺ وسيرتهما فيه لو حكماها.

وهذه الركائز الثلاث تمثل أساسا مهما ومنطلقا فكريا لأي شرط يشترطه أبو محمد ﷺ، كما أن تعارض الركيزتين الأولى والثانية - طمع أصحابه في دنيا بني أمية وظنهم السلامة معهم من جهة، وغدر معاوية ومكره وانتقامه ممن وقف ضده لأحقاده الدفينة التي لن ينساها من جهة أخرى - كفيل بإقناعهم بضرورة الرجوع إلى سيرة أمير المؤمنين وتقديم الحسن والحسين ﷺ ولتوضيح هذا الأمر نقول:

إنه لما كان هم الإمام ﷺ إعادة المجتمع الكوفي إلى سفينة النجاة، فلا بد من إقناعه بخطئه في اختياره، وحيث إنه يعلم حال أصحابه وأنهم إنما فعلوا ما فعلوه رغبة في دنيا بني أمية لا دينهم، ظنا منهم أن بني أمية سوف يعطونهم دنياهم، وقد أعمى الطمع

بصائرهم فأعشاهم عن الحق المبين، وقسى طول الأمل قلوبهم فأضلهم عن الصراط المستقيم، ودعاهم الحرص على الدنيا إلى التخلي عن نهج أمير المؤمنين عليه السلام، فلن يستطيع الإمام الحسن عليه السلام بح جماع طمعهم، ولن يتمكن من إيقاف زحفهم وراء أحلامهم، ولا قطع أملهم من أعدائهم، فلم يوقظهم من سباتهم من الله سبحانه وعذابه ترهيب، ولم يطمعهم في رحمته وثوابه منه ترغيب، ولم تنفعهم معرفتهم بمعاوية وغدره، فلم يحذروا خداعه ومكره، ولم يخافوا دهائه وبغيه، فانجرفوا وراء وعوده، واطمأنوا إلى موثيقه وعهوده، فأصبح انضواؤهم تحت رايته معلوما، وانتصاره بهم محتوما، ودخول الكوفة تحت حكمه محسوما، فلا بد من التعامل مع هذا الوضع بحذر وجد، فأى مواجهة بالقوة لأطماع المجتمع الكوفي وآماله وأحلامه لن تجدي نفعا، ولن ترجع حقا، ولن تمنع ظلما، كما أنها لن تقطع أملهم، ولن توقف سباتهم ولن توقف انجرافهم وراء سراب أطماعهم، بل سوف تزيد الموقف سوءا، والنار اتقادا والأمر تعقيدا، وفي خضم هذه الأحداث عرض معاوية صلحه، وكما تقدم أن القوم نادوا البقية البقية عند مشاوره الإمام عليه السلام لهم، فقد وجدوا في الصلح الضالة التي ينشدونها، والقشة التي يتعلقون بها، فهو يقربهم من أطماعهم، ولعله يحفظ لهم

شيئا من ماء وجوههم لتخاذلهم وتقاعسهم عن واجباتهم، وكما قلنا سابقا إنه قد استجد بعرض الصلح ميدان حرب جديد، واستعوض بقوة الفكر والدهاء سلاحا عن السيف والحديد، كما استجدت معه أهدافه، وتعددت فيه أطرافه، فأطرافه أصبحت ثلاثة، الإمام الحسن ﷺ وأهل الكوفة الطامعين في معاوية، ومعاوية نفسه.

وأهم المشاكل المستجدة في ميدان الصلح غاية عامة أهل الكوفة وهدفهم، وهو الانضواء تحت راية معاوية، وبهذا التقوا مع معاوية في غايته وهدفه، بل أصبحوا سيف غيه وبغيه، ويد بطشه وظلمه، فصاروا لفعل أي شيء مستعدين، ولتحقيق آمالهم وأطماعهم متفانين ولو كان بقتل الإمام الحسن ﷺ أو تسليمه لعدوه، وأما فرض حسم أمرهم عسكريا فغير وارد بعد أن لم يكونوا منحازين وتميزين عن سائر الجيش، كما أنه سوف تكون هناك صفين أخرى، ونهروان ثانية على أقل التقادير، هذا إن لم ينضموا إلى معاوية صراحة، فدواعي الانضمام إليه موجودة عندهم، ومثل هذا عبئا آخر في الصلح فهل يشترط الإمام ﷺ، أيضا على المجتمع الكوفي أن يعود إليه ويرجع تحت رايته كما اشترط على معاوية عود الأمر إليه؟

ومن الواضح أن مثل ذلك الشرط لن يفيد ولن يكون له أي أثر، ولن يقنعهم بخطئهم، ومن هنا كان الإمام الحسن عليه السلام نظر آخر بناه على أساسين إمامته وكونها لطف بهم، وحلمه عليهم وتجاوزه عن موقفهم، فانبرى عنهما بنفوذ بصيرة وعمق فكرة، وعلو همة وبعد نظر، وتحمل خذلانهم بالصبر والحلم أن يجنبهم الصراحة في مواجهته، أو المجاهرة بالانحياز لعدوه ومقاتته، وذلك بقبول الصلح معه، والسكوت عن حقه، ولكنه لم يترك المجتمع الكوفي وبني أمية مطلقا، بل سعى في خلق بواعث المواجهة مع معاوية في نفوسهم من جديد، بعد أن أماتها الطمع وحب السلامة وخوف الموت، قلنا إنه لم يمكن إقناع المجتمع الكوفي بخطئه، ولا يمكن حمله على الحق بالقوة، ولا موضوع للشهادة كما تقدم، فلا بد من الصبر والسكوت عن حقه في الوقت الحاضر، والعمل على أساس الركائز المتقدمة، والاستفادة من ما سوف تفرزه الحقبة القادمة التي لا مفر منا بل أصبحت ضرورية في ظل الوضع القائم وهي حكم معاوية للمجتمع المسلم المتخاذل عن الحق، وذلك بملاحظة الركيز الثانية وما استعكسه على نهج معاوية في حكمه من الغدر والظلم وعدم الوفاء لهم بشيء، وما يمكن أن يعكسه ذلك على المجتمع مع ملاحظة مضاداته للركيزة الأولى، وكيفية الاستفادة من نتائج

ذلك، وعليه فلا بد من استعمال العقل وتهيأة نفوسهم للمرحلة التالية وهي الاستفادة من تلك النتائج وإن كانت بعيدة المدى. وبعبارة أخرى أن هناك استراتيجية ذات بعدين استعملها الإمام الحسن ﷺ، الأولى قريبة والثانية بعيدة أما الأولى فكانت مع فترة حكم معاوية، والثانية بعدها وسوف يتضح هذا الأمر قريبا، وهنا تظهر عظمة الموقف الحسني في بعد نظره، ونفوذ بصيرته في شروطه على معاوية، فاشتراط للمجتمع في الوقت الحاضر وهو البعد الأول ما بذر في نفوسهم بذرة الخصومة والمواجهة مع معاوية، على خلاف ما كانوا يسيرون ويرغبون، وذلك باشتراط أقل مما كانوا يطمعون فيه من معاوية الأمن والعطاء، وأما البعد الثاني ذو الأثر البعيد فهو النفرة والمواجهة بينهم وبين معاوية، والضامن لتحقيقها هو الركيزة الثانية، وهي طبع معاوية، غدره وجشعه خصوصا إذا كان العطاء لكافة طبقات المجتمع كما تقدم، فمن الطبيعي أن يصطدم حقهم بسبب الشروط مع غدره وجشعه، ومن الواضح بهذا البيان أن طبيعة شخصية عدو الإمام الحسن ﷺ الغادرة أصبحت هي مفتاح بل الضمان لرجوع المجتمع الكوفي إلى وعيه وانقطاع أمله، بل نفرتة من معاوية وحزبه، وهذا التحليل يحل لنا أصعب الإشكالات في القضية الحسنية، كما يترتب عليه أهم الأمور الخطيرة في صلح

الإمام الحسن عليه السلام وشروطه، وهو عدم وجود قوة ملزمة لمعاوية تفرض عليه الوفاء بالشروط، وتحمله عليها وتضمن عدم مخالفته لها، أو تنتصف منه عند مخالفته، وكان هذا الأمر منشأ الإشكال على صلح الإمام الحسن عليه السلام فكيف يمكن للإمام عليه السلام أن يضع شروطاً على مثل معاوية - وهو يعلم أن طبعه الغدر ونهجه المكر - دون أن تكون لديه قوة تضمن التزام معاوية بتحقيق الشروط؟

وقد أجبنا سابقاً عن مثل هذا الاستفهام (هل كان الإمام الحسن عليه السلام يعتقد أو يظن أو يحتمل أن معاوية سوف يفي له بشيء من تلك الشروط؟

وإن كان لا يعتقد ذلك فلماذا الشروط على معاوية؟

وقد أجبنا سابقاً عن هذا الاستفهام في بحث (سكوت لا صلح) بشكل مفصل، كما أنه سوف يأتي أن للصلح نوعان من الآثار مقصودة وغير مقصودة، كما قد اتضح في طيات هذا البحث أن الشروط وإن جعلت على معاوية إلا أن الغاية منها تثبيت أسس الإنتماء لأهل البيت عليهم السلام وحماية المجتمع من الذوبان في البوتقة الأموية ومحاولة إقناع ذلك المجتمع بخطأ اختيار وميوله وإعادة بناء روح المبادرة لبناء المجتمع المسلم بدوافع إيمانية ذاتية لا يحركها الطمع ولا يعميها الجشع.

وبهذا وما تقدم نجيب هنا بأن ذلك الأمر لم يعد يمثل أي مشكلة أمام شروط الإمام الحسن ﷺ وصلحه، وذلك أنه لا ينتظر الوفاء من معاوية حتى يحتاج لمثل تلك القوة أو الضمان بل أصبح غدر معاوية وعدم وفائه هما الضمان لتحقيق ما أراد الإمام الحسن ﷺ كما تقدم بيانه عند ملاحظة الركيزتين الأولى والثانية.

وبيان هذا الأمر بشكل واضح نقول عند ملاحظة نوعية الشروط تجد أنها تمثل جانبا من سيرة أمير المؤمنين ﷺ في أهل العراق، ففي الجانب الأمني تجد صفح أمير المؤمنين ﷺ عمّن قاتله في واقعة الجمل، فلم يتعقب أحد منهم بشيء، ولم يأخذهم بإحنة، فأصبحوا آمنين في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وأما الجانب المادي فقد كان أمير المؤمنين يقسم كل ما يأتيه من أموال الخراج في المسلمين بالسوية، ولا يدخر منه لنفسه كثيرا ولا قليلا، كما كان كافلا لكل أولاد من قتل معه في الجمل وصفين، وأهل العراق لم يرضوا بذلك ولم يقنعوا به، ولم يصبروا عليه، وهذا ما لن يسير عليه معاوية أبدا، فلن يفني لهم بشيء مما وعدهم به، ولن ينالوا منه قليلا ولا كثيرا، وهذا كفيلا بإقناعهم بخطئهم في الركون إلى الغادر والثوق بوعود الماكر، لا سيما أن طمعهم فيما هو أكثر، فإذا لم

يعطهم ما كانوا يحصلون عليه، فاستأثر بالفيء وجعله دولة بين الأغنياء والجبارين، وإذا أردف ذلك بإظهار دفائن أحقاده، وصب عليهم نار غضبه وانتقامه، فتعارض غدره وأحقاده مع أطماعهم وآمالهم، بل مع أقل حقوقهم وما اشترط لهم، فذلك كاف ليطلبوا سيرة أمير المؤمنين عليه السلام ويرجعوا إلى الحسن والحسين عليهما السلام وتنمو وترعرع في نفوسهم كل أسباب وموجبات المواجهة والوقوف في وجه معاوية وحكمه، كما أن استمرار ظلمه حتى نهاية فترة الصلح كفيل بإقناع من لم يقنعه العقل والدين، وتقويم من لم يقومه وعد وعيد رب العالمين، ووعظ من لم يعظه النص وتجارب الآخرين.

إن المشكلة الكبرى التي بلي بها الإمام الحسن عليه السلام هي إقناع المعاند، وإيقاظ المتناوم، وإبصار المتعمي، وإفهام المتغابي، وإيقاف المنحرف، وتقويم المنحرف، فإذا لم ينفع النصح والإرشاد، وأصروا على الطمع والعناد، فتسلط الظلم والفساد، وظهور الجور والأحقاد كفيلة بإيقاظهم، وإبصارهم وإفهامهم وإيقاف انحرافهم وتقويم إعوجاجهم وانحرافهم.

وهذا ما كان يتوقعه الإمام عليه السلام من تمكن معاوية من الكوفة، فهو يعرف بني أمية وظلمهم وأحقادهم، ويعلم أنهم متى ما تمكنوا

تفرعنوا ونقضوا عهودهم، ومتى ما حكموا ظلموا وأخلفوا
وعودهم، ومتى ما تسلطوا جاروا وأظهروا ضغائنهم وأحقادهم،
وأنهم لن يركبوا طريق الحق القويم، ولن يهتدوا إلى الصراط
المستقيم، وسوف يجعلون مال الله دولا، ويتخذون عبيده خولا،
فلن يعطوا كثيرا ولا قليلا، ولن يرحموا صغيرا ولن يوقروا كبيرا،
وقد قال الإمام الحسن عليه السلام:

(وأيم الله لا ترى أمة محمد صلى الله عليه وآله خفضا ما كانت سادتهم
وقادتهم في بني أمية، ولقد وجه الله إليكم فتنة لن تصدوا عنها حتى
تهلكوا، لطاعتكم طواغيتكم، وانضوائكم إلى شياطينكم، فعند الله
أحسب ما مضى، وما ينتظر من سوء رغبتكم، وحيف حلمكم)^(١).

هذا ما ينتظره الإمام الحسن عليه السلام من حكم بني أمية، وهو
الجنب المهم جدا في حكمهم، إذ أنه سوف يكون كافيا - إذا
حصل - لإقناع أهل الكوفة بخطئهم في اختيارهم، وسوف يكون
أيضا كافيا لنفرتهم من بني أمية، وقطع أملهم عما في أيديهم،
وسيكون سببا كافيا لاقتناعهم بنبذهم ومحاربتهم، وأن حب
السلامة مع الباغي لن يجلب الطمأنينة والسلام، وأن الوثوق

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٤٢؛ نقلا عن شرح ابن الحديد.

بالغادر ليس وراءه إلا الضياع والظلم والظلام، ومن الواضح أن طول المدة سوف تزيد بواعث انتقامهم، واستمرار الظلم سيزيد في قوة انفجارهم في وجه عدوهم، وأيضا ذلك كاف في إقناعهم بضرورة التمسك بشرط الإمام الحسن عليه السلام بعود الأمر إليه، والرغبة في الرجوع إلى سيرة أمير المؤمنين عليه السلام، ودعوة الحسن أو الحسين عليه السلام، وبهذا اتضح تأثير هذا الأمر على حركة الإمام الحسين عليه السلام وأن الصلح وشروطه ناظرة إلى تهيئة المجتمع الكوفي للرجوع إليه والوقوف إلى جنبه بكل قوة وحزم.

وعلى كل فكان الإمام عليه السلام يحسب حسابا لهذه الأمور في وضعه للشروط، وأعتقد أنه اتضح أنه اتضح قولنا إن الشروط وإن وضعت على معاوية إلا أن المقصود بها هم أهل الكوفة، وإقناعهم بخطئهم وفتح باب الأمل أمامهم، عند إدراكهم خطأهم، ولأجل ذلك تعددت الشروط، وتنوعت إلى الديني، والاقتصادي والأمني و(الإستراتيجي).

الشروط وتهيئة المجتمع:

ذكرنا أن غاية الإمام الحسن عليه السلام في وضع شروطه هي كسب المجتمع الإسلامي عامة، والكوفي خاصة وإقناعهم للرجوع إلى

حاكمة أهل البيت ﷺ وأن لا بديل لهم أبدا، ولندرس هنا الشروط من هذه الناحية فهل تحقق غاية أبي محمد ﷺ:

فالأمني: وهو (الشرط الخامس من بنود الصلح: على أن الناس آمنون على أنفسهم حيث كانوا من أرض الله، في شامهم وعراقهم وحجازهم ويمنهم، وأن يؤمن الأسود والأحمر، وأن يحتمل معاوية ما يكون من هفواتهم، وأن لا يتبع أحدا بما مضى، وأن لا يأخذ أهل العراق بإحنة.

وعلى أمان أصحاب علي حيث كانوا. وأن لا ينال أحدا من شيعة علي بمكروه، وأن أصحاب علي وشيعته آمنون على أنفسهم، وأموالهم ونسائهم وأولادهم، وأن لا يتعقب عليهم شيئا، ولا يتعرض لأحد منهم بسوء، ويوصل إلى كل ذي حق حقه، وعلى ما أصاب أصحاب علي حيث كانوا).

وعلى أن لا يبغى للحسن بن علي، ولا لأخيه الحسين، ولا لأحد من أهل البيت رسول الله ﷺ غائلة سرا ولا جهرا ولا يخيف أحدا منهم في أفق من الآفاق).

وواضح أن هذا الشرط هدفه جعل أصحاب أمير المؤمنين ﷺ في أمان، وإنما أخذه الإمام الحسن ﷺ لأنه يتوقع من معاوية أن لا ينسى مواقف أصحاب أمير المؤمنين ﷺ في صفين،

وأنه لن يكبح جماح حقه وحقه عليهم، ولن يخفي ضغائن صدره دون الثأر منهم، فلن يعيش معه أحد منهم في أمان، وهذا الشرط يفترض أنه يوفر السلامة لمن رغب فيها، ومل الحرب واعتقد أن الركون إلى معاوية سيوفرها له، وبهذا أصبحت الرغبة النفسية عندهم شرطاً لهم على معاوية، فهم ينتظرون منه تحقيقها بشكل ملزم له، من جهة لزوم الوفاء بالشروط، دون مجرد الطمع فيها. ولكن ما يتوقعه الإمام عليه السلام هو العكس تماماً، فلن يروا مع معاوية إلا ما هو أشد من الحرب، فإنهم لن يروا أماناً، ولا أماناً في أنفسهم أو أموالهم وأعراضهم، وسوف تتضارب أطماعهم مع فتكهم بهم، وقتله خيارهم وتتبعهم وراء كل حجر ومدبر، وإشاعة الخوف والظلم فيهم، ويفترض أن اقرار معاوية لذلك سوف يقنعهم أن لا أمن ولا أمان مع بني أمية، وأن حب السلامة مع الغادر ليس الحل للعيش بسلام، بل إبعاد الظلم والجور وإرجاع الحق إلى أهله هو الكفيل بتوفير الأمن والسلام.

وأما الاقتصادي فهو المتمثل في: (الشرط الرابع: استثناء ما في بيت مال الكوفة، وهو خمسة آلاف فلا يشمل تسليم الأمر، وعلى معاوية أن يحمل إلى الحسن عليه السلام ألفي ألف درهم، وأن يفضل بني هاشم في العطاء والصلات على بني عبد شمس، وأن يفرق في أولاد

٣٥٨..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

من قتل مع أمير المؤمنين ﷺ يوم الجمل، وأولاد من قتل معه بصفين ألف ألف درهم، وأن يجعل ذلك من خراج دار أبحر).

وهذا كسابقه هدفه تحسين الحالة المادية لأصحاب أمير المؤمنين ﷺ، ويفترض أنه يتوافق وما يصبوا إليه المجتمع الكوفي، من وراء جريه خلف معاوية ووعوده، فهم بذلك ينتظرون العطاء من جهتين: من جهة ركونهم إلى معاوية طمعا في عطائه، ومن جهة شرط الإمام الحسن ﷺ لهم، ومن الواضح أن هذا الشرط هو أقل ما كانوا يحصلون عليه مع الإمام الحسن ﷺ، ولم يقنعوا به، وطمعهم في معاوية أكثر، وأملهم فيه أكبر، ومن الطبيعي أن يتمسكوا بشرط الإمام الحسن ﷺ طريقا لتحقيق أطماعهم إذ أن مجرد الطمع والأمل في عطاء معاوية لا يلزمه بشيء تجاههم، ومن الواضح أن يصنفهم هذا التمسك بالشروط في أصحاب الإمام الحسن ﷺ وإن كانوا متخاذلين عنه، وطامعين في عدوه ومائلين إليه، فالمهم أن لا يتحركوا في حياتهم على أساس أنهم أصحاب معاوية، وبهذا تتحقق كل تلك الجهات المتقدمة، وهي أهم ما حققه جعل الشروط لهم.

وحيث إن الإمام الحسن ﷺ يعرف معاوية معرفة تامة بالمعرفة العادية لا الغيبية، وأنه لن يفني لهم بشيء مما وعدهم، بل حتى هذا

المقدار الذي شرطه لهم لن يعطيهم منه شيء، فلن يروا معه إلا الرجوع والفقر والتشريد، وبهذا تتصادم أطماعهم مع غدر معاوية، وتتحطم أمالهم أمام ظلمه وجشعه، فينقمون عليه ويأسفون لتخاذلهم عن الإمام الحسن عليه السلام، وتفريطهم في قيادته، ويعرفون عندها خطأهم، ويعودون إلى رشدهم ن ويقتنعون بأن الطمع في رضا الله سبحانه أولى من الطمع في الغادر ووعدده، وأن الحياة مع الحسين عليه السلام بقناعة، أو الموت معها بكرامة أفضل من الحياة مع الباغي والخائن، فليس وراءه إلا الظلم والجور والبلاء، ومن الطبيعي أنه متى ما تحقق ما ينتظره الإمام الحسن عليه السلام من معاوية أن ينفروا منه ويرجعوا إلى الإمام الحسن عليه السلام إن كان موجوداً، أو يستصرخوا الإمام الحسين عليه السلام ويلجئوا إليه ليخلصهم من محنتهم، وينقذهم من نكبتهم وسوء اختيارهم.

وأما الديني: فهدفه عقدي وهذا يتحقق باشتراط: الشرط الثالث: (أن يترك سب أمير المؤمنين عليه السلام والقنوت عليه بالصلوات، وأن لا يذكر علياً إلا بخير).

وبهذه الفقرة من الشرط الخامس (وأن لا يتسمى أمير المؤمنين، ولا يقيم عنده شهادة).

٣٦٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وهذا ألزم معاوية الاعتراف بشرعية موقف أمير المؤمنين ﷺ من قتاله، ولذلك لا يجوز لمعاوية سبه، وأما تلك الفقرة (أن لا يتسمى أمير إلخ) فقد تقدم أنها تلزم معاوية بالالتزام بعدم شرعية ذلك المنصب الذي أخذه بالقوة، كما تقدم أيضاً أن الخلافة الشرعية ليست داخلية في الصلح، وقد رد الإمام الحسن ﷺ على معاوية عندما ادعى أنه رآه أهلاً للخلافة ولم ير نفسه، وقد تقدم ذلك.

وأما شرط تسليم الأمر إليه، فقد تقدم أنه علقه على المحال، وهو وفاء معاوية بالشروط، وعدمه يستوجب عدم التسليم، فلا صلح بل هو سكوت عن حقه إذ لم يجد ناصراً، وهو مكره عليه كما تقدم تفصيله.

وأما الأمر الرابع: فهو عود الأمر إليه. وذلك باشتراط: (أن يكون الأمر للحسن ﷺ من بعده، فإن حدث به حادث فلا أخيه الحسين ﷺ، وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد)

فيمكن لنا أن نسمي هذا الشرط بالشرط السياسي الديني (الاستراتيجي) وذلك أن هذا الشرط جعل من الإمام الحسن ﷺ ندا لمعاوية من دون جيش أو قوة تلزم معاوية بقبوله. هذا أولاً.

وثانياً وهو الأهم: إن معاوية اعتقد أن موضوعية هذا الشرط تعتمد على وفائه للإمام الحسن عليه السلام به، ولكنه غفل عن أن الإمام عليه السلام إنما أراد به المجتمع الكوفي كما تقدم بيانه، وأن موضوعية الشرط بعد هلاك معاوية، وهو وقت التغيير إذا أفاق أهل الكوفة من سبائهم وحلمهم بوفاء بني أمية لهم، أو بحسن سيرتهم فيهم، كما أن عدم وفاء معاوية كان متوقعا، بل وفاؤه كان مستبعدا، فليس لإعلانه بالغدر الأثر الكبير في حسابات أبي محمد عليه السلام، فلذلك لم يفاجأ لما سمع إعلان الغدر وعدم الوفاء كما تقدم، كما أن لهذا الشرط آثارا أخرى مهمة جدا سنذكرها فيما بعد بالتفصيل، والمهم هنا ذكره أن هذا الشرط هدفه الأساس هو رجوع الأمر إلى الحسين عليه السلام ولكن ليس من جهة معاوية فمن المقطوع به أنه لن يفي، بل من جهة المجتمع الكوفي حيث إنه من المتوقع بل المتيقن أن يعود إلى رشده، ويقتنع بخطئه في طمعه في معاوية مع معرفته بغدره، فينقطع أمله منه، ويرفضه وينفر منه، ويلجأ للإمام عليه السلام، فيكون في حل من أي بيعة لبني أمية، وبهذا يكون لاشتراط عود الأمر أهميته الكبرى على المدى البعيد عند تبدل موقف المجتمع الكوفي ولكل ذلك أسميناه بالشرط الدين السياسي.

ثالثاً: إنه من الواضح أن موضوعية هذا الشرط تتوقف على وجود الناصر، إذ مع عدمه لن يرجع الأمر إلى الإمام ﷺ للعلم بعدم وفاء معاوية بشي، فإذا اقتنع المجتمع الكوفي بخطئه ورجع للإمام ﷺ سوف يكون لهذا الشرط موضوعية، وسوف يكون هو الملزم الحكومة الأموية بهذا الشرط، وبهذه النقطة بالذات والثانية نجب بجهة أخرى عن استفهام لماذا الشروط على معاوية مع العلم بعدم وفائه؟.

فإن الشروط وإن وضعت على معاوية لكن المراد بها المجتمع الكوفي كما بيناه سابقاً، وبسببه يكون المجتمع غير ملزم بأية بيعة لأحد غير الحسنين ﷺ، وسوف يتضح هذا الأمر أكثر عند عرضنا آثار الصلح بنوعيه المقصودة وغيرها.

مما تقدم عرفنا دواعي وضع الشروط وأهمية كل شرط، وأعتقد أنه قد اتضح مما قدمناه من الميدان الجديد والهدف الجديد في مواجهة معاوية، والذي استطاع فيه أبو محمد ﷺ أن يحقق جميع أهدافه، التي أهمها الحفاظ على طرفيه المجتمع الكوفي في النزاع وربطهم بصلحه ليكون طرفاً فيه ضد معاوية، وإن كانوا تحت إمرته، وطامعين في قيادته، والثانية إقناعهم بلزوم الرجوع إلى

حاكمة أهل البيت عليهم السلام والثالثة وهي الأهم لزوم تصديقهم عند عودتهم إلى آل محمد عليه السلام ودعوتهم إياهم، لأن ذلك هو النتيجة الحتمية لحكم بني أمية، وسوف يأتي بيان أهمية النقطة الثالثة بالذات وأثرها المباشر في نظريتنا.

وحيث إننا قلنا سابقاً: إن معقولية قضية الإمام الحسين عليه السلام وحركته تتوقف على قضية الإمام الحسن عليه السلام وصلحه، فهي مع الصلح ونتائجه المرجوة وهي اقتناع المجتمع الكوفي بالرجوع إلى آل محمد عليهم السلام ورجوعهم الفعلي لهم تكون ضرورية، وبدونه ودون نتائجه المتوقعة لا وجه ولا موضوعية لها، بل هي أشبه بالانتحارية، ويجل الإمام الحسين عليه السلام عن ذلك، ولأجل توضيح التوقف نقول:

للصلح نوعان من الآثار:

الأولى: مقصودة. والثانية: غير مقصودة وإنما هي أثر للأولى ولازم غير بيّن لها، وتظهر ثمرة الأولى وأهميتها على ما يترتب على اللازم غير المقصود بل أثر الأولى وموضعيتها تتوقف على الثانية ونتائجها. أما الأولى:

٣٦٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

فهي ما تمثل في الشروط المنصوص عليها ولو ازمها، وما يهمننا فعلا هو الشرط الثاني من شروط الصلح وآثاره من جهة الحسين عليه السلام والمجتمع.

(أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده - أي معاوية - فإن حدث به حادث فلاخيه الحسين عليه السلام وليس لمعاوية أن يعهد به لأحد).

وهذا الشرط في ظاهره شرطان: كون الأمر بعد معاوية للإمام الحسن عليه السلام وبعده للحسين عليه السلام، والثاني: عدم الحق لمعاوية بالعهد بالأمر إلى أحد بعده.

ولكن الأمر ليس كذلك بل هما شرط واحد، وأحدهما لازم للآخر إذ باشتراط عود الأمر للحسن عليه السلام لا يحق لمعاوية أن يعهد بالأمر إلى أحد.

ولكن لأهمية هذا اللازم نص عليه عليه السلام.

آثار الشرط المقصودة للإمام عليه السلام:

الأول: تقييد الصلح بحياة معاوية فالإمام الحسن عليه السلام هو

الخليفة بعده والأمر له إن كان حيا، وإلا فلاخيه الإمام الحسين عليه السلام.

ثانيا: إن خلافة الإمام الحسن أو الحسين عليهما السلام لا تخص الكوفة والنواحي التي كانت تحت حكمه، بل تشمل كافة البلاد الإسلامية حتى ما كان منها تحت يد معاوية كالشام ومصر.

ثالثا: رجوع الأمر إليه لا يحتاج إلى مبايعته جديدة أو إلى شورى أو غير ذلك، بل رجوع الأمر إليه بنفس أحقيته السابقة على الصلح بالخلافة وبهذا الشرط.

وعلى ذلك يكون المجتمع الإسلامي كافة والكوفي خاصة ملزما بعد معاوية بخلاف وطاعة الحسين عليه السلام فلا يجوز لأحد أن يتخلف عن طاعتها.

رابعا: إن للحسين عليه السلام التصدي عمليا لأموال الخلافة بعد هلاك معاوية، ولهما المطالبة بحقوقهما والدفاع عنه إذا وجد أنصارا وأعوانا.

خامسا: إن الحسين عليه السلام غير ملزمين بأي بيعة أو عهد يعهد به معاوية لأحد من بعده.

سادسا: هلاك معاوية يخرجان عن أي عهد ترتب على الصلح.

٣٦٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

سابعاً: نهاية الحكم الأموي بهلاك معاوية، وهذا الأثر له أهميته في قضية الإمام الحسين ﷺ.

ثامناً: تحديد موعد الحركة بين المجتمع والقيادة بهلاك معاوية.

تاسعاً: إذا قام المجتمع بوظيفته وجب على الحسين ﷺ القيام بوظيفتها.

هذه أهم الأمور اللازمة لذلك الشرط من جهة الإمامين الحسين ﷺ.

وأما من ناحية المجتمع فتقريباً هي نفس الآثار المتقدمة ولكن من جهة المجتمع نفسه.

الأول: المجتمع الإسلامي ملزم بخلافة الحسين ﷺ ولا يحتاج إلى تجديد بيعة، بل هو يتحول إلى خلافة الحسين ﷺ بهلاك معاوية.

ثانياً: يكون المجتمع ملزماً لأجل ذلك بمحاربة من حاربه الحسنان ﷺ ومصالحة من صالحاه.

ثالثاً: تنتهي بيعة المجتمع الإسلامي لاسيما الكوفي لبني أمية بهلاك معاوية.

رابعاً: لا يحق للمجتمع الإسلامي إعطاء البيعة لأحد بعد معاوية إلا للحسين عليه السلام.

خامساً: لا يلزم المجتمع الإسلامي بأي عهد أو خلافة من قبل معاوية لأي أحد، ولا فرق في ذلك بين أخذها في حياة معاوية أو بعد هلاكه.

سادساً: على المجتمع الإسلامي القيام بواجباته مع الحسين عليه السلام كخليفته للنبي محمد صلى الله عليه وآله فيجب عليه تقديمها وتسليم الأمر لهما.

سابعاً: يجب عليه الدفاع عنهما وعن إمامتهما ورد كل معتد على مقامهما.

ثامناً: تحديد موعد تسليم المجتمع قيادته للحسين عليه السلام بهلاك معاوية.

تاسعاً: على المجتمع الإسلامي والكوفي خاصة أن يتوقع حرباً ضرورياً مع بني أمية متى رفضهم وقدم الحسين عليه السلام.

هذه الأمور هي أهم اللوازم والآثار المقصودة من هذا الشرط.

٣٦٨..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

ولربما قيل إن هذه الآثار واللوازم تترتب لو التزم معاوية بالوفاء بالعهد والصلح، أما وقد أعلن غدره ونقضه لها بتصريحه:
(ألا وإني كنت منيت الحسن، وأعطيته أشياء، وجميعها تحت قدمي لا أفي له بشيء منها)^(١).

فما فائدة هذه الآثار واللوازم إذا لم يف بنو أمية ولم يلتزموا بشيء منها، لا سيما أنهم ما زالوا آخذين بأزمة الأمور وبيوت الأموال تحت أيديهم وموازن القوى معهم؟ وهذا الاعتراض صحيح ووارد لو كان الحسنان ﷺ يتوقعان الوفاء من معاوية هذا أولا.

وثانيا: على فرض صحته فهو من ناحية بني أمية ومن والاهم فقط، وأما من ناحية الحسينين ﷺ والمجتمع العراقي فليس بصحيح بل له الأثر الكبير وذلك لأن الصلح والشروط لهما جهتان.
الأولى: جهة معاوية وقد تقدم بيانها وفائدتها مع العلم بعدم وفائه بها وكذلك الأثر العقدي لها.

وأما الثانية: وهي الأهم هي جهة الإمام الحسن ﷺ والمجتمع الكوفي، وذلك أن الشروط إنما قصد بها المجتمع العراقي حيث

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٤٨.

بموجبها يعود الحق للحسينين عليه السلام، ويعود أيضا للمجتمع العراقي تحت القيادة الحسنية أو الحسينية، ويكفي هذا الأثر ولو في نظر العراقيين، إذ هم المقصودون بهذا الشرط وهم المرادون، والمتوقع وقوفهم إلى جانب الإمامين عليه السلام، فهم من سوف يحقق تلك الأمور لا معاوية، وسيتضح ذلك فيما بعد بشكل أكثر. وعلى كل هذا عرض سريع لأهم آثار الصلح المقصودة والمرادة من ذلك الشرط.

آثار الصلح غير المقصودة (التجربة الصعبة):

وأما النوع الثاني من الآثار للصلح فهو دخول المجتمع الإسلامي عامة، والكوفي خاصة تحت الحكم الأموي. وكون الأثر غير مقصود - مع أنه من الشروط (تسليم الأمر لمعاوية) وليس معنى هذا إلا دخول المجتمع الإسلامي تحت الحكم الأموي - يمكن أن يراد به:

الأول: أن الصلح وآثاره لم يكن الإمام عليه السلام مختارا فيها بل كان ملجأ إليها ومكرها عليها، فلم يرد الصلح ولا آثاره. وهذا الوجه لا يخلو من إشكال، وذلك أن الإكراه على أمر أو الإلجاء إليه لا يمنع من صدق عنوان القصد عليه.

٣٧٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

الثاني: وهو ما نريده حقيقة من قولنا غير مقصودة أن المراد من دخول المجتمع تحت الحكم الأموي هو لازم حكمهم العادي، وهو عدم وفاء معاوية بالصلح في تجربة دموية صعبة مليئة بالظلم والجرائم، وهذا الأمر طبعاً ليس مقصوداً - أي أن يظلم المجتمع ولو من بني أمية - نعم لازمه هو المقصود وسيوضح ذلك بعد قليل.

وهذه النقطة بالذات لنتيجتها الأثر الكبير في فاعلية وتأثير اللوازم المقصودة إذ بدونها لا تكون لها أي أثر عملي.

وليبيان هذا الأمر نقول إن المجتمع الكوفي كما تقدم كان كارها للحرب وطامعاً في أموال بني أمية وعطايهم، وكان ذلك هو السبب المهم في تخليه عن الإمام الحسن عليه السلام، وخصوصاً شيوخ العشائر ورؤساء القبائل، بل إن بعضهم عرض قتل الإمام عليه السلام وآخر تسليمه لعدوه، كل ذلك طلباً للوجاهة والحظوة عند معاوية كما تقدم.

ومن هنا قلنا سابقاً: إن المجتمع الكوفي لم يكن ميوله إلى معاوية طمعاً في إيمانه وعدله أو تقواه وورعه، ولم يكن منخدعاً بشيء من ذلك أبداً حتى يقال: إن ثمرة تلك الشروط والصلح هي كشف حقيقة معاوية وبني أمية وإسقاط أقنعتها.

فإن معاوية لم يكن من الأشخاص الذين يتسترون بالتقوى والورع، أو الإيمان والشرع، وأهل العراق بالخصوص يعرفونه حق المعرفة بدهائه وغدره، وما فعله في الإسلام من العظائم^(١) وانتهاك للمحارم، وتسليطه بسر بن أرطاة على رقاب المسلمين، فقتل المؤمنين وأخاف الأمنين، واستباح الأعراض والأموال، وذبح الشيوخ والأطفال، وقضية ابني عبيد الله بن عباس، وطريقة اغتياله الأشتر، وقول أمير المؤمنين (والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر)^(٢) وغير ذلك مما هو معروف ومشهور به، بل نقول إن أهل الكوفة لم يميلوا للمعاوية إلا طمعا في ظلمه وجوره فأملهم أن يقدم شيوخ عشائهم على المؤمنين، ويفضلهم على سائر المسلمين وإن كانوا من الفاسقين والمنافقين، فلا يعدل بينهم وبين سائر الناس في القضاء، ولا يسوي بينهم وبين عامة المسلمين في العطاء، وحيث إن الإمام يعرف معاوية وطبعه فهو لا ينتظر من معاوية وفاء لاله ولا لهم، ومن هنا قلنا سابقا أيضا إن علم الإمام عليه السلام بغدر معاوية وعدم وفائه كان علما عاديا وليس غيبيا.

(١) أسد الغابة، ابن الأثير، ج ١، ص ١٨٠.

(٢) نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٨٠.

٣٧٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

وعليه فلا شيء في شخصية معاوية لا يعرفه الناس حتى
يفضحه الصلح ويكشفه لهم. هذا بالنسبة لأهل العراق.

وأما انكشافه لأهل الشام فلا يكاد يكون له أثر مهم في
مجريات الأحداث مع العراق بل ثمرتها ما تقدم من إقناع أهل
العراق بخطئهم في طمعهم في الغادر ووثوقهم بوعوده، نعم هناك
أثر قانوني يلزم الحكومة الأموية، وهو دخول الشام تحت حكم
الإمام الحسن أو الحسين عليه السلام بعده، إلا أن ذلك لا أثر له عمليا،
فالإمام عليه السلام لا ينتظر منهم نصره والوقوف إلى جانبه، ولكن ذلك
مما يلزم عن الصلح.

وعلى كل لا نضايق هنا فلعل هناك من هو غافل عن جرائم
الحكم الأموي فبمخالفته للشروط ينكشف له.

والمهم أن الأثر غير المقصود هو أن المجتمع الكوفي سوف
يدخل مع بني أمية في تجربة مظلمة صعبة لم يرد لها الإمامان
الحسان عليه السلام بل أرادها هو لنفسه.

ابتدأت تلك التجربة بضم العراقيين البصرة والكوفة تحت
سطوة سيف زياد فقد سلطه معاوية عليها، فقتل خيارها واستبقى
أشرارها، ومثل بالمؤمنين، وأخاف الأمنين، واستأثر بالفيء، وجعله
دولة بين الأغنياء والجبابة، إلى غير ذلك، فلم يجد المجتمع الكوفي

ما كان يصبو إليه من طمعه في بني أمية، وميوله إليهم ووقوفه معهم، لم يجد إلا السيف وسفك الدماء والدمار، والتنكيل والبلاء، والخوف والتشريد.

نعم هكذا عاش المجتمع العراقي، تحت حكم بني أمية عاش الخوف والقتل على التهمة والظنة، ف لجؤوا إلى الإمام الحسن عليه السلام في نقض العهد، إذ أن معاوية قد نقضه، ولكن قد فات الأوان، فالعهد أبرم ولا يمكن أن ينقضه الإمام أبو محمد عليه السلام فلا بد من إتمامه، والموعود هلاك معاوية، و لجؤوا أيضا إلى الإمام الحسين عليه السلام، وأيضا أجابهم بجواب الإمام الحسن عليه السلام، واستمرت التجربة ما يقرب من عشرين سنة قاسى فيها المجتمع العراقي أشد أنواع البلاء والإهانة، والاستخفاف والإذلال، وأقسى الظروف عرف فيها خطأه، واستيقظ فيها من حلمه، وأقضى مضجعه أسفه وأدرك من خلال تجربته كثير تفريطه في حق أهل البيت عليهم السلام، وعظيم تقصيره في القيام بواجبهم عليه، كما يأس من دنيا بني أمية، ومن عطاياهم ووعودهم، وانقطع أمله منهم، وأيقن أن ليس ورائهم دنيا ولا دين، نعم يأس منهم ولم يبق له فيهم مطمع ولا أمل، حتى المنافقون الذين وقفوا إلى جانبهم نفروا منهم وكاتبوا حسينا عليه السلام.

والمهم التأكيد عليه أن دخول المجتمع العراقي في هذه التجربة - تحت هذا الظلم والجور والبلاء - لم يكن مقصودا من الصلح، أي لم يكن ظلم بني أمية للمجتمع المسلم مقصودا من إبرام الصلح، ولم يكن أيضا مقصودا أو مرادا للإمام الحسن ﷺ وإن كان الإمام ﷺ يتوقعه من بني أمية.

فنوعية التجربة بنفسها من الظلم والتنكيل ليست مقصودة، وإنما ما ستسفر عنه هذه التجربة هو المقصود، وهو نتيجتها وهي:
(رضا المجتمع الكوفي بحكم بني أمية لهم وعدمه، وسعيهم لخلافة الإمام الحسين ﷺ وعدمها).

فإن رضوا بالحكم الأموي، وقبلوا به فلن يلجؤوا إلى الإمام الحسين ﷺ، ولن يدعوه، وإن لم يرضوا بحكمهم ولم يقبلوا به، ورفضوه فسوف يسعون للإمام ﷺ ويدعونه للخلافة، ويعرضون نصرتهم عليه والوقوف إلى جانبه.

وعلى ذلك فرضاهم بالحكم الأموي، وعدم سعيهم نحو الإمام ﷺ يمثل سلبية النتيجة، وأما رفضهم له وسعيهم للإمام ﷺ فيمثل إيجابية النتيجة، فإيجابية النتيجة أو سلبيتها تتوقف على نوعية التجربة التي سوف يعيشها المجتمع الكوفي، على رفايتها أو دمويتها، فنوعية التجربة المنتظرة ليست مقصودة وإنما المقصود هو

نتيجتها فنوعية التجربة سوف تؤثر على تقييم المجتمع لها وعلى نتيجتها، بل على حركته تجاه الإمام الحسين عليه السلام وعدمها، بل على حركة الإمام الحسين عليه السلام تجاه الكوفة وصحة إعتاده على تلك النتائج.

إن نتيجة هذه التجربة هي التي سوف تحدد لنا موقف الإمام الحسين عليه السلام، وكذلك فائدة الشرط المتقدم وآثاره، كلها تتوقف على نتيجة هذه التجربة، بل معقولية حركة الإمام الحسين عليه السلام أيضا تتوقف على هذه النتيجة، فإن كانت إيجابية فإن حركة الإمام الحسين عليه السلام سوف تكون ضرورية، ولا يمكن له إلا الخروج إلى الكوفة، وإن كانت نتيجة تلك التجربة سلبية، فإنه لا معنى لخروجه، ولا موضوع لقيامه، ويكون الأمر على العكس فعدم الحركة هو الضروري.

وسوف نبين عند عرض نظريتنا عن حركة الإمام الحسين عليه السلام وجه الضرورة وسيوضح هناك وجه التوقف أكثر.

وعليه فشرط الإمام الحسن عليه السلام ونتيجة تجربة المجتمع العراقي مع بني أمية هما المؤثران بشكل مباشر في ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام وعدمها، فإن رضي المجتمع الكوفي بحكم بني أمية فلن يقف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام، ولن يدعوه ولن

٣٧٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

يعرض نصرته عليه، وإن لم يرض بحكمهم، ونقم عليهم، فسوف يسعى لتحقيق شروط الصلح، فيعيد الأمر إلى الإمام الحسين عليه السلام وقف إلى جانبه.

وعلى هذا فبتحليلنا لذلك الشرط ولوازمه إلى المقصودة منها وغير المقصودة يتضح لنا قوة ارتباط القضيتين الحسينية والحسينية وتأثير صلح الإمام الحسن عليه السلام في قضية الإمام الحسين عليه السلام بشكل مباشر، وتوقفها عليه، وأنها تبتني بشكل كامل عليه، وسيأتي مزيد بيان وتوضيح لذلك عند إثبات نظريتنا إن شاء الله.

نتيجة التجربة:

لما دخلت الكوفة تحت الحكم الأموي حكم فيها معاوية بالظلم والجور، فخرّب البلاد، وأخاف العباد وقتل الزهاد، والقراء والأخيار مثل حجر وأصحابه وعمرو بن الحمق الخزاعي صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله، وادعى أخوة زياد بن سمية المولود على فراش عبيد الثقفي، على خلاف حكم رسول الله صلى الله عليه وآله: (الولد للفراش وللعاهر الحجر)^(١) ثم سلطه على العراقيين، يقتل المسلمين، ويتتبع المؤمنين يقطع أيديهم وأرجلهم ن ويسمل أعينهم، ويصلبهم على جذوع

(١) الكافي، ج ٥، ص ٤٩٢.

النخل، وسامهم سوء العذاب، وفعل فيهم فعل فرعون في بني إسرائيل، نعم قتل الأخيار واستبقى الأشرار وأشاع الخوف بينهم، وحكم بالظلم فيهم، فقتل على الظنة، وحبس على التهمة، واستأثر بالفيء وجعله دولة بين الجبارين والأغنياء.

وتجد في كتاب الإمام الحسين عليه السلام إلى معاوية المتقدم في بحث (الحسين بعد الحسن عليه السلام) إحصائي بأهم مخالفات الحكم الأموي للإسلام، وكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولكل الشروط التي اشترطها عليه الإمام الحسن عليه السلام، وفي كتاب لأهل الكوفة وجهوه للإمام الحسين عليه السلام يصفون حالهم مع حكم معاوية قالوا فيه:

(أما بعد فالحمد لله الذي قصم عدوك الجبار العنيد، الذي انتزى على هذه الأمة، فابتزها أمرها وغصبها فيئها، وتأمر عليها بغير رضا منها، ثم قتل خيارها واستبقى أشرارها، وجعل مال الله دولة بين جباريها وأغنيائها، فبعد له كما بعدت ثمود)^(١).

نعم هكذا كانت التجربة مع بني أمية، وهكذا عاش الناس في ظل ذلك الحكم.

فما عسى أن تسفر عنه تلك التجربة؟

(١) معالي السبطين، ص ٢٨٨.

وما عسى أن تكون نتيجتها؟

وبأي صورة سوف يخرج المجتمع الكوفي من تلك التجربة

الطويلة عن بني أمية وحكمهم؟

ترى هل سيوالون بني أمية ويلقون لهم بالمودة؟

أو أنهم سيمقتونهم وينفرون منهم؟

هل سيقبلون على الحسين ﷺ كما أقبل من كان قبلهم على أمير

المؤمنين ﷺ؟

ولملاحظة نتيجة تلك التجربة لا بد لنا من التنبيه على أمر مهم

وهو: أن هذه التجربة ليست مطلقة، أو غير محددة بزمن، بل كما

أسلفنا أنها مقيدة ومؤقتة بهلاك معاوية، وذلك بسبب شرط الإمام

الحسن ﷺ على معاوية، بأن يكون الأمر له بعده إن كان حيا، وإلا

فلأخيه الإمام الحسين ﷺ، وليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده،

وكذلك فاعلية الشرط أيضا محدد بذلك الزمان ولو من جهة

الإمام ﷺ.

ولا بد للنتيجة لتكون ذات أثر فاعل في ذلك أن تظهر قبل

هلاك معاوية، وذلك ليتمكن الإمام الحسين ﷺ من اتخاذ الموقف

المناسب عند هلاكه.

إذ لو تأخر ظهورها إلى ما بعد هلاك معاوية فلن يكون التحرك سهلا، بل لن يكون هناك متسعاً من الوقت لتقييم النتيجة، واتخاذ الموقف المناسب، إذ أنها إذا تأخرت حتى تمضي البيعة ليزيد، واستتبت له الأمور، واستقرت له الأوضاع، فإن الأمر سوف يكون أصعب وأكثر تعقيداً، سيما إذا لم يعلن الإمام الحسين عليه السلام الخلاف على يزيد بعد هلاك معاوية مباشرة، إذ يمكن أن يشاع أنه قد بايع فيبايع من كان يسأل عن رأيه و ينتظر قيامه.

وبهذا تكون هذه النقطة - مسألة تأخر ظهور النتيجة - مهمة ومؤثرة جداً، وهي في نفس الوقت تمثل مشكلة في القرار واتخاذها، إذ لا يعلم متى تظهر النتيجة، فهي مرهونة بأسلوب تعامل الحكم الأموي مع المجتمع الكوفي، شدته واعتداله، ظلمه وعدله، وفائه وغدره، وأيضاً تتوقف على مدى تقبل المجتمع له وعلى جهات تقييمه للحكم الأموي، وكل ذلك خارج عن يد الحسين عليه السلام فلا بد لهما أن ينتظرا.

وكذلك لو ظهرت مبكراً، فإنها لن تكون ذات أثر فاعل، وذلك لأن الموقف المناط بظهورها مقيد بهلاك معاوية، وهذه أيضاً مشكلة أخرى.

ولكن كلا الأمرين: التأخر والتقدم في ظهور النتيجة لا يمثلان أي مشكلة حقيقة، وذلك لمعرفة الحسنين عليه السلام بشخصية معاوية، فإنها تعطي القناعة التامة بأن أي مجتمع مؤمن لا يمكن أن يعيش طويلا بخير وسلام تحت حكمه، فاستهانة بني أمية بأحكام الله عز وجل، وعباد الله وحرمتهم، وكذا حبهم الدنيا وتكالبهم عليها، كل ذلك سوف يعجب بظهور النتيجة، ولن تتأخر طويلا، فعدم تأخرها وظهورها مبكرا محل اطمئنان، بل هو متيقن لمن عرف أحوال بني أمية، وأما ظهورها مبكرا فلا يمثل أي مشكلة أيضا بل الأمر على العكس تماما، فظهورها مبكرا سيمكن الحسنان عليه السلام من تحديد الموقف المناسب قبل الموعد، وسيعطيها وقتا كافيا لتقييم النتيجة ومدى مصداقيتها. هذا أولا.

ثانيا: ظهور النتيجة مبكرا قد لا يكون بمستوى النضج الكافي، والوعي اللازم، بحيث يمكن الاعتماد عليها مطلقا، فقد يكون ظهورها مبكرا نتيجة الاندفاع السابق، أو الغفلة أو العاطفة، أو غير ذلك مما يظهر سريعا ويزول كذلك، كما إذا كان رد فعل لبعض الأحداث المؤلمة والمثيرة، وليس للاقتناع بلزوم تغيير الحكم، وعدم أهلية بني أمية له، أو إدراك ضرورة الرجوع إلى حاكمية

الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، وعليه فلا بد من الانتظار حتى تتبلور النتيجة بشكل كاف وواع ومسؤول، وعلى كل فحيث إن أمر التحرك وتحديد الموقف منوط بهلاك معاوية فلا بد للتجربة أن تستمر، ولا بد للحسينين عليهما السلام ان يسكتا ويصبرا، ويلاحظان النتيجة إيجابا وسلبا ومدى تمسك الكوفة بها، والإصرار والثبات عليها، أو تغييرها وتخليها عنها.

وعليه فاستمرار التجربة كفيل بإثبات نضوج النتيجة من عدمها، فمتى استمر الإصرار عليها والتمسك بها يقطع الإنسان بأنها صادقة وناضجة، وأنها عن وعي وشعور بالمسؤولية تجاه القضية المرادة لا لاندفاع أو عاطفة.

وفعلا ظهرت النتيجة مبكرا وبشكل إيجابي، فقد نفر الناس من معاوية وغدره، بعد أن أنهكهم ظلمه وجوره، فرفضوا بني أمية وحزبهم، وهربوا من سيفهم وحكمهم، وحنوا إلى آل محمد وعطفهم، فالتجؤوا إلى الحسينين عليهما السلام، فعرضوا على الإمام الحسن عليه السلام نقض العهد، وكذلك كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام وذلك بعد وفاة الإمام الحسن عليه السلام إلا أن الحسينين عليهما السلام ارتأيا الوفاء بالعهد، وإن كان من جانب واحد، فكان جابهما عليهما السلام إرجاء الأمر إلى هلاك معاوية فقال الحسن عليه السلام:

(الغدر لا خير فيه، ولو أردت لما فعلت)^(١).

فلا بد من إتمام العهد، وقد تقدم سابقا أيضا البحث في لزوم إتمامه خصوصا في مراحل الأولى، وأما الإمام الحسين ﷺ فأجابهم: (الصقوا في الأرض، وأخفوا الشخص، والتمسوا الهدى، ما دام ابن هند حيا)^(٢).

وقال في جواب في آخر:

(إن بيني وبين معاوية عهدا لا يجوز نقضه)^(٣).

وأيضا تجد فيما تقدم من تقرير مروان عن وضع الإمام الحسين ﷺ:

(إن رجالا من أهل العراق ووجودها من الحجاز يختلفون إلى الحسين بن علي ﷺ، إلى أن قال (فبلغني أنه لا يريد الخلافة يومه هذا)^(٤). بل تجد ذلك صريحا من الإمام الحسين ﷺ في جوابه لكتاب معاوية من أنه لا يريد له حربا، ولا عليه خلافا، فهو ملتزم بعهده:

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٥٧.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٢.

(٣) المصدر السابق، حاشية رقم ١٤.

(٤) نفس المصدر السابق.

(ما أريد لك حربا ولا عليك خلافا)^(١).

والخلاصة من هذا كله، نفهم أن نوعية التجربة التي خاضها المجتمع الكوفي مع بني أمية شدتها ودمويتها قد سارعت بظهور النتيجة، وبشكل سريع جدا، وكما كان متوقعا لها في إيجابية، فقد رفض أهل الكوفة بني أمية. هذا أولا.

وثانيا: أنهم دعوا الحسين عليه السلام.

وثالثا: أنها ظهرت مبكرا.

ورابعا: وهو المهم هنا أن أهلها تمسكوا بها وأصروا عليها، وتجد أيضا مع الإصرار المستمر والتمسك الدائم، أثار النضوج والوعي التام لما كان يراد من ذلك الشرط، والإدراك الكامل لما يمكن ان يحدث بسبب المخالفة على بني أمية، وسنين ذلك قريبا إن شاء الله.

وبناء على تلك النتيجة اتخذ الإمام الحسين عليه السلام قراره الحاسم المهم والخطير فأعلن الخلاف على يزيد وبني أمية في الوقت المناسب بعد هلاك معاوية، وكل ذلك بعد إعلان الكوفة استعدادها للوقوف إلى جانبه ووعدا له بالنصرة.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢١٤.

وربما يقال: إن دعوى [أن إعلان الإمام الحسين ﷺ الخلفاء على يزيد كان معتمدا فيه على تلك النتيجة ومستند إليها وعلى الدعوات المترتبة عليها التي وجهت إليه] ما هي إلا مجرد دعوى تفتقر إلى الدليل.

إلا أننا نعتقد أن تلك الدعوى لا تحتاج إلى مزيد بيان، أو تكلف برهان، فدليلها معها، وذلك أن عود الأمر إليه بشرط الإمام الحسن ﷺ، وقيام الحجة بوجود الناصر كاف لإثبات اعتماد الإمام الحسين ﷺ على تلك النتيجة، والدعوات التي وصلت إليه، إذ بها وجد الناصر، وبعد هلاك معاوية أصبح الإمام الحسين ﷺ الخليفة الفعلي بموجب شرط الإمام الحسن ﷺ. هذا أولا.

ثانيا: أن الإمام الحسين ﷺ نفسه قد ذكر أنه إنما أعلن رأيه في الخلاف على بني أمية لأجل دعوة أهل الكوفة له، واستصراخهم إياه، فقد قال في خطبته في يوم عاشوراء مستنكرا:

(أحين استصرختمونا والهين، فأصرخناكم موجفين، سللتم علينا سيفنا لنا في أيهانكم).

وكلامه هذا واضح في أن قدومه عليهم إنما كان استجابة لاستصراخهم، وأيضا قال فيها مؤنبا لهم:

(فهلا لكم الويلات إذ كرهتمونا تركتمونا والسيف مشيم
(أي لم يشهر)، والجأش طامن، والرأي لما يستصحف)^(١).

وإنما لم يستصحف رأيه قبل هلاك معاوية إذ أنه أرجأ إعلان
رأيه لهم بعد هلاكه، فقد قال في جوابه لهم:

(فالصقوا في الأرض، وأخفوا الشخص، والتمسوا الهدى، ما
دام ابن هند حيا، فإن يحدث به حدث وأنا حي يأتكم رأيي، إن
شاء الله)^(٢).

فلو تركوا الإمام عليه السلام ولم يدعوه، ولم يستنهضوه
ويستصرخوه، ولم يضموا له نصرته، والوقوف إلى جانبه لما أظهر
رأيه، إذ لا موضوعية لإعلان الخلاف مع عدم الناصر، وهذا
واضح.

وعليه فدعوانا أن إعلان الإمام الحسين عليه السلام الخلاف على بني
أمية كان مبنيا على نتيجة تلك التجربة، ودعوة أهل الكوفة له
صحيحة، وسوف يأتي ما يدل على ذلك صريحا في خطبة الإمام
الحسين عليه السلام في أصحاب الحر.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٨٣.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٢.

٣٨٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وعلى كل فقد كان أهل الكوفة ينتظرون هلاك معاوية، وإعلان الإمام الحسين ﷺ موقفه، وهذا ما حصل فعلا هلك معاوية فأعلن الإمام الحسين ﷺ موقفه.

واجتمعت الشيعة في بيت سليمان بن صرد الخزاعي، فذكروا هلاك معاوية، وحمدوا الله وأثنوا عليه فقال سليمان:

(إن معاوية قد هلك، وإن حسينا قد نقض على القوم بيعته، وقد خرج إلى مكة، وأنتم شيعته وشيعة أبيه، فإن كنتم تعلمون أنكم ناصروه، ومجاهدو عدوه فاكتبوا إليه، فان خفتم الفشل، والوهن فلا تغروا الرجل في نفسه).

قالوا: (لا. بل نقاتل عدوه ونقتل أنفسنا دونه. فاكتبوا إليه).

فكتبوا إليه:

(بسم الله الرحمن الرحيم. للحسين بن علي من سليمان بن صرد، والمسيب بن نخبه ورفاعة بن شداد البجلي، وحبیب بن مظاهر الأسدي، وشيعته المؤمنين والمسلمين من أهل الكوفة، سلام الله عليك، فإننا نحمد الله الذي لا إله هو.

أما بعد فالحمد لله الذي قصم عدوك الجبار العنيد، الذي انتزى على هذه الأمة، فابتزها أمرها، وغصبها فيئها، وتأمر عليها

بغير رضا منها، ثم قتل خيارها، واستبقى أشرارها، وجعل مال الله دولة بين جباريها وأغنيائها، فبعدا له كما بعدت ثمود.

إنه ليس علينا إمام، فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق، والنعمان بن بشير في قصر الإمارة لسنا نجتمع معه في جمعة، ولا نخرج معه إلى عيد، ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه، حتى نلحقه بالشام إن شاء الله^(١).

وكتبوا إليه أيضا:

(إنك إن لم تصل إلينا فأنت آثم لوجود الأنصار على الحق، وتمكنك من القيام، فإنك أصله وعموده، وأهله ومعدنه، وفي القمقام) إنا قد حبسنا أنفسنا عليك، ولسنا نحضر الصلاة مع الولاة، فأقدم علينا فنحن في مائة ألف، فقد فشا فينا الجور وعمل فينا بغير كتاب الله وسنة نبيه، ونرجو أن يجمعنا الله بك على الحق، وينفي عنا بك الظلم، فأنت أحق بهذا الأمر من يزيد، وأبيه الذي غصب الأمة فيئها، وشرب الخمر، ولعب بالقردة والطنابير، وتلاعب بالدين^(٢).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٣٣.

(٢) معالي السبطين، ص ٢٢٨.

عرضنا هذين الكتابين مع طولهما لما لهما من الأهمية، وذلك
 أنهما إنما كتبا عن وعي تام بمجريات الأمور، ونضوج في الفكرة
 خصوصا لدى سليمان بن صرد والمسيب بن نخبة، وذلك أنهما قد
 عرضا سابقا على الإمام الحسن ﷺ نقض العهد بعد إعلان معاوية
 نقضه له، وقلنا هناك إن ذلك العرض كان نابعا عن اندفاع، وأما
 هنا فنجد تقييما للوضع صحيحا، ورؤية للأمر بوضوح، تنم عن
 نظر بعيد، وفكر ناضج وسديد ن واستفادة من التجارب الماضية،
 فهنا يصرح بقوله: فإن كنتم تعلمون أنكم ناصروه ومجاهدو عدوه
 فاكتبوا إليه، وإن خفتهم الفشل والوهن فلا تغروا الرجل في نفسه.

وهذا الكلام له أبعاده ومدلولاته، وأهمها تنبيهه على
 متطلبات دعوة الإمام الحسين ﷺ كقائد وخليفة، وهي تعني رفع يد
 بني أمية عن الكوفة، وبالطبع أنها سوف تستدعي تحركا عسكريا
 منهم لمنعه، مما سيؤدي إلى حرب ومواجهة معهم، فلا بد لهم من
 إدراك خطورة موقفهم، والعلم بنتيجة دعوتهم، فتحتاح الدعوة إلى
 النصر ومجاهدة عدوه، والدفاع عنه والموت دونه.

كما أنه إن كان ثمة تخوف أو تراجع فمن الآن. وقوله: لا
 تغروا الرجل في نفسه إلفات لهم بأن تحرك الإمام الحسين ﷺ سوف

يكون مبنيا على كتابتهم إليه، وعرض نصرتهم عليه، فلا بد لهم من تقييم وضعهم بجد وجرأة ن ومعرفة نتيجة كتابتهم بعقل وحكمة، وملاحظة حال أنفسهم، ومدى استعدادها بواقعية وصراحة ن فالكتابة إلى الإمام الحسين عليه السلام ودعوته للوقوف في وجه بني أمية لها متطلباتها، وعليه فإن ثمة تردد، أو تخوف من الموت ومن مواجهة بني أمية، أو غير ذلك من أسباب الوهن والشل فعليهم أن لا يكتبوا، فإن الموقف هنا أصعب وأخرج من الموقف مع أمير المؤمنين والإمام الحسن عليه السلام، وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام ليس لديه دولة أو قوة يعتمد عليها سوى قوة موقف أهل الكوفة، ودوافعهم المتعددة للتحرك ضد بني أمية، وهي الضمان للوثوق بهم كما سيأتي، وعليه فإنه وإن كان عدوهم في هذه الحال أقل قوة مما سبق، إلا أن الموقف هنا يحتاج إلى أكثر من إبداء الاستعداد، بل يحتاج إلى توطين النفس على لقاء الله سبحانه، وتوقع حرب ضروس قد تكون طويلة، وقد تكون قصيرة، فهذا يتوقف على صدقهم في جهاد عدوهم، ونصرة ابن بنت نبيهم، فقولهم لا بل نقاتل عدوه، ونقتل أنفسنا دونه، نجد فيه إدراكا تاما منهم لمتطلبات المرحلة القادمة من إعلان الخلاف على بني أمية، ولما يمكن أن يحدث بل المتوقع حدوثه وهو الحرب، وقاتل بني أمية، وأما قولهم (نقتل أنفسنا دونه) فلأنه أولى بهم من

٣٩٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

أنفسهم لإمامته عليه السلام وهذا في الواقع توطين النفس على لقاء الله سبحانه. كما تجد في كلا الكتابين إدراكا لواقع تلك التجربة المرة، فيقول الأول (ثم قتل خيارها واستبقى أشرارها، وجعل مال الله دولة بين جباريها وأغنيائها) وفي الثاني أيضا ما هو قريب من ذلك (فقد فشا الجور وعمل فينا بغير كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، ونرجو أن يجمعنا الله بك على الحق وينفي عنا بك الظلم) وهذا واقع التجربة التي عاشها المجتمع الكوفي، فأدركوا طغيان بني أمية، وشدة خطر حكمهم، ولزوم إبعادهم والرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام. ونجد في الأول أيضا إدراكا لأبعاد شرط الإمام الحسن عليه السلام وهي خروج الكوفة من بيعة بني أمية فقالوا: (إنه ليس علينا إمام) فبموت معاوية خرجوا من عهد البيعة، وكذلك الثاني أيضا إذ قالوا فيه: (فأنت أحق بهذا الأمر من يزيد وأبيه) بل نجد في الثاني ما هو أكثر، وهو لزوم القيام والتحرك والتوجه إليهم لقيام الحجة بوجود الناصر.

وهكذا توالى الكتب على أبي عبد الله عليه السلام حتى بلغت اثني عشر ألف كتاب غير رسل القوم إليه وتوافدهم عليه حتى أصبحت كثرة الوافدين إليه ظاهرة ملفتة للأنظار كما تقدم. وعليه فقد حقق الإمام الحسن عليه السلام كل ما كان يرنو إليه في المجتمع الكوفي من الانتفاء

إلى أهل البيت عليهم السلام وعدم الانصهار في بوتقة الفكر الأموي ومن تنمية بواعث النفر من بني أمية ورجوعه إلى الجادة المستقيمة والطريقة القويمية بعد أن أدرك ذلك المجتمع خطأه في التخلي عن أهل البيت عليهم السلام وركونه إلى بني أمية.

وبذلك ظهرت إيجابية النتيجة برفض بني أمية ودعوة الإمام الحسين عليه السلام.

يبقى هنا شيء واحد مهم وهو:

هل أن كتابة تلك الكتب بذلك الكم الهائل (اثنا عشر ألف كتاب) الرسل التي وفدت على الإمام الحسين عليه السلام هل كان يقصد بها الغدر به والتخلي عنه؟

أو أن أهلها كانوا صادقين في كتاباتهم تلك؟

ثم إن ما كتبوه هل كان حقاً أم باطلاً كذبوا به على الإمام

الحسين عليه السلام؟

وبملاحظة الكتب المتقدمة نقطع أن الكتب لم تكن بقصد الغدر به والتخلي عنه، بل كانت نتيجة لتلك التجربة الأليمة مع بني أمية، فكانت عن وعي تام بالحاجة إلى الإمام الحسين عليه السلام، وقيامه وإمامته، كما أن ما كتبوه لم يكن كذباً، بل كان واقعاً عاشه أهل الكوفة، ولا نحتاج في الإجابة على ذلك إلى أكثر من ملاحظة ما

٣٩٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

تقدم فلاحظه، نعم كان من بينها كتب لبعض المنافقين الذين كاتبوا الإمام الحسين ﷺ، وكاتبوا يزيد أيضا، فأى الفريقين ظفر رجوا أن تكون لهم الحظوة عنده، وإن كان ذلك على حساب الدين ولكنهم الأقل.

وإن كنا لا نملك دليلا صريحا على كتابة خصوص من كتب له ليزيد، وكونهم من أصحاب السوابق، أو من المقربين من السلطة الحاكمة، أو المجاملين لها لا ينفي أن يكونوا وجدوا فرصة في حالة الانفلات الأمني الذي عاشته الكوفة ليقولوا الكلمة الحققة، وليعبروا عن الواقع الذي يعرفونه، وعليه فكتابتهم للإمام ﷺ كانت من منطلق الظلم الذي خيم على الكوفة، ولمعرفتهم بأحقته بالخلافة، وقرابته من رسول الله ﷺ، وفضله على عامة المسلمين فضلا عن مثل يزيد، وهذا يؤيد ما سنذكر من كون قضية الإمام الحسين ﷺ ودعوته مثلت حالة فكرية منصفة لدى كافة المسلمين أدركوا من خلالها أولوية الإمام الحسين ﷺ بالخلافة فهي ليست قضية شيعية فقط.

نعم قد ورد أنه كتب بعض شيعة يزيد إليه يخبره بقدم مسلم وقد بايعه الشيعة للحسين ﷺ، وأن البشير بن نعام رجل ضعيف أو

يتضاعف، إلا أنه لا دليل على أن هؤلاء هم من الذين كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام.

نظريتنا:

ونظريتنا هذه نعتمد فيها بشكل مباشر على صلح الإمام الحسن عليه السلام وآثاره بل نذهب إلى ما هو أبعد فنقول:

إنه لا يمكن تحليل القضية الحسينية وفلسفتها بصورة تامة وصحيحة إلا على أساس القضية الحسينية ولوازمها، بل لا يمكن تعلقها دونها.

وإننا نرى أنه من الإشكالات المهمة على كل النظريات التي حاولت تحليل القضية الحسينية كافة إهمالها تأثير القضية الحسينية وصلحها على القضية الحسينية وتأثرها بها، رغم تقارب القضيتين الزماني، واتحادهما في أمور كثيرة، فالعدو فيها واحد، وكذا الأنصار والمكان.

وبعد ذلك نقول: إن قضية الإمام الحسين عليه السلام مرتبطة بقضية الإمام الحسن عليه السلام بشكل مباشر، ومرتبة عليها ترتب اللازم على الملزوم، وخصوصاً شروط الصلح وآثارها، فهي الأساس الذي وضعه أبو محمد الحسن عليه السلام، وعليها بنى أبو عبد الله الحسين عليه السلام

٣٩٤..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

حركته، فيها تحقق لهذه الحركة موضوعها، كما أن القضية الحسينية حددت للقضية الحسينية زمانها، ومكانها وأنصارها وأعداءها، وانبنت عليها أيضا ضرورة تحققها وسوف يتبين هذا الأمر جليا بعرض نظريتنا وركائزها.

وتعتمد نظريتنا على أربع مقدمات هي:

الأولى: شرط الإمام الحسن ﷺ عود الأمر إليه، ومن بعده للإمام الحسين ﷺ، وأن ليس لمعاوية أن يعهد به لأحد.

الثانية: نوعية نتيجة التجربة الكوفية التي لظمت عن الصلح.

الثالثة: وقت هلاك معاوية.

الرابعة: تأثير النتيجة إيجابا وسلبا على ضرورة حركة الإمام

الحسين ﷺ وعدمها.

وهذه المقدمات الأربع هي الركائز التي تقوم عليها نظريتنا، وندعي أنها هي التي تحدد ضرورة أحد أمرى القضية الحسينية: من ضرورة حركة الإمام الحسين ﷺ أو ضرورة عدمها، فهي إما أن توجب الحركة والقيام، وإما أن توجب السكوت والصبر والجلوس، ولا بد لنا من بيان أهمية تلك الأمور وملاحظتها، وبيان توقف نظريتنا عليها فنقول:

المقدمة الأولى: شرط الإمام الحسن عليه السلام بعود الأمر إليه، ومن بعده للإمام الحسين عليه السلام، وأنه ليس لمعاوية أن يعهد به لأحد. أهمية هذا الشرط تتضح فيما ترتب عليه من نزع الصفة الرسمية عن استخلاف يزيد لدى المجتمع الإسلامي عامة، والمجتمع الكوفي خاصة، بعد أن لم تكن خلافته ذات صفة شرعية. هذا أولاً.

وثانياً: كسر قدسية البيعة التي أخذها معاوية ليزيد، فليس لأحد من المسلمين أن يعتذر بمضي البيعة ليزيد، فإن الخلافة بعد معاوية للإمام الحسين عليه السلام.

ثالثاً: الحق للإمام الحسن أو الحسين عليهما السلام في الأمر في نظر كل المسلمين حتى من لم يعتقد إمامتهما لوجوب الوفاء بالعهود. وهذه نقطة مهمة إذ تجعل موضوعية لكتب من لا يعتقد إمامتهما، بالإضافة إلى ما سنبينه فيما بعد من اللوازم لهذا الشرط. وقد تقدم أمور أخرى تستفاد من هذا الشرط أيضاً منها أن شرط الإمام الحسن عليه السلام بعود الأمر إليه بعد هلاك معاوية لا أثر له عملياً من جهة معاوية، فالإمام عليه السلام لا ينتظر منه أن يتم له عهداً أو أن يفى له بوعود. هذا أولاً.

٣٩٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

وثانيا: أن إرجاع الأمر يحتاج إلى أنصار بعد القطع بعدم وفاء معاوية.

وثالثا: أن الأنصار المتوقعين هم تحت حكم بني أمية.

ورابعا: أن حكم بني أمية لهم ينتهي بموجب الصلح عند هلاك معاوية.

خامسا: أن خروجهم من حكم بني أمية سوف يحدد موقفهم تجاه الإمام الحسين ﷺ وبني أمية.

وهذه الأمور واضحة، والأخير منها هو الذي سوف يحدد نوعية النتيجة إيجابا وسلبا، ويتوقف عليه أيضا تحديد موقف الإمام الحسين ﷺ وضرورة حركته تجاه الكوفة وعدمها.

أما المقدمة الثانية: نوعية نتيجة التجربة الكوفية التي لزمنا عن الصلح، فقد تقدم البحث حولها، وتوصلنا فيه إلى عدة أمور ملخصها:

أولا: أن النتيجة قد ظهرت مبكرا.

وثانيا: أنها كانت إيجابية كما كان متوقعا لها، فقد رفض أهل الكوفة بني أمية ونفروا منهم بل نقموا عليهم.

وثالثا: أنها كانت عن نضوج فكري، ووعي اجتماعي، وإدراك تام للحاجة الضرورية في الرجوع إلى آل محمد عليهم السلام، فلم تكن وليدة الساعة، أو ردة فعل، بل كانت نتيجة تجربة دامت قرابة عشرين سنة.

ورابعا: أنهم كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام ودعوه لقيادتهم.

خامسا: أن أهل الكوفة - ومع ظهور النتيجة مبكرا، وإرجاء الإمام عليه السلام بيان رأيه حتى هلاك معاوية - فقد تمسكوا بها وأصروا عليها فترة طويلة.

سادسا: إدراك أهل الكوفة لمتطلبات حركتهم، ودعوتهم الإمام الحسين عليه السلام وما سيلزم من رفض بني أمية.

سابعا: أن تلك الفترة الزمنية الطويلة كفيلا باختبار صدق النوايا، وكشف حقيقتها وإبراز وإظهار أي تردد أو توقف وتراجع. ثامنا: أن تلك النتيجة كانت صادقة، ولم يكن الهدف منها الغدر.

تاسعا: تأثير التجربة ونوعيتها على فكر أهل الكوفة ونفوسهم وأهدافهم وانعكاسه على النتيجة وتقييم وضع المجتمع الكوفي.

هذه الأمور تقريبا خلاصة بحثنا المتقدم (نتيجة التجربة) وحيث إن لها أثرا مهما في وضوح نظريتنا، وحل أهم المشكلات التي واجهت النظريات الأخرى، ولم تستطع حلها وتجاوزها لخصناها في هذه النقاط.

وأهمية تلك الأمور تتضح فيما يلي:

أولاً: في انعكاسها بشكل مباشر على النصائح والتحذيرات، وتأثيرها فيها بشكل يغيرها تماما لمن التفت إليها إلى دواعي ميول أهل الكوفة إلى معاوية، ولمن لاحظ التجربة ونتيجتها وسوف نوضح هذا الأمر في البحث اللاحق (نظريتنا وعقبة النصائح).

وثانياً: أن إيجابيتها تحقق موضوعاً للمقدمة الأولى.

وثالثاً: تحدد موقف الإمام الحسين ﷺ وما ينبغي عليه فعله وهذا ما سنبينه في البحث عن المقدمة الرابعة. المقدمة الثالثة: وقت هلاك معاوية.

واستفدنا هذا المقدمة وأهميتها من شرط الإمام الحسن ﷺ على معاوية أن لا يعهد بالأمر من بعده إلى أحد. وبهذا يكون الإمام الحسن ﷺ قد قيد الصلح والسكوت عن حقه بمقدار حياة معاوية، وبنهايتها يكون قد وفى لمعاوية بعهد، وإن كان من طرف واحد، وهذه ترد على من اعتقد أن الصلح لا أمد ولا وقت.

وعليه ففي ذلك الوقت يفترض عود الأمر للإمام الحسين عليه السلام، وفيه أيضا تخرج الكوفة من الحكم الأموي، ولهذا كان لذلك الوقت أهميته الخاصة وخطورته الكبيرة في قضية الإمام الحسين عليه السلام، وخصوصا بعد تعليقه بيان رأيه في القيام بالأمر وعدمه على هلاك معاوية، أضف إلى ذلك أنه في ذلك الوقت إذا كانت النتيجة إيجابية يصبح شرط الإمام الحسن عليه السلام (أن يكون الأمر إلخ) فاعلا، وعود الأمر المفترض يكون له موضوعيته ويصبح فعليا وواقعا، وتكون حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساس التصدي للخلافة والأمر، وهذا يبين الوجه في دعوة الإمام الحسين عليه السلام الناس إلى نصرته، وإرساله مسلم وأخذ البيعة له، وعليه فهذه الأمور تتضح أهمية وخطورة وقت هلاك معاوية. وقد تقدم في البحث عن آثار الصلح المقصودة أن شرط الإمام الحسن عليه السلام له آثار مهمة، وأهم ما يرتبط منها بتحديد وقت هلاك معاوية ويترتب عليه:

الأول: أن الإمام الحسن عليه السلام بعد هلاك معاوية هو الخليفة والأمر له إن كان حيا، وإلا فأخوه الإمام الحسين عليه السلام.

ثانيا: أن خلافته في ذلك الوقت لا تحتاج إلى مبايعة جديدة أو إلى شورى أو غير ذلك، بل رجوع الأمر إليه عند هلاك معاوية بنفس أحقيته السابقة على الصلح، وبالوصية وبهذا الشرط.

٤٠٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

وعلى ذلك يكون المجتمع الإسلامي كافة، والكوفي خاصة ملزما بعد معاوية بطاعة الحسنين عليه السلام، فلا يجوز لأحد أن يتخلف عن طاعتها.

ثالثا: أن للحسنين عليه السلام التصدي عمليا لأمر الخلافة بعد هلاك معاوية، ولهما المطالبة بحقوقهما والدفاع عنه إذا وجد أنصارا وأعوانا.

رابعا: أن الحسنين عليه السلام غير ملزمين بأي بيعة أو عهد يعهد به معاوية لأحد بعده.

خامسا: بهلاك معاوية يخرجان عن أي عهد ترتب على الصلح.

سادسا: أن شرط الإمام الحسن عليه السلام قد حدد نهاية الحكم الأموي بهلاك معاوية.

وهذا الأثر له أهميته الكبرى في قضية الإمام الحسين عليه السلام، فلا يكون قيامه ضد دولة، أو حكومة، فقد انتهت الحكومة الأموية بموت معاوية، وأصبح هو صاحب الأمر، وهذا ترتيب مهم من الإمام الحسن لقيام الإمام الحسين عليه السلام، وبهذا يرد على كل من ادعى شرعية خلافة يزيد، أو أن الإمام الحسين عليه السلام قد خرج على خليفة

سواء عادلا كان أم فاسقا، وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام بموت معاوية يكون هو الخليفة قانونا، كما أنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله شرعا، فيكون قيامه قياما بحقه لا خروجا على خليفة زمانه، فليس هناك خليفة غيره، وبهذا امتازت قضية الإمام الحسين عليه السلام عن كل الثورات والحركات. وكل ذلك بسبب شروط الإمام الحسن عليه السلام.

سابعا: تحديد موعد الحركة بين المجتمع والقيادة بهلاك معاوية.

ثامنا: إذا قام المجتمع في ذلك الوقت بوظيفته، وجب على الحسين عليه السلام القيام بوظيفتهما.

هذه هي أهم الأمور اللازمة لذلك الشرط عند وقت هلاك معاوية من جهة الإمامين الحسين عليه السلام.

وحيث إن عود الأمر معلق على هلاك معاوية فالصلح معلق عليه، ومن المهم التنبيه على أن ذلك ينعكس مباشرة على التجربة فيقيدها، ويحدد أمدها، وبهذا تكون التجربة الكوفية أيضا ليست مطلقة الوقت، بل هي مؤقتة بهلاك معاوية، فلا بد من استمرار التجربة إلى حين انتهاء وقتها، وملاحظة نتائجها، وكما تقدم أن الإمام الحسين عليه السلام أرجأ إعلان رأيه لأهل الكوفة إلى وقت هلاك معاوية، فهذا أيضا يعطي ذلك الوقت بعدا آخر وأهمية أخرى،

٤٠٢ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

فالكل ينتظر هلاك معاوية ليعرف رأيه ﷺ، وعليه فبعد هلاكه لا بد للإمام الحسين ﷺ من إعلان رأيه، وإظهار موقفه لمن ينتظره، بل يصبح إعلان رأيه ضروريا من جهتين: الأولى من جهة الصلح وشرطه. والثانية من جهة وعده لمن كاتبه في حياة معاوية، حيث قال في بعض كتبه:

(وأخفوا الشخص، والتمسوا الهدى مادام ابن هند حيا، فإن يحدث به حدث وأنا حي يأتيكم رأيي إن شاء الله)^(١).

من كل تلك الأمور تتجلى لنا أهمية وخطورة وقت هلاك معاوية، ومن الواضح جدا توقف كل تلك الأمور على نوعية النتيجة.

المقدمة الرابعة: وهي تأثير النتيجة إيجابا وسلبا على ضرورة حركة الإمام ﷺ وعدمها.

ولعله اتضح لنا مما تقدم بنحو إجمالي تأثير نتيجة التجربة على الموقف الحسيني ولبيان هذا الأمر نقول:

إن أهل الكوفة وبسوء اختيارهم دخلوا تحت الحكم الأموي، فإذا انتهى وقت التجربة بهلاك معاوية، وخرجوا منها بصورة سيئة عن بني أمية، تدعوهم للانتقام منهم، وليس فقط بغضهم بل النفرة

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٨٢.

منهم والوقوف في وجههم ن وعزلهم وقطع أيديهم، ودعوا الإمام الحسين عليه السلام كانت النتيجة إيجابية، وتحقق بذلك موضوع شرط الإمام الحسن عليه السلام (أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده [معاوية]) فإن حدث به حادث فلاخيه الحسين عليه السلام، وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد) إذ قلنا سابقا إن فاعلية هذا الشرط لا تعتمد على وفاء الحكومة الأموية بعهودها وموائيقها، بل تعتمد بشكل مباشر على وجود الناصر العارف بأحقية أهل البيت عليهم السلام، وإيجابية التجربة هي عبارة أخرى عن وجود الناصر، فتكون لآثار الصلح المقصودة فاعليتها، وحقيقة عود الأمر هو قيام الإمام عليه السلام بأمر الخلافة، ومن الواضح جدا أنه لا أثر للقيام بالأمر دون ناصر، والخلاصة أن القيام بالأمر يتوقف على خروج المجتمع الكوفي من تجربته ناقما على بني أمية، وعلى وقوفه إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام، فيطلب به حقا ويدفع باطلا، ويقيم سنة ويميت بدعة، وبالتزام المجتمع بخلافته، وترتيبه الأثر عليها، واعطائه البيعة، يتحقق عود الأمر إلى الإمام الحسين عليه السلام رسميا، إلى جانب ثبوته له شرعا وعقلا، فيكون الخليفة على الأمة الإسلامية، ليس على الكوفة فقط. هذا أولا.

وثانيا: إن المجتمع الكوفي ليس في عنقه بيعة لبني أمية بموجب ذلك الشرط وقولهم (إنه ليس علينا إمام) دليل التزامهم

٤٠٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

بذلك، وهذا أمر مهم جدا في حركتهم مع الإمام الحسين عليه السلام رتبته لهم شرط الإمام الحسن عليه السلام، أن يكونوا حين يؤوبون إلى رشدهم ويرجعون إلى إمامهم، ويقفون إلى جانبه، ويطالبون بحقه وحقهم ليس في عنقهم بيعة لأحد، وقد أدركوا ذلك البعد للشرط.

وثالثا: أنه لدى المجتمع الكوفي كل دواعي الوقوف في وجه بني أمية، فهو الموتور منهم، والناقم عليهم.

رابعا: أنه وجه الدعوة إلى الإمام الحسين عليه السلام لقيادته بقوله (فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق) وغيرها من الكتب والرسل.

خامسا: قيام الحجة عليه بوجود الناصر المجرب نتيجة تأييده الباغي والوثوق بالغادر والطاغي، والتخلي عن الحق وأهله، الندام على سوء فعله واختياره المنقطع أمله من بني أمية، والموتور منهم والناقم عليهم، فلا بد من الحركة الحسينية، بل تكون ضرورية، فهي مقتضى شرط الإمام الحسن عليه السلام فلا معنى لرجوع الأمر إلا القيام به إذا وجد أنصارا، أو رجع أهل الكوفة إليهما، وعرفوا خطأهم بتخليهم عن أهل البيت عليهم السلام، فتقوم بذلك الحجة عليه والعدر لهم وقد قال لابن عباس في جوابه:

(وهذه كتب أهل الكوفة ورسلمهم، وقد وجبت عليّ إجابتهم، وقام لهم العذر عند الله سبحانه)^(١).

قد تقدم منا عدم قبول نظرية إقامة الحجّة في تفسير خروج الإمام الحسين عليه السلام ومعارضتها بأن الإمام الحسين عليه السلام له الحجّة البالغة إذا لم يستجيب لهم، فقد قتلوا أمير المؤمنين عليه السلام، وغدروا بأبي محمد وطعنوه، والمؤمن لا يلسع من جحر مرتين، فكيف يقول الإمام الحسين عليه السلام هنا قد وجبت عليّ إجابتهم، وقام لهم العذر عند الله سبحانه؟

والجواب بناء على نظريتنا واضح وسوف نبينه في البحث اللاحق إن شاء الله، ونتعجل هنا ذكر الخلاصة فنقول: حيث إن أهل الكوفة دخلوا تلك التجربة مع بني أمية، فذاقوا وبال أمرهم، وحصدوا نتيجة سوء اختيارهم، فندموا وأسفوا وعرفوا خطأهم، وأدركوا تقصيرهم، ورجعوا إلى الإمام الحسين عليه السلام وجبت عليه إجابتهم وقام لهم العذر، ونؤكد هنا أن قيام العذر لهم ليس لمجرد دعوتهم بل لدخولهم تلك التجربة، وخروجهم منها تملك النتيجة الإيجابية، وعليه فإيجابية النتيجة تقتضي كل تلك الأمور، وهي تعين قيام الإمام عليه السلام بالأمر، بل يكون قيامه ضروري لمكان شرط

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٥٧.

٤٠٦ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

الإمام الحسن عليه السلام من وضعها تتضح ضرورة القيام أكثر. هذا كله إذا كانت النتيجة إيجابية.

وأما إذا خرج المجتمع الكوفي من تجربته بصورة حسنة عن بني أمية وحكمهم فمن الطبيعي أنهم ين يدعوا الإمام الحسين عليه السلام فضلا عن أن يعدوه بالوقوف إلى جانبه، أو يضمنا نصره والدفاع عنه لو تحرك، وواضح أنه لا موجب للحركة مع عدم الناصر، كما أنه لا أثر لعود الأمر وخلافته الرسمية، دون ناصر لها، ومدافع عنها، فلا بد أن يصبر كما صبر أبوه أمير المؤمنين عليه السلام، ويسكت كما سكت أخوه أبو محمد عليه السلام من قبله، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحتاجان إلى أنصار، والسير بسيرة رسول الله وسيرة أمير المؤمنين عليه السلام يحتاج إلى رجال، فإذا لم توجد أو وجدت ثم انقلبت لم يجب عليه الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تقدم أنه لا موضوع للشهادة، كما تقدم أن حياته للدين أهم وأعظم من شهادته ولذلك لم نقبل احتمال السيد الخوئي رحمته الله واستدلنا على ذلك بما ورد من طلب الإمام الحسين عليه السلام من جيش يزيد أن يدعه يرجع من حيث أتى، أو يتوجه إلى ثغر من ثغور المسلمين ن فيسكت عن حقه، ويصبر عن أمره، إذ انقلب على رأسه الناصر، ونكث بيعته الحاضر، فارتفع وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل لو

تحرك مع عدم الناصر لكان إلقاء بنفسه إلى التهلكة فالصبر ضروري.

وهذا يتضح أن المقدمة الرابعة وهي: تأثير النتيجة إيجابا وسلبا على فاعلية شرط الإمام الحسن عليه السلام وفعليته، وعلى ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام وعدمها، صحيح وتام.

وأما حديث أنه بشرط الإمام الحسن عليه السلام يعود الأمر بموجبه للإمام الحسين عليه السلام فله المطالبة به، والدفاع عنه مطلقا لأنه حقه.

فهذا أمر صحيح في نفسه فإن الخلافة له ومن حقه المطالبة بها، والدفاع عنها، إلا أنه إذا لم تكن هناك تلك التجربة فإنه لن يستطيع أن يعتمد على دعوة الكوفة، وكذا إذا لم تكن نتيجة التجربة إيجابية فلن يكون هناك دعوة من الكوفة، ولن يكون هناك أنصار يتحرك بهم ويعتمد عليهم، فيطالب بحقه أو يدافع عنه فهو بين أمرين إما أن يصور بيد جذاء، أو يصبر على طخية عمياء. هذا أولا.

وثانيا: إن هذا الحق قد كان ثابتا لأخيه عليه السلام من قبل كما كان ثابتا لأمر المؤمنين عليهم السلام وحيث لم يجدا أنصارا صبرا، وله فيهما قدوة حسنة، وعليه فلا معنى للخروج للمطالبة بحق دون ناصر.

ثالثا: أن الإمام الحسين عليه السلام قد صرح في أكثر من موقف بأنه بنى خروجه على كتابة الكوفة ودعوتها، وقد صرح في كتاب مسلم

٤٠٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

لهم بانتظاره نتيجة تقييم مسلم لصدق كتبهم وما جاءت به رسالهم،
فقد كتب لهم:

(فإن كتب إلي بأنه قد اجتمع رأي ذوي الحجى منكم على مثل
ما قدمت علي به رسلكم، وقرأت في كتبكم فإني أقدم وشيكا إن
شاء الله)^(١).

وكذا قوله عليه السلام لمسلم:

(فإن رأيتم مجتمعين على بيعتي فعجل علي بالخبر حتى أعمل
على حساب ذلك)^(٢).

وقوله في خطبته على الحر وأصحابه:

(أيها الناس إني لم آتكم حتى أتني كتبكم، وقدمت علي
رسالكم، أن أقدم علينا فليس علينا إمام... إلى أن قال: فإن كنتم
لمقدمي كارهون انصرفت عنكم إلى المكان الذي جئت منه
إليكم)^(٣).

ومثله جوابه المتقدم لابن عباس، أضيف إلى ذلك إثباتنا
لدعوانا المتقدمة اعتماد الإمام الحسين عليه السلام على نتيجة التجربة، وأيضا

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٣٥.

(٢) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٢١٦.

(٣) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٧٦.

ما يأتي في الجواب عن عقبة النصائح من إثبات اعتماد الإمام الحسين عليه السلام على تجربة الكوفة ونتيجتها، فكل ذلك يثبت اعتماد الإمام الحسين عليه السلام في خروجه على تجربة الكوفة ونتيجتها.

نعم يبرز إشكال عقبة الناصحين والمحذرين، وسوف نعرض له فيما بعد بشكل مفصل في بحث (نظريتنا وعقبة النصائح) وإن كان قد ظهر جوابه من مجمل ما تقدم.

بعد اتضاح تلك المقدمات نقول حيث إن النتيجة كما تقدم كانت إيجابية، كما هو متوقع لها - إذ رفض المجتمع الكوفي بني أمية، ونقم عليهم، ودعا الإمام الحسين عليه السلام - برزت هنا فاعلية شرط الإمام الحسن عليه السلام وبهلاك معاوية تحققت فعليته فالإمام الحسين عليه السلام خليفة شرعا بموجب النص عليه من الرسول صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام والآن أصبح صاحب الأمر رسميا وقانونا بموجب صلح الإمام الحسن عليه السلام وشرطه، ولا يبيعه لبني أمية في عنقه، إذ بهلاك معاوية ينتهي الحكم الأموي بموجب شرط الإمام الحسن عليه السلام، وهلاك معاوية هو وقت إعلان الإمام الحسين عليه السلام رأيه، كما وعد أهل الكوفة بذلك (فإن يحدث به [ابن هند] حادث يأتيكم رأيي إن شاء الله)، وهو أيضا موعد الحركة، والقيام ضد بني أمية ممن

٤١٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

المجتمع الكوفي والإمام الحسين عليه السلام، وقد تقدم ذكر الآثار لهذا الشرط بشكل مفصل.

وعليه فحيث وجد الإمام الحسين عليه السلام أنصارا لا بيعة في عنقهم أيضا لبني أمية مورتورين من عدوه وعدوهم، ناقلين عليهم - ونؤكد على أنهم مورتورون من بني أمية ناقلون عليهم، منقطع أملهم منهم، وسيتضح ما لهذه الصفات من الأثر في الإجابة عن النصائح والتحذيرات - وجب عليه إجابتهم، والخروج إليهم والقيام بهم، وعليه تكون حركته - بسبب إيجابية نتيجة التجربة عند هلاك معاوية - ضرورية. فتكون نظريتنا بشكل مختصر وبصياغة رياضية في شكل معادلة:

[شرط الإمام الحسن عليه السلام + إيجابية التجربة = ضرورة قيام الإمام الحسين عليه السلام]

شرط الإمام الحسن عليه السلام = عود الأمر إلى الإمام الحسين عليه السلام

إيجابية التجربة = رفض المجتمع المسلم لحكم بني أمية

وحيث إن عود الأمر ورفض المجتمع حكم بني أمية مقيدان

بوقت هلاك معاوية فيكون لدينا:

(شرط الإمام الحسن عليه السلام + رفض المجتمع لحكم بني أمية) ×

ظروف هلاك معاوية.

وحيث إن فاعلية كل ذلك وفعليته مرتبط بوقت هلاك معاوية فتحصل لنا معادلة كالتالي:

[شرط الإمام الحسن عليه السلام + إيجابية التجربة) × ظرف هلاك معاوية] × [ظرف هلاك معاوية] = ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام.

فحيث إن شرط الإمام الحسن عليه السلام = عود الأمر إلى الإمام الحسين عليه السلام

عود الأمر للإمام الحسين عليه السلام × ظرف هلاك معاوية = خلافة الإمام الفعلية وحيث إن (إيجابية التجربة = رفض المجتمع لحكم بني أمية).

رفض المجتمع لبني أمية × ظرف هلاك معاوية = وجود الناصر.

وبالتعويض تكون المعادلة كالتالي:

(خلافة الإمام الحسين عليه السلام + وجود الناصر) × ظرف هلاك معاوية = ضرورة القيام بالأمر وقيادة المجتمع.

ولو كانت نتيجة التجربة سلبية لكانت النتيجة ضرورة عدم الحركة:

وذلك أن سلبية نتيجة التجربة = رضا المجتمع المسلم بحكم

بني أمية

٤١٢ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

ومن الواضح أنه متى ما رضي المجتمع بالحكم الأموي فلن يدعو الإمام عليه السلام ولن يكون هناك أنصار عند هلاك معاوية:

رضا المجتمع بحكم بني أمية × ظرف هلاك معاوية = عدم وجود الناصر.

[شرط الإمام الحسن عليه السلام + سلبية التجربة × ظرف هلاك معاوية] × [ظرف هلاك معاوية] = ضرورة عدم حركة الإمام الحسين.

وبالتعويض تكون المعادلة لدينا كالتالي:

(خلافة الإمام الحسين عليه السلام + عدم وجود الناصر) × ظرف هلاك معاوية = ضرورة الصبر والسكوت عن حقه وعدم القيام.

إذ من الواضح أنه بموت معاوية يعود الأمر للإمام الحسين عليه السلام فيكون هو الخليفة، وسلبية النتيجة تعني رضا المجتمع الكوفي ببني أمية، ومن البديهي أنه متى ما رضي المجتمع بذلك الحكم فلن يدعو الإمام الحسين عليه السلام، ولن يبايعه فضلا عن أن ينصره أو يقف إلى جانبه، ومع هذا فلن يكون لعود الخلافة أي فاعلية وأثر وعليه فلا بد أن يصبر ويسكت، وعليه فتكون عدم حركة الإمام الحسين عليه السلام ضرورية، وحيث إن النتيجة كانت إيجابية

فتتبعين نتيجة الفرض الأول وهي ضرورة القيام والحركة تجاه الكوفة.

والخلاصة لكل ما تقدم أن قيام الإمام الحسين عليه السلام وخروجه مترتب على صلح الإمام الحسن عليه السلام، وعلى نوعية التجربة الكوفية، ونتيجتها التي حققت موضوعا لشرط الإمام الحسن عليه السلام، عود الأمر إلى أخيه الحسين عليه السلام، وعلى هذا فخرج الإمام الحسين عليه السلام ليس لإقامة الحجّة، أو الاستشهاد أو غيرها من الأمور التي ذكرتها النظريات المتقدمة، والتي اتضح بطلانها خصوصا بعد عرض نظريتنا، والتدليل عليها، وأعتقد بذلك أنه قد اتضح صحة وواقعية تلك المقولة: أن كربلاء حسنية قبل أن تكون حسينية) وإن كان الأصح في نظرنا أن قضية الإمام الحسين عليه السلام حسنية المبتداء حسينية المنتهى ولذلك أسميناها (تمهيد الحسن وقيام الحسين)^(١).

وأما إشكال النصائح والتحذيرات و (أن المؤمن لا يلسع من جحر مرتين).

(١) ونشكر الله سبحانه أن وفقنا لبيان اعتماد حركة الإمام الحسين عليه السلام وتوقفها على صلح وشروط الإمام أبي محمد المجتبي عليه السلام وهذا مما لم نجده في بحث حول القضية الحسينية وهو مما لم يسبقنا إليه باحث وصلى الله على محمد وآله أولا وآخرًا.

فإن الجواب عليه بناء على نظريتنا هذه سهل وذلك بعد تسليمنا بصحة تلك النصائح والتحذيرات.

ولكن نقول: إن صحتها إلى ما قبل التجربة وظهور نتيجتها، وقد ذكرنا ذلك في بحث التجربة الصعبة بشكل مجمل ونعرض له في البحث الآتي بنحو مفصل.

نظريتنا وعقبة النصائح:

كانت النصائح التي وجهت إلى الإمام الحسين ﷺ أهم العقبات التي واجهت النظريات التي حاولت تحليل الموقف والحركة الحسينية، ولم تستطع أكثرها أن تتجاوزها، ولذلك قلنا إنها بنيت كلها على أساس التحليل الغيبي.

وحيث إننا أثبتنا صدق النصائح والتحذيرات وصحتها فلا يمكن اتهامها أو تجاهلها عند تحليل القضية الحسينية.

ولأجل ذلك فلا بد لنظريتنا أن تواجه تلك العقبة، وتتجاوزها وإلا فلن نستطيع أن نعتبرها النظرية الصحيحة لتحليل القضية الحسينية.

وقد أجبنا عن تلك النصائح بشكل مختصر.

قلنا: إنها صحيحة ولكن إلى ما قبل ظهور نتيجة التجربة الكوفية، أما وقد دخل المجتمع الكوفي تلك التجربة، وأسفرت التجربة عن نتائجها الإيجابية فلا يمكن الحكم على ذلك المجتمع بما سبق، بل إن أولئك الناصحين والمحذرين لو التفتوا إلى التجربة الكوفية ونتيجتها لأوجبوا الخروج على الإمام الحسين عليه السلام.

وتوضيح ذلك:

قلنا: إنه لا فعالية لشرط الإمام الحسن عليه السلام (عود الأمر إليه) دون الناصر، وأيضا إن وجود الناصر يتوقف على نتيجة التجربة. ولأجل ذلك قلنا إن نتيجة التجربة هي التي تحدد ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام وعدمها، فإذا خرج المجتمع الكوفي راضيا عن بني أمية فلن تكون هناك حركة من قبل الإمام الحسين عليه السلام وذلك لعدم وجود الناصر، فلا أثر لعود الأمر إليه بدون الناصر، ولا أثر لطلب حقه دون وجود الناصر، وأما إذا كانت النتيجة الرفض لبني أمية فالحركة ضرورية.

فالنقطة المهمة هي التجربة الكوفية ونوعيتها وما سبقها من صلح فإن المجتمع الكوفي أقحم نفسه في تلك التجربة طمعا في دنيا بني أمية، وتفضيلهم في العطاء، وليس طمعا في دين معاوية أو ورعه وعدله، كما أنه ليس جهلا منه بشخصيته ودهائه وغدره، أو

غفلة عن تعديه وبغيه، بل طمعا في أمواله والوجاهة لديه، وظن السلامة معه وتحت حكمه، لذلك تخاذل أهل الكوفة عن الإمام الحسن عليه السلام، ولكن ما إن دخل تحت حكم بني أمية حتى سلط معاوية عليه زيادا، فسامهم سوء العذاب فقتل المسلمين وأسمل أعينهم، وتتبع المؤمنين وقطع أيديهم وأرجلهم، وصلبهم على جذوع النخل، كما أمر معاوية بقتل كل من كان على دين علي، ودين علي هو دين ابن عمه محمد صلى الله عليه وآله، فقتل على الظنة وأخذ بالتهمة، وغير ذلك من العظائم والطامات التي أحصاها عليه الإمام الحسين عليه السلام في كتابه إليه.

والمهم أن الأمور سارت بخلاف ما كان يأمل أهل الكوفة في معاوية، فقد استغاثوا من جورهم، وفروا من ظلمه، وانقطع أملهم مما في يديه، ففزعوا إلى الحسن عليه السلام، واستغاثوا بالحسين عليه السلام واستصرخوه، وعرضوا نصرتهم عليهما والوقوف إلى جانبهما، وكل تلك الفترة وما جرى فيها كانت تحت نظر الإمامين الحسين عليه السلام فقد كانا مراقبين لكل صغيرة وكبيرة من أفعال بني أمية، وكما تقدم فإن كتاب الإمام الحسين عليه السلام لمعاوية - المتضمن لأكثر انتهاكات بني أمية، وكما تقدم فإن كتاب الإمام الحسين عليه السلام لمعاوية - المتضمن لأكثر انتهاكات بني أمية للإسلام والمسلمين،

ولأخطر تعدياتهم وأفظعها - دليل على ذلك. وعليه فتكون استغاثتهم صحيحة، واستصراخهم واقع وحقيقة نتج عن ظلم ومعاناة، والحسنان عليه السلام عالمان بأدق تفاصيل تلك الفترة وملابساتها، مراقبان لكل ما جرى فيها، وعليه فيجب تصديق استصراخهم، ولا بد من إغاثتهم وإنقاذهم، فقد رأوا نتيجة غدرهم ورجعوا إلى رشدهم، فلا يمكن تركهم لسابق تقصيرهم، فقد انقطع من بني أمية أملهم.

بل نقول أكثر من ذلك فإن الإمام الحسن عليه السلام لم يضع الشروط إلا لإعادتهم إلى صوابهم، وإقناعهم بخطئهم، فلا يمكن أن لا يثق بهم إذا ندموا، ولا يجوز أن يردهم إذا رجعوا، وخصوصا إذا علمنا أن أسفهم بعد طول بلاء، وندمهم بعد شدة وعناء، ولأجل توضيح هذا الأمر نحتاج إلى التذكير ببعض ما أسلفناه في بحوثنا التمهيدية لنظريتنا، في بحث (عودة إلى شروط الإمام الحسن عليه السلام) فنقول: قلنا سابقا إن الإمام الحسن عليه السلام في وضعه للشروط على معاوية لاحظ أمورا مهمة، أهمها الحفاظ على انتماء المجتمع الكوفي إلى الخلافة الإسلامية الحقيقية، ومنع انصهاره في بوتقة الفكر الأموي رغم حكمه له وجربه خلفه، وطمعه فيه وأمله به، وذكرنا أيضا أن الإمام عليه السلام قد وضع لتحقيق ذلك شروطا

٤١٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

للمجتمع الكوفي على معاوية، وكان هذا الأمر من أهم ما عمق انتماء المجتمع الكوفي إلى الإمام الحسن عليه السلام، فقد جعله طرفاً في الصلح إلى جانبه، ينتظر وفاء معاوية بشروطه، وبهذا يكون الإمام عليه السلام قد أعاد المجتمع الكوفي إلى خندقه رغم تحاذله عنه هذا أولاً.

والأمر الثاني الذي لاحظته الإمام الحسن عليه السلام في وضعه للشروط، هو اقناع المجتمع الكوفي بخطئه، وتهيئته للرجوع إلى قيادته، وذكرنا أيضاً هناك أن الإمام عليه السلام اعتمد لذلك ثلاث ركائز كانت الأولى: أسباب ركون أصحابه إلى عدوه.

الثانية: واقع عدوه وخليفته الثقافية وأساسها وركائز فكرها.

الثالثة: تجربة الكوفة مع أمير المؤمنين عليه السلام والتي لن يسير عليها

عدوه.

وقلنا أيضاً إن تعارض الركيزتين الأولى والثانية كفيل باقناع المجتمع الكوفي بخطئه، وإن الإمام الحسن عليه السلام بوضعه تلك الشروط تيقن من تحقق ذلك التعارض، وأن الضامن لتحقيقه هو شخصية عدوه العدوانية، وخلفتها الثقافية القائمة على أساس الحقد والحسد والبغي والغدر، والنتيجة الحتمية لذلك التعارض هو نفرة المجتمع من معاوية وندمه على التفريط في نهج أمير

المؤمنين عليهم السلام، وأسفه على التخلي عن الحسن والحسين عليهما السلام وإدراكه خطئه وسعيه لإصلاح وضعه.

والخلاصة هنا أن كل ذلك كان أساس الصلح وشروطه، والغاية منه هو اقناع المجتمع الكوفي، وإرجاعه إلى الطريق الصحيح، ومن الواضح أنه متى ما رجع وأدرك خطأه فإن صدر الإمام عليه السلام الرحب يسعه، وحلمه وعفوه يشمله، ونوعية تجربته مع عدوه كفيلة بتغييره وقطع أمله منه وعدم تفكيره في الرجوع إليه أو الوثوق به.

وفعلا اقتنع المجتمع الكوفي بخطئه في طمعه وثقته بوعده الغادر، وتخليه عن قتال الباغي، وتفريطه في آل محمد عليهم السلام، فرجع إلى الحسن عليه السلام وكاتب الحسين عليه السلام، وهذا ما كان يهدف إليه الإمام الحسن عليه السلام من شروطه، أن يقتنع أهل الكوفة أن بني أمية لن يفوا لهم بشيء، فينقطع أملهم فيهم، فيرجعوا إليه فيحققوا لهم شرطه عود الأمر إليه، لا أنه كان ينتظر من معاوية أن يفى له به، أو ان يتضح لأهل الكوفة ما كانوا يجهلون من واقع معاوية، غدرة ومكره وخداعه ودهائه، فهم عالمون بكل ذلك، بل لم يطمعوا فيه إلا لعدم تسويته في العطاء، وعدم انصافه في القضاء، وعليه فإن ما تبين لهم

من تجربتهم هو أن ليس وراء الطمع في وفاء الغادر والطاغي إلا
البلاء والألم، وليس في اتباع المخادع والباغي إلا العناء والندم.

بعد أن اتضح ذلك نقول إن تلك التقييمات كلها كانت عندما
كان المجتمع الكوفي طامعا في بني أمية، قبل أن يحكمهم في أنفسهم
وأمواله وأعراضه، أما الآن وقد جربهم، فعلم أن لا دنيا ولا دين
وراء بني أمية، وأصبح موتورا منهم، فصاروا أعداءه، وأصبح ذلك
المجتمع ناقما عليهم، وداعيا لقتالهم والوقوف ضدهم، وداعى
الإمام الحسين ﷺ للنهوض به، (فهنا لا بد لكل عاقل أن يعتقد
بأنهم قد تغيروا وخصوصا بعد أن تجرعوا نتائج سوء اختيارهم)
نعم لا بد لنا أن نصدق كل تلك الاستصراخات والدعوات التي
وجهت للإمام الحسين ﷺ، فما كتبوه له من ظهور الظلم والجور
فيهم، والاستئثار بالفيء، والقتل على الظنة والتهمة، وغير ذلك
كلها أمور صحيحة، وأنهم فعلا عايشوها، وحقا إنهم أصبحوا
بذلك موتورين من بني أمية، ومظلومين وخائفين مشردين، لا
أمل لهم فيهم، فهذا كله لا كذب فيه ولا خداع، فهي الحقيقة المرة
التي عاشها المجتمع الإسلامي عامة، والكوفي خاصة في ظل حكم
بني أمية، فأثرت فيه فرضت عليه إعادة حساباته في ارتباطاته

الإدارية، وانتفاءاته الفكرية، يفترض أن تلك الحياة مع الظالمين غيرته.

وبذلك يمكن للإمام الحسين عليه السلام أن يجيب الناصحين، بأن تلك النصائح صحيحة، ولكن قبل أن يدخل المجتمع الكوفي تلك التجربة الدامية، وقبل أن يكون موتورا من الأمويين، أما الآن وقد جربهم فلم يبق له فيهم أمل ولا مطمع، فلا ينبغي الحكم عليهم بما سبق، بل ينبغي تصديق دعواهم.

نعم ينبغي تصديقهم لأنهم توصلوا إلى ما ينبغي أن يتوصل إليه كل طامع في شخص سلم إليه أمره، فلم يجد منه ما يطمع فيه، بل وجد منه الغدر والبلاء والنكال والجفاء، فإذا كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام، وذكروا أنهم رفضوا بني أمية لظلمهم وتعددهم، وأنه ليس عليهم إمام، وذلك بعد هلاك أنهم رفضوا بني أمية لظلمهم وتعددهم، وأنه ليس عليهم إمام، وذلك بعد هلاك معاوية، إذ بهلاكه يخرجون عن الحكم الأموي، فمع أخذ البيعة ليزيد في حياة معاوية عليهم إلا أنهم يصرحون أن لا إمام عليهم، وهذا في الواقع التزام منهم بشرط الإمام الحسن عليه السلام، وإدراك منهم أنهم هم المعنيون بذلك الشرط، فكل ذلك يدعو العاقل الملتفت لتلك

٤٢٢..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

التجربة ونوعيتها، ومدتها التي دامت عشرين سنة إلى تصديقهم وقبول دعواتهم والاعتماد على وعودهم.

نعم لا بد من تصديقهم فإن ظلم معاوية كان متوقعا، وكذلك نفور المجتمع الكوفي أيضا، فقد روي عن الإمام الحسن ﷺ قوله:

(فأيم الله لا ترون فرجا أبدا مع بني أمية، والله ليسومونكم

سوء العذاب)^(١).

كما أن شرط الإمام الحسن ﷺ بعود الأمر إليه أيضا ليس إلا لعلمه العادي بما يمكن أن يفعله بنو أمية إذا ما تمكنوا وحكموا، ولما ينتظره من نفور المجتمع الكوفي منهم ونقمتهم عليهم، وهنا يظهر بعد نظر الإمام الحسن ﷺ وحكمته وحلمه في شروطه وغاياتها، فإذا كان يتوقع ظلم بني أمية، وعدم وفائهم بشيء من وعودهم لذلك المجتمع، بل يقطع أنهم سوف يصبون عليه العذاب صبا، ويسومونه سوء العذاب، فمن الطبيعي أن تصطدم أطماع وآمال المجتمع الكوفي بواقع بني أمية، وتؤثر شدة ظلمهم وطول بلائهم في نفوسهم، فتغير أطباعهم ولا سيما غدرهم لأنه سبب مصيبتهم، أو على أقل تقدير فلن يطمعوا بهم، ولن يأملوا فيهم، ولن يثقوا

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٤٤.

بوعودهم مرة أخرى، كما أن ذلك أيضا كافيا لأن يدفعهم للرجوع إلى آل محمد عليهم السلام، وأن لا يتخلوا عنهم وعن منهجهم مهما كانت النتائج.

وقد تقدم أن شروط الإمام الحسن عليه السلام كان غايتها تحقيق هذه الصحوه، فإذا حصلت فهل ينبغي قبولها أم لا بل لا بد من الحكم عليهم بسابق أعمالهم؟.

هل من العقل أن يقبله ويفتح له باب عفوه وصفحته؟.
أم أنه لا ينبغي تصديقه، ولا بد من تركه للقدر الذي اختاره لنفسه؟.

إن الجواب الحقيقي لتلك النصائح هي في جواب هذا الاستفهام

إن اختيار الشق الأخير هو واقع تلك النصائح والتحذيرات، وسبب فرضه واختياره هو ما بينه من الغدر السابق، وهذا يعني أنه لا يمكن قبول توبة أي تائب مهما كان سببها.

وأما اختيار الشق الأول فهو يعني أن باب التوبة مفتوح، فمن تاب تاب الله عليه، وهذا يعني أنه لا ينبغي لذلك المجتمع أن يقنط من رحمة الله سبحانه، وأن باب عفوه مفتوح، وذلك بعفو الإمام عليه السلام وقبوله رجوعهم وتوبتهم.

وحيث إن هذا هو ما يدعوا إليه العقل والشرع وهو منهج آل محمد عليه السلام، فلذلك قدم الإمام عليه السلام حلمه، ففتح صدره واطهر عفوه، ونظر للأمور بعقل وحكمه، فعظم صبره وكظم غيظه، ووضع شرطه، وجعله بابا يعتمد طالب الخلاص عليه، وملجأ يلجئ المجتمع إليه، وأمل يتعلق به، فهو طريق الخلاص من بني أمية، فول لا شرط الإمام الحسن عليه السلام لقنط ذلك المجتمع من الخلاص من بني أمية، ولما وجد بابا للخروج من ظلمهم وجورهم، ولما كان له في التوبة أمل، أو في الأوبة عن الخطأ مطمع ومحل.

وهنا تظهر عظمة الإمام الحسن الزكي عليه السلام فمع ما فعله معه المجتمع الكوفي من الظلم حتى حاول قتله وأجأه إلى الصلح مع عدوه اللدود وتسليم الأمر إليه مع كل ذلك فلم يتخل عنه، ولا زال يفكر في صلاحه وخلاصه من الظلم المتوقع عليه، فلذلك لم يسلم الأمر لمعاوية دون شرط أو قيد، بل شرط عليه رجوع الأمر إليه، ومن بعده لأخيه الحسين عليه السلام وأن ليس لمعاوية أن يعهد بالأمر لأحد بعده.

وضع هذا الشرط ليبقى باب الأمل في الخلاص من بني أمية مفتوحا لمن أراد الفرار من ظلمهم وجورهم، وأكثر من ذلك

فبذلك الشرط قد حدد نهاية الحكم الأموي بموت معاوية كما تقدم.

والخلاصة هنا أن من أهم آثار شرط الإمام الحسن عليه السلام هي أن لا ينقط ذلك المجتمع ولا يفقد الأمل في الخلاص من بني أمية فإنه وبعد تجربته متى ما أعلن الندم ورجع إلى أهل البيت عليهم السلام فلا بد من قبوله وتصديق توبته وإقالة عثرته.

وهذا يعني أن الإمام الحسن عليه السلام نفسه لو كان حيا بعد هلاك معاوية، وكاتبه أهل العراق بعد تلك التجربة، فإنه سيصدقهم، ويعتمد على دعواتهم، ولهذا وضع ذلك الشرط، فهو يتوقع بذلك وجود الناصر العارف بحقه وأحقيته.

إن الإمام الحسن عليه السلام لم يلحظ الأمور المتقدمة ويضع شروطه على أساس تلك الركائز إلا ليعيد المجتمع الكوفي إلى رشده، ويوقظه من حلمه، ويقطع أمله، فهل من الممكن ان يرده متى ما تاب ورجع؟، أو يتركه إذا ما أمله في بني أمية انقطع؟، أو أن لا يستجيب له متى استيقظ من حلمه وعاد إلى رشده؟

لماذا إذا كل تلك الشروط ما قيمتها وما فائدتها! ن وهل وضعت إلا لذلك!، وعليه فإنه متى ما جرب حكم بني أمية وخرج منه ناقما عليهم موتورا منهم وعرف بذلك خطئاه وتقصيره

٤٢٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

وتفريطه في حق أهل البيت عليهم السلام فلا مانع لدى الإمام عليه السلام من قيادته، والقيام به والوقف معه في وجه عدوه.

وعليه فكل عاقل التفت إلى شروط الإمام الحسن عليه السلام وأدرك فلسفتها، وعرف أهدافها وأبعادها، والتفت أيضا إلى تلك التجربة - وهذا ما يؤكد عليه الالتفات إلى التجربة أهل الكوفة ونوعيتها ومدتها - فلا بد له من تصديقهم، وحيث إن الإمام الحسين عليه السلام كان طرفا في ذلك الصلح عارفا بأبعاده، وكان أيضا متوقعا نتيجة تلك التجربة وما ينبغي أن تسفر عنه، كان عليه أن يصدق ذلك المجتمع.

وتجد دليلا واضحا في خطبة الإمام الحسين عليه السلام يوم عاشوراء على أنه اعتمد فعلا على تلك التجربة ونتيجتها، وما ينبغي أن تسفر عنه، وأنه إنما رتب خروجه على تلك النتيجة فقال:

(أفحين استصخر ختمونا ولهين متحيرين، فأصر خناكم موجفين، سللتم علينا سيفا لنا في أيما نكم، وحششتم علينا نارا اقتدحناها على عدونا وعدوكم، فأصبحتم إلبا لأعدائكم على أوليائكم، وبداء عليهم لأعدائكم، بغير عدل أفشوه فيكم، ولا أمل أصبح لكم فيهم، إلا الحرام من الدنيا أنالوكم، وخسيس عيش طمعتم فيه، من غير حدث كان منا، ولا رأي تفيل عنا، فهلا لكم

الويلات إذ كرهتمونا تركتمونا والسيف مشيم، والجأش طامن، والرأي لما يستحصف، ولكن أسرعتم لها كطيرة الدبا، وتهافتم عليها كتهافت الفراش ثم نقضتموها^(١).

فهذه الكلمات من سيد الشهداء يصرح فيها بالتجربة التي خاضها المجتمع الكوفي، وما أسفرت عنه حتى استصرخه ضد عدوه، ومن أصبح عدوهم أيضا بسب تجربتهم معه، فهو عدو مشترك، وقوله (فأصرخناكم) هذا تصریح منه بأن حركته كانت استجابة لاستغاثتهم واستصراخهم، وقوله (بغير عدل أفشوه فيكم) تذكير لهم بواقع تجربتهم معهم، وقوله (ولا أمل أصبح لكم فيهم) تنبيه لهم على نتيجة تجربتهم، وقوله (فهلا لكم الويلات إذ كرهتمونا تركتمونا إلخ) دليل على أن قدومه كان لأجل دعواتهم، بل وكذا إعلانه الخلاف على بني أمية. وفي كل ذلك دليل واضح وصریح على اعتماده في خروجه على تلك التجربة ونوعيتها وما تمخضت عنه. وسوف نعود لملاحظة خطبته إن شاء الله تعالى.

وعلى كل فإن الإمام الحسين عليه السلام كان معتمدا على تلك التجربة وما ينبغي أن تسفر عنه، ورتب على تلك الدعوات حركته

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٨.

بحسب الظاهر، وكونهم فيما بعد غدروا أو أنه يعلم ذلك بعلم الغيب فهذا أمر آخر، لا يمنع من خروجه لهم سوف نعرض له فيما بعد.

والخلاصة هنا: إن صعوبة التجربة وشدتها ودمويتها وطول مدتها يفترض أنها لقنت أهل الكوفة درسا لن ينسوه أبدا، وعرفوا من خلاله نتيجة الوثوق بالغادر، والوقوف مع الباغي والماكر، كما يفترض أنها قطعت أملهم في بني أمية، فلن يطمعوا في عطائهم، ولن يثقوا بوعودهم، ولن يركنوا إلى عهدهم، وأيضا عاشوا نتيجة تخاذلهم عن أهل البيت عليهم السلام وغدرهم بهم، فيفترض أن شدة تجربتهم، وطول محنتهم مع بني أمية قد أثرت في نفوسهم وغيرت طبائعهم، وقومت صفاتهم، وصقلت هممهم، وهذبت أفكارهم فتركوا التخاذل والغدر والطمع في غير الحلال، كما أن الخوف والموت الذي عاينوه مع بني أمية يفترض أيضا أنه جعلهم لا يخشون الموت، فلن يخافون بعده ترهيب ولن يغريهم أو يخدعهم ترغيب.

ونتيجة ذلك كله هو لزوم تصديقهم ووجوب الوثوق بهم والركون إلى عهدهم وقبول وعدهم، ولا ينبغي أبدا الحكم عليهم

بسالف أعمارهم، أو رد دعوتهم لسابق غدرهم وتحاذلهم فيفترض أن التجربة قد قومتهم وقطعت آمالهم وجعلت بني أمية أعدائهم. وعليه فإذا ادعى ذلك المجتمع أنه ناقد على بني أمية، وأنه يريد أن يبعد اليد الأموية عنه، بل عن عامة المسلمين، وأنه متمسك بشرط الإمام الحسن عليه السلام بعود الأمر للحسين عليه السلام بعد هلاك معاوية، فلذلك كتب أنه لا إمام عليه، وأنه لا يحضر جمعة ولا جماعة مع بني أمية وأمرائهم، وأنه دعا الإمام الحسين عليه السلام موطناً نفسه على الدفاع عن قضيته وقضيتهم، إذا ادعى ذلك فلن يشك أحد التفت إلى تجربتهم مع بني أمية، ومدتها ونوعيتها من ظلم وجور وخوف، لن يشك في صدقهم وحصاة الاعتماد عليهم والوثوق بهم.

فلا بد للإمام الحسين عليه السلام أن يصدق كل تلك الدعوات خصوصاً مع إصرارهم عليها، واستمرارهم في عرضها مع طول مدة التجربة، فلا بد له أن يخرج إليهم وينهض بهم، فإنه قد وجد الناصر الموثور من عدوه.

وبهذا يتضح أن تلك التقييمات صحيحة، ولكن ليس لهذا الوقت ليس ما بعد التجربة، فإنه يمكن لمن علم بالتجربة أن

٤٣٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

يعترض بأن تلك النصائح صحيحة عندما كان أهل الكوفة طامعين في دنيا بني أمية وعطائهم، وقبل تجربتهم، أما الآن وقد أصبحوا موتورين منهم، وصاروا أعداء لهم، وناقمين عليهم، فلا وجه للحكم عليه بما سبق وأخذهم بما مضى.

وهذا نكون قد استطعنا تتجاوز إشكال النصائح وعقبة التحذيرات، مع التزامنا بصحتها دون إغفالها أو إهمالها أو اتهامها، وكذا تبرم أمير المؤمنين عليه السلام من أهل الكوفة، وأيضا ما ورد من أن المؤمن لا يلسع من جحر مرتين، فإن هذه الأمور كلها مع صحتها في نفسها كانت قبل تجربة أهل الكوفة، وأما بعدها فلا يصح الحكم عليهم بها إذ يفترض أن التجربة الطويلة المرة الصعبة قد غيرتهم، ونبهتهم من أحلامهم، وقطعت آمالهم في معاوية وحزبه، فتبرم أمير المؤمنين عليه السلام منهم كان قبل تجربتهم عندما كانوا طامعين في معاوية لا بعد أن عاشوا الخوف والفقر والتشريد والموت معه. وأما الرواية فهي غير ناظرة إلى من أعلن ندمه وتاب وأنه لا يصح الاعتماد عليه بعد توبته، نعم قبل التوبة وقبل أن يذوق نتيجة غدره فلا يصح الاعتماد عليه، وهناك شواهد تاريخية كثيرة في حياة الصحابة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف عديدة فقد تركوا رسول

الله ﷻ، وفروا في أكثر من غزوة حتى أنبهم القرآن ثم تاب الله على من تاب منهم.

والمهم أن كل ذلك يقتضي تصديقهم وتلبية دعوتهم، وخروج الإمام الحسين ﷺ إليهم لقيادتهم، لا التخلي عنهم. نعم لو كانت دعوتهم قبل تجربتهم، وقبل أن يروا نتيجة تحاذلهم أو تغيير طابعهم، لكانت كل تلك الأمور مانعة من تصديقهم، والوثوق بهم، ولكن الاعتذار بها كافيا عن الخروج إليهم، وله الحجة في ذلك عليهم، ولا يحتاج لإقامة الحجة عليهم، أو الاعتذار عند العقلاء، وأمام الله بأكثر مما تقدم من غدرهم وتحاذلهم وتبرم أمير المؤمنين ﷺ منهم، ومن ذلك يظهر أيضا الجواب عن بعض التحذيرات التي وجهت للإمام الحسين ﷺ من احتمال شراء الولاء، وكون بيوت الأموال تحت يد بني أمية، فإنه بناء على ملاحظة التجربة الكوفية ونوعيتها وطول مدتها، وما نتج عنها فإنه من المستبعد جدا لدى أي مفكر أن يتصور تأثير الترغيب والترهيب من بني أمية في ثني عزيمتهم أو تغيير موقفهم أو أن يطمعوا فيهم ثانية أو يأملوا في عطاياهم مرة أخرى، كما أن النهج العقلاني في التفكير المعتدل ليطمئن بعدم ذلك بل يقطع به.

ومن الواضح اعتمادنا في الإجابة عن تلك الأمور بشكل مباشر صلح الإمام الحسن عليه السلام وعلى التجربة ونوعيتها ومدتها التي دامت عشرين سنة، وعلى نيتها وإصرار الكوفة عليها في تلك المدة الطويلة، ويمكن لنا أن نضيف هذا الأمر إلى ما تقدم من آثار الصلح غير المقصود ن فدموية التجربة وشدها غير مقصود، ولكن تغير فكر المجتمع الكوفي، وطبعه اللازم لتلك التجربة هو المقصود، إذ أن فاعلية شرط الإمام الحسن عليه السلام لا تعتمد على دعوة مدعي النصر مطلقاً، حتى لو كان معروفًا بالغدر والطمع وعدم الوفاء، إذ من الواضح أن وعده وبيعه لا يوجبان تحقق موضوع الشرط، فدعوة الغادر كعدمها، نعم رجوع الغادر أو الخاذل والطامع بعد أن اصطلمه بلاء غدره، وأصابه جزاء طمعه وجشعه، وخيم عليه الظلم فترة طويلة وفتك به الجور، يوجب تصديقه في دعواه الندم على تقصيره، وأسفه على تفريطه، ويصح لدى العقلاء الاعتماد عليه بعد أوبته، وإعلان توبته، فإذا عاد ودعى الإمام لنصرته يحصل بها موضوع شرطه، ولعيه فنفس التجربة غير مقصود لكن حيث اختارها المجتمع الكوفي لنفسه كانت كفيل بتلقيه درسا في نتيجة الطمع في الغادر والاعتماد عليه، والوثوق

بالفاجر والركون إليه، والجلوس عن الحق وأهله، فتقومه وترجمته إلى جادة الحق، وهذا هو المقصود والمتنظر من تلك التجربة.

وعلى هذا نقول: - إنه لا حاجة ولا وجه للإلتزام بالوظيفة الخاصة للإمام الحسين عليه السلام والتوجه للإستشهاد أو غير ذلك مما طرحته النظريات السابقة للخروج عن إشكالية التحذيرات وعقبة النصائح، فبتحليل حركة الإمام عليه السلام على أساس صلح الإمام الحسن عليه السلام والتجربة الكوفية اتضح أن لا حاجة لتلك النظريات ولا موجب لفرضها أو احتمالها، فسبب ظهورها على الساحة الفكرية مواقف المجتمع الكوفي السابقة وتقييم الناصحين لها وقد تبين بصورة عقلائية عدم مانعيتها بعد تجربتهم الحكم الأموي.

لربما يقال: إن التجربة لم تغير من ذلك المجتمع أي شيء من طبعه وطبيعته، بدليل أن ما كان متخوفا منه قد وقع فعلا، فقد غدر أهل الكوفة بالإمام الحسين عليه السلام، وبهذا يتضح استمرار صحة النصائح والتحذيرات حتى بعد التجربة الكوفية، ويعود بذلك الاستفهام والإشكالية المتقدمة:

لماذا توجه الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة؟

والجواب عن ذلك واضح، وذلك أن هناك فرقا بين انقلاب الوفية فيما بعد وبين صحة الاعتقاد على دعوتها قبل ذلك، إذ أن الانقلاب فيما بعد لا ينفي صدق دعوتها سابقا، وصحة مبرراتها، وأن المبررات كانت حقيقة وواقعا وليست كذبا وخداعا، وأنه ينبغي لكل أحد تصديق تلك الدعوات، وخصوصا مع الالتفات إلى أسباب تحاذلهم عن أبي محمد عليه السلام، وأنها كانت بسبب خوفهم الحرب وطمعهم في أموال بني أمية، وكما ذكرنا سابقا فإذا لم يجدوا منهم إلا سيف زياد نقموا عليهم ونفروا منهم، فلا أعتقد أن أحدا من العقلاء يتوقف في تصديقهم، إذا اتضح ذلك القول: إن البحث في الواقع عن أنه:

هل يجب تصديق أهل الكوفة في دعواتهم بعد تجربتهم أم لا؟

هل ينبغي لأي عاقل - علم بتلك الملابس والتفت إلى

تجربتهم ونوعيتها ومدتها ونتائجها، وتمسكهم بها، واستمرارهم

عليها، وإصرارهم تلك الفترة الطويلة على دعوتهم الإمام عليه السلام - أن

يصدقهم ويركن إلى وعودهم أم لا؟

وبعبارة ثانية: هل أن تصديقهم والوثوق بهم أمر عقلائي أم

لا؟

وأما أنهم انقلبوا فيما بعد فهذا أمر آخر لا يمنع من وجود مقتضيات تصديقهم والركون إلى وعدهم والاطمئنان بوفائهم بعد تجربتهم وكونها عقلائية.

وبعبارة واضحة إن البحث مع تلك النصائح والتحذيرات هو في ارتفاع موضوعها بعد العلم بظلم بني أمية لأهل الكوفة، ونقمتهم عليهم، ونفرتهم منهم، والعلم بأسباب تخاذلهم عن الإمام أبي محمد عليه السلام.

فقول: إنه بعد العلم بكل ذلك ينبغي تصديقهم والاعتماد عليهم، فإن النكبات الصعبة والشديدة، والعثرات الخطرة والعديدة تقنع من لا تقنعه الأدلة والبراهين، وتغيّر من لا يغيّره وعد ووعيد رب العالمين، فيصح الاتكال على من عركته صعاب التجارب لسوء اختياره فنبهته، ومن ابتلى بعثرات سوء فعاله فقومته، وألمت به لمات خطيئاته فأدبته، وأيقظته من طول حلم ورقاد، وأعادته إلى طريق هدى ورشاد، بعد أن رأى نتيجة الوثوق بوعد الطاغية والغادر، وذاق مرارة الطمع في الباغي والماكر، فلا يصح الحكم عليه بخطئ منه سلف، ولا رده بعد أن ندم وأسف،

٤٣٦..... تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

فإقالة عشرة العاشر شأن الحلِيم، وهذا أمر عرفي ونهج عقلائي وعقلائي.

نعم تلك النصائح والتحذيرات وحالهم السابق بشكل عام وغيرها من الأمور الأخرى توجب التأكد من صدقهم، ولزوم التعرف عن قرب على حالهم، وهذا ليس بكاف لتركهم والجلوس عن النهوض بهم، نعم ذلك يقتضي التأكد من صحة دعواتهم وصدق كتاباتهم، وواقع استعدادهم، وهذا فعلا ما قام به الإمام الحسين عليه السلام فقد أرسل مسلم بن عقيل لذلك، وفعلا تأكد مسلم من واقع الكوفة وصدق نواياها تجاه الإمام الحسين عليه السلام، فكتب بذلك للإمام عليه السلام كما تقدم.

ونبه هنا على أننا اعتمدنا في جوابنا هذا على أمر عقلائي وهو فعل ما ينبغي فعله لكل عاقل التفت إلى تلك الملابسات، وحصول ما ينبغي حصوله.

فمن جهة أهل الكوفة ينبغي لهم النفرة من بني أمية ونبذهم والنقمة عليهم لظلمهم، كما ينبغي لهم الرجوع إلى الإمام الحسين عليه السلام، ودعوته والوقوف إلى جانبه، وكذلك ينبغي لكل عاقل علم بتجربتهم، ومدتها ونوعيتها ونتيجتها، أن يصدقهم بل وينبغي

أيضا أن يركن إليهم، ويشق بهم وبوعودهم ويعتمد عليهم، إذا دعوه ليقف بهم أمام عدوه وعدوهم.

وهذا فعلا ما حصل فأهل الكوفة وصلوا إلى ما ينبغي لهم مع بني أمية، فنفروا منهم ومن ظلمهم، ودعوا الإمام الحسين عليه السلام واستمروا على ذلك وأصروا عليه، ثم بايعوه، وكذلك ينبغي للإمام عليه السلام أيضا أن يصدقهم وينهض بهم، وأن لا يحكم عليهم بلحاظ مواقفهم السابقة.

وهذا نعتقد أنه اتضح ما نريد بيانه أن حركة الإمام الحسين عليه السلام كانت مبنية على أساس عقلائي، وعلى حسابات دقيقة جدا أسسها الإمام الحسن عليه السلام وبنى عليها الإمام الحسين عليه السلام وعلى معطيات عادية توجب على كل من التفت إليها، واطلع على تفاصيلها أن يوجب على الإمام الحسين عليه السلام الحركة، كما اتضح أيضا أن تلك النصائح لا تمثل أي مشكلة أمام نظريتنا بعد تحليل القضية الحسينية على أساس صلح الإمام الحسن عليه السلام والتجربة الكوفية اللازمة عنه، ومدتها وإيجابية نتائجها، وعلى ذلك يتضح أن القضية الحسينية ليست مبنية على أمر غيبي، وأنها ليست وظيفة خاصة لا يعلم وجهها، نعم هي مبنية على أمور دقيقة جدا تحتج إلى تمعن في

ملا بساتها، وتدقيق في معطياتها وتفكر في أحداثها، وبعد نظر في تحليل أمور هان ولا يكاد يصل إليه كل أحد، وذلك أن الربط بين قضية الإمام الحسن عليه السلام وقضية الإمام الحسين عليه السلام وأسبابها، ولو ازمها لدقته يكاد يكون من الأمور الغيبية التي لا يستطاع إدراك أسبابها، وهذا ما حدى بعامّة المفكرين والكتاب والخطباء أن يجللوا على أساس غيبي، مستتجين منه الوظيفة الخاصة تارة، ومعترفين بالعجز عن فلسفتها تارة أخرى، أو بنائها على أساس أن الإقدام على الشهادة وترك التقية أعظم وأهم من حفظ النفس، إذ اتضح أن لا موجب للتقية، وأن ما توهم من دوران الأمر بين الشهادة والتقية ليس بصحيح، فلا مورد لها ولا موضوع، وأيضا لا موضوع لدعوى أن خروج الإمام الحسين عليه السلام للشهادة، وأنه عنون حركته بغير عنوانها، كما أنه اتضح أن حركته كانت معتمدة على أساس عقلائي، لا على غلبة الظن الشخصي، وأيضا لم يكن هناك أي خطأ في الحسابات، فقد تبين دقة حسابات الإمام الحسين عليه السلام في حركته، وأن حركته مبنية على أساس حكمة ومسؤولية تامة، مع ملاحظة جميع الأحكام الشرعية، ومقتضياتها في نفسه والحفاظ

عليها، سواء كان في المدينة وفي مكة، أو في الطريق وفي كربلاء، أو غير ذلك من مراحل تطورات حركته عليه السلام.

وأما تخلي المجتمع الكوفي عنه فإنه حظه أخطأ ونفسه ضيع.

يبقى شيء واحد يمكن أن يثار حول تلك النصائح

والتحذيرات وهو:

لماذا لم يبين الإمام الحسين عليه السلام هذا الأمر للناصحين

والمحذرين، إذا كان ذلك هو أساس حركته؟ والجواب عن هذا

بشكل مختصر أن ما ذكرناه يحتاج للتنبيه على تلك الأمور الكثيرة

والدقيقة، كالتجربة الكوفية وآثارها ونتائجها، وما ينبغي لأهل

الكوفة فعله، وما ينبغي للإمام بل لكل عاقل إلتفت إلى ذلك، مما

يستدعي خفاء الكثير من الوجوه على الناصحين والمحذرين، أو

عدم اتضاح الأمر لهم. هذا أولاً.

ثانياً: يكفيننا تصريح الإمام الحسين عليه السلام في خطبه يوم

عاشوراء وفي غيره باعتماده في خروجه على دعوة أهل الكوفة

وتجربتهم ونتائجها.

٤٤٠ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

ثالثا: ليس من المسلم فهم أولئك للصلح وآثاره وأهدافه،
وأبعاد الشروط وفلسفتها ولوازمها حتى لو بينها الإمام عليه السلام، ولا
سيما في ذلك الوقت الضيق.

رابعا: أن المهم هو معرفة أولئك مقام الإمام عليه السلام وما يجب
عليهم تجاهه، سواء عرفوا أسباب خروجه واقتنعوا بها أم لم
يعرفوها ولم يقتنعوا بها.

خامسا: أن الإمام عليه السلام أجاب بعضهم بوجوب إجابتهم، وقيام
الحجة لهم عند الله سبحانه. وليس ذلك إلا لما قدمناه من التجربة
وما أفرزته من وضع جديد أوجبت الحجة لهم.

هذا تمام البحث عن مشكلة النصائح وحلها.

وأما المشكلة الأهم التي حيرت الكثير من المفكرين ولعلها
رجحت النظرية الغيبية المعللة على أساس الوظيفة الخاصة، بل
عبثتها وهي مسألة مواصلة الإمام الحسين عليه السلام مسيره نحو الكوفة
بعد علمه بمقتل مسلم، فسوف يأتي البحث عنها في (الموقف بعد
مقتل مسلم) إن شاء الله فانتظر.

لماذا الكوفة دون غيرها:

لماذا التوجه إلى الكوفة دون غيرها من البلاد؟

وما الهدف من التوجه إلى الكوفة؟

كان هذان الاستفهامان مشار جدل في القضية الحسينية وكان سبب ذلك الجدل هو تقييم الوضع الكوفي.

فلماذا لم يتوجه الإمام الحسين عليه السلام لبلد غير الكوفة عند خروجه من مكة؟

قد ذكرنا سابقا بأن الإمام الحسين عليه السلام عرض عليه بعض البدائل مع مميزاتها كاليمن.

وقد أجبنا هناك في دراستنا لتلك البدائل بعدم أهليتها لاستقبال الإمام الحسين عليه السلام وقضيته، فمع اشتهاه أمر الإمام الحسين عليه السلام وانتشار خبر رفضه بيعة يزيد في الأمصار، إلا أننا لم نجد بلدا من البلاد الإسلامية دعت له لتقف إلى جانبه وتنصره وتحتضن قضيته إلا الكوفة.

فالكوفة هي البلد الإسلامي الوحيد الذي كاتب الإمام الحسين عليه السلام وعرض عليه نصرته، والطلب بحقه، والدفاع عن قضيته، كما أنه كان متوقعا لها مسبقا أن تعود لتقف إلى جانب الإمام

الحسين ﷺ، ولكونها خرجت بشكل إيجابي من تلك التجربة مع بني أمية، فقد رفضت الحكم الأموي وخرجت منه وهي مليئة بدوافع الانتقام والمواجهة لبني أمية، أضف إلى ذلك أنها كانت عاصمة أمير المؤمنين ﷺ، فكانت المحور الأهم لمستجدات الأحداث ومهمات الأمور، ومتفاعلة بشكل مباشر مع كل القضايا الإسلامية، خصوصا السياسية منها، ولا سيما أمر الخلافة والإمامة.

والأهم من ذلك كله تقييم مسلم لها وكتابته للإمام الحسين ﷺ، فإن مسلما إنما توجه إلى الكوفة بتكليف خاص لدراسة وضع المجتمع الكوفي، وتقييمه عن قرب وليرى مصداقية دعواته وكتاباته، ورساله ومدى مطابقتها لواقعة، ومدى استعدادهم لمواجهة بني أمية، والوقوف أمامهم والدفاع عن قضيتهم، وقد ورد عن الإمام الحسين ﷺ قوله لمسلم:

(فإذا دخلتها فعجل إلي بالخبر حتى أعمل على حساب ذلك إن شاء الله تعالى)^(١).

وفعلا كان التقييم إيجابيا فقد بايعه ثمانية عشر ألفاً، وكتب بذلك للإمام الحسين ﷺ كما تقدم. فهذا التقييم وهذه البيعة تضاف

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ٢١٦.

إلى نتيجة التجربة وإصرارهم واستمرارهم عليه مما يؤكد أن الكوفيين ساروا - وإلى هذا الوقت على أقل تقدير - نحو ما ينبغي لهم فتطابقت دعواتهم ورسولهم وكتبهم مع واقعهم واتفقت مع نتيجة تجربتهم وما ينبغي لهم فعله والوصول إليه.

وبذلك تعين على الإمام الحسين عليه السلام التوجه إلى الكوفة، وخصوصاً بعد وصول كتاب مسلم، فلا مانع من الالتزام بأن الإمام الحسين عليه السلام كان متوجهاً إلى الكوفة لقيادتها، وليس إلى كربلاء للإستشهاد أو إقامة الحجة أو غيرها.

وذلك أن المانع من الالتزام بذلك لدى أكثر الباحثين والمفكرين كان هو تقييم الوضع الكوفي، وعدم أهليته لتحمل قضية الإمام الحسين عليه السلام واحتضانها والدفاع عنها وإن أبدى استعداداه لذلك.

أما نحن وقد استطعنا تحطّي التقييم السابق بنظريتنا على أساس صلح الإمام الحسن عليه السلام، والتجربة الكوفية ونتيجتها، وما ينبغي لأهلها تحصيله، وما ينبغي للإمام الحسين عليه السلام تجاههم، وكذا تقييم مسلم الجديد للكوفة بتطابق دعواتهم مع واقعهم، ومبايعتهم،

٤٤٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

فلا نرى أي مشكلة في الالتزام بأن توجهه كان للكوفة وليس
لكربلاء.

كما أننا لا نجد أي إشكال أو مانع من الالتزام بأن هدف
الإمام الحسين ﷺ في التوجه إلى الكوفة هو إقامة دولة إسلامية
يقودها ضد طغيان بني أمية.

ونجد كلا الأمرين صريحين في كلمات وكتب أبي عبد الله
الحسين ﷺ فتجد ذلك في جوابه لعبد الله بن مطيع العدو على
سؤاله عن ما أقدمه:

قال عبد الله بن مطيع:

(بأبي أنت وأمي يا ابن رسول الله ما أقدمك).

قال الإمام ﷺ:

(كان من موت معاوية ما قد بلغك فكتب إلي أهل العراق
يدعونني إلى أنفسهم)^(١).

وكذا تجد ما هو أصرح في كتابه إلى أهل الكوفة.

(بسم الله الرحمن الرحيم من الحسين بن علي بن أبي طالب إلى
إخوانه من المؤمنين والمسلمين سلام عليكم، فإني أحمد إليكم الله

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٧١.

الذي لا إله إلا هو، أما بعد فإن كتاب مسلم بن عقيل جاءني يخبرني فيه بحسن رأيكم، واجتماع ملتئكم على نصرنا، والطلب بحقنا، فسألت الله أن يحسن لنا الصنيع، وأن يثبكم على ذلك أعظم الأجر، وقد شخصت إليكم من مكة يوم الثلاثاء لثمان مضين من ذي الحجة يوم التروية، فإذا قدم عليكم رسولي فانكمشوا في أمركم وجدوا، فإني قادم عليكم في أيامي هذه إن شاء الله تعالى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(١).

فهذا الكتاب وما تقدم من قوله لمسلم فإذا رأيتهم مجتمعين على بيعتي وكذا كتاب مسلم الذي يخبره فيه بالبيعة له كلها تعين توجهه إلى الكوفة.

وعليه فالبيعة وطلبها ورساله وكتبه كلها أدلة واضحة، تثبت بأن الإمام الحسين عليه السلام قد تصدى لأمر الخلافة بالفعل عملاً بشرط الإمام الحسن عليه السلام، وأنه متوجه إلى الكوفة لقيادتها ضد بني أمية، ولإقامة دولة إسلامية. وثبت توجه الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة يثبت بطلان بعض النظريات المتقدمة، فيضاف إلى الإشكالات عليها خصوصاً إذا أضفنا أن وصوله إلى كربلاء كان ملجأً إليه.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٩.

علم الإمام بالغيب وانقلاب الكوفة:

وربما أشكل بأن الإمام عليه السلام يعلم بأنه لن يصل إلى الكوفة فضلا عن أن يقيم فيها دولة إسلامية يقودها، كما أنه يعلم بتغيّر موقف الكوفة وانقلابها، وهذا يمنع دعوى توجهه إلى الكوفة بذلك الهدف.

وهذا الإشكال غير وارد لما تقدم منا في رد بعض النظريات أن هذا العلم ليس علما عاديا، بل هو علم غيبي، وهو لا يقتضي عدم توفر أسباب الخروج الآن بحسب الظاهر، أو عدم صحة المقدمات التي اعتمد عليها الإمام الحسين عليه السلام لتحقيق تلك الغاية، فقد تقدم أن جميع المقدمات توجب الخروج عليه، والسعي لتحقيق أهدافه، وأن كل المعطيات تشير إلى تحققها، وتمكنه من إصلاح أمة جده، وإعادتها إلى الطريق القويم.

وأما علمه الغيبي فهو لا يمنع من سعيه لتحقيق تلك الأهداف، ولا يلزم منه تبديلها إلى أهداف وغايات أخرى معلنة أو غير معلنة، وذلك أن علمه الغيبي بعدم تحققها لغدر من وعده بالنصر لا يثبت غدره الفعلي، ولا يثبت علمه العادي به حتى يكون مانعاً له عن الخروج، نعم لو علم به بالعلم العادي لامتنع من الخروج، كما امتنع الإمام الحسن عليه السلام من قتال معاوية لمعرفته العادية

بحال جيشه، وأما لو كان علمه بغدر جيشه علماً غيبياً لقاتل به معاوية، ولما كان علمه الغيبي مانعاً من تنجز التكليف عليه، فهذا رسول الله ﷺ خرج إلى أحد وهو يعلم بعلمه الغيبي نتيجة الحرب، ومخالفة أصحابه لأمره وفرارهم عنه، وكذا أمير المؤمنين علي عليه السلام خرج إلى صفين وهو يعلم بما سيؤول إلى أمر أصحابه، ومع ذلك لم يغيراً أهدافهما من الخروج ولم يدع أحد وجود أهداف غير معلنة لهما، والخلاصة أن علم المعصوم عليه السلام بما ستنتهي إليه الأمور بالعلم الغيبي لا يعني بأن التكليف الواقعي لم يتحقق موضوعه ولم يتنجز حكمه، وأن التحرك الخارجي لم تتوفر معطياته ودوافعه، أو أن خروجه لم يكن بقصد الانتصار على أعدائه، فالتكليف الواقعي يتنجز بتحقق الموضوع الظاهري، وعليه فعدم الوصول إلى الهدف، أو عدم التمكن من تحقيق الغاية لغدر الناصر، أو لضعفه وتخاذله لا ينفي تلك الغاية للحرب، ولا يبدها وإن كان يعلم بعلم الغيب عدم تحققها، ولذلك أنب الله سبحانه أصحاب رسول الله ﷺ لفرارهم، وعدم ثباتهم في كثير من المواطن مع علمه بعدم تحقق الغاية من القتال، وما ذلك إلا لأن العلم بالغيب بعدم تحقق الغاية لا يغيرها كغاية، ولا يسقط التكليف بها ولا يدفع لزوم تحقيقها ووجوب الثبات لها.

فخروج رسول الله ﷺ في كل المواطن التي فر أصحابه فيها كان القصد منه الانتصار على الكفار، وعلمه بفرار أصحابه لم يغير تلك الغاية، وكذا خروج أمير المؤمنين عليه السلام إلى صفين، ومثله أيضا خروجه إلى المسجد للصلاة فيه، فمع علمه بأنه يغتال في صلاته لم يغير الغاية من خروجه إلى المسجد، فإنه ﷺ لو لم يطلع على مقتله بالعلم الغيبي لكان يختار الخروج إلى المسجد للصلاة فيه دون الجلوس في البيت والصلاة فيه، فالصلاة في المسجد أفضل، وليس في ذلك خطأ في الحسابات كما يتصوره من لا معرفة له بأهل البيت عليهم السلام وعلمهم، فكل المقدمات المتوفرة خارجا تنتج غايتهم لو وفي الناس لله بعهدهم ولآل البيت عليهم السلام ببيعتهم، نعم صدق علمهم بالغيب يكشف لهم عن حدوث ذلك، وحدث أسبابه الطبيعة كل في ظرفه، ولا يلزم منه تغيير غاياتهم وأهدافهم.

وإذا اتضح ذلك نقول إن خروج الإمام الحسين عليه السلام استجابة لدعوات واستصراخ أهل الكوفة، وتصديقه لهم، وقصده قيادتهم، لا ينافي علمه الغيبي بانقلابهم، فإن أسباب الخروج ومعطياته ودوافعه كانت واقعا متوفرة، وخصوصا بعد بنائنا تحليل القضية الحسينية في نظريتنا على أساس الصلح الحسنی، وما لزم عنه من التجربة الكوفية ونتيجتها، وبعد وصول كتاب مسلم عليه السلام له، ودعوى لزوم حفظ النفس لا تأتي هنا، فإن خروج الإمام الحسين عليه السلام

من المدينة، وكذا من مكة، كان للحفاظ على نفسه، إذ كانت الأسباب الطبيعية لاغتياله وقتله متوفرة، أما هنا فإلى هذا الوقت فالأسباب لقتله أو قتاله غير موجودة ولا متحققة حتى يقال يجب عليه الحفاظ على نفسه، كما أنه تقدم أنه في كل مورد كان فيه سبب لتعرضه للضرر والخطر فإنه كان يدافع عن نفسه فيه، ويتمتع على من يريد به سوء أو ضرر.

كما أن علم الغيب لا تقع مقدماته تحت الاختيار من جهة عادية حتى يمكن للعالم بها التأثير فيها وعليها لتغيير الأحداث المستقبلية، بل هو يكشف عما سوف يجري في الخارج مستقبلا، ومن الواضح أن الأمر الكاشف هنا ليس سببا لوجود الأمر المنكشف، أو مقدمة له، كما أنه ليس جميع مقدمات الحدث المعلوم بالغيب مرتبطة بالعالم به، فهناك الكثير منها نتيجة جور الجائرين وسوء اختيار الآخرين، أو عدم وفاء المبايعين، وسوف يأتي مزيد بيان في إمكان تغيير المستقبل وعدمه. أضف إلى ذلك أن العلم بتحقيق السبب في المستقبل ليس مانعا من تأثير الأسباب الخارجية الموجودة بالفعل، وتحقق موضوعات الأحكام وتنجز أحكامها، ولزوم الماضي والحركة اعتمادا عليها، إذ يفترض أنه لا يترتب عليها الوقوع في التهلكة فعلا، فلا موضوع لدعوى وجوب حفظ النفس مع عدم وجود أسباب الهلكة العادية.

كما أن مضي المعصومين عليهم السلام على حسب المعطيات المتوفرة في الخارج والأسباب الظاهرية مع علمهم بالغيب، وما يحمل لهم المستقبل من الابتلاءات الشديدة، وعدم سعيهم في تغيير ذلك المعلوم، وعدم تفكيرهم في مخالفته، إنما كان لثقتهم بالله وبمن أخبرهم وما أخبروا به، وأنه صحيح وواقع، وأن أسبابه العادية سوف تتوفر، وأن ذلك هو الذي سوف يختارونه بحسب أسبابه الموجودة الطبيعية لو لم يكونوا يعلمونه، وهذا هو البلاء المبين، وهو من نوع ابتلاء الأنبياء والمرسلين، بل ربما جعل إليهم أمر ما يجري عليهم من الأحداث، ومع ذلك فلا ينقص من مقامهم عند الله شيء، إلا أنهم يرضون بما كتب الله عليهم من البلاء والابتلاء، ويفوضون أمرهم إليه فيصبرون عليه بحاله سبحانه وتعالى ورضا بما قضى عليهم وقدر.

وبتفسير حركتهم على أساس الثقة بالله سبحانه، والصبر على قضائه والرضا بقدره، وتفويض الأمر إليه، فلا حاجة إلى التوجيه القائل بأن إقدام الأئمة عليهم السلام على مواطن شهادتهم، وأماكن مصارعهم، وأسباب موتهم كان مبنياً على أساس الاعتقاد بالبداء، فلعل الله سبحانه ويبدو له فيما كتب عليهم فيمحوه ويثبت غيره.

وذلك أن كثيرا من الموارد غير قابلة للحمل عليه، فمن ذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في ليلة مقتله: (والله ما كذبت ولا كذبت إنها الليلة التي وعدت)^(١).

وهكذا غيره من الأئمة فيما أخبروا بوقوعه حتما فإنه لا يمكن حمله على البداء، بل إن كل ما يلزم منه تكذيبهم فلا يصح حمله عليه، وهذا لا يعني عدم صحة الاعتقاد بالبداء في نفسه، بل المراد أن هذه الموارد ليست منه ولا يجري فيها، فقول الإمام الحسين عليه السلام لأم سلمة رضي الله عنها بعد أن أخبرته بقول رسول الله صلى الله عليه وآله لها: (بقتل ولدي الحسين بأرض العراق في أرض يقال لها كربلاء) وأن عندها تربة دفعها إليها النبي صلى الله عليه وآله، قال لها: (يا أماه وأنا والله أعرف ذلك، وأعلم أني مقتول مذبح ظلما وعدوانا، وقد شاء الله أن يرى حرمي ورهطي ونسائي مشردين، وأطفالي مذبحين مأسورين مقيدين، وهم يستغيثون فلا يجدون ناصرا ولا معينا).

قالت أم سلمة: واعجابه فأنى تذهب وأنت مقتول؟

قال الحسين عليه السلام: يا أماه إن لم أذهب اليوم ذهب غدا، وإن لم أذهب في غد ذهبت بعد غد، وما من الموت والله بد، وإني لأعرف اليوم الذي أقتل فيه، والساعة التي أقتل فيها، والحفرة التي أدفن

(١) بحار الأنوار، ج ٤٢، ص ٢٢٦؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٦.

فيها، كما أعرفك وأنظر إليها كما أنظر إليك، وإن أحببت يا أماه أن أريك مضجعي ومكان أصحابي، فطلبت منه فأراها ثم أعطاها من تلك التربة^(١).

فمع هذا القول وهذا التفصيل في علمه والقسم عليه وتكرر ذلك منه فإنه يمتنع توجيه خروجه مع علمه ذلك على أساس احتمال جريان البداء فيه، إذ يلزم تكذيبه في إخباره، وكذا غيره من الروايات الواردة في مصائب أئمة أهل البيت عليهم السلام.

أما الحمل على أساس الثقة بالله، والرضا بقضائه والصبر على قدره، وتفويض الأمر إليه فلا يرد عليه شيء من ذلك، وهو يتسق مع حركة الأئمة عليهم السلام خارجا على أساس المعطيات الخارجية، والأسباب الطبيعية، دون أي تناف مع علمهم بالغيب، فإن الثقة بصدق المخبر، وتفويض أمرهم إليه، والتسليم له والرضا بما كتب عليهم، وعدم التوجه أو حتى التفكير في التغيير هو المحرك لهم تجاه ذلك، ولهذا قلنا إن إقدامهم على مواطن هلاكهم مع علمهم هو من جنس ابتلاء نبي الله إبراهيم، وهو ما عبر عنه القرآن بالبلاء المبين، وصعوبة الأمر تظهر في انتظار المصائب، وقوة الإيمان تتضح بترقب

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٤٠، عن مدينة المعاجز ومقتل العوالم.

النوائب، وتجلي الرضا في الصبر على ما قدر الله وكتب، وتزداد الثقة بتجرع الآلام دون سخط وغضب، بل ربما ارتقى إلى حب ما الله له أحب و عليه قضى وكتب بل إنهم فعلا يحبون ما أحب الله لهم وإن كان إبتلاء بالمصائب.

ومن هنا نقول إن نفس تحمل علم الغيب هو نوع من الإبتلاء العظيم، الذي يحتاج حامله إلى قوة إيمانية كبيرة جدا، حتى يستطيع أن يتحرك في الخارج على أساس معطاته العادية، مع علمه بكل ما يترتب عليها من نتائج سوف تكون السبب في هلاكه أو هلاك أحبته، ومن هذا البيان يتضح ما كان يتجرعه نبينا محمد ﷺ من الآلام الشديدة، وهو يرى أهل بيته وما ينتظرهم من المصائب العظيمة، بل أكثر من ذلك فهو يرى من يضمرك الكيد والعداء له ولهم، ومع ذلك يرفل في نعمته ويحوطه بعنايته، ورحمته وكريم أخلاقه، ولعله لأجل هذا النوع من الإبتلاء قال ﷺ فيما اشتهر عنه: (ما أودى نبي بمثل ما أوديت)^(١).

والمهم أن نفس تحمل العلم الغيبي يحتاج لإيمان قوي، وصبر شديد، وقوة نفس، وثقة بالله سبحانه، ورضا بقضائه، وصبر على

(١) بحار الأنوار، ج ٣٩، ص ٥٦.

قدره، وهي الضمان المهم ليتمكن حامل العلم الغيبي من معايشة الواقع الخارجي بصورة طبيعية، فإن من ليس لديه تلك الأمور لو علم شيئاً من الغيب وقطع بتحققها لانعكس ذلك على حياته، فامتنع عن معايشة كل من يحمل له ضغينة، فضلاً عما يعلم أنه يقتله، ولأنقطع عن الناس لما يرى من سوء نواياهم، وما تحمل نفوسهم وتكن سرائرهم، ولفكر بل سعى في تغيير ما علمه لعله يدفع عن نفسه البلاء، كما فعل فرعون في بني إسرائيل إذ قتل أولادهم، واستحيا نساءهم، لعله يمنع ولادة موسى أو ظهوره أو يجمي نفسه من الهلاك، وليس ذلك إلا لشكه في صدق من أخبره، حتى لو كان المخبر له هو الله سبحانه أو رسوله، فإنه مع عدم التصديق والثقة يحصل في النفس تردد وتخوف، ومع عدم الرضا يكبر فيها الشك، ومع عدم الصبر تتوجه إلى التفكير في تغيير ما علمت أو الفرار منه، أما من قوي إيمانه بالله فوثق به، ورضي بما كتب عليه، فوطن نفسه على الصبر على قضائه، وفوض أمره إليه، فإنه لا يزيده تحقق ما أخبر به إلا يقينا وإيماناً، وتجد عليهم، ومن الواضح أنه لا مورد للبداء، فيه كما أنه لا يعني يعينون على أنفسهم، فهم يتحركون بحسب مقتضى الظروف الخارجية، كمحاولة دفع

البلاء ورد الاعتداء والابتعاد عن مواطن التهلكة والأذى، إلا أن ذلك لن يمنع من تحقق ما أخبروا به.

والخلاصة أن علم الإمام الحسين عليه السلام الغيبي بانقلاب الكوفة ليس مانعا من الخروج إليها، ومن تنجز التكليف عليه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح في أمة جده.

العلم الغيبي وإمكان تغييره:

قد وردت روايات كثيرة جدا أخبرت بمقتل الإمام الحسين عليه السلام قبل وقوعه، فكانت سببا لإثارة البحث عن العلم الغيب وإمكان تغييره، والتوفيق بين العلم بمقتله وخروجه حتى تصور بعض الباحثين أن خروجه كان للشهادة وأنه مكلف بها.

ونختصر البحث بإثارة عدة استفهامات، يتضح من خلالها الجواب عن ذلك:

الأول: هل أن وجود العلم الغيبي يكشف عن عدم توفر المقدمات الطبيعية للمعلوم بالغيب في ظرف تحققه؟

الثاني: هل كون الحدث معلوما بالغيب سلب الاختيار وكون الإنسان مجبورا عليه؟

الثالث: هل أن العالم بالغيب مثاب على عمله المعلوم بالغيب عند اختياره؟

الرابع: هل أن العالم بالغيب يتعامل مع الوقائع الخارجية على أساس عادي أو أن حركته تكون على أساس تحقيق المعلوم الغيبي؟

الخامس: هل أن المعلوم بالغيب موضوع للحكم الشرعي؟

السادس: هل يمكن التأثير في المقدمات المنتجة للمعلوم بالغيب لمنع تحققه؟

هذه الاستفهامات كلها يمكن بحث القضية الحسينية من خلالها حيث إنها كانت معلومة قبل وقوعها.

١- فهل كونها معلومة الحدوث يعني عدم خضوعها لقانون العلل الطبيعية في تحقق الأحداث الخارجية فلا يلزم وجود مقدمات عادية موجبة لتحقيقها؟

٢- وهل أن الإمام الحسين عليه السلام كان ملزما بتحقيقها إلزاما تكوينيا ليكون بذلك مجبرا ومسلوب الإرادة والاختيار؟

٣- وهل أن الإمام الحسين عليه السلام مثاب على شهادته المعلومه سابقا؟

٤- وهل أن الإمام الحسين عليه السلام تعامل مع خروجه والشهادة على أساس عادي أي بحسب المعطيات العادية أو لا؟ وبعبارة أخرى هل كانت حركته على أساس تحقيق المعلوم الغيبي أم لا؟

٥- وهل أن شهادة الإمام الحسين عليه السلام المعلوم بالعلم الغيبي موضوع للحكم الشرعي من وجوب حفظ النفس؟

٦- وهل يمكن للإمام الحسين عليه السلام التأثير في بعض الأمور الموجبة لشهادته لمنع حدوثها؟

جواب الاستفهام الأول: هل أن وجود العلم الغيبي يكشف عن عدم توفر المقدمات الطبيعية للمعلوم بالغيب في ظرف تحققه؟ أما أصل السؤال فإن كون أمر ما معلوم بالعلم الغيبي لا يكشف عن عدم خضوعه للقوانين الطبيعية مطلقاً، وعدم توفر مقدماته الطبيعية، فبعضه يخضع لذلك وبعضه لا يخضع، وغيبة العلم لا تعيين أحد الطرفين.

وأما خصوص المورد فهو يتنى على بيان الغاية من حركة الإمام الحسين عليه السلام، وقد تقدم ابتناء ذلك على الإجابة عن إشكال الناصحين، فمن التزم بتوجهه للشهادة فنتيجته عدم لزوم تحقق مقدمات عادية توجب الخروج، بل المقدمات العادية تستوجب

عدم الخروج. وقد تقدم إثبات رجوع عامة النظريات إلى النظرية الغيبية.

وأما بناء على نظريتنا فقد تقدم إثبات خضوع القضية الحسينية لقانون العلل الطبيعية في جميع مراحل تطور أحداثها، كما ثبت عادة المقدمات التي اعتمد عليها الإمام عليه السلام، وعدم كون علمه الغيبي محركاً له عليه السلام في قضيته.

جواب السؤال الثاني: هل كون الحدث معلوماً بالغيب يلزم منه سلب الاختيار وكون الإنسان مجبوراً عليه؟

إن المعلوم بالعلم الغيبي لا بد أن يتحقق، إلا أن لا بديهة تحققه لا تعين طبيعة مقدماته فقد تكون قهرية وقد تكون اختيارية فنفس العلم الغيبي لا نظر له إلى مقدماته ليعينها فضلاً عن فرضها، ولذلك فإن الاعتقاد بعلم الله سبحانه بالغيب لم يلزم منه القول بالجبر، بدعوى لزوم تحقق ما علمه الله سبحانه وعدم القدرة على إيجاد خلافه أو اختيار غير ما علمه.

وعدم لزوم ذلك واضح فإن الله سبحانه يعلم باختيار العبد والعلم بالاختيار لا ينافي الاختيار ولا يوجب سلب إرادة العبد ليكون مجبوراً.

إذا اتضح جواب تلك الشبهة اتضح أيضاً أن العلم بالغيب لا ينافي اختيار العالم ولا يجعله مسلوب الإرادة، بل لا يلزمه حتى اختيار خصوص المقدمات المنتجة للمعلوم بالغيب، كما سيتبين في طيات هذا البحث.

وأما شهادة الإمام الحسين عليه السلام فجميع النظريات على اختلافها تلتزم باختيار الإمام الحسين عليه السلام في خروجه، سواء في ذلك التي التزمت بالتكليف بالشهادة أو لا، فإن الجميع يلتزمون بعدم سلب اختياره في خروجه، ولذلك التزم الجميع باستحقاقه عظيم ثواب ربه على صبره وشدة بلائه.

والخلاصة أن علمه بشهادته لا يستوجب جبره عليها ولا تنافي اختياره.

جواب السؤال الثالث: تارة نلاحظ أصل السؤال وهو هل أن العالم بالغيب مثاب على عمله؟ وأخرى نلاحظه في خصوص قضية الإمام الحسين عليه السلام.

أما أصل السؤال فقد أثير بشكل أوسع، شكك من خلاله بعض في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وذلك أنه إذا كان أمير المؤمنين علي عليه السلام يعلم أنه لا يقتل في حروبه وكل موارد تعرضه للهلكة فلا

٤٦٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ

موجب لثوابه وفضله، ويكون غيره ممن لا يعلم حاله أفضل منه لإقدامه على ما يحتمل ذهاب نفسه فيه.

والجواب عن هذه الشبهة واضح، فإن العلم بالغيب لا ينفي عنه اختيار أمر الله سبحانه وامثاله، بل ومسارعتة له، ومن البديهي والمعلوم بالضرورة أن الفضل والثواب على اختيار الفعل، وامثاله والمسارة إليه، وبذل النفس فيه، والصبر على الشدائد، وتحمل آلام الجراحات في الحروب، وتعريض النفس فيها للهلكة، كل ذلك تقرباً لله وحباً له، وعليه فعلمه بأنه ينجو من الهلكة في تلك الموارد لا يخرجها عن تلك العناوين الموجبة للثواب الجزيل، والفضل العظيم على سائر المسلمين، ولذلك امتدح الله جل جلاله عامة أفعاله، ومواقفه ومشاهدته، وأعلى شأنها وأعظم أجرها، كإطعامه وصلاته، وبذل نفسه وجهاده في سبيل ربه وذبه عن وجه نبيه ﷺ، ولوضوح الفضل فيها على المسلمين عامة وعلى الصحابة خاصة تمنى بعض الصحابة أن تكون له واحدة من ثلاث من فضائله^(١).

(١) (عن علي قال: قال عمر بن الخطاب: لقد أعطي علي ابن أبي طالب ثلاث خصال لأن تكون فيّ خصلة منها أحب إلي من أن أعطى حمر النعم، قيل وما هي يا أمير المؤمنين؟ قال تزوج فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وسكناه المسجد مع

وعليه فالعلم بالحال وعدمه ليس هو مقياس الثواب والفضل، بل المقياس هو اختيار طاعة الله سبحانه، والسبق إليها، والصبر عليها، والتفاني فيها، علم بحاله فيها أو لم يعلم. وهذا جواب واضح لا إشكال فيه ولا شبهة تعترية.

→ رسول الله ﷺ، وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ يحل له ما فيه يحل له، والراية يوم خيبر) كنز العمال ج ١٣، ص ١١٦ رقم ٣٦٣٧٦ / ومثله في المستدرک ج ٣ ص ١١٧ (عن عامر بن سعد يقول: قال معاوية لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما ثم ما يمنعك أن تسب بن أبي طالب فقال: لا أسب ما ذكرت ثلاثا تالهن له رسول الله ﷺ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، قال معاوية: ما هن يا أبا اسحاق؟ قال: لا أسبه ما ذكرت حين نزل عليه الوحي فأخذ عليا وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: رب إن هؤلاء أهل بيتي، ولا أسبه ما ذكرت حين خلفه في غزوة تبوك، غزاها رسول الله ﷺ فقال علي: خلفتني والنساء؟ قال: ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، ولا أسبه ما ذكرت يوم خيبر قال رسول الله ﷺ: لأعطين هذه الراية رجلا يحب الله ورسوله ويفتح الله على يديه فتناولنا لرسول الله ﷺ فقال: أين علي؟ قالوا: هو أرمم، فقال: ادعوه فدعوه فبصق في وجهه ثم أعطاه الراية ففتح الله عليه، قال: فلا والله ما ذكره معاوية بحرف حتى خرج من المدينة. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه) وفي سنن الترمذي (بصق في عينه) ج ٥، ص ٦٣٨ / خصائص النسائي ص ٤٩.

وأجيب عنه أيضا بالبداء: وذلك أن عقيدة البداء تفترض احتمال تغيير ما كتبه الله سبحانه عليه سابقا، فهو وإن كان يعلم أنه لا يقتل في تلك المشاهد، إلا أنه يعلم أن أمره بيد الله سبحانه وتعالى يفعل به ما يشاء، وييده تقديم ما آخر، أو تأخير ما قدم، ولا يسأل عما يفعل، فقد يبدو له في أمره شيئا، فبياته في فراش رسول الله صلى الله عليه وآله، وكذا جهاده مورد للبداء، محتمل فيه التقديم والتأخير، والمحو والإثبات، فإن الله جل ذكره بيد الله يفعل به ما يشاء، فقد يمحو ما كتب عليه وأعلمه به ويثبت عنده غيره، فأمر المحو الإثبات يجعل احتمال تقديم أجله وارد في تلك الموارد، فتحتاج إلى توطئ النفس على لقاء الله سبحانه والصبر على بلائه، وبهذا تثبت أفضليته في تلك المواطن على غيره.

وهذا الجواب وإن كان له وجه، ومسألة البداء من الأمور العقديّة المهمة الثابتة ودلت عليها تلك الآية الشريفة المتقدمة وكثير من الروايات، منها ما هو مسلم عند عامة المسلمين وإن كابر فيه بعضهم فلم يلتزم بالبداء لأن الشيعة تقول به، ولكن التزم بمعناه ومضمونه مثل أن الصدقة تدفع البلاء وأن الدعاء يرد القضاء.

وعلى كل فإن مسألة البداء صحيحة في نفسها ولا إشكال فيها إلا أن الذي نعتقده عدم تمامية الجواب بها هنا، وذلك أنه كما تقدم بيانه إنما يجري في الأمور غير المحتمومة منه سبحانه وتعالى ن أو في غير خصوص الأمور التي أخبر النبي ﷺ بحصولها وتحقيقها، أما فيها فلا، ومقتل أمير المؤمنين عليه السلام معلوم ومحتوم قد أخبره النبي ﷺ، به، وأيضا أخبر أمير المؤمنين به وبقاتله، ومثله قتاله الناكثين والمارقين والقاسطين الباغين، فالجواب باحتمال جريان البداء في أجله مع الإخبار بحدوث كل تلك الأمور مستقبلا وحتميتها لا يتم، نعم إن الإجابة بالبداء إنما تتأتى في غير ما هو محتوم ومعلوم الوقوع قد أخبر به رسول الله ﷺ وإلا فإنه يلزم تكذيب الرسول ﷺ وذلك غير معقول ولا مقبول. نعم ربما يخبر عن شيء فيحدث خلافة فيبين الوجه في وسره، مثل ما ورد في الصدفة ودفعها الموت عن صاحبها الذي أخبر بموته.

نعم يمكن لنا أن نجيب بجواب ثان: وهو ما تقدم منا من ابتناء فضل أمير المؤمنين عليه السلام وعظمة شأنه في تلك المشاهد على الثقة بالله سبحانه والثقة برسوله ﷺ، فإن من لا ثقة له يتردد ويخاف بل يشك في صدق مخبره، أما الواثق بالله سبحانه والراضي بقضاء الله والصابر على قدره كان له أو عليه، فإنه يستوي عنده الأمر علم

٤٦٤ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

بانتصاره وسلامته، أو بقتله وشهادته، فإن المحرك له في جميع حالاته رضا الله سبحانه، فلذلك تجده كما أسلم نفسه في فراش رسول الله ﷺ وكما جاهد الكفار والمشركين وكشف الكرب عن وجه رسول رب العالمين، لم يفر عنه ولم يغفل عنه طرفة عين، وكما قاتل الناكثين والمارقين والقاسطين، مشى برجله إلى مصلاه إجابة لدعوة رب العالمين، توجه للصلاة دون سلاح وهو يعلم أنه يقتل في ذلك المسجد وفي تلك الصلاة، وقد قال لقاتله:

(لقد هممت بشيء تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا ولو شئت لأخبرتك بما تحت ثيابك)^(١).
وأقبل على ربه في صلاته مختاراً راضياً بقضاء الله وقدره، وصلى كما لو كان غير عالم بمقتله، وكعادته منقطعاً عما حوله، مقبلاً بكله على ربه، وهنا الفضل والفضيلة، والعظمة والمنزلة الرفيعة في الثقة بالله والرضا بقضائه وقدره وتفويض الأمر إليه.

(١) بحار الأنوار ج٤٢، ص ٢٨١، وقد تواتر إخباره عن قاتله بقوله له:
(لتخضبن هذه من هذا)، فقد رواه العام والخاص: مقاتل الطالبين ص ١٨ والمعجم الكبير ج١، ص ١٠٥ ومثله كنز العمال ج١٣، ص ١٨٧.

وأما بالنسبة للإمام الحسين عليه السلام فسواء قلنا إن حركته مبنية على مقدمات عادية، أو قلنا إنه توجه للشهادة، فإنه في كلا الفرضين نختار لرضا الله سبحانه وتعالى ساعيا في طاعته فله الثواب الجزيل والفضل العظيم والمقام الرفيع فإنه لم يختلف اثنان في فضيلته، بل أفضليته على سائر شهداء الإسلام، فسواء قلنا بالوظيفة الخاصة أم لا، فإن علمه بانقلاب ناصره وبشهادته، وشهادة أهل بيته، وخاصة شيعته، وخلّص أصحابه، وسبي نساءه وبناته وأطفاله، لا ينافي اختياره الموجب لعظيم ثوابه، وعلو مقامه الذي لا يلحقه فيه لاحق، ولا يفوقه فائق، ولا يطمع في إدراكه طامع، (فهو وأخوه سيدا شباب أهل الجنة) كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله، ومضيه على ذلك وصبره مع علمه لهو ثقة بالله سبحانه عظيمة، وهو البلاء المبين، والرضا بقضاء وقدر رب العالمين وحقيقة التسليم لله وتفويض الأمر إليه، وكما قال في خطبته في مكة قبيل خروجه:

(رضا الله رضانا أهل البيت، نصبر على بلائه ويوفينا أجور الصابرين، لن تشذ عن رسول الله صلى الله عليه وآله لحمته، وهي مجموعة له في حظيرة القدس، تقربها عينه وتنجز لهم وعده)^(١).

(١) بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٣٦٧.

ولدينا جواب آخر أهم من الجواب على أساس الثقة والرضا، وهو بناء حركة المعصومين عليهم السلام كلهم تجاه المعلوم بالغيب، بل حياتهم كلها على أساس الحب لله سبحانه وتعالى، والحب لما أَرادَه لهم، سواء في حياتهم أو مماتهم، وهذا مقام أعلى من مقام الثقة بالله سبحانه، أو الرضا والتسليم لقضائه وقدره، وذلك أن الوثائق بشخص يرى نفسه في حال الوثوق، وكذا الراضي والمسلم والصابر كلهم يجدون ثقل الوثوق والرضا والتسليم والصبر إلا أنهم يتحملون شدائد الأمور لتلك العناوين، أما المحب فلا يرى نفسه أبداً، لا يرى إلا حبيبه، ولا يحب إلا ما يحب حبيبه، ويأتي بالأمور ليس للرضا بها أو الوثوق بمخبره أو التسليم له والصبر عليها، بل لـحبه لها بسبب حب حبيبه لها، وإرادته إياها، والفارق بين المقامين كبير جداً، فالوائق والراضي والمسلم والصابر، ليس لديه داع في نفسه للإتيان بما وقف فيه أو رضي وسلم به وصبر عليه، فقد يأتي بما يكره ثقة بالله ورضاً وتسليماً له، أما المحب فهو يأتي بالأمر لا لأنه مأمور به بل لأنه يحب ويريده، ولديه في نفسه داع للإتيان به والميل إليه، وإن كان بسبب علمه بمراد حبيبه، فهو لا يحب إلا ما أحبه الله وأرادَه، ولا يكره إلا ما كرهه الله وأبغضه، ومن الواضح أن هذا

المقام أعظم من مقام الوثوق والرضا والتسليم، ولعله لأجل هذا كان نبينا محمد ﷺ أعلى المقامات عند الله، فهو حبيب الله ﷻ، وكذا أمير المؤمنين علي ﷺ فقد قال فيه رسول الله يوم خيبر (رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)^(١)، وأما الحسين ﷺ فتراه في تجلياته يوم عاشوراء، قد تجلى في ذكر الله سبحانه، فتناسى نفسه، بل نسيها وذهل عنها وعن آلامها، وذكر ربه حتى تجسد به ذكر الله، كل ذلك حبا لله سبحانه، فكان قتله قتلا لذكر الله سبحانه، وسوف نعرض لبعض جوانب تجلياتها يوم عاشوراء.

جواب السؤال الرابع: بالنسبة لأصل السؤال فإن المعلوم بالغيب لا بد أن يتحقق، سواء سعى العالم به إلى تحقيقه أم لم يسع، وهذا لا إشكال فيه، وإنما يختلف الحال بالنسبة إلى نفس المعلوم بالغيب، فقد يسعى لتحقيقه، وقد يترك لمجريات الأمور، فيتحقق بشكل طبيعي، فيترتب على مقدمات عادية، ومثال هذا أكثر مواطن استشهاد أئمة أهل البيت ﷺ.

(١) مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٨٤؛ النسائي في سننه، ج ٥، ص ٤٦؛ الترمذي، ج ٣،

٤٦٨ تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام

وأما بالنسبة لخصوص قضية الإمام الحسين عليه السلام فأصل شهادته لا بد وأن تتحقق، ولا يرتبط الحال فيها بسعيه نحو تحقيقها وعدمه، وقد تقدم قول الإمام الحسين عليه السلام لأم سلمة رضي الله عنها: (قال لها يا أماه وأنا والله أعرف ذلك، وأعلم أنني مقتول مذبوح ظلما وعدوانا، وقد شاء الله أن يرى حرمي ورهطي ونسائي مشردين، وأطفالي مذبوحين مأسورين مقيدين، وهم يستغيثون فلا يجدون ناصرا ولا معينا).

قالت أم سلمة: واعجابه، فأنى تذهب وأنت مقتول؟

قال الحسين: يا أماه إن لم أذهب اليوم ذهبت غدا، وإن لم أذهب في غد ذهبت بعد غد، وما من الموت والله بد، وإني لأعرف اليوم الذي أقتل فيه، والساعة التي أقتل فيها، والحفرة التي أدفن فيها، كما أعرفك وأنظر إليها كما أنظر إليك، وإن أحببت يا أماه أن أريك مضجعي ومكان أصحابي. فطلبت منه، فأراها ثم أعطها من تلك التربة^(١). ومثل هذا قوله: (لو كنت في جحر هامة من هوام

(١) مقتل الحسين، آل بحر العلوم، ص ١٤٠، عن مدينة المعاجز ومقتل العوالم.

الأرض لاستخرجوني حتى يقتلونني^(١). وعلى كل فقتل الإمام الحسين عليه السلام أمر حتمي ومعلوم التحقق لا مفر منه، إلا أنه من الواضح جدا أن ذلك لا يثبت ولا يلازم سعي الإمام الحسين عليه السلام في تحقيقه فهو كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾^(٢). ومن البديهي عدم سعي أحد منهم إلى تحقيق ذلك ن وعلى كل فالنظريات التي برزت على الساحة تختلف في تحليل الموقف الحسيني تجاه قضيته، فمن ذهب إلى أن شهادته وظيفه خاصة، وكذلك من اعتقد أنه ذاهب للشهادة، وأنه يعلم بالعلم العادي أنه يقتل، ومثله من يحتمل انه ترك التقية فسعى للشهادة، فيلزمه الإلتزام بسعي الإمام الحسين عليه السلام لتحقيق المعلوم بالغيب، وأما بالنسبة لمن يقول إنه توجه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن لم يكن معه ناصر، وأيضا من ذهب إلى أنه غلب على ظنه الوصول إلى حقه، فمن الواضح عدم لزوم ذلك.

وإن قلنا إن هذه النظريات راجعة في الحقيقة إلى النظرية الغيبية كما تقدم فهي بحكمها.

(١) بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٩٩؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٣٨٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٤.

وأما بناء على نظريتنا فإنه لا يجب عليه تحقيق المعلوم بالغيب لأنه ليس موضوعاً لتكليفه، فلا يجب عليه الخروج إلا بعد توفر شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجب عليه دفع كل ما يوجب تلف نفسه، فليس هو مكلف بالشهادة، وإن علم بحدوثها، فلذلك قلنا إن خروجه كان للكوفة، ولم يكن لكربلاء لولا اعتراض الحر مسيره ومنعه من الدخول إلى الكوفة ومن الرجوع إلى المدينة.

جواب السؤال الخامس: إن المعلوم بالغيب يختلف حاله فقد يكون موضوعاً لحكم شرعي فهو أمر ممكن في نفسه وقد لا يكون.

وبالنسبة لشهادة الإمام عليه السلام فقد اتضح مما تقدم اختلاف النظريات في ذلك فمن يرى أن خروجه للشهادة فهي لديه موضوع للحكم الشرعي، وأما عندنا فلم تكن قبل وصوله إلى كربلاء وحصر أمره بين الاستسلام أو الشهادة موضوعاً لحكم شرعي، بل كان حكمه وجوب حفظ نفسه، ودفع المكروه عنها، ولذلك خرج من المدينة لما أرادوا قتله، وخرج من مكة لما سعوا في كيدته واغتياله، وقد قال سلام الله عليه فيما روي عنه: (طلبوا دمي فهربت)، وأما بعد حصره في كربلاء فقد عرض عليهم أن يدعوه يرجع فأبوا، وحصروا أمره بين السلة والذلة، فلما أصبح أمره دائراً بين

محذورين، الاستسلام أو الشهادة، وجب تقديم أقلهما ضررا بحكم العقل، والشهادة أقل الأمرين ضررا، فحكم العقل بتقديمها، وبهذا أصبحت موضوعا للحكم الشرعي والعقل هو المعين لموضوعه.

وأما جواب السؤال الأخير: وهو هل يمكن تغيير المستقبل المعلوم بالعلم الغيبي، وذلك بالتأثير والتصرف في بعض مقدماته المنتجة له، بحيث تتغير تلك القضية المعلومه بالعلم الغيبي؟

وهذه من المسائل المهمة التي لها آثار كثيرة وخطيرة.

وقد أثيرت هذه المسألة حديثا ولهذه المسألة والاعتقاد بإمكانها وعدمه أثر كبير في الكثير من المسائل المستقبلية الغيبية.

ولكن الذي نعتقده أن هذه المسألة ليست جديدة بل هي قديمة جدا، والدليل على قدمها محاولة فرعون تغيير المستقبل المعلوم بالعلم الغيبي من ولادة موسى بالتأثير في المقدمات الاختيارية الواقعية تحت يده فلم يستطع.

والمهم أنه ادعي إمكان تغيير المستقبل والتأثير فيه، وذلك بترتيب بعض المقدمات المتاحة لنا، والواقعة تحت أيدينا فعلا، المنتجة لأمر ما في المستقبل، وهذا أمر ممكن بل هو واقع ولا إشكال

فيه، وعليه فالتأثير في المستقبل وقضاياه المعلومة بالعلم الغيبي وتغييرها ممكن.

ولصحة هذا الاستدلال وعدمها أهمية كبرى، فإمكان التأثير على القضايا الغيبية والتسليم به له آثار مهمة جدا، علمية وعملية وعقدية، تنعكس على حياة المجتمعات الإنسانية ومسيرتها، وأنماط حياتها، وبناء أنظمتها الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والعقدية، والتأثير بذلك على مستقبلها إيجابيا وسلبا، ولعل أهم الآثار لصحة تلك الدعوى ينعكس مباشرة على أهم القضايا الغيبية، وهي قضية خروج الإمام الحجة عليه السلام وحكمه العالم، فهل يمكن منعها، أو التأثير عليها، ومنع انتصاره، وذلك بالتأثير على أسباب انتصاره، ومن يمكن أن يعتمد عليه في قيامه، بفرض توجيهه على خلاف نهجه مثلا، أو اقناعه بالوقوف ضده، أو اضعافه أو غير ذلك مما يمنع انتصاره به أو اعتماده عليه.

هناك من اعتقد إمكان التأثير فيها، مستدلا على ذلك بما تقدم من إمكان التأثير في المستقبل، بترتيب بعض مقدمات يعلم بها نتائج مستقبلية بعيدة المدى أو قريبة، سياسية كمن يحكم تلك البلد، أو اقتصادية كالتأثير على موارد ذلك البلد الطبيعية كالماء والكلاء وغيرها، أو الاجتماعية بخلخلة الروابط الهيكلية للمجتمع، أو

الفصل الثالث..... ٤٧٣

فرض أنماط اجتماعية مخالفة للإسلام، أو إشاعة الفساد فيه، ولعل كثيرا مما يحصل في المجتمعات الإسلامية المستعمرة، هو من هذا الباب وبذلك القصد مع علم الغرب بحتمية ظهور الإمام الحجة عليه السلام وانتصاره.

ولكن ذلك الاستدلال ليس بتام ولبيان هذه الدعوى نشير هنا ثلاثة أسئلة:

الأول: هل أن نتائج ترتيب أمور متاحة لنا للتأثير في القضايا المستقبلية أمر دائم، ونتيجة ضرورية، أم أنه قد يتخلف في بعض الموارد؟

وبعبارة أخرى: هل أن جميع المقدمات المنتجة للأمر الاستقبالي كلها خاضعة لقدرتنا وإرادتنا وبنحو دائم، أم أن بعضها خارج عن دائرة قدرة الإنسان وإرادته ولو على نحو جزئي؟

الثاني: هل يمكن القطع والعلم بالتأثير في القضايا الغيبية وعليها؟

الثالث: هل أن ترتيب أمور معلومة ومتاحة للتأثير في القضايا المستقبلية هل هذا من علم الغيب أم لا؟

من الواضح أن الإجابة على السؤال الأول لو كانت سلبية فلا حاجة للإجابة عن السؤال الثاني، وذلك أنه إذا كان التأثير على القضايا المستقبلية غير قطعي، وغير دائم، فبالأولوية القطعية عدم التمكن من العلم والقطع بالتأثير على القضايا الغيبية وأما إذا كانت إيجابية فيكون للسؤال الثاني موضوعية.

والذي ندعيه فعلا في مقام الجواب عن الاستفهام الأول عدم ضرورة أو دوام النتيجة، فقد تتخلف وقد تتحقق، والوجه في ذلك أنه من الواضح أن الإنسان مهما أوتي من قوة لتحقيق رغباته، إلا أن الكثير من مقدماتها لا تقع تحت اختياره بنحو مطلق، فهي إما مرتبطة باختيار الآخرين، أو أنها خارجة عن قدرة الإنسان، فضلا عن خروجها عن اختياره، وذلك مثل الحوادث الطبيعية غير المتوقعة، وعليه فما دام هناك بعض المقدمات تخضع لاختيار الآخرين، أو تتوقف على عدم حدوث عارض طبيعي، فالنتيجة على فرض ترتيب المقدمات المتاحة غير معلومة الحصول بصورة قطعية ودائمة، وذلك لاحتمال تدخل إرادة مناقضة للمقدمات المرتبة، وكذا احتمال حدوث ما هو خارج عن قدرة الإنسان، كالكوارث الطبيعية، والجامع هو عدم العلم بتحقيق جميع مقدمات النتيجة، وارتفاع جميع الموانع دائما، ولتوضيح ذلك نقول مثلا: إنه

بإمكان الإنسان أن يهيئ كل اللوازم لزراعة أرض، وإنتاج محصول خاص، ومع كل ذلك فهو لا يعلم بالتمكن من إنتاج ذلك المحصول بنحو قطعي ودائم، إذ يحتمل أن تتعرض الزراعة لحرق عن طريق خطأ أو عمد، سواء كان منه أو من غيره، كما أن الإنتاج أيضا يتوقف على عدم تعرضها للعوارض والكوارث الطبيعية، وهي من الأمور الخارجة عن قدرة الإنسان وسيطرته، وعلى فرض حصلت النتيجة مرة فهو لا يعلم ولا يقطع بتكررها دائما، وعلى هذا فكل ما يعتمد على مقدمات خارجة عن الاختيار والقدرة لا يمكن القطع معه بالنتيجة، ومن الواضح أن ذلك لا يلزم منه عدم قبول قانون العلية أو نفيه، فهو ضروري ومسلم كبرويا، إنما الكلام في الصغرى، وهي تمكن الإنسان من العلة التامة في جميع المجالات بنحو دائم، فنقول: متى لم تكن المقدمات المتاحة هي العلة التامة للنتيجة فالنتيجة لا تكون قطعية الحدوث، وبهذا تكون تلك الدعوى واضحة البطلان، فإن الأمور المستقبلية إذا كان بعض مقدماتها خارجة عن الاختيار والقدرة فلا يعلم بتحققها، فضلا عن العلم بتغير ما هو معلوم الحدوث.

نعم تحصل احتمالات تراكمية بتحقق النتيجة، وكلما ازدادت الحيلة والملاحظة للمقدمات كلما ازدادت احتمالات تحقق النتيجة،

وبتراكم الاحتمالات يحصل الظن ثم الاطمئنان بتحققها، أو بعدم حصول مانع أو عارض، فهو يرجو ويأمل، إلا أن ذلك لا يجعل النتيجة معلومة وقطعية الحدوث، ولذلك نرى كثير من المخططات قد فشلت في كثير من الميادين، وعلى فرض نجاحها الأولى إلا أن نجاحها لا يتكرر دائماً، وما ذلك إلا لعدم الإحاطة بجميع المقدمات المنتجة لها، أو حصول خطأ أو تخريب أو أمر عارض، والجامع هو خروج بعض المقدمات عن اختيار الإنسان وقدرته، هذا من ناحية الجهة الأولى ومن جهة أصل الدعوى.

والخلاصة أن ترتيب مقدمات متاحة للتأثير في أمور مستقبلية قريبة أو بعيدة ليست ضرورية النتيجة دائماً. فبالأولوية القطعية عدم التمكن من العلم والقطع بالتأثير على القضايا الغيبية أو فيها. وأما في خصوص التأثير على خروج الإمام الحجة بن الحسن عليه السلام وانتصاره فأن ذلك الاعتقاد خاطئ جداً، وذلك أن التأثير على المجتمعات في الحاضر أو المستقبل اقتصادياً أو سياسياً أو غير ذلك لن يمنع تلك القضية المعلومة بالغيب من التحقق كما أنه لن يؤثر عليها وذلك أن القضايا المعلومة بالعلم الغيبي ليست مقدماتها واقعة في سلسلة علل الأحداث الخارجية حتى يمكن التصرف فيها كما أن المقدمات المنتجة لها ضرورية الحصول لفرض ضرورة

النتيجة بل احتمال إمكان التصرف في مقدماتها المنتجة لها خلاف فرض أنها علم، وإذا كانت القضية من القضايا التي يريد لها الله سبحانه الحدوث فإن عدم إمكان التأثير فيها أو عليها أوضح والشواهد التاريخية عليها كثيرة كقضايا الأنبياء والأئمة عليهم السلام فإن كثير من أمورهم تحوطها العناية الإلهية وتفرض وجودهم رغم كل ما يتخذ لمنع قيامهم بإمامتهم وقضية الإمام الحجة عليه السلام من هذه القضايا بل أهمها ومسألة قيامه وانتصاره من الضروريات التي لا ترتبط بحال المجتمعات وأوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية بل ارتباطها بالله سبحانه وتعالى فهو الذي يريد فرضها على العالم: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^(١). وأيضا قال ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^(٢).

وعليه التفكير في تغيير القضايا المعلومة بالغيب خاطئ جدا، فإن كانت تلك القضايا صحيحة فلا بد أن تحصل، ولن يوقفها

(١) سورة القصص: ٥.

(٢) سورة الصف: ٨-٩.

شيء، وإعادة التجارب لمنع القضايا الغيبية لن تجدي فنتيجتها معلومة سلفا، ووعليه التفكير في تغيير القضايا المعلومة بالغيب خاطئ جدا، فإن كانت تلك القضايا صحيحة فلا بد أن تحصل، ولن يوقفها شيء، وإعادة التجارب لمنع القضايا الغيبية لن تجدي فنتيجتها معلومة سلفا، وإن كانت كاذبة فلا حاجة للتنكيل والتضييق على المجتمعات التي يحتمل حصولها فيها، أو يعتقد تأييدها لها، فالعاقل من اتعظ بغيره، فالحكمة القرآنية المؤيدة بحكم العقل تقول: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾^(١).

والخلاصة أن ترتيب معطيات حالية في المجتمعات الإنسانية للتأثير في مستقبلها ليس نتيجة حتمية وضرورية أو دائمة. هذا أولا.

وثانيا: أن ذلك الاستدلال مغالطة وذلك أنه استند إلى ترتيب أمور معلومة للتأثير في وجود أو منع قضية ما في المستقبل ومن الواضح جدا أن القضايا الغيبية مقدماتها المنتجة لها إما غير معلومة أو غير موجودة في الخارج لفرض كونها غيبية، كما أنها ضرورية

الحدوث وعليه فقضية الإمام الحجة المنتظر عليه السلام لا يمتن التأثير فيها وعليها لعدم توفر المقدمات المؤثرة فيها وكون بعض مقدماتها هي الإعجاز الإلهي سواء كان في بقاءه أو ظهوره وانتصاره فهي خارجة عن القدرة البشرية فيقطع كل عاقل بعدم إمكان التأثير فيها.

أما السؤال الثالث: فإن العلم بالنتائج المستقبلية اللازمة لمقدمات معلومة ليست من الأمور الغيبية، فإن العلم باللازم علم الملزوم، وهذا أمر عادي وطريق طبيعي لا إشكال فيه، إلا أنه لا يرتبط بموضوع بحثنا، فإن بحثنا عن القضايا الغيبية، ومن الواضح أن سبب غيبيتها هو عدم العلم بمقدماتها المنتجة لها، وأما المعلوم بسبب العلم باللازمة فليس بعلم غيبي، إذ العلم بالعلة علم بالمعلول، والعلم بالملزوم علم باللازم، وليس هذا من باب العلم بالغيب، فعلى فرض سلمنا جدلاً بإمكان تهيئة جميع المقدمات ومنع جميع العوارض بحيث يحصل العلم والقطع بالتأثير في المستقبل وتحقيق الغايات والنتائج المقصودة، فهذا ليس من العلم بالغيب في شيء أو التأثير فيه، إذ من الواضح أن العلم بالنتيجة ضروري بعد العلم بالمقدمات، إلا أن القضية الغيبية يفترض أنها غير معلومة المقدمات المنتجة لها، أو أنها غير موجودة أصلاً، فلذلك كانت

غيبية، فكيف يمكن التأثير فيها أو عليها، وعليه فتلك الدعوى غير تامة في نفسها، وعلى فرض تماميتها فهي لا ترتبط بموضوعنا.

والخلاصة: أن العلم بالنتيجة بسبب العلم بالمقدمات ليس من العلم الغيبي، ولا التأثير فيه من التأثير في المعلوم الغيبي، وما كان من الأمور معلوما بالعلم الغيبي فلا يمكن التأثير عليه وفيه أو منع تحققه، وإلا لم يكن علما بل كان وهما، وهو خلاف الفرض،

وأما بالنسبة للإمام الحسين ﷺ فأعتقد أن أمره اتضح، وذلك أنه متى ما علم بحدوث قضية عن طريق الغيب، فهو يعلم بقطعية حدوثها، فلا معنى لفرض البحث عن إمكان تغيرها، أو التفكير فيه، أو العمل على منع تحققها، وإلا لم ين ما حصل له علم، وهذا لا يعني لزوم السعي في تحقيق المعلوم بالغيب، أو إسلام نفسه إلى مواضع الهلكة، فقد تقدم عدم لزوم ذلك، وامتناعه عمّن أراد قتله واغتياله دليل على ذلك.

نعم يبرز سؤال وهو ما فائدة العلم بالغيب إذا؟

وهذا السؤال له ثلاث جهات: الأولى: جهة العالم نفسه، والثانية: من جهة غيره من المأمومين، والجهة الثالثة: بالنسبة لله وفائدة إطلاعه أحدا من عباده على غيبه:

أما الجهة الثالثة: فإن نفس إطلاع الله سبحانه وتعالى شخصا على الغيب هو تفضيل له على غيره، فنفس المطلع على الغيب له فضيلة عند ربه وهو مرتضى عنده ومقدم على غيره، ولذلك خصه بالعلم الغيبي، وهذا أمر عقلي يدركه كل عاقل ويحكم به.

أما الجهة الثانية: فإن علم الناس والمؤمنين بعلم الإمام بالغيب موجب للحياء منه، والابتعاد عن ما يغضبه من المنكرات والمحرمات، وعليه فيكون إعلام الله الناس بذلك لطفاً منه سبحانه، لأنه مقرب منه ومبعد عن معصيته، ولعله لذلك أخبر عن علمهم ﷺ في كتابه فقال تعالى ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(١)، وفي آية أخرى قال ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^(٢)، وقال أيضاً ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾^(٣)، وغير ذلك من الآيات والروايات الواردة في شأن آل محمد ﷺ و علمهم بالغيب.

(١) سورة التوبة: ١٠٥.

(٢) سورة الرعد: ٤٣.

(٣) سورة ياسين: ١٢.

وأما الجهة الأولى: فقد قلنا سابقاً أن نفس تحمل علم الغيب هو نوع من الابتلاء من الله سبحانه، لا يحتمله إلا الذين اصطفى الله سبحانه، فيصبرون على بلائه، ويرضون بقدره وقضائه، ويفوضون أمرهم إليه، فيوفيهم أجور الصابرين، يقتل خاطئ جداً. وذلك أن علمه موضوع لابتلائه فهل يثق بالله ويرضى بقضائه ويصبر على بلائه أم يجزع ويشك؟ فلا ربط له بدوافع خروجه.

والسؤال الصحيح الذي ينبغي إثارته هو هل أن المقدمات الموجبة لاختيار الخروج حاصلة ومتحققة أو لا؟

فمتى ما حصلت وجب الخروج بسببها. وبعبارة أخرى أن العلم الغيبي بما سوف يختار، ونتيجة الاختيار، لا ينافي وجود أسباب اختيارية طبيعية، وعادية محرّكة له تجاه أفعاله واختياره، فعلمه بقتله علم غيبي، لا بد أن يتحقق في ظرفه، وهو لا ينافي وجود أسباب اختيارية راجحة في نفسها موجبة للخروج إلى الكوفة، خصوصاً بعد العلم العادي بعدم إيجاب شيء منها للقتل.

ونعود لما كنا فيه إن علم المعصوم بالغيب وما يضمنه له المستقبل لا تعترضه مسألة وجوب حفظ النفس من الوقوع في التهلكة، إذ أن موضوعه الأمور الخارجية العادية، وهي لا تقتضي

الوقوع في التهلكة، وبهذا يتضح أن المعلوم بالعلم الغيبي ليس موضوعاً للأحكام الشرعية، لكونه إخباراً عن الاختيار ونتيجة. والخلاصة هنا أن وجوب حفظ النفس لا يعترض الإمام الحسين عليه السلام كمشكلة في خروجه، كما أن مقصده الحقيقي في حركته هي الكوفة، وهدفه من ذلك وغايته إقامة دولة إسلامية، يقودها ضد بني أمية وظلمهم وجورهم، وليس له أهداف أخرى غير معلنة، وإن كان يعلم بعدم تحقق ما سعى إليه لانقلاب الكوفة.

الفهرس

٥	إهداء وعزاء
٧	مقدّمة المركز
٩	المقدمة
١٥	بين يدي العنوان
١٩	الفصل الأول
٢١	عرض موجز:
٤٤	بنود المعاهدة وشروط الصلح:
٤٥	بنود المعاهدة:
٤٧	سكوت لا صلح:

٤٨٦	تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ
٥٥	آثار الصلح ولوازمه:
٥٦	وقفه تعجب!:
٥٩	معاوية والشروط:
٦٠	الإمام الحسن ﷺ والصلح:
٦٦	اغتيال ابن الرسول ﷺ:
٧٠	لماذا الاغتيال:
٧٥	الحسن يفدي الحسين:
٨١	تحرك مروان تجاه المرأة مسرعا:
٩٥	الفصل الثاني
٩٧	الحسين بعد الحسن ﷺ:
١٠٢	وفود العراق ووجوه الحجاز:
١١٠	رفض الحزب الأموي خلافة يزيد:

٤٨٧.....	الفهرس
١٢١.....	رفض سادات المسلمين بيعة يزيد:
١٢٣.....	جميع المقاييس تبطل خلافة يزيد:
١٢٣.....	الأول: الإجماع:
١٢٧.....	الثاني: النص:
١٢٨.....	الثالث: العقل:
١٢٩.....	الرابع: القانون:
١٣٠.....	خلافة يزيد بالمكايمة والقوة:
١٣٢.....	الموقف بعد هلاك معاوية:
١٣٨.....	الإمام الحسين <small>عليه السلام</small> وأهل المدينة:
١٤٣.....	الإمام الحسين <small>عليه السلام</small> إلى مكة:
١٥١.....	الفصل الثالث
١٥٣.....	القرار الحاسم:

٤٨٨	تمهيد الحسن وقيام الحسين <small>عليه السلام</small>
١٦٠	مخذولون أم ناصحون:
١٦٢	النصائح التي عرضت على الإمام:
١٦٨	النصيحة الأولى:
١٧٥	النصيحة الثانية:
١٧٦	النصيحة الثالثة:
١٧٧	البقاء في الحرم وتقييمه:
١٨٠	مرجحات البقاء في الحرم:
١٨٦	التحذيرات:
١٨٩	جهات أخرى في النصائح:
١٩٨	البدائل المفترضة عن الكوفة:
٢٠٤	النصائح والناصحين في نظر الإمام الحسين <small>عليه السلام</small> :
٢٠٥	مشكلة تقييم الكوفة:

الفهرس	٤٨٩
النظريات المفسرة لحركة الإمام الحسين <small>عليه السلام</small> :	٢٠٩
النظرية الأولى: نظرية إقامة الحجّة:	٢١٠
تقييم النظرية ودراستها:	٢١١
النظرية الثانية: النظرية الغيبية:	٢١٥
دراسة النظرية وتقييمها:	٢١٨
النظرية الثالثة: نظرية السيد الصدر <small>عليه السلام</small> :	٢٢٦
دراسة النظرية وتقييمها:	٢٢٧
النظرية الرابعة: نظرية الشيخ مطهري:	٢٥٣
دراسة النظرية وتقييمها:	٢٥٥
النظرية الخامسة: النظرية الطبيعية:	٢٦٩
دراسة النظرية:	٢٧١
شبهة الخطأ في الحسابات وردّها:	٢٧٩

٤٩٠	تمهيد الحسن وقيام الحسين ﷺ
٢٨٦	تخطئة ابن خلدون:
٢٩٢	احتمال السيد الخوئي ﷺ:
٢٩٢	ترك التقية أعظم مصلحة:
٢٩٤	دراسة هذا الاحتمال وتقييمه:
٣٠٧	الصلح والشهادة مبدأ واحداً:
٣١٧	عودة إلى كلام السيد الخوئي:
٣٢١	توجيهات أخرى لحركة الإمام الحسين ﷺ:
٣٢٢	تذكير:
٣٢٣	الجمع بين النظريتين:
٣٣١	نظريتنا:
٣٣١	بحوث تمهيدية:
٣٣٢	عودة إلى شروط الصلح:

الفهرس	٤٩١
الشروط وتهيئة المجتمع:	٣٥٥
للصلح نوعان من الآثار:	٣٦٣
آثار الشرط المقصودة للإمام <small>عليه السلام</small> :	٣٦٤
آثار الصلح غير المقصودة (التجربة الصعبة):	٣٦٩
نتيجة التجربة:	٣٧٦
نظريتنا:	٣٩٣
نظريتنا وعقبة النصائح:	٤١٤
لماذا الكوفة دون غيرها:	٤٤١
علم الإمام بالغيب وانقلاب الكوفة:	٤٤٦
العلم الغيبي وإمكان تغييره:	٤٥٥
الفهرس	٤٨٥

من أجل التواصل بين المركز والقارئ

عزيزي القارئ الكريم..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نشكر لك اقتناءك كتابنا : (تمهيد الحسن وقيام الحسين عليه السلام) (الجزء الأول) للشيخ عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي) ورغبة منا في تواصل ببناء بين المركز والقارئ، وباعتبار أن رأيك مهم بالنسبة لنا، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائماً بملاحظاتك، لكي ندفع بمسيرتنا سوياً إلى الأمام.

الاسم الثلاثي واللقب: الوظيفة (اختياري):
المؤهل الدراسي: السن (اختياري):
العنوان (اختياري):
الدولة: المدينة: الحي: الشارع: رقم الدار: ص ب:
الهاتف (اختياري):
البريد الإلكتروني:

❖ من أين عرفت هذا الكتاب؟

أثناء زيارة مكتبة ترشيح من صديق إعلان معرض غيرها

❖ من أين اشتريت الكتاب؟

اسم المكتبة أو المعرض: المدينة: العنوان:

❖ ما رأيك في الكتاب؟

ممتاز جيد عادي (لطفاً وضع ليم)

❖ ما رأيك في إخراج الكتاب؟

عادي جيد متميز (لطفاً وضع ليم)

❖ ما رأيك في سعر الكتاب؟

مناسب معقول مرتفع (لطفاً أذكر سعر الشراء) العملة:

عزيزي القارئ انطلقاً من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة... فلا تتوان ودون ما يجول في خاطرك:

.....
.....
.....

عنوان المراسلة:

العراق- النجف الأشرف- شارع المثنى- مركز الإمام الحسن عليه السلام للدراسات التخصصية

الموقع الرسمي: www.imamhassan.org | البريد الإلكتروني: info@imamhassan.org

هاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٠٣٣٥٨٠٢٠ | /AlimamAlhasan47